

# مصر لمصرتين

لسليم خليل النقاش

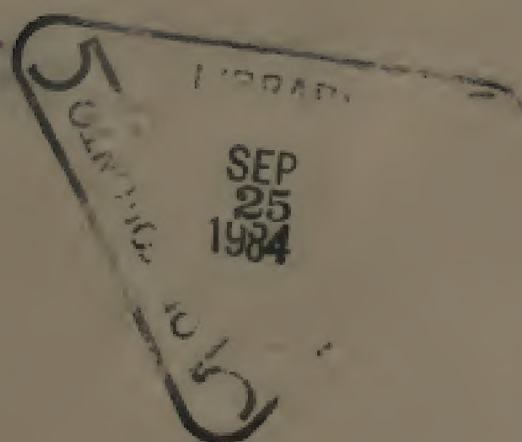
الجزء الرابع

من عهد نوايه الخديو الحالي محمد توفيق باشا عام ١٨٧٩ الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢



\* (طبع في مطبعة جريدة المحروسة بالاسكندرية )\*

\* ( ١٢٠٢ سنة ١٨٨٤ ) \*



DT

107

.4

N36

1884

V. 4-5

## تقديم

تفيذاً لوصية فقيدنا العزيز صاحب هذا المؤلف التاريخي وعاقداً لواء مشروعهم المهم وعملاً بما استقرت عليه عليه ونوه به في اعداد مختلفة من المحروسة في خلال هذه السنة اصدرنا هذا الجزء رابع اجزاء الكتاب في مقدمة الاجزاء اجابة لطلب السواد الاعظم من حضرة المشتركين لاشتمالهم على تاريخ الحوادث التي كرت من ابتداء عهد الخديو الحالي محمد توفيق باشا الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وهو يوم حادثة الاسكندرية المشهورة بل لكونه مع ما يليه اقرب محتويات الكتاب عهداً من زمن الحوادث المهمة الاخيرة

وسيجري هكذا على حكم تلك النية وهذه الاجابة الى نهاية العمل بان نشفع هذا الجزء بالجزء الخامس والسادس فنصدر اولها منطقياً على بيان الحوادث التي مرت بنا من يوم ١١ يونيو الى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهي الحوادث المخصصة في الكلام على مؤتمر الاستانة وحرب الانكليز وجهادية مصر بما يتناول تاريخ هذه المدة من تفاصيل اطلاق الانكليز مدافعهم على الاسكندرية وحرقت الاسكندرية وقطع الماء عنها ووقائع طنطا والحلة الكبرى وغيرها ومواقع كفر الدوار والقصاصين وغيرها الى موقعة النيل الكبير ودخول الانكليز الى محروسة مصر. ونصدر الثاني محتوياً على تاريخ الحوادث المصرية من عهد دخول الانكليز ابواب مصر الى هذه الايام وفيه الكلام على محي اللورد دفرين وتقريره ووزارة شريف باشا ولجنة التعويضات الى غير ذلك من الحوادث التالية لعهد انقضاء الثورة

اما الجزء الحاضر الموجود بين يدي المطالع فتسهيلاً لتعريف مشتملاته قبل ارسال النظر الى مطولاته نبين ما تضمنته من الحوادث المسوقة على مقتضى وقوعها في ازمتها المعلومة وهي تاريخ مصر من عهد الخديو الحالي بما يشمل عليه من تعيين قلم المراقبة وتشكيل لجنة التصفية ووزارة رياض باشا الى فتنة الجهادية وواقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ووزارة شريف باشا ومحبي الوفد العثماني ومجلس النواب ثم وزارة محمود باشا وقدم الاسطولين الانكليزي والفرنسوي ووفود درويش باشا وسعي العرايين في خلع الخديو وتجميد الفتنة وغير ذلك من الحوادث الى واقعة الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

وهنا نعيد ما قلناه سابقاً من ان المطالع لا يجهل بعد هذا البيان ان اهمية هذا التاريخ تكاد ان تكون مقتصرة في هذه الاجزاء الثلاثة لاحتوائها على حوادث الفتنة العرابية برمتها وهو ما جعلنا ان نقدمها على الاجزاء الاولى ناظرين الى اهميتها من حيث عهدها القريب



اما الاجزاء الاولى وهي الاول والثاني والثالث فنصدرها بعد الفراغ من طبع هذه الاجزاء  
مستوعبة ناريخ مصر على عهد محمد علي وابراهيم وعباس وسعيد واسماعيل مشتملة على اخبار وقائع  
مصر والسودان والحجاز وسورية ولبنان وبر الترك والحبشة وعلى بيان علائق مصر مع الدول  
وتداخل الدول في ماليتها وسياستها ثم معني غوشن وجويير وتشكيل لجنة التفتيش والوزارة المختلطة  
وفتنة الجهادية الى سقوط الخديو السابق وعلى جميع المحررات والمحادثات الرسمية والفرامين  
السلطانية والمعاهدات والمواثيق الدولية على عهد محمد علي باشا

واما مقدمة هذا الكتاب المطولة وبيان حال مصر المدنية والسياسية فقد حفظناها للجزء الاول  
فيصدر مفتوحاً بهما جرياً على الاصول الماثورة والقواعد المرعية في التصنيف والتأليف  
ولقد نجحنا بعد انتقال فقيدنا الى رحمة الله بما امكن من السرعة اصدار هذا الجزء حملاً  
للمشركين على مضاعفة الثقة بنا والاعتقاد بسير العمل على نحو ما كان جارياً في عهد المؤلف  
وذلك باستمرارنا الى النهاية على القيام بما كان لدى الفقيه واجباً وطنياً محمواً وبمعاونة حضرة  
صديقنا وخليفتنا الكاتب الامعي جرجس افندي مخايل نحاس الذي اعتمد في حياته رحمة الله مساعداً  
له في التأليف ومعاوناً له في هذه الخدمة الوطنية

فمستولنا ان يقبل المشركون والطلاب على هذا الجزء وما يليه بالقبول

وان يواظبوا بالدعاء ويحققوا بغيرتهم المأمول

وعلى الله الاتكال انه خير

مستول

« خليل النقاش »



## ولاية محمد توفيق باشا

تولى محمد توفيق باشا خديوية مصر يوم الخميس الواقع في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ (٢٦ يونيو حزيران سنة ١٨٧٩) وأعلى أريكتها بين أمور مختلفة وأحوال مرتبكة بسبب سوء الإدارة الماضية والمصاعب الطارئة على أحوال الديار المصرية قبل وسود الولاية إليه

وكان أهم أسباب الاختلال إذ ذاك عسر المالية وعدم انتظام الجندية ونحو ذلك ما نشأ عن تداخل الأجانب في أمور البلاد واستثمارهم بها على عهد الوزارة الويلسونية واشتداد وطأنهم على العسكرية وطموح أبصارهم إلى ما أوجب يومئذ استحكام الضغائن في صدور الجهادية عموماً وإسنيادهم من الأجانب أوربيين كانوا أو سوريين أو أتراكاً أو جراكسة أو أرمن وغيرهم ومن أهمها أيضاً ما تأسس في النفوس بما حدث من هياج ضباط الجهادية وهجومهم على نظارة المالية اثر قطع مرتباتهم ورسوخ الضغينة في صدورهم منذ ذلك العهد وثورة الخواطر الخفية التي كانت ضاربة أطنابها بين الجهادية في أواسط عهد اسمعيل باشا الخديو السابق . وهنا لا بد من القول ان أهالي القطر جميعاً وإن كانوا سروراً بوسود الولاية إلى الخديو الحالي وارتاحت نفوسهم إليه واستبشروا بصلاح الحال وحسن المال لالغاء بعض الضرائب وانتظام المالية وتحسن الأحوال إلا أنه بقي في نفوس الجهادية اثر سيئ بعثهم على اغتنام فرصة الانتقام في واقعة قصر النيل ولكن الذين نظاهروا

بهذا الأمر وغيره من أمراء العسكرية المصريين كانوا سفيحي الأفكار غير سلمي البواطن لأن نياتهم كانت منصرفة إلى الحصول على ما ربههم الشخصية ومنافعهم الخصوصية والاستيلاء على مناصب الحكومة الخطيرة وإداراتها وهم لا يحسنون عملاً ولا يستطيعون أمراً فكانوا بذلك متفادين لاغراضهم الخفية متظاهرين بالمظاهر الوطنية نصنعاً فلم يستقم سيرهم ولم يهتدوا إلى الحزم سيلاً فحرموا من الحصول على ما كانوا يشتهون لأن الأعمال بالنيات وفوق ذلك جلبوا بأعمالهم المضار والولايات على بلادهم

والحاصل ان هذه الحركة في الخواطر وأسبابها كانت وسيلة لبعض ذوي الأغراض يتذرعون بها إلى بلوغ ما ربههم فسدوا الدسائس يوغرون بها صدور المتغيظين من الوطنيين فزاد ذلك رجال الجهادية نفرةً ونزوعاً إلى التخلص من رقبة الاجني

وما جعل مساعي ذوي الغايات مكللةً بالنجاح ما كان من بعض الأجانب أو أكثرهم من استخفافهم بالاهالي والأعراض عن مصالحهم وتدخلهم في الإدارات وأمور البلاد بما رأوا فيه احتجاجاً بحقهم فاعبى ذلك رجال العسكرية وخافوا زيادة الاستئثار فنفروا إلى انقاذ البلاد من تدخلهم ولجأوا إلى ما اعتمدوه وسيلة لاسترجاع حقوقهم واتخذوه واسطة لاستعادة استقلالهم في العمل وإدارة أمورهم بأيديهم ولكن فاتهم الرشد وسلكوا غير الطريق المستقيم فانعكس الموضوع لأنهم لم يحسنوا السياسة في أجراءاتهم وذلك إما لجهلهم بها وإما اتقياداً منهم لمشورات اصحاب الدسائس من وفد على مصر من الأجانب



وتظاهروا لاهلها بالصدقة والولاء بل ظهروا  
لديهم بمظاهر الاصدقاء والنصحاء فكان المتعجبون  
يومئذ من من انحصرت فيهم اسباب الفتنة من  
رجال الجهادية كمن رأى يثنه متداعياً الى السقوط  
وهو غير عارف باصول الهندسة والبناء فصار  
يُدعم في غير موضع الدعم ويصلح في غير محل  
الخلل فهبت الريح الشديدة على المنزل وهو غير  
مستوفى ما تقتضيه الاصول الهندسية فزعزعت  
اساساته فتهدم وسقط على من فيه فراح تحت  
الردم شهيد سوء تدبيره . تلك هي حال بعض  
المصريين من نظاهروا بانقاذ وطنهم فدمروا  
تدميراً كما سيأتي بيانه

## فصل

في الساعة الرابعة ونصف من نهار الخميس  
٢٦ رجب سنة ١٢٦٠ ( ٢٦ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤ ) وصل  
الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية  
محمد توفيق باشا ولي العهد وهذه صورة تعريبيه :  
( تلغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا )  
بناء على ان الخطة المصرية هي من الاجزاء  
المنتمية لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية  
حضرة صاحب الشوكة والاقتدار انما هي تأمين  
اسباب الترقى وحفظ الامن والعارة في الممالك  
وبناء على ان الامتيازات والشرائط المخصوصة

الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة  
الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء  
على تزايد اهمية ما حصل في القطر المصري  
ناشئاً عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية  
الفائقة العادة وجب تنازل والد جنابكم العالي  
اسماعيل باشا

ثم انه بناء على ما انصفت به ذاتكم السامية  
الاصنية من الرشد وحسن الروية وعلى ما ثبت  
لدى ملجاء الخلافة الاسنى من ان جنابكم الداوري  
ستوفون الى استكمال اسباب الامنية والرفاهة  
لصوف الاهالي والى ادارة امور المملكة على وفاق  
ارادة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة  
العلية بتوجيه الخديوية الجليلة الى عهدة واستئصال  
اصفائيتكم وبناء على فرمان العالي الشأن الذي  
سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية  
السلطانية التي صار شرف صدورها وبناء على  
ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسمعيل  
باشا من تخليه عن النظر في امور الحكومة وتفرغه  
منها وبصورة وقوع انفصاله تحرر تلغراف هذا  
العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء والامراء  
والمأمرين والاعيان واهل المملكة جميعاً وتباشر  
من بعده امور الحكومة وهذا من التوجيهات  
الوجيبة الى اثر استحقاق اصفائيتكم لتجري التنظيمات  
والترقيات مبداء ومقدمة وبصير تكرير الدعاء  
بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية ولذلك  
صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهيئة لحضرتكم  
ايها الخديو المعظم والامر والفرمان في كل حال  
لمن له الامر افندم

( خير الدين )



فصدرت الاوامر باعداد ما يلزم للاحتفال بذلك ولما كانت الساعة العاشرة اخذ الناس يتواردون افواجا مخترقين بعرباتهم صفوف العساكر المصطفة على الجانبين ثم ارتفعت اصوات البشائر بظهور الخديو الجديد فأطلقت المدافع مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجند ومن حفت بهم من الناس ( افتد يمزجوق يشا ) وسارت به العربية بتقدمها روساء الجند والحافظين بالالبسة الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين باشا وامامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا وهم جميعا بالالبسة الرسمية حتى بلغ القلعة فاستقبل بها الدواب والاعيان ثم دخل قاعة التسليم وجلس يستقبل المهثين وعلى يساره اخواه حسين وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد البكري نقيب الاشراف ثم القاضي ثم شيخ الجامع الازهر وبعد ذلك دخل قناصل الدول بالالبسة الرسمية وانبرى اكبرهم سنا فخطب بقوله

سيدى

اراني سعيدا بتقدي لي لسموكم بهائى الهيبة السياسية والفصلية بارنقائكم الى عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التي عرفت ايام ولاية العهد واكتسبتم حضرتم بها ميل الناس جميعا نضمن لنا انكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الامة المتعلقة بكم فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فانتهم على يقين من ميل حكوماتنا ومساعدتها لسموكم فاجابة الخديو بما مفاده

يا حضرات القناصل

ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتي الى نبؤتي مكان والذي المعظم الذي نكرم بالتنازل عن الملك لي فقبلت ذلك مجزأ عليه بما رأيت

من ميل الامة واعطاف حضراتكم عازما على صرف الهمة وبذل الجهد في القيام بواجباتي ومأمولي اتي بموازة الامة ومساعدة حضراتكم أدرك غاية القصد والله اسأل ان يوفقني الى ما فيه سعادة الامة وعمارة الوطن . انتهى .

ثم دخل الدواب وامراء العسكرية والملكية ثم اعضاء المجالس الختانية ثم النواب ووجهاء البلاد ثم ارباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون وغيرهم فكانوا يدخلون من باب ويخرجون من آخر من غير ان يجلسوا في حضرة وهو ومن حوله من رجال الحكومة وقوف على الاقدام يستقبلون وفود المهثين ويؤدون النخبة والسلام ثم رجع الى المنزل فعزفت الموسيقى واطلقت المدافع ايضا مائة مرة ومرة واخذ الناس في الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم الصفوف وارتفاع الاصوات ما يبجل عن الحصر

## فصل

وبعد ذلك ارسل الخديو تلغرافا الى الباب العالي جوابا على التلغراف المؤذن بارنقائو الى كرسي الخديوية وهذا تعريبه الرسمي « جواب الخديو التلغرافي »

ترجمة رسمية

وصل ليد التيجيل تلغرافكم السامي الامر بان فراغ محسوبكم والذي المحترم عن الحكومة المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض جليل عواطف الحضرة الملوكانية لعهد رقيقكم ها من مقتضى عالي ارادته السنية السلطانية وبالحقيقة ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الاقدسي الذات بتوجيه مقام الخلافة لعهد هذا العبد كان دليلا



## فصل

وقد وفد على الخديو وفد من رؤساء  
الماسون التابعين لشرق مصر الكبير وخطب  
أحدهم بين يديه بما مفاده

مولاي

إن المحفل الماسوني المصري قد انتدبنا  
لتقديم التهنئة بارتقاء جلالتهكم إلى عرش الحكومة  
المصرية وليس بخافٍ على سموكم أن من هم  
الماسونية مع تجردها من المسائل السياسية أن  
نعين على تقدم النجاح والتقدم بتعليم الناس  
حقوقهم وإجانبهم وإن هذه الصفة المميزة لها عن  
سائر الجمعيات السياسية قد جلبت لها حماية  
الملوك الذين كانوا في كل زمان وحال يعدون  
الانتماء إليها شرقاً وإن المحفل المصري الذي  
جدد انتظامه من عهد قريب قد حصلت له  
رعاية والدعم المعظم وقد أتينا نصرح بين يديكم  
أنه يمكن لسموكم أن تعتمدوا على مساعدة الماسونية  
في كل ما يتعلق بتوفير أسباب التقدم والنجاح  
في الديار المصرية

وأنا تمنى بصدق النية أن يتولى سموكم على  
اتمام الأعمال التي تقع إلى الآن برعايتها رغبة في  
نجاح وصلاح هذه الأرض القديمة . انتهى  
فاجابهم على ذلك بما استفيد منه أنه مسرور  
ما اظهروا له من العواطف وعالم بنبالة المقصد  
الماسوني وأنه يعتمد على اعانتهم فيما يوفر أسباب  
التقدم والتقدم لهذا القطر ثم وإعدهم على رعاية  
محفلهم وحمايتهم وقال أنه قد اظهر لكتاب سره  
الخصوص قبل ورودهم اليه مقدار سروره  
بوفود الوفد الماسوني عليهم ثم ذكركم بعد ذلك

جليل المباني وبرهاننا بالفخر لا يعادله ثانٍ على  
وجود عبدكم مشلولاً بنفض النظر الملوكاني وبما  
أنقي منها بذلت من الوسع والمقدرة لابقاء ذرة  
من التذكارات المفروضة على هذه العنايات والآلاء  
أرى ذاتي عاجزاً بالكيفية عن حق الإبقاء  
والإداء فلذا رفعت إلى مقرر أجابة الرب القدير  
أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وارتقاء  
شأن وشوكة الحضرة السلطانية مشنوعة بتكرار  
الدعوات المستجابة بدوام موفقية فحامتكم وبمقتضى  
منيف إرادة الجنب السلطاني السنية قد صعدت  
رسماً إلى قلعة مصر في الساعة العاشرة من يوم  
الخميس وهناك قد أعلنت الكيفية لجميع من  
حضر من العلماء والإشراف والوجوه والأعيان  
والرؤساء الروحانيين والمأمورين الأجانب  
ولكافة الأهالي وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت  
يزمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية  
الملوكانية بمباشرة أمور الخديوية عالمًا علم اليقين  
أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقية  
عبدكم الكاملة بحصلان بالثبات على قدم العبودية  
والتابعة للسلطنة السنية وإن بقاءها لا يقوم إلا  
بالصدقة والإخلاص للذات السنية الملوكانية  
فأستمر على هذه الطريق وأصرف الوسع والمقدرة  
بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهة أهالي مصر  
وسكانها والمتمس اعراض ذلك لعالي اعقاب  
الحضرة السنية السلطانية مخذلاً ذلك وسيلة  
لاستبقاء توجهات فحامتكم العلية وفي جميع  
الأحوال الإرادة والفرمان لحضرة من له الأمر  
انتهى .



في احوال مصر وابان لم مقاصده واعتماده على  
مساعدة قوى الامة وصدق ميلها اليه  
وقد ورد من بيت رونشيلد تلغراف  
يهشون به الخديو بارتقائهم الى كرسي الخديوية  
ويذكرون ان هذا التغيير قد ازال الكثير من  
المصاعب التي حالت دون نفوذ شروط الميثاق  
المهم بينهم وبين الحكومة المصرية متعلقاً بفرض  
الاملاك الموهوبة

## فصل

### «سفر الخديو اسمعيل»

وفي يوم الاثنين ٢٠ يونيو سنة ٧٩ سافر  
الخديو السابق اسمعيل باشا من القاهرة الى  
الاسكندرية ومنها ركب البحر وسافر على الباخرة  
( المحروسة ) الى محل اقامته باوروبا  
وقد كان ذلك اليوم ( الاثنين ) من ايام  
القاهرة المعدودة ازدحمت في صبحه العربات  
والاقدام على ابواب السراي للتوديع وتوارد  
الدوات والوجهاء والعلماء على الامير السابق  
يظهرون له عواطف الاسف وعلام الحيل  
ولما كانت الساعة العاشرة ونصفاً اقبل  
الخديو الحالي على والدته لوداعه وعند الساعة الحادية  
عشرة خرج الخديو السابق متوكئاً على نجلوه  
فصعد الى العربة وجلس الخديو الجديد الى  
يساره وركب بعدها الامراء والدوات والاعيان  
وكانت العساكر منتظمة على الجانبين صفوفاً  
مسلية على الامير السابق والموسيقى العسكرية  
تصدح بالحنان الوداع حتى وصل الموكب الى  
المحطة فوقف الخديو مودعاً والدته وعيناه  
مفرورتان بالدموع فضمت والدته اليه وقد هاج

ذلك المنظر خاطره فوقف يخطف في الحاضرين  
بالتركية خطاباً مؤثراً ثم التفت الى نجلوه الخديو  
الجديد وخاطبة مودعاً فقال :

لقد اقتضت ارادة سلطانتنا المعظم ان تكون  
يا اعز البنين خديو مصر فاوصيك باخوتك  
وسائر الال برّاً . واعلم اني مسافر وبودي لو  
استطعت قبل ذلك ان ازيل بعض المصاعب  
التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني  
واثق بحزمك وعزمك فاتع رأي ذوي شورك  
وكن اسعد حالاً من ابيك . اهـ

وكان من اشد تلك المناظر تأثيراً في النفوس  
منظر العبدان والجواري يودعون سيدهم وسيداتهم  
يادمع مزجت بدماء القلوب ويرفعون اصواتهم  
بالبكاء حتى كادت الارواح ترهق حزناً وغماً  
ثم ركب القطار الخصوصي وسار فوصل الى  
الاسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر فاستقبله  
بها في محطة القباري محافظ المدينة وبعض امراء  
العسكرية وكثير من الروساء والوجهاء ثم ركب  
الزورق المعدلة فتبعته زوارق المشيعين ولما  
وصل الى سفينة ( المحروسة ) اطلقت المدافع  
انذاراً بوصولهم ورفعت له البوارج الاجنبية  
الويتها ولما بلغ سطح السفينة التي على من حوله  
السلام ثم امال وجهه الى الثغر فرماه بنظرة  
المودع الاسف فغلبه الدمع فابكى كل من رآه  
ثم عاد المودعون من الباخرة فارفع دخانها  
واندفعت تشق العباب الى ان غابت عن الابصار

## فصل

( مرتبات البيت الخديوي )

ومن ذلك الوقت اخذ رجال الحكومة



ينظرون في أمور البلاد فممن مجلس النظار  
رواتب الخديو وآل يتو على ما في البيان الاتي

جنيه

لخديو	١٠٠٠٠
لوالدته	٢٥٠٠
لحرمه	٢٠٠٠
للخديو السابق	٢٠٠٠
لوالدته	٢٥٠٠
لحرمه الباقيات في عابدين	٢٦٠٠
لتوحيد هانم	١٨٠٠
لحسين باشا	١٨٠٠
لحسن باشا	١٨٠٠
	٢٠٠٠٠

ولما رُفِعَ القرار الى الخديو تنازل عن  
٢٠٠٠٠ جنيه من راتبه الخصوصي وامر بضمها  
الى راتب والد فصار معينه بذلك ثمانين الف  
جنيه ومعين الخديو السابق خمسين ألفاً ثم أمر  
بالغاء الراتب المعين لوالدته وحرمه ومقداره  
خمسة وخمسون الف جنيه فصار مقدار المعينات  
لآل البيت الخديوي ٢٤٥٠٠٠ جنيه

## فصل

( وزارة شريف باشا )

وصدر الامر بعد ذلك بطلب اسماء المسجونين  
وبيان جرائمهم ليصدر العفو عنهم يستحقه منهم  
واستعنت الوزارة جرباً على العادة المألوفة في  
مثل هذا الانقلاب ليقراها الامير الجديد او  
بخطار غيرها فقبل الخديو استعفاءها ونشككت  
الوزارة الجديدة على هذا الوجه  
شريف باشا للرئاسة وللخارجية والداخلية

اسماعيل ايوب باشا المالية  
عثمان غالب باشا للجهادية  
مصطفى فهمي باشا للاشغال  
محمود سامي باشا للعارف  
مراد باشا حلي للعقانية

وهذا معرب صورة الرقيم الذي ارسله  
الخديو الى شريف باشا بشأن تأليف الوزارة  
( رقيم الخديو الى شريف باشا بشأن  
تشكيل الوزارة )

يا وزير العزير

لقد استعنت الوزارة فاكثرك بتشكيل وزارة  
جديدة ولا ازبدك بحقيقة الحال علماً

ولما قضت العناية الازلية بتوليقي امر بلادي  
جعلت علي واجبات ليس من هي الا النهوض  
بها بامانة وشهامة على علي بمقدار صعوبتها  
وجسامة المطالبات المتراكمة علي مع الارتباك  
والفترة المالية التي انزعجت منها الخواطر اذ  
وقفت حركة التجارة واوجدت فترة في البلاد  
لم تقع في مصر من قبل على اني عظيم الميل  
الى بلادي شديد الرغبة في تحقيق آمال الامة  
التي اظهرت السرور بولايتي وفي اخراجها من  
هذه الحال السيئة ومع هذه العواطف فاني عازم  
عزماً أكيداً على بذل الجهد وصرف المهمة الى  
الناس احسن الوسائل لازالة هذا الاختلال  
المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقرير الاقتصاد  
الحق القانوني في نفقات الحكومات ورعاية  
الامانة والاستقامة في الخدم العمومية واصلاح  
شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية تلك هي  
الوسائل الاولى التي يهمني اتخاذها لتفوي بها  
المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها



وإنجاز وعودها ووفاء عهودها . ألا أن أدركي  
لهذه الغاية التي هي موضوع آسالي توقف على  
مساعدة الأمة بحملتها ووجود الغيرة الوطنية في  
قلوب مأموري الحكومة وصدق العزيمة في  
الذين يساعدوني على إدارة الأعمال مسئولين  
عما يفعلون ويثبتني أن لا أفقد هاته المساعدات  
ولا أعدم من الله الكريم مدداً وإليك ستعرض  
بما كلفتك به على الوجه الموافق لنبئي وللغاية  
التي أسعى إليها فأقبل يا وزير العزير تأييد  
مودتي الصادقة ( محمد توفيق )

وبعد الغدير كذلك إلى هيئة النظائر  
بنشور مؤرخ في ١٤ رجب سنة ٩٦٦ بمرد ٢ يظهر  
به أفكاراً وإراءات ومستقبل سياستهم وإجراءات  
حكومتهم وهذه صورته

( صورة الأمر العالي الصادر لجلس النظائر  
بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٦٦ )

إن العناية الإلهية سلت زمام الحكومة المصرية  
إلى بدنا فضلاً منها وإحساناً فقد نكرمتنا بأمر  
شريف بذلك من متولي الأتم وسلطاني الأعظم  
نصر الله فيه نعم لا يؤدي شكرها إلا بحسن  
القيام بأداء وظائف ذلك المقام وهذا إنما يكون  
بتوفيقه تعالى فعلي السعي والاجتهاد في عملة  
مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور  
الاستقامة وإني أعلم أن المقام صعب ولكن بحسن  
إخلاصي وبما رأيت من حسن القول من الناس  
جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً  
ومن المأمورين كافة أعقد أن ذلك الصعب  
يكون ويحصل التيسر والعالي أن الحكومة  
الخدمية يلزم أن تكون شورية ونظارتها  
مسئولين فإني أخطت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً

لا اتحول عنه فعلينا بنأييد شوري النواب وتوسيع  
قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنفيج القوانين  
وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها  
وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة  
جديدة بمعرفتكم ونحت رثاستكم وإني معتقد في  
مأموري الحكومة المصرية الصدق والاستقامة  
ومؤمل بأنهم يسبرون في المستقبل بالسيرة المرضية  
ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس وأعلى  
الشرف شرف العنة وأعلى المحلى حلية الاستقامة  
واقوم الطرق طريق الحق والعدل فأول ما  
يجب المبادرة إليه من الأمور هو دفع المشكلات  
المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل  
المساعي المتفانية لإيصال الحقوق إلى أربابها  
مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة  
وإن كانت صعبة بسبب المضافة الحاصلة الآلة  
من المأمول حصول التخلص منها باتخاذ التدابير  
الحسنة ولا شك أنكم تبدلون في هذا السبيل  
جهتكم بالاتحاد مع سائر النظائر ويجب علينا  
إصلاح المحاكم والمجالس لأنها هي ملجأ أرباب  
الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوي  
ويجب علينا أيضاً دوام السعي في تعميم التربية  
العمومية لتتوزع أذهان الأهالي بحسين حال المدارس  
وتسبق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب  
وأيضاً يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة  
وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى في النظر  
المصري والتجارة أيضاً مما يجب الاعتناء بشأنه والسعي  
في تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام بإصلاح  
ما يلزم إصلاحاً من أحوال الإدارة في جهات  
الحكومة باجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان  
فهذه هي الأمور التي أظنها سبل الرشاد ومنافع

وجاء في تلغراف من باريس أيضاً أن  
فرنسا وإنكثرت تمهلات الباب العالي في ابلاغ  
صورة فرمان لها الى يوم الاثنين وهو فرمان  
المنتهى لخدوية توفيق باشا فاذا مضت هذه  
المهلة ولم يبلغها فرمان تعزيمات على المناداة  
باستقلال مصر

وتقيماً للفائدة تثبت هنا صورة فرمان سنة ٧٢  
مصرية وهي هذه :

فرمان سنة ٧٢  
( بعد الديباجة )

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المعلق  
باصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتغيير  
اللازم جميع المخطوطات الصادرة بعد فرمان المانع  
للمرحوم الوالي محمد علي باشا الحكومة الاثرية  
سواء كانت تلك الفرامين متعلقة بكيفية الخلافة  
او بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة  
لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه  
ان ينسخ في المستقبل حكم تلك الفرامين جميعها  
بما ينضمه ما سيأتي بعد . ويكون دائماً نافذاً  
مرعي الاجراء

ان كيفية ورانة الحكومة المصرية المقررة في  
فرماننا الصادر ثاني ربيع الاخر سنة ٧٥ قد  
غيرت على وجه ان تشغل الخديوية من متبوء  
كرسيها الى كبير ابنائه ومن هذا الى بكر ابنائه  
ايضاً وعلم جراً علماً بان ذلك ادنى الى المصلحة  
واشد ملائمة لاحوال البلاد المصرية

واختصاصاً لك بانعطاني الذي صرمت له  
اهلاً بحسن سعيك واستقامتك واجتهادك وامانتك  
وايثاباً لذلك اجعل قانون الوراثة لخدوية مصر  
ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمية سواكن

العدل والهداد ومسالك تدبير الخالك في  
جميع الاقطار فالامل ان تصرفوا همكم في رؤية  
امور الحكومة متحدين في القلوب متفقين في  
الافكار وقتنا الله الى ما فيه الخير والصلاح انه  
ولي التوفيق

## فصل

### «الفرمان»

وفي ٢٨ يوسو عام ١٨٧٩ ورد تلغراف  
من باريس منبئاً بان الباب العالي ارسل الى  
الدول منشوراً يبين به كيفية تنازل اسمعيل  
باشا والغاء فرمان الصادر عام ١٨٧٢ ويؤكد  
مع ذلك انه عازم على ان يحفظ لمصر ما لها من  
امتيازات الاستقلال الاداري فاروجس اولياء  
مصر من هذا الامر خيفة واختلعت فيه اقوالهم  
اختلفا في ظنونهم حتى ورد بالتلغراف ثانية ان  
الدول توافقت على معارضة منشور الباب العالي  
بالباب ذلك فرمان وتأييد ما منح به من  
الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية فانتفت  
الاجال بذلك وايقن الناس ان الدولة العلية  
ستعدل عن هذا القصد ثم ورد تلغراف آخر  
ينبي بان الباب العالي اصدر منشوراً ثانياً يتعلق  
بفرمان سنة ٧٢ ومناداه ان السلطان رأى ان  
يثبت لخدوية مصر الحقوق والامتيازات الممنوحة  
في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من  
تلفاء نفسه واعتبه تلغراف من الاسنانة يقول  
انه اذا لم يقرر السلطان احكام فرمان الصادر  
عام ٧٢ في فرمان الذي سيبعث به الى الخديين  
الجديد يتعين على فرنسا وإنكثرت اذ ذاك ان  
تطلب الاستقلال التام للحكومة المصرية



ومصوع ونوابهما كما تقدم بيانه بحيث تكون  
الولاية ليكر ابائك ثم ليكر ابائك من بعد فاذا  
لم يرزقي من وليه الخديوية ولذا ذكرنا كانت  
الولاية من بعد لاكبر اخوته او لاكبر بني اخيه  
الاكبر كما نقرر ولا تكون هذه الولاية في  
ابناء البنات

ولاجل تأييد هذه الاحكام ينبغي ان تكون  
الوصاية في حال كون الوارث قاصراً على  
الصورة الآتية وهي

اذا توفي الخديو وكان كبير وولده قاصراً  
اي غير بالغ من العمر فاني عشرة سنة يكون  
هذا القاصر بالحقبة خديوياً يعني الولاية فيصدر  
اليه فرماناً بوجه السرعة واذا كان الخديو  
المتوفي قد نظم قبل وفاته اسلوباً للوصاية وعين  
كثيها ونوبه ادارتها فلكل من ثبت بشهادة  
اثنين من رؤساء حكومتهم فاولئك الاوصياء  
يفضون اذ ذاك على ازمة الاعمال عقب وفاة  
الخديو ثم يهون بذلك الى الباب العالي ليشتهم  
في مناصبهم ولكن اذا توفي الخديو بغير وصية  
وكان ابنه قاصراً فيجلس الوصاية عندئذ يوافق  
من متولي ادارة الداخلية والخارجية والمالية والخرجة  
والخفائية ومن قائد العسكر ومنشئ المديرية  
فيجمع هؤلاء الدوائر ويتفقون للخديو وصياً  
باجماع الرأي او بغالبية فاذا تساوت الاراء  
لاثنين من المنتخبين كانت الوصاية لارفعها رتبة  
باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها  
وشكل مجلس الوصاية من الباقين فيباشرون  
جميعاً امور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطاننا  
السنية ليصدق عليه بالفرمان الشريف وكما انه  
لا يجوز تبديل الوصي وتغيير جهة الوصاية قبل

انتهاء مدتها في الصورة الاولى اي فيما اذا كان  
تنظيمها بحكم وصية الخديو المتوفي فكذلك لا تغير  
في الصورة الثانية واما اذا توفي الوصي او احد  
اعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب  
بدل الاول احد اعضاء المجلس وبدل الثاني  
احد ذوات المملكة ويعبر بلوغ الخديو القاصر  
ثلاثي عشرة سنة يكون راشداً فيباشر ادارة امور  
الخديوية وذلك مما نقرر لدينا واقتضه ارادتنا  
السلطانية

ولما كانت تزايد عمارة الخديوية المصرية  
وسعادة حالها ورفاهة سكانها من اهم الامور  
لدينا وكانت ادارة المملكة المالية ومنافعها المادية  
المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفير  
اسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأينا  
ان تذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على  
شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقاً للحكومة  
المصرية وذلك انه لما كانت ادارة المملكة الملكية  
والمالية بجميع فروعها واحوالها ومنافعها عائدة  
بالحصر على الحكومة ومتعلقة بها وكان من المعلوم  
ان ادارة اي مملكة وحسن انتظامها وتزايد  
عمرانها وسعادة سكانها مما لا يتم الا بالتوفيق  
والنظيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع  
وامزجة السكان وطبائعهم فقد منحناكم الرخصة  
المطلقة في وضع القوانين والنظامات الداخلية  
حسب الحاجة والضرورة

ولاجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من  
قبل الرعية او من قبل الحكومة مع الاجانب  
وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير اسباب  
التجارة منحناكم ايضاً الرخصة التامة في عقد  
المشاركات وتحديد المناولات مع ما موري الدول



الاجنية في امور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات  
الجارية مع الاجانب في امور الملكية الداخلية  
وغيرها على شرط ان لا يكون ذلك موجباً  
للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية

ولا يكون خديو مصر حائزاً لحق التصرف  
المطلق في الامور المالية فقد اعطيت له الرخصة  
في عقد القروض من الخارج بغير استئذان  
عندما يجد لذلك لزوماً على شرط ان يكون  
القرض باسم الحكومة المصرية

وبما ان امر المحافظة على الملكية وصيانتها  
من الطوارق - وهو اهم الامور واحوجها الى  
العناية - من اقدم الوظائف المختصة بخديو مصر  
فقد منحناه الاذن المطلق بتدارك اسباب  
المحافظة وتنسيقها على مقتضى ضرورات الزمان  
والحال وبتكثير او تقليل عدد العساكر المصرية  
الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد  
واختارنا كذلك لخديو مصر امتيازه القديم  
بمنح الرتب العسكرية الى رتبة ميرالاي والملكية  
الى الرتبة الثانية على شرط ان تكون المسكوكات  
المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون اعلام  
العساكر البرية والبحرية في القطر المصري كالاعلام  
عساكرنا السلطانية بلا فرق او تميز

ولا يجوز لخديو مصر ان ينشئ البوارج  
المدرعة بغير استئذان اما سائر السفن والبوارج  
ففي استطاعته ان ينشئها متى شاء

ولاجل اعلان الاحكام السابق بيانها وتأنيدها  
اصدرنا اليكم هذا فرمان الجليل القدر من  
ديواننا الخابوني واعطى لكم منياً ومعدلاً وشارحاً  
للخطوط الشريفة والاوامر المنيقة الصادرة الى  
هذا التاريخ سواء كان في وراثته الحكومة المصرية

وفي كيفية الرصاية او في ادارة الامور الملكية  
والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهام  
على شرط ان تكون احكام هذا فرمان الجديدة  
نافذة مرعية الاجراء على ممر الزمان قائمة مقام  
احكام فرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا  
السلطانية

فينبغي ان تعلموا قدر اظف عنايتنا ونؤدوا  
الشكر لها ونصرفوا المهمة الى تنظيم الادارة على  
محمور الاستقامة والى الاخذ باسباب وقاية الرعية  
واصلاح شؤونها وتأيد راحتها على حسب ما  
فطرتم عليه من الفيرة والاستقامة وحسن الاخلاق  
وما وقفتم عليه من احوال تلك الجهات وان  
تراعوا احكام الشروط الواردة في هذا فرمان  
الجديد مع تأدية المائة وخمسين الف كيس  
المضروبة على الديار المصرية خراجاً سنوياً في  
اوقاتها المعينة الى خزينة العامة السلطانية على  
الترتيب والفوائد المرعية

## فصل

ومضت مدة بعد تلغراف الباب العالي  
المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد فرمان السلطاني  
المؤيد لذلك فاخذت الآراء والظنون في امره  
واسباب تأخر الباب العالي عن اصداره فقال  
بعض الناس ان له في ذلك ارباباً سياسياً موضوعه  
ازالة استقلال مصر الاداري والغاء امتيازاتها  
المقررة . وظن غيرهم انه لا يحاول ذلك الحال  
ولكنه يروم النزع بتأخير فرمان الى الحصول  
على المساعدة المالية . وزعم اخرون انه بعيد  
من القصدين إلا ان لبعض رجاله من الميل  
الذاتي والغرض الخصوصي ما يدعو الى تأخير

جميع الامتيازات التي كان اسمعيل باشا الخديو  
السابق يتمتع بها

## فصل ٢

ولقد تخللت هذه الاحوال بعض حوادث  
تستحق الذكر منها صدور الامر الى نظارة  
الجهادية بصرف عشرة الاف من الجند المجندين  
تحت السلاح وجعل الجيش العامل ١٢ الفا  
فقط ومنها تأليف لجان من الافرنج غايتها  
تقديم عرائض الى قناصلهم برضاهم عن اصلاح  
المشروع فيه ويتمسون بها من دولهم منع تدخل  
الاجانب في احوال مصر وقصر النظر فيها على  
الوطنيين ومنها في شهر لوليو سنة ٧٦ ان ضباط  
الجهادية رفعوا الى الخديو عريضة وقعوا عليها  
جميعا يلتمسون بها رفع ناظر الجهادية واستبداله  
بغيره لاسباب ذكروها فتناقلت الالسن هذا  
الخبر وكثرت القالة في شأن ذلك ثم علم ان  
من هذه الاسباب عدم صرف المعينات اليومية  
نقودا بدعوى ان ما يعطى لهم من الافوات  
ناقص عن المقدار المعين او فاسد لا يصلح  
للطعام وعدم النظر في امور المستودعين الذين  
قطعت عنهم المعينات فسانت حالهم وضاعت  
ابواب رزقهم . ومنها حصول الاشاعة بان الحكومة  
لا تمنع رياض باشا ونوبار باشا من العودة الى  
وزارة خیر الدين باشا ( هي التي كانت معارضة  
في امر فرمان موجبة لتأخير صدوره وقوله  
جميع الامتيازات بنيد ان الباب العالي قد  
عدل عما ابناءه به التفراف المثبت قبل هذا من  
رغبته فيما ان تعرض عليه الحكومة المصرية ما  
تروم ابرامه من المعاهدات

الفرمان وكانت لجنة اصحاب الرأي الاول حجة على  
ما بدا من الباب العالي من العزم على الغاء بعض  
الامتيازات الاستثنائية كالوراثة لكبير الولد و ابرام  
المعاهدات وغير ذلك مما دافعت الدول عنه  
واما اصحاب الرأي الثاني فكان دليلهم في بادئ  
الامر مقصورا على تذكر الماضي ومراجعة الحوادث  
السالفة حتى شاع ما اوجب لهم دليلا جديدا وهو  
ان الباب العالي ارسل على الحكومة المصرية حوالا  
تقدية بمندوب واقم من المال فاجيب بان اربناك  
المالية مع الحكومة من قول تلك الحوالا ودليل  
اصحاب الرأي الثالث ان رئيس وزراء الباب  
العالي مخوف النفس عن مخالاة الامير الجديد  
لا كراهة فيه ولكن قياما بأمر من اصطفا  
وكانت علة ارتقاؤه الى ذلك التمام . ثم ورد  
تفراف من لوندرة في ٣٠ يوليو سنة ٧٦ يبين  
ان الباب العالي قبل اجابة لطلب فرنسا بالكثرة  
ان يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان  
سنة ٧٢ ولكن على شرط ان الخديو يعرض  
عليه المعاهدات قبل ابرامها فطلب السفيران  
البدال قوله : يعرض عليه : بكثرة : بخبرة :  
وصرحا يانه اذا تقرر جميع امتيازات سنة ٧٢  
بغير احتياط ولا استدراك بزيادة خراج مصر واما  
اذا مسّت تلك الامتيازات فان الخراج ينقص .  
ثم اتفق تفراف آخر ورد من لوندرة في الخارج  
فذلك ما له ان الوزارة العثمانية (١) قد اجابت  
السير لا يارد سفير انكثرة والموسيو قورينه سفير  
فرنسا الى ما طلبوا وقررت للخديو توفيق الاول

(١) قوله الوزارة العثمانية ( اي وزارة  
خارجي باشا ) يؤخذ منه ان الوزارة السالفة ( اي



الديار المصرية فتناقلتها الناس واكثروا فيها  
من التأويلات والظنون . ثم ورد في تلغراف  
من لوندرة ان مكاتب التيس قابل الخديين  
فقال له جنابه انه رخص الى نوبار باشا في  
الرجوع الى مصر الآن الوقت الحاضر لا يلائم  
ذلك . وقد كتب رياض باشا الى بعض اصدقائه  
انه يعود الى مصر في اوائل سبتمبر سنة ٧٩  
وهذا ملخص ما جرى من المذاكرة بين  
مكاتب التيس والخديين

قال المكاتب . نشرفت بمقابلة الجناب  
الخديو فذاكرته في احوال مصر الحاضرة فقال  
لي اولاً انه لا يبرح مقيد اليد عن العمل حتى  
يرد الفرمان ثم قال اما الوزارة الحالية ( اية  
وزارة دولتو شريف باشا ) فليست برديئة بل  
هي مؤلفة من احسن من لدي من الرجال الا  
انه يقال لي انه لا بد من فصل شريف باشا وهو  
امر يسير قوله ولكن ابن اجد وزارة جديدة  
قال المكاتب فذكرت له اسم نوبار باشا  
فاجاب كلاً . . فاني وان اسفدت على ما كتبت  
اليه بالتلغراف وان اطلت تلك الكتابة الا اني  
لا اري من الملائم ان يعود حالاً بل اري  
( مراعاة لمجرد الملائمة السياسية ) ان يبقى الان  
بعيداً واما رياض باشا فهو صديقي بل صديقي  
العزير وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع  
من رجوعه متى شاء ولكنه الان غائب . فمن  
ترى غيرها صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي ان ينسى  
ان شريف ونوبار يتناقلانها منذ اعوام وان  
التيان من رجالنا ليس لهم اختيار وان الاختيار  
ضروري فلو امكن الصبر عشرة اعوام لما كان  
الامر كذلك فان فينا كثيراً من التبان ذوي

الاهلية ولكن لا بد لهم من الاختيار واما الوزراء  
الاوروبيون فلا يصح الرجوع الى مسائلهم  
فان ذلك الا إعادة خطاه جسيم . ولقد اشتغلت  
مدة مع وزارة لسون ودي بلييار وكان لي معها  
علائق ودادية وقد علما اني لم اخدعها بل  
سكنت ملك الامانة على انها لا ينكران ايضاً  
اني اندرتهما اول الامر ان المسلك الذي يرومان  
سلوكه يؤدي الى الخطاء وان ذلك الخطاء  
لا يكون الاخير فكان ذلك امراً متعولاً وبناء  
عليه فلا فائدة في الوزارة الاوربية ولكن فلتلق  
لي الدول قليلاً ونهلي مدة ما فاذا لم انجح  
واذا لم تصلح الاحوال بعد بضعة اعوام ولم يكن  
النجاح راضياً والبلاد تاجحة فلترسل الوزراء او  
ما شاءت من مثل ذلك اما الان فنحن في مقام  
الامتحان فلا يحسن باوربا ان تمسك علي وعلى  
مصر طرق النجاح

فقال المكاتب وعلى فرض ان لا يكون  
على جلالكم اقتراح ما فاية ارادة مختارون  
فقال لا بد ان تذكروا اولاً ان يدي لا تنطلق  
الا بعد ورود الفرمان اما الوزارة فينبغي ان  
تكون مصرية وطنية ولا تنكر اننا في حاجة الى  
الاوروبين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت  
او وكلاء نظارات اذا رمت ولكن لا نروم  
وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل  
نطلب رجالاً يعينونا على حكومة مصر نيابة  
عن المصريين ثم نروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين  
ورجالاً مثل بارنج فانه يرى الواجبات فيقوم  
بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه على  
ان لا يحصل التداخل فيما هو منوط به  
... الا فلتقطع اسباب الخادعة والمناظرة



والاستقام . . . .

وما قلت الاستقام الا لانا قسما فرقا بدلا  
من ان نتوازر وقد علمونا ان يشتغل كل منا  
في معارضة الآخر وانهم لا يبا ينفع البلاد او  
يضرها ولكن بما يضر هذا او ذاك ولا اروم  
التنديد باحد ولكن الحوادث قد افضت الى  
ذلك في الماضي فلا بدع ان ابدل الجهد في  
اجنباء في المستقبل . . . الا فلتس ما مضى فقد  
ارتكب الجميع الخطاء وادوا عنه الكفارات  
فصار علينا ان نعيد الامر من اوله ولذلك فاني  
اعارض احد المعارضة في رجوع ولسون ودي  
بليهار كيف كانت صفتها ولا الومها بل انني  
على حسن نيتها ومقصدتها ولا اجزم بان سواها  
يكون خيرا منها ولكن ليس في اوروبا غيرها  
ولم يقع الاختيار على الذين لم يجئوا ( سواء  
كان ذلك بخطاه منهم او من غيرهم ) على انها  
اذا عادا فانا بعودان لصلحة مصر ولكن قلنا  
اختيارها للبلاد وما اطلع من سرانير ولا مصر  
حتى ابناه اوطانها بحملتي على التاكيد بان  
رجوعها يكون محالاً لصلحة النظر المصري على  
خط مستقيم

واني لاشكر الدول ولكن لا بد لي من  
ايضاح خواطري اجنباً للخلاف في المستقبل  
فاني اكره الخداع واذا اصررت اوروبا على ذلك  
القتل فلا اعارض بل اتلقى ذبلك الوزيرين  
بالمودة بصفة كوني صديقا واعينها بصفة كوني  
خديو مصر ولكي اتقيم الحق على رجوعها فهي  
خطا سياسي ونزوة من نعمة ما يمكن ان  
يشأ عنه . اه

## فصل

وجاء في تلغراف ورد من لوندرة بتاريخ  
اول اغسطس سنة ٧٩ ان السير لاهارد والموسى  
فورنيه طلبا ان يعرض فرمان تولية توفيق باشا  
على الدول لكي يكون بمثابة معاهدة دولية وانه  
من عزم فرنسا وانكثرة ان تضعا قضايا فرمان  
المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالي موضع البحث  
وان ترفض كل ما من شأنه ان يخالف سلطة  
السلطان او يناقض المعاهدات السالفة

وفي ٤ اغسطس سنة ٧٩ ورد تلغراف من  
لوندرة ايضا بنى بان قد كتب من الاستانة ان  
فواد بك يسافر منها الى المحروسة غداة غد  
ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا وفي عجلة  
يوم الاثنين ٢٤ شعبان سنة ٩٦ الموافق ١١  
اغسطس سنة ٧٩ توجه الخديو الى المحروسة  
مستحفا وزراعة ( ما عدا شريف باشا فانه  
تخلف في الاسكندرية لاستقبال فرمان وحامله )  
ليحضر جميعا تلاوة فرمان السلطان في سراي  
القلعة فاستقبله بمحطة التاج امراؤها واعيانها  
وصرفت الهمبة الى اعداد اسباب الاحتفال  
فلوئت المنازل وزينت الطرق والشوارع وفي  
مساء الاثنين اطلقت المدافع بالاسكندرية تبشيرا  
بوصول فرمان الذي قدم به علي بك فواد  
كاتب سر المحصرة السلطانية على الباخرة المسماة  
( عز الدين ) مصحوبا بامرهم باشا قيوكتقد الخديو  
في الاستانة فاستقبله رئيس النظار شريف باشا  
ومحافظ نجر الاسكندرية وغيرها من الامراء  
والدوات ثم توجه الى المحروسة فاستقبله في محطتها  
ضابط المحروسة وتشريناتي خديو وشاكر باشا

الى ان حلت الساعة الرابعة فقام الخديو وتبعه  
النظار فصدحت الموسيقى بالانغام المألوفة  
وأطلقت المدافع تعظيماً له وإجلالاً  
أما صورة الفرمان على مقتضى الترجمة  
الرسمية فهي

( فرمان توفيق باشا )

( المعظم )

الدينور الاكرم والمعظم الخديوي الافخم  
المعترم نظام العالم وناظم مناهم الامم مدير امور  
الجمهور بالفكر الناقب متم مهام الانام بالرأي  
الصائب مهدي ببيان الدولة والاقبال مشيد اركان  
السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى  
مكمل ناموس السلطنة العظمى المخوف بصنوف  
عواطف الملك الاعلى خديوي مصر الحائز  
لرغبة الصدارة الجليّة فعلاً الحامل لنبشانتا الهايوي  
المرصع العثماني ولنبشانتا المرصع الخيدي وزيري  
سبحر المعالي توفيق باشا ادام الله تعالى اجلاله  
وضاعف بالتأييد افتداده واقباله

انه لدى وصول توفيعنا الهايوي الرفيع  
يكون معلوماً لكم انه بناء على الفصل الحبيب  
باشا خديوي مصر في اليوم السادس من شهر  
رجب سنة ١٢٩٦ وحسن خدائكم وصدافتكم  
واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية  
ولما هو معلوم لدينا من ان لكم وقفاً ومعلومات  
تامة في خصوص الاحوال المصرية وانكم كفؤ  
لتسوية بعض الاحوال الغير المرضية التي ظهرت  
بمصر منذ مدة واصلاحها وجهها الى عهدتكم  
الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة  
المعلومة مع الاراضي المنضمّة اليها المعطاة الى  
ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي

ورائد حسني باشا ويوسف شهدي باشا واسماعيل  
يسري باشا وسامي باشا وغيرهم من الامراء .  
وكانت العساكر مصفوفة على جانبي طريق  
المحطة تعرف بالخان التتية ولما وصل القطار  
أطلقت المدافع انذاراً بوصول الفرمان وكان  
بعية حاملو ٢٤ نابغاً من الضباط والخدم فساروا  
جميعاً الى قصر النزهة المعد لتزولهم وفي الساعة  
الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان  
سنة ٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ٧٩ انتظم  
موكب الفرمان وتواردت وفود المهشين افواجاً  
والجنود في الطريق منتشرة من قصر النزهة ببشر  
حتى سراي الخديو ولما حلت الساعة الاولى  
ونضع دقائق ظهر الخديو فصدحت الموسيقى  
بالحانها ونادى الجند ( افنديز جوق يشا ) وكان  
معه في العربية رئيس النظار وخيري باشا وطلعت  
باشا فدخل قاعة الاستراحة بالقلعة وفي الساعة  
١ والدقيقة ٤٥ سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع  
تبشيراً بفدوم الفرمان بحمله على بك فواد الى  
جانبه في العربية علي باشا صادق محافظ الاسكندرية  
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها  
الخديو واستلم منه الفرمان فتبّله ثم أليس طلعت  
باشا كركاً وتناول الفرمان فصعد به على كرسي  
وتلاه . وكان جميع من حضر وقفاً على الاقدام  
ولما فرغ من تلاوته دخل الخديو قاعة الاستراحة  
وتبعه علي بك والامراء والنظار ثم انتقل الى  
محل الشريفات فنوارد المهشون عليه وفي مقدمتهم  
قناصل الدول والعلماء ورؤساء الاديان وامراء  
العسكرية والملكية والضباط والمأمورون وخدمة  
الحكومة ثم تلائم المدارس والمكاتب واعضاء  
مجلس النواب وعدد الاقاليم والتجار والاعيان



في معاهدات دولتنا العلية البولندية وفي حقوق  
متنوعة مصر اليها وإنما قبل إعلان الخديوية  
المشارطات التي أعقدت مع الأجانب بهذه الصورة  
يصير تقديمها الى بابنا العالي وإيضاً يكون حائزاً  
للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكي لا يكون  
مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه  
من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض  
بالإتفاق مع الممثلين الحاضرين أو وكلائهم  
الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون  
مختصراً في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومختصراً  
بها وحيث أن الامتيازات التي أعطيت الى  
مصر في جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية  
التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز  
لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها  
أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي  
المصرية الى الغير مطلقاً وإلزام تأدية مبلغ ٢٥٠  
الف ليرة عثمانية الذي هو اليركو المقرر دفعة  
في كل سنة في أوله وكذلك جميع التتود التي  
تضرب في مصر تكون بأمرنا الشاهاني ولا يجوز  
جمع عساكر زيادة عن ١٨ ألفاً لأن هذا القدر  
كاف لحفظ أمنية أقاليم مصر الداخلية في وقت  
الصلح وإنما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية  
مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يراد مقدار  
العساكر بالصورة التي تستلزمها حالة كون دولتنا  
العية تجارية ونكون ربابات العساكر البرية  
والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات  
عساكرنا الشاهانية ونباشينهم وبياع الخديو مصر  
أن يعطى الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة أمير  
الالاي والمملكة الى الرتبة الثانية ولا يرخص  
لخديو مصر أن ينشئ شيئاً مدرجة الأبعد الأدنى

المصادر في تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٤ الثماني  
توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد وحيث  
أنكم أكبر الأولاد الباشا المشار اليه قد وجهت  
الى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان تزايد  
عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة  
كافة اهاليها وسكانها ورفاهيتهم في من المواد  
الجهة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد  
ظهر أن بعض احكام فرمان العلي الشأن الذي  
على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المنيب في  
الامتيازات الممنوحة لها الخديوية المصرية قد بدأ  
نشأت عنها الأحوال المشككة المعاصرة المعلومه  
فلذلك صار نصيب المواد التي لا يلزم تعديلها  
من هذه الامتيازات وتأكيدا وصار تبديل المواد  
المستغني بتدليلها وتعديلها وإصلاحها في الممرات  
الآن هو المواد الآتية وهي :

أن كافة واردات الخطة المذكورة تكون  
تحتفظها واستيفائها بأمرنا الشاهاني وحيث أن  
اهالي مصر أيضاً من نعمة دولتنا العلية والخديوية  
المصرية ملزمة بأدارة أمور المملكة المالكية  
والمالية والعديلية بشرط أن لا يقع في حيزهم أي  
ظلم ولا تعدي في وقت من الاوقات فخديوي  
مصر يكون مأذوناً بوضع النظامات اللازمة  
للدخيلة المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة  
وأيضاً يكون خديوي مصر مأذوناً بعقد وتعديل  
المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية في  
خصوص الكرك والتجارة وكافة أمور المملكة  
الداخلية لأجل ترقى العرف والصنائع والتجارة  
وتساعدها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي  
بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب مع  
أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل

وحصول رخصة صريحة قطاعية اليه من دولتنا  
العلية ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة  
الذكر واجتناب وقوع حركة فحاشها وحيث صدرت  
ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد  
اصدرنا امرنا هذا الجليل القدر الموثق اعلاه  
بخطنا الهايوتي وهو مرسل صحة افتحار الاعالي  
والاعاظم ومختار الاكابر والافاخم علي فواد بك  
باشكاتب المايين الهايوتي ومن اعظم رجال  
دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية  
والمجدية ذات الشأن والشرف

حرر في ناسع عشر شهر شعبان المعظم سنة  
١٢٩٦ من هجرة صاحب العز والشرف - اد  
وكانت الزينة بالمحروسة في مساء ذلك  
اليوم مما يحل عنه الحد ويقصر عنه لسان الواصف  
وكان من احصاها واهبها زينة سراي الاستعبانية  
اذ لمعت كراكب شموعها على الابواب وسطعت  
شموس مصابيحها فاخذت بمجامع الالباب وهكذا  
قل عن سراي محمود باشا شقيق الخديو وسراي  
خبري باشا وغيرهم فانها كانت قصورا متجلية  
بمجالى البهاء

وقد حصل مثل هذه الزينة في كثير من  
الجهات الرفيعة وفي عشية يوم الاحد غاية شعبان  
سنة ٩٦ و ١٧ اغسطس سنة ٧٩ عاد علي بك  
فواد الى الاسكندرية على قطار خصوصي ونزل  
في السراي المعينة له وفي الساعة الخامسة اطلقت  
المدافع اثنائنا بسنره

### فصل

( استعفاء وزارة شريف باشا )

وفي الساعة الثانية بعد الغروب من ليلة

الاحد دعا الخديو الوزراء فوفدوا ممثلين  
وبعد ذلك الاجتماع قدموا استعفاءهم غير مبني  
على سبب ظاهر فاختلفت في ذلك الآراء وتنوعت  
الظنون واعتقد الناس ما كان وما لا يكون  
فقال بعضهم ان ميل شريف باشا الى تأييد  
كلمة الشورى في القطر المصري قد اوجب  
نفرة الاجانب من وزارته فسعمل في حملها على  
الاستعفاء كراهة ان يتم لها ذلك وقال اخرون  
ان ليس للاجانب في هذا الامر يد وانما هي  
ارادة الخديو المبنية على قصد ترويح الاعمال  
وتسيير الاشغال وتجميل الاصلاح

وبعد استعفاء وزارة شريف باشا تشكلت  
الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :  
ذو الفقار باشا للختانية بالاصالة والداخلية  
بالوكالة

مصطفى فهمي باشا للخارجية

حيدر باشا للمالية

عثمان رقي باشا للجهادية

محمود سامي باشا للاوقاف

محمد مرعشي باشا للاشغال

علي ابراهيم باشا للعارف

اما رئاسة هذه الوزارة فقد نيظت يومئذ  
بالخديو وكانت تُعقد برئاسته جلسات مجلس النظار  
ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على اهميتها  
موجباً للظنون المختلفة والآراء المتنوعة فقال  
بعض الناس ان سيتولأها رياض باشا بارادة  
الخديو وسعي قنصل انكلترة وقبل غير ذلك الى  
ان صدر امر الخديو بان يوسد منصبها الى  
متصور باشا يگن وان يكون خليل باشا يگن وكيلاً .  
وهذه صورة الامر الصادر الى كل من



النظار بتعيينه . قال

بما ان مجلس النظار صار الغائب واخطاله  
ونقرر لدينا ان يكون كل وزير مسئولاً عن  
الاشغال المتوقعة بادارة نظارته وان المواد التي  
كانت جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس  
يكون النظر فيها من الان فصاعداً بمجلس يجري  
انعقاداً بمعيننا من النظار تحت رئاستنا وكل من  
النظار اذا وجد عنه اشياء من هذا القبيل  
يستحب معه اوراقها ومعلوماتها عند حضوره  
الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة فيها  
حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا  
فيكم من كمال اللياقة والاهلية قد عيناكم نظاراً  
على ديوان . . . . . واصدرنا امرنا هذا لكم للمعلومية  
والمداولة في مباشر ادارة ما مورىكم عنه كمال  
الاعتناء والاهتمام على الوجه المطلوب كما هو  
مطلوبنا . انتهى

وصدر امر الخديو بان يكتب الى رياض  
باشا بالتخريف ان يعود الى النظر المصري  
على اول باخرة ترد اليه فكثير تحدث الناس  
في هذا الامر وذهب كثيرهم الى ان رياض  
باشا سيولى نظارة الدخيلة وان الخديو سيكون  
عنا قريب على استدعاء نوبار باشا ايضاً ليؤايد  
رئاسة الوزارة وذهب البعض الى ان رياض  
باشا سيكون رئيساً للوزارة ولكن الى اجل  
محدود يريدون بذلك انه سيمر في هذا  
المصعب الى ان يضى لاكثر ان تنفذ مقاصدها  
ياكرام الخديو على استدعاء نوبار باشا طمأنهم  
ان الخديو انما يكره رجوع الباشا المسار الى  
مصر ويخفى سياسته الى غير ذلك ما اكثر فيه  
تحدث الناس في ذلك العهد

( وزارة رياض باشا )

وفي يوم الاربعاء الواقع في ٢ سبتمبر سنة  
٧٩ و ١٧ رمضان سنة ٩٦ وصل رياض باشا  
الى الاسكندرية ومعه ولداه ومنها توجه الى  
الحروسه على قطار الاكسبريس وقد استقبله  
في البحر وشيعة الى المحطة كثير من الوجهاء  
واستقبله كذلك في محطة الحروسه مأمور ضابطتها  
وطونينو بك مأمور التشريفات الثاني مرسلاً  
من قبل الخديو ثم توجه الى حضرته وشرف  
بتقابلته مقابلته خصوصية وقيل انه رفع اليه لائحة  
تطاولي على بيان تنظيم الادارة المصرية وفي  
يوم الاحد الواقع في ٢١ سبتمبر سنة ٧٩ و ٥  
شوال سنة ٩٦ كلمه الخديو بتشكيل وزارة  
جديده برئاسته بعد ان قدم الوزراء استقفاهم  
وهذا معرب الرقيم الذي أرسل اليه في  
شأن ذلك

( صورة امر الخديو )

( الى رياض باشا بتشكيل الوزارة )

عزيزي رياض باشا

لم اقصد بترأسي على مجلس النظار ان اعيد  
السلطة الشخصية وانما راعيت في ذلك ضرورة  
الحال وملت مع الرغبة في تقريب علائقي باعضاء  
الوزارة فلم يكن في خاطري عزم نهائي خصوصاً  
فيما يغاير المبدأ الذي اتخذته يوم ولايتي وهو  
ان احكم مع مجلس الوزراء ومجلس الوزراء  
فهذا هو المبدأ الذي يرتفع الى الامر  
الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ فلا يتعلق  
بان لا يكون مرعي الاجراء على الدوام فانك  
تعلم عواظني المنهضة الى هذا الامر ولا تجهل  
افكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد التي

اروم ان اراها منتشرة في ادارات البلاد  
وفي علي انك توافق على هذه العواطف  
والافكار وانك عازم على ان تصرف قمتك  
بمصلحتها الى اجرائها

ولست اجهل عظم اخلاصك للبلاد وادارتها  
وانك تروم ان تبذل المجهود في سبيل المحافظة  
على استقلالها

ولذلك فاني مع الثقة وحسن اليقين اكتبك  
بشكل وزارة جديدة واجعل بين يديك رئاسة  
مجلس النظار حافظاً لنفسه حتى الحضور في  
اجتماعاته وان اتولى رئاسة كلها مست الحاجة  
الى ذلك

واني على يقين من انك ستعني ايما اعتناء  
بانقضاء رفقاتك الوزراء الذين سترفع لي اسماءهم  
لاصدق على توظيفهم

وبعد ان تتألف الوزارة تأخذ في الاشغال  
على وفاق النضاي الواردة في الامر الصادر في  
٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعب  
الاجراء في جميع احكامها التي لم يغيرها امرنا هذا  
ثم ان المحافظين والمديرين وما موري الضبطية  
ووكلاء النظارات وكتبة اسرارها ومفتشي  
المديريات ومديري الادارات المهمة جميع هؤلاء  
يجب ان يكون نصيبهم او عزلم بعد المناوضة  
فيه بمجلس النظار وتعلق ارادتي

واما سائر الموظفين فيعينون او يعزلون  
بامر يصدر رأساً من النظارة التي هم تابعون لها  
ولا يخفى عليك يا عزيزي رياض باشا اني  
في شغل شاغل من المسائل المهمة ولا ارى من  
حاجة الى ان اذكرك في جملة تلك المسائل  
باهية تقرير ميزانية الدخل والخرج السنوية على

الوجه النظامي وبالترتيب النهائي لامور التحصيل  
الشديد العلاقة باصول الميزانية وتنظيم احوال  
المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة  
لمطلق اهتمامنا المحتاجة لمعظم عنايتنا

وفي علي اني استطيع الاعتماد عليك في  
حل هذه المسائل وما شاكلها من المهمات وانك  
بالنظر الى حسن اختيارك وحبك الوطني لا تهمل  
شيئاً مما يعود على احوال البلاد الراحة بالاصلاح  
الحقيقي الذي نتمناه جميعاً والذي يجب على كل  
منا ان يبذل جهده في تمهيد سبيله

واقبل يا عزيزي رياض باشا عواطف  
مودتي الأكيدة

التوقيع محمد توفيق

وصدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر  
سنة ١٨٧٩

فرع رياض باشا الى الخديو العريضة الاتي  
تعميمها :

( عريضة رياض باشا الى الخديو المعظم )

مولاي

لقد تنازلتم الى تكليفي بتشكيل وزارة جديدة  
فشكرت لجنابكم السامي ما اعزوني اياه من الثقة  
التي اعلم حقيقة مقدارها وما احتسج في خاطر  
سموكم من عاطفة الاعتماد على اخلاصي للوطن  
وادارته

وغاية ما اتنى هو تحقيق العواطف الكريمة  
التي اوضحها مولاي في هذه الفرصة وجل ما  
ابغى هو ان اساعد بما يصل اليه امكاني مع موازنة  
رفقاء لم مثل هذه المقاصد لانقاذ وسائل التقدم  
الازلي ووسائل النجاح التي اتخذها مولاي  
اساساً لحكومته وعكها احسن وسيلة لاصلاح



أحوال القصر المصري

وقد جعلت هذا الفكر محور احتياجي بإجراء ما أعددته اليه وبناء عليه أرفع لحضرتكم السنية الدرجيات الآتية لتشكيل الوزارة الجديدة وهي :  
عثمان باشا رقي لوزارة الجهادية والبحرية  
مصطفى باشا فهي للخارجية  
علي باشا مبارك للاشغال العمومية  
فخري باشا للحفانية

علي باشا أرفع المعارف العمومية

عسود باشا سامي للأوقاف

فإذا حلت هذه التسميات لدى مولاي

مجلس القبول التمت أصدر أمره بذلك مع توليتي نظارة الداخلية ونظارة المالية بالنيابة كما تفصل بتوليتي رئاسة مجلس النظار

وإني أشرف مع الاحترام التام بأن أكون خادماً لسيادكم الأمين وتابع دولتكم الخاضع المطيع  
التوقيع رياض

وقد بعث مصطفى فهمي باشا ناظر الخارجية

برقيم إلى فاضل الدول وهذا تعريفي

( رقيم مصطفى باشا فهمي إلى الفناصل )

إن الخديو سيدي المرفق الشأن قد أراد أن يجعل للبلاد إدارة ملائمة لآمالها الشرعية وأن يقوم بما تعهد به حال جلوسه المأموس فولى سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار ونظارة الداخلية واستلمه في نظارة المالية

وقد أظهر الخديو المعظم تشبهاً بسعادة الباشا المشار إليه في رقيم أرسله إليه في حادي وعشرين الشهر وهو الذي أشرف أن أقدم لحضرتكم نسخة منه في طي هذا

ثم أخبر حضرتكم بأنني ما مرحت حافظاً في

الهيئة الجديدة نظارة الخارجية مستعداً للاستمرار على ما جعلت بيني وبين حضرتكم من العلاقات آملاً أنكم تخطون لي في المستقبل ما أظهرتم في الماضي من المودة والانعطاف راجياً أن تقبلوا تأكيدات احتياجي الفائق لحضرتكم  
الامضاء مصطفى فهمي

## فصل

( سياحة الخديو )

ولم تفض ثلثة أشهر على وزارة رياض باشا حتى أخذت حال البلاد في القس وهذأت الأمور فرأت الوزارة أن تكلف الخديو أن يتجول في أنحاء الخديوية جرياً على مألوف العادة في مثل هذه الحال أي عند تولية أمير جديد

ففي صبيحة يوم الخميس الواقع في ٢٢ يناير ركب الخديو ذهبية وسار قاصداً جهات الصعيد وبعبته آل بيته . وكان أهالي الصعيد لما بلغهم خير قدومه اليهم استعدوا لاستقباله بزيئات لم يسبق لها مثيل عندم وفي ١٥ صفر سنة ١٢٧٠ الموافق ٢٧ يناير سنة ٨٠ بعث الخديو برقيم من أسبوط إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار وهذا ملخصة

أنا الآن في أسبوط وليس في الأماكن والأشاعة وصف ما أظهر جميع الأهالي - من المجيزة حتى هذا المكان - من عظم الفرح والمسرّة وحسن الترحيب بنا ولا شك أن مثل هذه الأفراح والمسرّات لا تصدر إلا عن الثقة العمومية ولا توجد الثقة إلا بوجود العدالة والاستقامة ونرى الرغبة الآن آمنة فينا وإتقنا بنا - تلك نعمة الهبة عظيمة المقدار توجب علينا الاستمرار على نفع

منهج العدالة والامانة لتزداد الرعية حبا لنا وثقة بنا . ككل الله القدير اجتهادنا بالنجاح

التوقيع محمد توفيق

وفي الساعة العاشرة (على الاصطلاح الافرنجي) من صباح السبت الواقع في ١٠ افريل سنة ١٨٨١ تحركت ركاب الخديو وأطلقت المدافع اثنائا بسفره للتحول في الوجه البحري وبعد ان تنقل في أكثر النجاشي ورأى من الزينة والاحتفال ما انشرح به صدره وقرع عينه عاد الى المحروسة في يوم الثلاثاء رابع مايو سنة ٨٠ وخامس وعشرين جمادى الاولى سنة ٩٧ وفي صبيحة يوم الاربعاء اجريت التشريفات المعتادة في سراي عابدين

### فصل

(تسوية مسألة الدين المصري والمالية)

بعد ان استقرت وزارة شريف باشا في الاحكام شرعت في توجيه عنايتها الى تسوية الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها فوالت انعقاد جلساتها هذه الغاية وقد سافر بعض قناصل الدول من الاسكندرية الى المحروسة ليستحث الحكومة على المسارعة الى انجاز هذه المسألة فصرفت المهمة الى ذلك التصد في نظارة المالية وقد بعثت الحكومة الى قناصل الدول بمنشور تطلب به وساطة حكوماتهم مع بيت روتشيلد لصيانة الاملاك المرهونة من الحجر والدعاوي لتصدق عليه الدول فبادر آل روتشيلد الى القيام بعهدهم اما الامر الخديوي المذكور فنفاده حيث قد مست الحاجة الى صيانة الاملاك المرهونة على السلفة المبرمة في ٢١ اكتوبر

سنة ٧٨ مع بيت روتشيلد من الحجر والدعاوي فقد امرنا ونأمر اولاً . ان الاملاك التي وهبتها ووهبتها عائلتنا للحكومة لا يحجر عليها ولا تباع الا بأرادة وكلاء دائرتها الجديدة على حسب ما نقرر وما سيقرر من الشروط بين الحكومة وبيت روتشيلد الى ان يتم استهلاك السلفة المذكورة

ثانياً . بعد استخلاص الاملاك ما وقع عليها من الحجر في ثاني فبراير وثالثه تكون تلك الاموال خالصة من كل دعوى وعلاقة الاعلاقة اصحاب القرض المذكور بحيث تكون مخصصة بضمانة فائدتها واستهلاكه . هـ .

وكررت وقتئذ زيارات القناصل لرئيس النظار ومقابلة الرئيس للخديو ثم ورد تلغراف من لوندرد منى بان فرنسا وانكثرت انتقنا على اعادة هيئة المحاسبة المالية في القطر المصري الى مثل ما نقرر في لائحة جوشن وجويرت باشا بشرط ان يكون المحاسبان نائين عن حكومة فرنسا وانكثرت متعلقين بنظارة المالية بحقوق مينة معينة ولا يحق للخديو ان يعزلها وان تكون محاسبتها منفصلة ومستقلة عن اللجنة المالية التي ستشكل للتصنيف . وورد تلغراف اخر من لوندرد ينبي بان فرنسا وانكثرت قد انتقنا على سياسة واحدة فيما يتعلق باعادة ديوان تفتيش المالية وتولية رئاسته للموسيو ريفرس وبلسون وان الموسيو بارنك والموسيو دي بلينيار سيتوليان المحاسبة في ادارة الدين العمومي ولا يكون في الوزارة احد من الاوروبيين وان ستشكل لجنة لتعين حدود الموسيو ولسون وبارنك ودي بلينيار في وظائفهم . ثم ورد تلغراف اخر بخبر



بان يحضرون من شأن ديوان نفيس المالية  
المصرية ان يعلم مقدار ما تستطيع الحكومة  
تأديته على وجه الاستمرار للقيام ببنقات ادارتها  
وان سينوب عن فرنسا وانكثره في ذلك الديوان  
وكلاء مخصوصون بذلك . وجاء في تغليف  
ورد من باريس ان الحكومة الفرنسية راغبة في  
تعيين مفتشين عموميين في مصر بدلاً من الوزراء  
الاوربيين

وقد انظر الخديو غير مصطبر قدوم  
المحاسبين الاوربيين وتشكيل لجنة التصفية التي  
طلب تشكيلها باختياره ليظهر بها حسن مقاصده  
وكان يأمل ان لا يفسد اولئك المحاسبون  
وسائله الاصلاحية محاوله التدخل في الامور  
الادارية وان لا يقع اختيار فرنسا وانكثره على  
من كانت لهم علاقة بالوزارة الاوربية السابقة  
فانهم لا يترأون من العرض الذي

واقف مرة بنا ذكر المقالة التي جرت بين  
الخديو ومكاتب نفيس وما دار بينهما من الحديث  
وقول الخديو للكاتب انه يرى من الخشاء ان  
يعود الموسو ويسون والموسو دي لينيار الى  
مصر وقوله اذا اصرت اوريا على ذلك فانه  
لا يقاومها ولكنه يرفع عن نفسه كل مسؤولية  
فبعد ان حصلت هذه المذاكرة بينهما شاع بين  
الناس ان الموسو دي لينيار والموسو بارخ قد  
عينا للتفتيش العمومي وانما سيأتان مصر في  
الاول شهر سبتمبر سنة ١٩ وشاع ايضا ان الحكومة  
المصرية رغبت الى حكومتى فرنسا وانكثره ان  
يعين لمحابسة المالية غير الموسو دي لينيار  
والموسو بارخ فاجابتهما الى ذلك ثم اتفق ان  
فصلى الدولتين المذكورتين طلباً من الخديق

تعيين الموسو دي لينيار والموسو بارخ محاسبين  
عموميين للمالية المصرية فاجابهما الى ذلك . وقد  
قبلت دولتا فرنسا وانكثره ما تضمنه الامر  
الخديوي المتعلق بعدم امكان وقوع الحجر على  
الاملاك الموهوبة واجابت دولة ايطاليا ايضا  
بالقبول وان ليس لها اعتراض عليه بل انها  
توافق الدول على ما تقرره بشأن ذلك

وبمثل ذلك اجابت دولة الروسية ايضا  
مع حفظها لوكيلها السياسي حق القبول او عدمه  
مراعاة للاحوال . وكذلك دولة اليونان اجابت  
بمثل ما اجابت به دولة ايطاليا

واما اوستريا والمانيا اللتان كانتا متفتتين  
رأياً في هذه المسألة فقد ابدتا اعتراضات  
كبيرة قائما لما علمتا ان لائحة فرنسا وانكثره  
المتعلقة بهذه الخصوص تضمن ان يُصرف الباقي  
من قرض روتشيلد لوفاء الديون اية كانت  
نشبتا بعكس ذلك وطلبتا ان تخصص المبالغ  
الباقية من القرض المذكور لتسديد مطالب  
ارباب الدين من اصحاب الرهونات والذين  
يبدون خلاصات وأوصحنا انهما ليجلان الامر التوما  
الى على الشرط المذكور لعلهما بان أكثر رعايا  
هم من اصحاب الديون ذات الرهونات ومن  
ارباب الخلاصات . وقد قيل ان آل روتشيلد  
اتخذوا في الامر مسلكاً وسطاً للتوفيق بين  
رأى الدولتين المشار اليهما وراء سائر الدول  
بان عزموا على تأدية الباقي من السلفة الى  
مفتشي المالية حال تعيينها على شرط ان يستند  
بها المدهون بالوجه الشرعي من الاملاك الموهوبة  
ثم يُصرف ما بقي لسائر ارباب الديون بحسب  
النسبة على قدر المطالبين فيتلون بذلك اربعين

كما تقرر في الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بقرار صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩

وبناء على ان الحكومة الانكليزية قد عرضت لنا الموسو بارنج بدلاً من الموسو رومين وان الحكومة الفرنسية قدست لنا الموسو دي بلينيار عوضاً عن البارون دي مالاري

نأمر

اولاً ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تدرت في الامر الخديوي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦

ثانياً ان الموسو بارنج عين محاسباً عمومياً لقلم الايرادات

ثالثاً ان الموسو دي بلينيار عين محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومي

رابعاً ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان بان ينفذ كل منهما ما يتعلق به من امرنا هذا

وكتب في سراي الاسماعيلية بالمعروسة في رابع شهر سنة ١٨٧٩ (التوقيع)

محمد توفيق

الامضا ناظر المالية ناظر الخارجية

حيدر مصطفى فهمي

ولما عين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار

اصدر اليهم اعلانات على صورة ترجمة الخطاب

الصادر من الخديو السابق للموسو ولسون حين

كان نائب رئاسة لجنة التفتيش السابقة باستحسان

التقرير المتقدم من تلك اللجنة وإعلانات اخرى

على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين

او خمسين من المائة اما الباقي فتعطل لم يؤد صكوك معينة الآجال بفائدة سنوية مندورها خمسة في المائة

وقيل ان رأي اوستريا والمانيا سيكون هو الغالب فيصرف لارباب الخلاصات والرهون جميع ما يطلبون وبورج ما بقي على سائر ارباب الديون وقد شاع ان الحكومة خابرت في هذا الامر الموسو جوشن والموسو جويرت بصفة كونهما نائبين عن ارباب الدين لتتفق معها على كيفية تسديد ما بقي من الديون السائرة واختلفت الاراء في هذه الخابرة فقال بعض الناس ان من نية الحكومة ان تكتب لهم بذلك صكوكاً معينة الآجال بفائدة خمسة في المائة وزعم غيرهم انها نضع اوراقاً جديدة من الدين الموحد تعدل اوراق الباقي من الدين السائر لتوزعها على ارباب كل على قدر مطلوبه مع الاعناء بان لا يكون ذلك موجباً لخفض اسعار الموحد وقد عينت دولتنا فرنسا واكثرية حدود لجنة تفتيش المالية بان تعتمد هذه اللجنة في اعمالها واجرائها على لائحة اللجنة السالفة وان تنظر فيما عرض لتلك اللجنة من وسائل الاصلاح في ادارة السكك الحديدية والدائر السنية

وفي يوم الخميس ٤ شهر سنة ٧٩ الموافق ١٨ رمضان سنة ٩٦ وقع الخديو على الامر الناطق بتعيين الموسو بارنج والموسو دي بلينيار بصفة منتشين . وهذه صورة الامر المشار اليه

نحن خديو مصر

بناء على ان الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصروف



وزارة نوامر باشا في ٢٨ أغسطس سنة ٧٨ وكان المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على منتضى الخطاب والامر المشار اليهما وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة منطلوبة على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين السائر الاتي بيانه

### المطلوب

#### جنيحات انكليزية

دين السنديكاتو الكبير	٤٥٠٠٠٠٠
دين جرنفلد وبابونوت	١٠٠٠٠٠٠
معاشات في جملتها جانب من راتب الخدين	١١٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة الى ١ أغسطس	٢٠٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة في اخر أكتوبر	٢٠٠٠٠٠٠
ديون بغير خلاصات	٤٠٠٠٠٠٠
ديون للاهالي	٤٠٠٠٠٠٠
للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات	١٨٠٠٠٠٠
	١٢٥٠٠٠٠

#### الذي كان معنًا للوفاء

اوراق من الموحد مرهونة	٦٦٠٠٠٠٠
اسهم خليج السويس	٨٠٠٠٠٠٠
ثم مياه الاسكندرية	٢٠٠٠٠٠٠
بقية سلفة روشيلد	٢٢٠٠٠٠٠
	١٠٩٠٠٠٠٠

فاذا حسبنا سافي اوراق الموحد المرهونة بحساب ٥ ٪ اي ٢٢٠٠٠٠٠ جيه كانت جملة

المعد للوفاء ٧٦٠٠٠٠٠ جيه فيكون مقدار التقص عن المطلوب ٤٩٠٠٠٠٠ جيه

ولا يخفاء ان وكلاء خزينة الدين العمومي اقاموا النجدة على جميع احكام الامر الصادر في ٢٢ افريل سنة ٧٩ بدعوى انها تنجدة بالحقوق المتقرر في الاوامر الصادرة في الثاني والسابع من شهر مايو والثامن عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائي في المحروسة واقاموا الدعوى على ناظر المالية ثم عرضت العطلة المجلسية وبقي الامر معلقًا بالمجلس الى ان دنا وقت عوده الى الانتظام وقرب اجل الكوبيون المستحق في اول نوفمبر فرفعوا الى رياض باشا رقبًا في ٢٨ سبتمبر سنة ٧٩ يطلبون به الفاء الامر الموما اليه على صورة رسمية ولا تعين عليهم متابعة الدعوى في المجلس

فاجابهم رياض باشا انه قد بسط هذه المسألة لمجلس النظار وانه مرسل اليهم نسخة من المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول في ١٤ يونيو سنة ٧٩ مبنياً على ان الحكومة المصرية قد عرضت ذلك الامر لموافقة الدول انقياداً لارادتها فصار انفاذه موفقاً بالفعل الى ان ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك اجاز له المجلس ان يصرح لهم بان هذه الاحوال تجعل الامر الصادر في ٢٢ افريل سنة ٧٩ عديم النافعية . اهـ .

وقد تأخر قدوم المنتشين العموميين من أوروبا بعد صدور الامر الخديوي بتعيينها فرأت الحكومة ان ذلك يبع من اجراء التدابير اصلاحية مع هذه الحاجة اليها وخشيت ان

حكومتها وانما يقدمان برنامج ادارتها وعلى  
الحكومة ان تصرف لما الراتب وجميع ما يتفقان  
في كل شهر . وقد كتب اتصالا فرنسا وانكلترا  
الى حكومتها بشأن ذلك

ثم صدر امرٌ خديوي بيان حدود المفتشين  
العموميين وهذا نصه

### نحن خديو مصر

بناء على امرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩  
واعتياراً لكوننا قد انتقمنا مع حكومتنا فرنسا  
وانكلترا على ان تكون حدود المفتشين العموميين  
مفترقة على الوجه الآتي واخذاً بمشورة مجلس  
وزرائنا

### نأمر

اولاً . ان المفتشين العموميين يكون لها  
في الامور المالية حق المراقبة غير المحدودة على  
جميع المصالح العمومية وفي جعلتها الادارة المخصصة  
للدخل بشي معين بحكم الاوامر الخديوية ان  
يقتضى الموائيق

فالوزراء والمأمورون من اي رتبة كانوا  
مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان او  
وكلاؤهما من الافادات والمطالعات

وزير المالية خصوصاً مكلف بان يقدم لها  
في كل اسبوع كشفاً منفصلاً عن دخل الوزارة  
وخرجها وكل ادارة مكلفة بان تقدم في كل  
شهر مثل هذا الكشف مشتملاً على بيان دخلها  
ونفقاتها

ثانياً . ان المفتشين العموميين يتقاسمون  
النظر في المصالح العمومية التي يكون من شأنها

يطول هذا التأخر فتزداد به الاحوال ارتباكاً  
واختلالاً فخابرت المفتشين في تعيين من يقوم  
مقامها مدة الغياب فاجابوا الى ذلك وبناء  
على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظار تعيين  
الموسيو بلين دي بولاس والموسيو كويين نائبين  
عن المفتشين الى ان يحضرا ورفع ذلك التقرير  
الى الخديو فاقبته ونولى النائبان الموماً اليهما  
وظيفة المراقبة

وقد اهتم النظار بتعيين حدود المفتشين  
وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتى بعث على  
الظنون المختلفة والاقوال المتباينة وحتى زعم  
بعض الناس ان ذلك الامر كاد ان يوقع  
الخلاف بين الوزراء الى ان تم تعيين تلك  
الحدود على وفاق اللائحة التي عرضها الفصل  
الانكليزي والفصل الفرنسي بامر حكومتها الا  
في بعض التفاصيل فعلم من ذلك ان المفتشين  
يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ  
الكلمة لا من حيث الراتب فلين المعين اكل  
منها يكون ثلاثة اضعاف المرتب للوزير ان لم  
يكن اكثر من ذلك ثم انهما يحضران في مجلس  
النظار ويفاوضان في جميع المسائل ويكون لها  
رأي شوروي غير محدود ويخاطبان الادارات  
مباشرة ( اي من غير ان يتوسلا الى ذلك  
بالوزارات ) ويتعين على من يخاطبانه ان يجيبهما  
عما يسألان غير متردد ولا متأخر واذا عن لها  
عزل موظف كائناً ما كان حق لها ووجب  
عليها ان يطلبها ذلك من الحكومة وان ناظر  
المالية يقدم لها في كل اسبوع لائحة عن الدخل  
والخرج وسائر ذوي الادارات يقدمون لوائيمهم  
في كل شهر وان المفتشين لا يعزلان الا بامر



مراقبتها والإشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لها في أمرنا هذا

ثالثاً . حيث أن حكومي فرنسا وإنكلترة قد رضينا بأن المنتشين العموميين لا يتدخلوا في الوقت الحاضر في إدارة المصالح الإدارية والمالية فالمنتشان الموماً اليها يقتصران الآن أن يقدموا اليها أو الى وزارتنا ما تهديهما اليه مراقبتها من الملاحظات

وكذلك بشعران وكلاء خزينة الدين بالأمور التي تهم ارباب الدين المنتظمة ويحق لها ايضاً أن يجتمعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليجتوا جميعاً في الوسائل التي يرى المنتشان أو الوكلاء الموماً اليهم لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة رابعاً . يكون للمنتشين العموميين مقام ومحضر في مجلس الوزراء برأي شوروي ( يقال ولا يعد )

خامساً . في آخر كل سنة أو في اقرب من ذلك اذا مسّت الحاجة ييسط المنتشان العموميان حساب اعمالهم في لوح تنشر بعنايتها وتدرج في صحيفة المونيتور اجسيان ( الجريدة الرسمية الفرنسية العبارة )

سادساً . ان المنتشين العموميين لا يعزلان من وظائفهما الا بموافقة حكومتها ولها ان تنصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين في إدارة التفتيش وان يعينا لهم الرواتب

سابعاً . ان برنامج التفتيش ينظمه المنتشان ويصدق عليه مجلس النظارة وان مقدار التفتيش يعطى لها في كل شهر على حسب الشروط المقررة في الامر الصادر في ١٢ مايو سنة ٧٨ اصرف

رواتب المستخدمين

ثامناً . ان كلاً من وزارتنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من أمرنا هذا

وكتب في سراي عابدين خامس عشر نوفمبر سنة ١٨٧٩

التوقيع محمد توفيق

الامضاء رئيس مجلس النظارة رياض وهذا تعريب ما كتبه السر ادوارد ماليت والموسيو مونغ قصلاً أنكلترة وفرنسا الجنرالان الى مصطفى باشا فهمي ناظر الخارجية فيما يتعلق بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن حدود المنتشين

حاضرة الوزير

دفعاً للالتباس الذي يمكن وقوعه في معنى البند الثالث من لائحة الامر المتعلق بحدود المنتشين العموميين قد رخص لنا ان نصرح بالنيابة عن حكومتنا بأن فقرة ( في الوقت الحاضر ) وكلمة ( الآن ) لم تردا فيه الا لتقرير امكان الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ متعلقاً بحدود المنتشين العموميين ونفضلوا يا حضرة الوزير بنقول تأكيد احترامنا الفائق

(الامضاء) ادوارد ماليت مونغ وفي تلك المدة اصدرت نظارة المالية اعلاناً تدعو به ارباب الدين السائر من اي فئة كانوا ان يقدموا اليها مطالبهم في خلال ١٥ يوماً ان كانوا في الاقطار المصرية وفي خلال ٣٠ يوماً ان كانوا في غيرها واما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفتيش السالف اخذاً بالاعلان الذي نشره ذلك الديوان في ٢٩ مايو سنة ٧٨ فليس

مديرية الفيومية	١٨٨٧٩	عليهم إلا أن يشعروا المالية بذلك مبينين في	
الشرقية :	٢٧٤٨٨	اشعارهم تاريخ تقديم لذلك الحساب مع صافي	
البحيرة :	٢٢٨٤١	المطلوب	
البحيرة :	١٢٩٨٦	وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى غاية	
النبوم :	٦٢٢٢	١٨٧٩ بما فيه المبالغ التي دفعت لمخراج الاستانة	
بني سويف :	١٥٥٦٦	ودين السنديكات وغيرها وهو البيان الذي يتضح	
المنيا :	٢٦٤٤١	منه ان الدين السائر يبلغ ١٢.٦٠.٨٧٤ جنيهًا	
اسيوط :	٢٩٧٨٧	دفع منه نحو خمسة ملايين فيكون الباقي سبعة	
جرجا :	٢٤٠٠١	ملايين من الجنيهات وهذا هو البيان	
قنا :	٢٦٢٧١	جنيه مصري	
اسنا :	١.٤١٠	خلاصات	٢٧٧٧٥٢
محافظة اسكندرية	٦٩٥٢٢	فوائد	١٦٧.٢٧
دمياط :	٤١١١	قضايا	١٩٥٧٤٢
السويس :	٤٨٢٩	نفقاتها	٦٥٢٩٧
رشيد :	٥٧٨٧	رواتب البيت الكريم	٩٦٢٥٢٤
العريش :	١٩٧	معينات	٨٢٢٦٥
بورسعيد :	٥٤٦٢	اجور	٤٢٥٢٩
ضبطية مصر	٥٩٨٦٢	متنوعة	٢٦.٢٢٢
بلدية مصر	٢٤٢٧	مطلوبات	٧٧٩٦٥٨٢
بلدية اسكندرية	٢٦.٥	تنظيفات	٢٧٧٧٤
الحجارك	٧٥٤٩	فيوكتدائيه الاستانة	١٧٢٩٤٢
الحواصل	٢٢١١	( هن الاقلام منوطة بنظارة المالية )	
الشون	٢٥٢٢	جنيه مصري	
الروزنامة	٢٦٢٦٧٢	نظارة الجهادية	٧٢٧.٧٥
محكمة مصر	٩٢٩	البحرية	٢٨٦٢٦
الضربخانه	٢٦٧	نظارة الاشغال	٤٦١٥٧
المطرية	٤١٧٢	نظارة المعارف	٢.٢٦٢
السمك	٨١٧	مديرية المتوفية	٧٦١٦٥
السدود	١١٨٥	مديرية الغربية	١٢٨٩٥٠
الخمودية	٢٢٩٠	الدقيلية :	٢٥٢٥٥



وهذا تعريب الامر المتعلق بمع الحجر عن  
الاملاك الموهوبة

### نحن خديو مصر

بناء على انه قد أبرم في ٢١ اكتوبر  
سنة ٧٨ سلفة مقدارها ثمانية ملايين وخمسمائة  
الف جنيه باسم الحكومة بعناية الخواجات روشيلد  
واولادهم في لوندرة والخواجات روشيلد اخوان  
في باريس

وبناء على انه ينبغي تميم حكم الامر الصادر  
في ٢٦ اكتوبر سنة ٧٨ والموافقة على نية  
الفرقيين المتوائمين اخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ  
الاملاك الموهوبة من عائلتنا مخصصة على الوجه  
الحري بضمانة هاتئ السلفة  
واخذاً بمشورة مجلس نظارنا

### نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون  
الى ان يتم استهلاك السلفة الروشلية ممنوعة  
لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على  
الشروط المبرمة او التي ستبرم بين الحكومة  
وبيت روشيلد

ثانياً بعد استهلاك الديون المسترمة لها  
من قبل رهنية بيت روشيلد المبرمة في ٢ و٢٠  
فبراير الماضي تكون هذه الاملاك خالصة من  
كل تداع وكل قضية وكل حق من اي نوع  
كان ما خلا الحقوق المقررة للمكتتبين بالسلفة  
لتكون مخصصة على الوجه الحصري بضمانة فائدة  
السلفة المذكورة واستهلاكها  
ثالثاً لتأكيد ان التدرج الباقي من السلفة

الانجرارية	٦٢٦٢
المواني والننارات	٨٦٤٢
وابورات اليوت	١٢٢٦٧
الملاحات	٢٨٢١

١٢٠٦٠٨٧٤

وفي ١٦ نوفمبر سنة ٧٩ ارسل ناظر الخارجية  
المصرية الى قناصل الدول المنشور الاتي تعريبه:

### حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين نشرتهما الوزارة  
بتفديهما اليكم في ٢ يوليو و ٢٠ سبتمبر من هذه  
السنة في شأن سلفة روشيلد اسارع الى تقديم  
نسخة من الامر الصادر من الجنب الخديوي  
بتاريخ امس بعد الاتفاق على ذلك بين الدول  
وحكومتهم

ولا شك انكم يا حضرة القنصل الجنرال  
تلاحظون ان التغيير الذي حدث في اخر  
صورة من تحرير الامر الموما اليه منحصر في اضافة  
بند رابع وفي كلمة (بالحصر) في اول فقرة من  
البند الثالث

وكذلك ارى انه لا بد من استلفات نظر  
جنابكم يا حضرة القنصل الجنرال على انه لا يزال  
معلوماً ان الخدمة وارباب المعاش الذين لم على  
الحكومة متأخرات ثم فنة من ارباب الدين  
السائر يعاملون بحسب الاحكام التي قررهما  
ديوان التفيتش

وتفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال  
بشوق علائم الاحترام التام

وزير الخارجية  
مصطفى فهمي

ولما قدم المنتشان العموميان الى مصر نظما  
لائحة فيما يتعلق بتسوية الدين المظلم وهذا  
مختصا :

بعد ان تفاوض المنتشان في اشغالها مع  
نظارة المالية فيما يخص تنظيم لائحة عمومية يودان  
نشرها عما قريب رأيا ان يسرعا بتنظيم لائحة  
مقتصرة على تسوية الديون المتخلفة فانها الهبة  
المقدمة في العناية بها

واظهرا ان الناس مشغلة بمسائل المالية  
المصرية في مدة الاربع سنوات الاخيرة وتكلموا  
في صعوبة معرفة حقيقة الابرار في البلاد المصرية  
وصعوبة سير الحكومة في طرق لا تؤدي الى  
الاصلاح ناسين ذلك الى عدم الثقة بحكومتنا  
السالفة كما كانت تركبة في الادارة السيئة ثم قالوا  
الا ان الظروف الحاضرة تقرب اليها الوصول  
الى حل مشاكلنا العسيرة حالا نهائيا لما يعتقدونه  
من حسن مقاصد اميرنا وعلو عهته وطيب سريرته  
واهتمامه بالاصلاح وراحة العيون وانه من الواجب  
اتخاذ الوسائل الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالي  
وارباب الدين معا واستبدال الاستبداد في  
التحصيل باحكام عادلة وطريق مستقيم كأن  
يعلم الاهالي ما يجب عليهم من الرسوم قدرا  
وميقانا بحيث يكون كل من الاهالي عالما بما  
للحكومة عنده وفي اي وقت تطالبه ليستعد لدفعه  
وبأمن غائلة التحصيل القديمة التي كانت تلزم  
لغرامات كثيرة وطلبات حجة بغير طائل

ثم اتبنا على الوزارة الحالية اذ ذاك ونيقظها  
وحسن استعدادها مع الجناب الخديوي لقبول  
مشورتيها واتباع ما يقدمانه من الخدمة الموقرة  
نظرا لشدة اللزوم وضرورة الحال ورجوان

الروشلية بصرف مبالغته (وعلى وجه التخصيص)  
في تسوية الدين السائر المصري بالحكومة المصرية  
تتنازل من الان لخزينة الدين العمومي عن كل  
حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السلفة  
على الشروط المبرمة بينها وبين بيت روشلد  
وبناء على ذلك ينبغي لبيت روشلد ان  
يقبلوا ما تعطي لهم تلك الخزينة من الوصولات  
في مقابلة ما يؤدون اليها من المال وفاء لمباثهم  
واما خزينة الدين فتحفظ تلك المقادير  
امانة لكبلا تصرف الا على حسب ما تشير اليه  
لجنة النصفية التي ستشكل باتفاق دولي فان لم  
تشكل هذه اللجنة فيبقى لهم ان يأخذوا في هذا  
الامر بتعليماتنا المبينة على موافقة الدول

رابعا . ان حقوق الدائنين المسترهين من  
قبل ثاني وثالث فبراير اي من قبل رهنية  
روشلد تكون محفوظة مرعية

خامسا . ان وزير ماليتنا مكلف بانفاذ  
امرنا هذا

وكتب في سراي عابدين في ١٥ نوفمبر  
التوقيع محمد توفيق  
الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية  
رياض  
وفي اوائل شهر يناير سنة ٨٠ دفع بيت  
روشلد الى بنك لوندرة ١٥٠ الف جنيه  
لتكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء  
الدين السائر

وفي ١١ يناير سنة ٨٠ قرر مجلس النظار  
تشكيل لجنة خصوصية للنظر في مبادئ اعمال  
النصفية ومرجع هذه اللجنة ينحصر في ناظر المالية  
وكاتب الاسرار الثاني في النظارة المشار اليها



بما تقدر أن تتعهد به لدائمتها

ومن رأينا أن تكون تسوية المسألة المالية  
دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الآن خشية أن  
تعود الإدارة إلى ما يخل بها وبسيء حالتها وأنه  
من الممكن أن يحدد حداً نهائياً كأن يؤخذ أقل  
ما يمكن أخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها  
مقدراً ولا يزيد هذا المقدار إلا إذا تحقق وشئت  
وجود زيادته في الواردات وعلى ذلك فإن  
الدائنين يحملون بعض الخسائر

أما تصفية الماضي فلا تخصص بما بقي من  
من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب أن  
تخصص واردات اخر ستذكر في البرنامج الآتية  
اذ من الواجب أن يفصل بين الماضي والآتي وأن  
يصدر القرار بأن جميع الديون المتقدمة على تاريخ  
قانون التصفية تستهلك بمقتضى احكام القانون  
المذكور نقادياً من العود إلى الماضي ولعدم تمكين  
اي انسان من اصحاب الدين من الحجر على  
الاملاك واقامة الحجج عليها الى غير ذلك ما  
يضاف حركة التصفية والاصلاح ورأيا ان اول  
شيء يجب مراعاته في هذا القانون احترام التعهدات  
المتارة الخصوصية طبقاً لما قرره لجنة التفتيش  
العليا .

ثم اخذاً بينان حالة كل دين من الديون  
المتقدمة مبتدئين بالموحد

الدين الموحد

قالا

بمخيل في الوقت الحاضر ان تقوم البلاد  
المصرية بتجديدها لارباب الدين المظلم مستعدين  
في ذلك على الامانة الواردة في لائحة لجنة التفتيش  
العليا . ثم قالوا ان المخرج في سنة ٧٢ و٧٨ زاد

ان يبالا في وقت قريب الى حصر يجعل سير الادارة  
على قانون نظامي واحكام عادلة ان لم يجأها  
تغيير عمومي اصولي في الهيئة الحاضرة يعوقها عن  
السير في المنهج الذي يقصد به لسلامة البلاد  
واقادها ما في فيه

واوضحاً طلة عدم اعتراف مجالس الخفائية  
بالاوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق  
بالمالية وان ذلك ناشئ عن فقدتها لمساعدة  
الدول ونصديتها عليها فتولدت من عدم الاعتراف  
هذه المشاكل والارتباكات التي نحن بصدد حلها  
الآن نعالج حل عروبها ونهيد سبلها الوعرة ثم  
قالا ان الخاتمة جارية في شأن تشكيل لجنة  
التصفية لمساعدتها على حل المشاكل وان الحكومة  
المصرية اعتقدت على حسن مقاصدها فاتبعت  
مشورتها وقررت انه اذا لم يتم تشكيل اللجنة  
المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذي  
تتغل به الآن وبذلك جردها فيه حتى اذا  
قررت الدول واقرة قانونها منعاً نفذت احكامها  
وقررت ما فيه على كل معترف ومصدق عليه  
راض بما حواه من الاحكام اذ لا يمكن التخلص  
من الحالة الراعبة الا بسى قانون التصفية تصدى  
عليه الدول وتنفذ الحكومة المصرية تنبهاً  
لا بعنونه مانع واقترها ان لديها الآن ما يهددها  
ان معرفة حقيقة الواردات أكثر مما كان عند  
غيرها مع اعتمادها بان ما وقفنا عليه لا يهدى  
الى حصر قيمة جميع الواردات فليس استقصاءها  
يحتاج الى اصلاح يكلف العامل فيه بزمان  
حوال وامتد بعيد والزمن الحاضر لا يسع باكثر  
من تذكر ما حل بالبلاد وحاق بها من العوارل  
فيها بيدلان الجهد في مشورتها على الحكومة الآن

عن الدخل ٤٨٢٢٠٠٠ جنيه أنكليزي وأن  
الذي نقص من اصل الدين المنظم زاد في غيره  
ولا يجب أن يقاس الايراد على ايراد هذا العام  
الخصب الجيد المحصول فقد يأتي عام محل مثل  
عام ٧٨ لا في الايراد فيه بعض المطلوب فضلاً  
عن ان ادارة المالية في ارتباك عظم قدره حتى  
اصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب  
بسنة الجذب وإذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصة  
فكذلك لا يمكنها ان تنكل على المتأخرات من  
الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها بل  
هي مجهولة جهة ومقداراً

ثم بينا المفادير المتأخرة من الكوبونات  
المستحقة كما يأتي

جنيه

متأخر كوبون اول نوفمبر سنة ٧٨	٢٨٠٨٠٠
١/٢ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة	
متأخر كوبون اول مايو سنة ٧٩	٦١٢٥٠
١/٢ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة	
متأخر كوبون اول نوفمبر سنة ٧٩	٨٤١٧٨٢
١ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة	
	١٦٨٣٩٢٢

وصرحا بانها لا يريان ان تدفع هذه المتأخرات  
لارباب الدين فان المبالغ الوحيدة التي كانت  
مخصصة لذلك هي ما يبقى من فرض الاملاك  
الذي لم يدفع للخرينة المصرية الى الان على ان  
هذه المبالغ غير جازمة فقد أخذ منها ١٢٠٠٠٠٠  
جنيه لسداد كوبون الموحد في غرة نوفمبر سنة  
٧٨ والذي يبقى منه يخصص لوفاء الدين غير

المنظم طبقاً لما جاء في الامر الكريم المصدق عليه  
من الدول

ثم بينا ان لجنة التفتيش العليا عيّنت في  
لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعييناً مؤقتاً  
وجعلته ٥٪ وهما لا يريان ان الحكومة تتعهد  
بدفع خمسة في المائة بل تتعهد بأربعة ولا تنقل  
عنها فان زاد الايراد وُزِعَ حتى تبلغ الفائدة  
خمس في المائة ولا زيادة فوقها فان زاد الايراد  
بعد ذلك تشتري بالزيادة اوراق الموحد  
وتستهلك وهكذا كلما حصلت زيادة في الايراد  
العمومي يؤخذ نصيبها لمصالح الحكومة والبلاد  
والنصف الثاني لاستهلاك الدين

وإذا تعهدت الحكومة بدفع اربعة في المائة  
وقامت بها بلا تأخير كان ذلك افضل واحسن  
من تعهدها بخمسة اوسنة مع عجزها عن القيام  
بتعهدا

ومن رأينا ان تكون تسوية دين سنديكاتو  
باريس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي  
نظمتها لجنة التفتيش العليا وذلك ان تسترجع  
الحكومة ما عند السنديكاتو من اوراق الموحد  
البالغة قيمتها ٤٦٠٠٠٠٠٠ جنيه ونعوضه باوراق  
خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين  
وهذه الصورة تعود بفائدة على اصحاب الدين  
الموحد لانها تؤمنهم من خوفهم ونوعهم ان يطرح  
السنديكاتو ما لديه من اوراق الموحد فينشأ  
عن ذلك هبوط في السعر فان اوراقه ذات  
مبالغ جسيمة

الدين المتناز

بعد ان اجالا الفكر في البحث فيها يتعلق  
بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً واقاماً الادلة



الدخل والخرج وقد جعلت هذا التعديل على سنة ٢٧

أما هي فبأملان حصول زيادة في البرنامج تخصص للدين غير المنظم واسهم خليج السويس الخ... إذا تقرر الدين المنظم على ما جاء في لائحته هذه ويرى أن الأوفق تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائداً عن الخرج حتى إذا صدق الأمل وتم الأمر على حال توجب الزيادة بالفعل فأنها بخصمان منها جانباً لارباب الدين

ومن رأيها أن تكون هذه التسوية اجبارية بفعلها الجميع غير أنها يعترفان بوجوب اطلاع اصحاب الديون على هذه التسوية ليبينوا أفكارهم فيها وفي نشر هذه اللائحة ما يوقنهم على ما ستقر به الحكومة بشأنهم كذلك يرى أن يؤخذ رأي الوكلاء الشرعيين النائين عن اصحاب الديون في هذا الأمر ولقد عرفوا ما تقدم ضرورة تكبد خسائر جسيمة ( كما جاء في لائحة لجنة التفتيش العليا الثانية ) والضرورة المذكورة ( أي تكبد الخسائر ) تعود عليهم بالثابتة لعدم اسباب أهمها اثنان الأول أن التجربة اظهرت لنا أن الخسائر الناشئة عن تسوية اية مسألة مالية في الماضي كان سببها اتساع الأمل في حسن المستقبل .

ومن الحزم أن لا نعود الى الماضي كي لا تقع فيه ولا نتخلص من العود اليه الا بتحديد مقادير للديون بحيث يمكن القيام بها فان زاد الأبراد عنها كان مكسباً لارباب الديون والحكومة معاً والثاني أن تحسين الإدارة وانتظام - برها

والبراهين على تنفيذ اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائدته الى درجة المرحه رأياً أن يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة ٥٪ كما رأت ذلك لجنة التفتيش العليا في لائحته الثانية .

### الفروض القريبة الآجال

بعد النظر في هذه الفروض اوضحنا ان المقابلة كانت مخصصة لوفاء هذه الديون واستهلاكها وكان في رأي لجنة التفتيش العليا ان تنزل فائدة هذه الفروض ٢٪ وان يؤجل استهلاكها الى ما بعد أربع سنوات من الزمن المعين وما رأت ذلك الا اعتماداً على ما تصوره من ان ارباب هذه الفروض يفضلون بقائه أوراقهم مفروزة عن أوراق الدين الموحدة اما الآن وقد ألفت المقابلة فلا سبيل الى بقائه هذه الفروض على حالها بل لا بد من العدول عنه الى ما يراه

أن تحول هذه الفروض الى الدين الموحدة بحيث يمكن أن يسع اصحابها أوراقهم ( بعد تحويلها الى الموحدة ) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن يلحقهم ضرر وإذا تم هذا يزيد الدين الموحدة نحو ٢٠٥٦٠٠٠ جنيه ( قيمة الفروض القريبة الآجال ) غير أن هذه الزيادة لا تحسب فان المبالغ المودعة عند السد كانت تبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ جنيه وستزل من أصل الدين الموحدة فلا خوف أن من زيادة مقادير هذا الدين

ثم عطفنا على البرنامج العمومي وقالنا ان لجنة التفتيش العليا حددت دخل الحكومة الى ٩٠٦٢٠٠٠ جنيه والنفقات الى ٢٤٨٨٠٠٠ ولكن كان تعدد ما هذا موقفاً الى أن يوضح لها صحة

بحيث لا تكون الحكومة مسئولة في أي وجه كان  
عن أي شيء كان يتقدم تاريخه اليوم الأول  
من يناير سنة ١٨٨٠ فانه يستحيل على الحكومة  
ان تكفل صحة برنامجها وتضمن حسن سير  
ادارتها بدون ذلك . ثانيا ان تحول القروض  
القريبة الاجال الى الدين الموحد . ثالثا ان  
تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السديكان  
الكير في باريس

واني على يقين من ان تسوية نجاح اية  
تسوية كانت في المالية يتوقف على انتظام سير  
الادارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم  
حضوركما ان نقنا على كيفية الادارة المالية  
ونطلعنا على اجتهادي واجتهاد وزارتي بادخال  
التربس والانتظام في الادارة مراعاة لمصلحة  
الدائنين كما تقتضي العدالة ورغبة في ان تمنح  
الامة المتوض امرها الي بحالة حسنة وعيشة  
راضية قياما بما اعدته من واجباتي المقدسة  
وان يني وبين وزارتي موافقة تامة ومبادتنا  
واحدة وغايتها واحدة فهم يرضون بحمل الشعة  
عليها .

ومن المعلوم ان اصلاح الذي تحتاج اليه  
البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من  
الزمان ولكني بمعونة الله ومشورة وزارتي  
ومشورتكم التي اعني دائما بها ارجو ان تبلغ  
الغاية العمومية التي نجت جميعنا وراحمنا ونفضلوا  
يقول ..... التوقيع محمد توفيق  
وقد فرر مجلس النظار برنامج الدخل  
والخرج غير متضمن ما يلزم للدبوين المنظمة وغير  
المنظمة وهذا يائه :

الدخل ٨٥٦١٦٢٢ جنيهاً مصرياً

وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظم ضمان  
لاصحاب الدين ولهذا يأملان ان اصحاب الدين  
يكون الحكومة مراعاة لها ولا ميرها ووزرائها  
ولذات مصلحتهم ايضا ان ذلك عين ما  
تقتضيه العدالة

وفي الختام يتعهد المنشان بحمل الشعة  
والمسئولية بشرط ان تقوم حكومة الجناح الخديوي  
بالتعهدات اللازمة ثم يبدان تشكرها اذا صدق  
الجناح العالي على ما عرضاه ما هو في آمالها  
من واجبات الاصلاح وطرق التخلص مما حملته  
الحكومة من المشاكل والورطات

ولما رفعناها الى الخديو صدق عليها واجابها  
بالرسالة الآتية المؤرخة في ٨ يناير سنة ٨٠ وهي  
حضره المنشئين العموميين

اطلعت على لائحكم المطلوبة على تسوية  
المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة  
التونصوليدي ورأيت قبل اعطاء الجواب ان اقف  
على مجمل البرنامج المعنى بتنظيمه ولدي اطلاعي  
عليه وقد كل منه اهم ما سينضمه رأيت انه يمكن  
لحكومتي ان تقبل ما ارتأيتم في حل المسألة  
المالية وتتعهد لا سيما بما يأتي

اولاً بقاء فائده الدين المتنازل على خمسة  
في المائة

ثانياً تعيين اربعة في المائة على الاقل  
الدين الموحد

ولكن يشترط في القيام بهذه التعهدات  
اولاً ان يعين حدة فاصل بين المستقبل والماضي  
بحيث لا يتجاوز الماضي تاريخ ٢١ ديسمبر سنة  
١٨٧٩ وتكون تسوية اموره متعلقة بقانون التصفية  
الذي يجب تنظيمه ويستر العمل على مقتضاه



الخرج ٦٨١٤٨٦ جنيهاً مصرياً للحراج مصر  
و ٢٦٤١٥٤٤ جنيهاً لنفقات الحكومة فيكون  
الباقى وقدره ٤٢٢٢٠٠ مخصصاً لوفاء الديون  
( الضرائب )

وحذر امراً آخر بالغاء الضرائب الشخصية  
والنخبة وغيرها لا يتجاوز مجموعها ٦٠٠٠٠٠  
جنيه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعة  
ناظر المالية الى الخديو في ١٧ يناير سنة ٨٠  
وهذا هو

مولاي

بمراجعة موارد الخريبة من الضرائب بمراجعة  
الباحث المدقق انقضت عدالة حكومتكم السنية  
ان تستدل ضريبة الملح بالتخادم حكراً غير ان  
بعض الضرائب لا يمكن الجث فيها اما بالنظر  
لوضعها الاصلي وكيفية تحصيلها التي لا تعطى على  
مبادئ حكومتكم العادلة واما بالنظر لكونها  
محملة بالحقوق فتضم المضرورة عليهم ومنع تقدم  
التجارة والصناعة فضلاً عن ان الخريبة لا تستفيد  
منها في الغالب قدر ما تنفق في تحصيلها

فما الشخصية التي ضرت بمقتضى دبركم  
بأرجح ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي اقل الضرائب  
عدلاً فإن تحصيلها موكل الى مشايخ البلاد  
وفي الغالب يحصلونها من ضرت عليهم الفردية  
ومثل هذه الضريبة تكون على الغني والفقير غير  
ان الفقير هو الذي يقع فيها دون غيره

ومنها الفردية وهي مخصصة على كل من لا  
يملك اقل صاحب ملك وليست قاصرة على ارباب  
الصنائع كأصل وضعها واصعب تحصيلها تأخر  
منها جانب وانحر لا يمكن تحصيله

ومنها رسم النبعة المفروض على الاصناف المصنوعة

باعتبار خمسة في المائة وهو يحمل ارباب الصناعة  
ثقلاً فوق ثقل ضريبة الفردية ومنع تقدم الصنائع  
ونجاحها وفضلاً عن ذلك فإن الاجانب لا  
يدفعون هذا الرسم وبهذا وقف الوطنيون وعجزوا  
عن مباداة الاجانب في الصنائع وكذلك رسم  
المناداة ( الحراج ) والوزن ومبيع المجوهرات فإن  
الاجانب معنيون منه

ومنها الدخولية في الارياض فانها فضلاً  
عن كونها مضرّة بالاهالي لا تقوم بالنفقات  
المقدرة لجباة الدخولية غالباً ولعدم وجود المراقبة  
والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح ان يترك  
مزرعته بلا بيع قراراً من الدخولية

ومنها رسم معاصر الزيت فانها مضرّة بهنك  
الصناعة ضرراً فوق ما نكتبه من كثرة توارد  
صنف البترول ( الغاز المعروف ) الذي  
اضعفتها

ومنها ادارة التنظيم والطرق في الارياض  
فانه يوجد في القرى مساكن ( عش ) لا يبلغ  
من الواحد منها مائة غرض ومع ذلك عليها رسم  
تنظيم من غرض الى خمسة فضلاً عن ان تلك  
الادارة لا عمل لها بالارياض والقرى ولا وجود  
لاثر من تنظيمها وكثيراً ما يتبع الفلاح من اداء  
هذا الرسم حتى تراكمت متأخراته

فاذا التفت الحكومة ضريبة الشخصية وحسرت  
الفردية في من يحقق اشتغاله بصنع من الصنائع  
ازاحمت عن اهل الزراعة احتمالاً ثقيلاً ومنع  
الحال ان الزراعة معدن ثروة البلاد ومنع  
موارد قوتها

وهذا الامر يتم للحكومة بدون ان يفوتها  
مبلغ يذكر فإن ضريبة الاطيان ستزاد بما يعوض

ما تركه الحكومة من ذلك

أما الضرائب الأخر المذكورة في هذا التقرير  
المرفوع الى عظمتكم فإن حاصلاتها اذا استزلنا  
منها قيمة النفقات لا يبقى منها الا القليل الذي  
لا يذكر وهي مع ذلك مجتنة مضية مانعة من  
التقدم في التجارة والصناعة وقاطعة طريق الثروة  
العمومية

وبطلاني الغاء هذه الضرائب اطلت الفكر في  
كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦  
فلم اجد سبيلاً الا ان يُعفى الفقراء من هذه  
التأخرات اما الذين لهم دين على الحكومة فانها  
تقتض من مطلوبهم

وما تطلبت من جنابكم العالي الغاء هذه  
الضرائب الا بعد البحث والتبصر في ما يعوضها  
حتى تاكدت ان ما ينقص من الابرار بقيتها  
سيعوض بأكثر منها في زيادة ضريبة الاراضي .  
ولم اطلب بما عرضته الا تخفيف الضرائب  
على الاهالي وترتيبها بصفة قانونية واسعاف الرعية  
بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة ولذلك  
ارجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير  
واني يا مولاي في كل حال خادكم الامين  
الخاضع المطيع

ناظر المالية موقفاً

رياض

وهذه صورة الامر الخديوي وما يتبعه من  
التوايح المتعلقة بهذا الشأن

صورة الامر

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس

الناظر عليه

نأمر

اولاً بالغاء الضرائب الالية اعتباراً من  
يوم اعلان هذا الامر  
الشخصية في جميع بلاد القطر المصري  
التمغة عن جميع الاصناف ما عدا الاصناف  
النضية والذهبية

رسوم القباية والصارفة  
رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ومحطات  
الدخولية في مصر واسكندرية الا في ايام الاعياد  
والمولد فتبقى الرسوم فيها ليس الا  
الرسوم المتحصلة من طائفة الفجر وامثالهم  
رسوم بيع المواشي في مصر واسكندرية  
والسويس

الاثنان في المائة المضافان الى رسوم الاملاك  
المخصصان لرواتب المأمورين المكلفين بتحصيل  
الرسوم المذكورة

الرسم المتحصل على بعض الاصناف بالاضافة  
الى رسوم القباية ( ومن الان فصاعداً ممنوع  
كل المنع ان تحصل القباية اي رسم كان على  
البضاعة التي يزونها ما عدا رسم القباية فقط )  
رسم تسجيل العرائض والضمانات التي تؤخذ  
حين تصدير بضائع في داخلية القطر من محل  
الى آخر

رسوم المناداة ( الدلالة ) والوزن وبيع  
المجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر  
رسم علم الخبز الذي يُعطى عنه الوزن  
( لا يعطى من الان الا الى المشتري )  
رسم الدخولية على الاصناف في جميع انحاء القطر



رسم تحقيق الاغنام الموضوعة على الضمانة  
التي تطلب اقليم الباسوريات  
رسوم الحرس في البيع والشراء في مديرية  
الدقهلية ( وهذا الرسم لا يكون له وجود في  
جميع القصر )  
رسم مقالي الحمص ( فان دخولة هذا الصنف  
بافية )

رسم دخولة الخمار  
الرسوم المتحصلة في السلخانات بصير الحروسة  
بأسم خريف أو ضائع على الجبل وذلك علاوة  
على رسم السلخانة  
رسم ١/٢ المتحصل من التجار ما يبنى في  
الأراضي الخارجية والعشورية التي تؤدي رسم  
الاملاك ورسم الخراج والعشور  
رسم قبالة الخوم في الاسكندرية المتحصل  
عند ذبح الحيوانات في السلخانة  
حجر الثلاثين التي تؤخذ من خدمة صياقة  
الدرى

رسم حراسة القطن في مديرية البحيرة ( ولا  
يؤخذ في جهة اخرى ايضاً )  
رسوم سراكي النبالين والخيالين والصحاب  
الكارات في الاسكندرية فان المذكورين يؤدون  
رسوم صناعهم « الويركو »  
رسم تربية الاغنام والماعز في مصر  
والاسكندرية

رسم خم دفاتر الضامة في الاسكندرية  
رسم الموازين المشحونة رملًا من جهة الرمل  
الى الاسكندرية  
رسم تسجيل الطليان بفتح او قفل معاصر  
الزيت في مصر والاسكندرية ( ولا يبقى لهذا

الرسم وجود في جميع الجهات ايضاً )  
رسم كيل الحبوب في القليوبية والبحيرة ( ولا  
يؤخذ ايضاً في اي جهة كانت )  
رسم الغيطان في دمياط  
رسم مبيع الخمار في دمياط ( ولا يؤخذ في  
غيرها ايضاً )

ثانيًا من يشتغل بالحراثة والزراعة ولم  
يكن له صناعة غيرها يعنى من رسم الصنعة وما  
عدها يبقى رسم صنعه كما كان وتكون اقل  
فئة فيه عشرين غرشاً مبرياً  
ثالثًا رسم الدخولة والتنظيم والاسواق  
والوزن بلقى في القرى ولا يبقى الا في المدن  
والمراكز المذكورة في اللائحة الاولى المحقة بذيل  
هذا الامر

رابعًا تعنى الاصناف الاتي يابنها في اللائحة  
الثانية من رسم الدخولة سواء كانت في مصر  
واسكندرية وسائر البلاد والمراكز  
خامسًا دخولة ادوات البناء ورسم العربات  
وحيوانات الاجرة في مصر واسكندرية تؤخذ  
على التعريفة الاتي يابنها في اللائحين الثالثة  
والرابعة

سادسًا رسم الباسورت يؤخذ باعتبار  
خمس غروش على الشخص وخمس رسم الإقامة  
وغرشين ونصفاً رسم المرور بلا تميز البنة  
سابعًا ثمن الرجوع والتذاكر والسراكي  
والضمانات بمدينة مصر واسكندرية يعين عشر  
بارات ( وهذا لا يشمل السراكي المعطاة الى  
المأمورين لرواتبهم )

ثامنًا يبقى في اسكندرية رسم قبالة خشب  
الحريق المتحصل من قودانات المراكب على

### في الوجه القبلي

( الحبة والعطف ) الحبة ( بني سويف )  
 بني سويف ( النجوم ) النجوم ( المنيا وبني مزار )  
 المنيا والفشن ( اسوط ) اسوط وابو تيج ومنطوط  
 وملوى ( جرجا ) طمطا وخميم وسوهاج وجرجا  
 ( قنا ) قنا ( انا ) انا واصوان  
 اللائحة الثانية

الاصناف المعناة من رسم الدخولية  
 الذرة الخضراء للتعبص او للبيع . ثمر التوت  
 الحصرم . الحمص الاخضر . الزهور العطرة كالورد  
 وغيره . اللبن الحليب . فحاف الجريد . اللبف  
 وحبال اللبف . البردي . الحنظل . ورق التوت  
 مكائس او منشآت بايدر . دق الكتان خشن  
 وناعم . مساحة الخشب ونشارته . الدوم . البوص  
 الغاسول . فوط العنب والرمان وغيرها . عرق  
 السوس . الخوص . الجاروان . ليف لعل توانس  
 السواقي . طين الفلل . ورق الذرة الاخضر .  
 الجلد الخام . اغصان المرسين . النبق . اللوف .  
 بزر القنب . قرون الجواميس وحوافرهما .  
 المنشآت الهيش . حب الهيش للصباغ . الملح  
 الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القرم .  
 النعناع والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل  
 بزر البامية . الشمر . بزر اللنت . الصعتر البردي  
 بزر الملوخية . الرشاد . الحبة السوداء . بزر  
 الكوسا . بزر البصل . بزر الكرات البلدي .  
 بزر النشاء . بزر السباخ . بزر العظام . بزر  
 التلي . بزر الخروع . الحبة العالية . بزر الجوز  
 بزر البطيخ . بزر الشام . القبل . بزر الخبازي  
 بزر البقلة . بزر الجراوة . بزر الخس . الفجل  
 البلدي . الحبة الخضراء . البصل الاخضر . اللبن

حالة النصف للخرينة والنصف للقبلي وغير هذا  
 يدفع المشتري ١٥ بارة عن كل قطار وهذا  
 بورد للخرينة ويعنى من اي رسم كان عند بيع  
 الخشب

ناسعا تترك المناخرات من جميع الضرائب  
 المتقدمة عن سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين  
 الذي توزع دفعة على سنين عديدة  
 اما من يكون لم دين على الحكومة لغاية  
 سنة ٧٩ فانها تخص ما عليه من المناخرات في  
 مقابلة دينه

عاشرا ناظر مالينا مكلف باننا هذا الامر  
 وكتب في سراي عابدين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠  
 التوقيع محمد توفيق

عن الجناب الخديوي رئيس مجلس النظار  
 وناظر المالية موقتا  
 التوقيع رياض

### اللائحة الاولى

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم  
 المذكورة في البد الثالث من الامر  
 في ضبطية مصر والمحافظات  
 المحروسة والاسكندرية وبورت سعيد والاسمعية  
 والسويس ورشيد ودمياط

### في الوجه البحري

( القلوبية ) بنها وشبين القناطر ( المنوفية )  
 شبين الكوم ومنوف ( البحيرة ) دمنهور وشبراخيت  
 والحمودية ( الغربية ) طنطا والحلة الكبرى ومنشود  
 ودسوق وزفتي وكفر الزيات ( الدقهلية ) المنصورة  
 وميت غمر ( الشرفية ) الزقازيق وبليس ( ادارة  
 الهويسات ) القناطر الخيرية





## اللائحة الرابعة

تعريف رسوم العربات وحيوانات الاجرة في الاسكندرية والمحروسة		اسكندرية المحروسة	
غرض اميري		غرض اميري	
٢.	حمار ملاكي بهرذعة	٢.	٢.
٥.	حصان	٥.	٥.
١٥.	عربات ملك براسين	١٥.	عربات ملك براسين
	من الخيول واربع		من الخيول واربع
	عجلات بما في ذلك		عجلات بما في ذلك
	رسم الخيل		رسم الخيل
١٠٠.	ومثلها براس واحد	١٠٠.	ومثلها براس واحد
٧٥	ومثلها بعجلتين	٧٥	ومثلها بعجلتين
٨٠	عربة تعليم	٨٠	عربة تعليم
٢.	حمار الاجرة والنقل	٢.	حمار الاجرة والنقل
٥.	حصان	٥.	حصان
١٠٠.	كارو بحصان واحد	١٠٠.	كارو بحصان واحد
٥.	كارو بحمار	٥.	كارو بحمار
٨٠	عربة صندوق بحصان ١	٨٠	عربة صندوق بحصان ١
٤.	عربة صندوق بحمار	٤.	عربة صندوق بحمار
٥.	برميل بحصان	٥.	برميل بحصان
٤.	بجار	٤.	بجار
٦.	البقرة والجاموس	٦.	البقرة والجاموس
١٥.	عربة اجرة براسين من	١٥.	عربة اجرة براسين من
	الخيول واربع عجلات		الخيول واربع عجلات
١٠٠.	حمل	١٠٠.	حمل
١٤.	كارو ثور مزوج	١٤.	كارو ثور مزوج
١٠٠.	عربة فرد للاجرة	١٠٠.	عربة فرد للاجرة
	بحصان واربع عجلات		بحصان واربع عجلات
١٢.	كارو مزوج بحصانين	١٢.	كارو مزوج بحصانين

## اسكندرية المحروسة

غرض اميري		غرض اميري	
٦.	جاموس وبقر خارج	٦.	جاموس وبقر خارج
	السور في الضواحي		السور في الضواحي
	حلاية وشغالة في		حلاية وشغالة في
	الجنان والغيطان		الجنان والغيطان
٥.	مثلها خيل	٥.	مثلها خيل
٢.	مثلها حمار	٢.	مثلها حمار
٨.	عربات صندوق لنقل	٨.	عربات صندوق لنقل
	الخضار من الغيطان		الخضار من الغيطان
	خارج السور		خارج السور

## فصل

وفي ١٥ يناير سنة ٨٠ بعثت نظارة الخارجية الى قناصل الدول الجبرالية منشوراً طلبت فيه موافقة الدول على ان تأخذ الحكومة مقدار المتأخر من خراج مصر ومتأخرات الرواتب من البواني من قرض الاملاك

وفي ١٨ منه صدر امرٌ خديوي بزيادة رسوم الاراضي العشورية وهذا معربة

## نحن خديو مصر

بناءً على انتهاء ناظر ماليتنا وقرار مجلس نظارتنا

## تأمر

اولاً . ان يزداد على رسوم الاراضي العشورية مبلغ ١٥٠ الف جنيه مصري اعتباراً من غرة يناير ( كانون الثاني ) سنة ١٨٨٠

وهذه الزيادة توزع على جميع الاراضي العشورية معدلة على مقدار ما يلحق كل ارض من رسومها الحالية



ناظر ماليتها مكلف بإعداد هذا الأمر

وكتب في سراي عابدين في ١٨ يناير

سنة ١٨٨٠

التوقيع : محمد توفيق

عن الجانب الخديوي : رئيس مجلس النظار

وناظر المالية بالنيابة

رياض

وفي يوم أيضاً صدر منشور من نظارة المالية إلى

جميع جهات النظار بمحصر وتأمين الاملاك والاراضي

الاميرية جاء على ان هذا الامر من ضرورات

عمل التصفية ومتضاها

## فصل

### ١ البرنامج

وفي ٢٠ من ربيع ناظر المالية إلى الخديوي

القرار الآتي تعريته معلقاً ببرنامج الحكومة عن

سنة ٨٠ وهي

مولاي

اشرف بالتماس تصديق عظمكم على الامر

التفصيل بيان مقدار الدخل وخارج مصر الباب

العالي ونفقات ادارة الحكومة عن سنة ١٨٨٠

ان القدر اللازم للدين التوفصيلي ثم يتم

بعد تعييبه فانه موقوف على ما سيؤخذ من

التدابير الموصلة الى تسوية المسألة المالية

غير انه لما كان من الواجب ان يحدد في

بدية السنة مقدار ما يخصص للادارات على

انواعها وتعدل الواردات تعديلاً على مقتضاه

جميع الدخل بذل مجلس النظار جوده في ان

تكلف البلاد تأدية جميع ما تقدر عليه لان تمام

التعديل المذكور غير متجاوز لمكانها ومقدورها

دفعاً لما يحصل حدوثه في المستقبل من الخلل

والنقص في نفس الواردات

وقد تعين مقدار الخرج ضمن حدوده اقل

ما فيها فرط الاعتناء بالاقتصاد حافظاً للادارات

على انواعها مقدار النفقات الذي لا غنى لما عنه

لانظام سهرها

وقد تعين في برنامج الخرج مبلغ ١٥٠ ألف

جنيه تحت اسم ( نفقات احتياطية ) يسدد بها

ما لا يستحيل حدوثه في بحر السنة من مطالب

النفقات غير المذكورة في البرنامج

فالدخل تعين بمقدار ٨٥٦١٦٢٢ جنيه

وخارج الباب العالي ٦٨١٤٨٦

ونفقات الادارات ٢٦٤١٥٤٤

المجموع ٤٢٢٢٠٠٠ ٤٢٢٢٠٠٠

ينزل من اصل الدخل فيبقى ٤٢٢٨٥٩٢

يجعل اساساً للتوزيع على مقادير الدين

العمومي

واني يا مولاي خادم عظمكم الامين الخاضع

المطيع

التوقيع ناظر المالية موقناً

رياض

فصدر الامر الخديوي الكرم الاقي تعريته

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وقرار مجلس

نظارنا عليه

نأمر

اولاً تعين الدخل عن سنة ١٨٨٠

ومقداره ثمانية ملايين وخمسمائة وواحد وثمانون

الثا وثمانيه واثنان وعشرون ذهباً مصرياً (٨٥٦١٦٢٢) وبيان في اللائحة الاولى من ذيل هذا الامر

ثانياً . الرسوم والواردات والضرائب والمحاصل المذكورة في هذه اللائحة من أي نوع كانت تجمع على حسب القوانين والنظامات والعادات المرعية المألوفة

ثالثاً . عين خراج مصر للاستانة ومقداره ستمائة وواحد وثمانون ألفاً وأربعمائة وستة وثمانون ذهباً مصرياً (٦٨١٤٨٦) وعينت نفقات

ادارات الحكومة ومقدارها ثلثة ملايين وستمائة وواحد وأربعون ألفاً وخمسمائة وأربعة وأربعون ذهباً مصرياً (٢٦٤١٥٤٤) وبيانها في اللائحة الثانية في ذيل هذا الديكترين

رابعاً . كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من هذا الامر

وكتب في سراي عابدين في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

عن الجناب الخديوي

رئيس مجلس النظار ونظار المالية بالنيابة (رياض)

### \*( اللوائح )\*

#### اللائحة الاولى

#### في الدخل

#### (١) الضرائب المحصورة

جنيه مصري	
٥٢٢٧٢٨٨	ضريبة الاراضي والاطيان
٩٢١٩٦	رسوم الاملاك
٢٠٨٠٩٢	خزينة الشخصية
١٢٦٧٤	الاعنات والمعزى
١٠٨٠٧	العربات وحيوانات الاجرة
٢٤٦٨	معاصر الزيت
٥٥٥٤٦٢٦	

#### (٢) الرسوم والواردات غير المحصورة

١٨٠٥٨٤	من المجالس
٦٢٢٥٢٩	من التجار
٧٥٩٥٠	من البوستان
٢٤٧٦٥٥	من الدخولية
١٠٠٠٠٠	من الاملاح
٦١١٧٧	التسجيل والعلابيع
٧٦٢١٦	صيد الاسماك



الملاحة	٨٥٧٤٩	
رسوم متنوعة	٨.٧٦٤	١٥٩.٥٨٢
<hr/>		
(٣) السكك الحديدية والتلغراف		
السكك	١.٥٠٥.٠٠٠	
التلغراف	٢٩.٠٠٠	١.٧٩٥.٠٠٠
<hr/>		
(٤) وأبورات البوستان الخديوية	١٢٨.٠٠٠	١٢٨.٠٠٠
<hr/>		
(٥) واردات الادارات الاخر		
مينا الاسكندرية	٥.٠٠٠	
الانجرارية	٢٢٩٢٩	
التنارات	٤١١٤٢	
الضرائب	١٩٤٢٤	
المواني (ما عدا مينا الاسكندرية)	١٥٤٢	
سكة حلوان الجديدة	٧٩٩٢	١٥٢.٤١
<hr/>		
(٦) الواردات المتنوعة		
ايجار وحاصلات املاك الحكومة	٤.٠٠٠.٤	
رسوم نفقة الصاغة	٥٦٥	٢.٥٦٩
<hr/>		
(٧) الحاصلات المتنوعة		
واردات الصحة	١٦٥٦٢	
المجاهدة	١٧٨	
البحرية	١١٨١	
المعارف العمومية	١٢٦٥	
الاشغال العمومية	٤١١٢	
المحموز على من أعطي لهم اراض بصفة راتب معلوم	١٧٦	
رسوم الارضية	٢٢٦	
رسوم التقاسيط والارث وغيرها	٥٢٨	
رسوم الحاصلات الاخر	٦.٢٠	٢.٢٥٨
<hr/>		
(٨) سلفيات الفلاحين		
تحصيل ثمن الحبوب المعطاة سلفا لاهالي الصعيد في سنة ٧٨	٢٩٩٢٥	٢٩٩٢٥
<hr/>		

(١) حجر الرواتب

اليوم الاحباطي

٤٤٩١١

٤٤٩١١

٨٥٦١٦٣٣

اللائحة الثانية

في الخرج

جنيه مصري

(١) خراج مصر

٦٨١٤٨٦

(٢) الدين العمومي

الدين المنظم (١)

.....

غير المنظم

.....

(٣) مرتبات البيت الكريم ومعينات

٢١٥٠٠٠

(٤) المعية السنية

٤١٨٣٢

(٥) مجلس النظار

٥٧٩٦

(٦) نظارة الخارجية

١١٢٣٦

(٧) نظارة المالية

الادارة

٨٧٠٠٢

التفتيش العمومي

١٩٥٠٠

صندوق الدين العمومي

٣٠٧٤٥

ادارة المساحة

٥٠٠٠٠

المديريات والمحافظات والمجالس البلدية

١٥٨٤٣٧

الدائرة البلدية

٤٣٥٣٥

ادارة حلقات السمك

١١٧٨١

قلم الليمان

٤٣٦٥

ميناء الاسكندرية

٤٤٦٠

الفتارات

٣٤٥٨٦

الضربخانة

٦٤٧٢

اقلام متنوعة

١٠٣١٩٩

٥٣١٦٤٤

(١) وُجد هذا الفراغ في الاصل وهو واضح السبب كما يظهر من المجموع العمومي المقول فيه (٤٣٣٣.٥٠) ما عدا الدين العمومي



## (٨) نظارة الجهادية والهجرة

الحرية ٢٦.٠٠٠

الهجرة ٥٤٧٩٤

٤١٤٧٩٤

## (٩) نظارة المعارف

ادارتها ٥٩.٦

المدارس والمكتاتب ٤٢٩٩٢

أفلام متنوعة ١.٥١٧

٥٩٤١٥

## (١٠) نظارة الداخلية

ادارتها ٤٦.٢٠

مجلس النواب ٢٢١٢

المديريات والمحافظات ١١٤٢٨٦

الضبطية ١٥٧١١٧

خدمة المطافئ « الطلوعيات » ٨٩٨١

إدارة منع بيع الرقيق ٢٥٦٧

الصحة والمستشفيات ٦.١٥٤

الرزنامة ٨٨٢٧٢

الاحتالات المصرية ٢.٧٤

٤٨.٨٨٢

## (١١) نظارة الخفائية

ادارتها ٢٤.٥٢

المجالس المختلطة ١٢٢.٤٢

المحاكم ٢١٢١٨

المجالس المحلية ٥٦٨٨٧

٢٤٤٥٠

## (١٢) نظارة الأشغال العمومية

ادارتها ٢٨٧٦٠

المديريات ٢٢٨٢٠

حفظ أبنية الحكومة ٢٨.٠٠

التخفيض من طغيان النيل ٤٨٢٥٠

الصناعة ٦٤٥٧٠

حواجز النيل وري المنوفية ١٦٢٧١

ري البعيرة	١٢٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١٧٦٤	
الاسماعيلية	١٨٤٦٤	
الخمودية	١٨٩٧٨	
كوبري قصر النيل «جسر»	١٩٩١	
كوبري سد ابو قير	٥٥٤٥	
المواني «ما عدا ميناء الاسكندرية»	٥٥٢.	
مجلس الزراعة	٢٦٢.	
تنظيم مدينة مصر	٥٢٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١.٢٩١	
دار الخف «الاستغاثة»	٤١١.	
المعادن والمقالع والملاحات	١٦٢٧٨	
الانجرارية	٢.٢٢.	
النباتات	٧٢٥	
سكة حلوان الحديدية	٢.٢٤	٤٧٨٧١
<hr/>		
(١٤) السكك الحديدية والتلغراف		
ادارتها	٢٥٦٢.	
مقولات	٧٩٢٩.	
تنظيم السكك	٨٨٢١.	
الوابورات والرش	٢.٦٦.	
المخازن	٨١٢.	
للتلغراف	٢٤٧.	٤٤٢٦٦.
<hr/>		
(١٤) الحجارة		
الحجارة	٢٧٨٢٨	
خفر الكونترابند «التهرب»	١٢٠٠٠	٤٩٨٢٨
<hr/>		
(١٥) البوطة		٦٤٧٢٩
(١٦) وابورات البوطة الحديدية		١٢٧٨٢٦
(١٧) الملح		
الملاحات وشونها	١٢٩٢٢	



٢١٥٦٢	١٦٢٩	في الخرج وقله
		(١٨) لوازم الشون والمخازن
	٢٥٩٢	خدمة الشون والمخازن في المحروسة
١٥٠٩٢	١٢٥٠٠	لوازم الشون والمخازن
١٥٠٠٠٠		(١٩) مبالغ احتياطية
٢١٦٧٤٦		(٢٠) معينات
٤٢٢٤٠٠		المجموع ما عدا الدين العمومي

المالية وموافقة مجلس النظار اذ ذاك صدر الامر بما يأتي :

أن البنوات المالية المعروفة ببونات حلیم باشا التي وقع عليها ناظر المالية في الحادي عشر من شهر رجب سنة ١٢٨٧ ( ٢ اكتوبر ( تشرين الاول ) سنة ١٨٧٠ ) المعدة من الثاني والعشرين الى التاسع والسبعين شاملة لها وهي متساوية القيمة تبلغ كل واحدة منها ٢٩٢٥٠٠٠ غرض مصري ( ٢٠٠٠ جنيه ) ومتوالية الاستحقاق والاجال في كل حادي عشر من شهر يناير ( كانون الثاني ) وحادي عشر من شهر يوليو ( تموز ) من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٠ ( شاملة للسنتين المتطرفتين ) والتي صرح بالفائها في قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ غرق محرم سنة ١٢٩٧ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ اُبطلت وضرب عليها في دفاتر دين الحكومة فاية منها وجدت في يد أي كان لا تؤدي قيمتها

وفي ٢ يناير سنة ٨٠ كُتب من المالية الى ادارة صندوق الدين بما يفيد ان المالية اصدرت امرها للادارات والمديريات بان تحفظ في مصاديقها المبالغ المتحصلة الى ان تتم التسوية العمومية فيوضح فيها تخصيص الايرادات لاسب

وفي ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ صدر امر خديوي متعلق بابطال بون حلیم باشا مفاده انه بناء على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١ محرم سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ المتضمن ان تُقرر معينات الرئيس حلیم باشا ١٥ الف جنيه في السنة وان تلحق أوراق الشون المعروفة بون حلیم باشا ( التي تسحق بعد تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ ) وانه بناء على ما ورد في القرار المذكور من ان البنوات التي تسحق في سني ١٨٨٠ و ١٨٨١ وحصل التصرف فيها تدخل في تسوية الدين غير المقطع احتراماً للمنفوق المتحصلة بفضلي المعاهدة التي عقدت بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧ / ١١ يوليو ( تموز ) سنة ١٨٧٠ واعتقاداً على ان القرار السابق الذكر اطلق للرئيس حلیم باشا والبك انكسرة مع تكليفه ( أي تكليف البك ) بان مرد على الحكومة الخديوية جميع البنوات المودعة عنده وعلى ان مدير البك كتب في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ الى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ان الرئيس حلیم باشا استرجع رصيد البنوات المودعة عنده ثم بناء على انتهاء ناظر

الجهات فتصدر الأوامر اذذاك بإرسال المحفوظ  
الى صندوق الدين

فاجاب وكلاء الدين بتاريخ ١٢ يناير بالنفاذ  
تبعه هذا العمل على الحكومة وانهم لا يعتبرونه  
الاعمال موقتاً مراعاة لظروف الاحوال وانه في  
ما موله ان تسرع الحكومة الى تنظيم هذه المسألة  
ثم كتب من المالية بتاريخ ١٤ يناير ان قد  
تقرر تخصيص واردات المديرية الرابع وهي  
« الفرعية والمنوفية والجيزة واسيوط » وإيراد  
السكة الحديدية للدين العمومي فصدرت الأوامر  
للجهات المذكورة بتأدية ما هو محفوظ في صناديقها  
اصندوق الدين

وفي ٢١ يناير كتب ايضاً من المالية الى  
وكلاء الدين ان المبالغ المحفوظة في صناديق  
الادارات تبلغ مجملها  $\frac{1}{2}$  ٧٥٢١.٩٤ من الغروش  
الاميرية ورجحهم ان يضيفوا هذا المقدار الى ما  
لديهم من المتحصل في شهر يناير

وقد تم الاتفاق بين الحكومة والبنك العثماني  
على حساب جاري تقررت فيه الفائدة ٧ في المائة  
( بما في ذلك  $\frac{1}{2}$  في المائة « عمولة او كومسيون » )  
على المبالغ التي تستوردها الحكومة من البنك اما  
المبالغ التي للحكومة على البنك في هذا الحساب  
ففائدتها تقررت ٤ في المائة

وجاء في تلغراف من لوندرد بتاريخ ٥  
فبراير سنة ٨٠ ان قد قرّر الرأي على تشكيل لجنة  
دولية للتصفية يكون رئيسها المستر ريتس  
ويلسون

اما وظيفة هذه اللجنة فهي تصفية الماضي والى  
ذلك اشار الخديو بما امر به من اقامة جد

فاصل بين الماضي والحاضر لكي لا تكون حكومته  
مستولة عن شيء من الماضي كالدين السائر  
والنظم فتقرر اللجنة ذلك تقريراً قطعياً لا يصح  
الاعتراض عليه وتفض بعد ان تتم هذه الاعمال  
وقد حصلت النسوبة في شأن مسألة  
السنديكاتو الباريزي وهي

ان دين السنديكاتو بلغ في ١٥ نوفمبر سنة  
٧٩ اربعة ملايين و ١٢٠ الف جنيه فاذا  
أضيفت اليه الفائقة الى ١٥ فبراير سنة ٨٠  
ومقدارها على حساب ثمانية في المائة ٨٢٦٠٠  
جنيه بلغ مقدار الدين كله ٤٢١٢٦٠٠ جنيه  
يسقط منها قيمة ما للحكومة في شركة خليج السويس  
لحساب السنديكاتو وقدرها ٨٠ الف جنيه فيبقى  
٤١٢٢٦٠٠

اما تسديد هذا الدين فهو ان الحكومة  
تركت للسنديكاتو ما لها قبله من الرهن ومن  
اولاً مبلغ الخمسة عشر في المائة من ارباح  
شركة السويس وقيمة ذلك بالاسعار الحاضرة  
تبلغ نحواً من ٧٠.٠٠٠ جنيه

ثانياً نحو ٢٣٠ ألفاً من الورق الموحد  
ايضاً مودعة في بنك « كوتوار ديسكونت »  
بباريس وسعرها المسى ٤٥٢٢٩٢٠ جنيه

ثالثاً ٥٠ ألفاً من الورق الموحد ايضاً  
مودعة في بنك « كوتوار ديسكونت » بباريس  
لحساب جرنيلسد وشركائه وسعرها المسى  
مليون جنيه

اما جملة الورق الموحد المرهون فبلغ سعرها  
المسمى ٥ ملايين و ٨٤٠ الف جنيه نساوي  
٢٤٢٢٦٠٠ جنيه ( القدر الباقي لتسديد الدين )

إذا دخلت بسعر ٦١ وهذا البيان  
جيبه

١٥ في المائة أرباح خليج السويس بالسعر الحاضر	٢٠٠٠٠٠
٥٥٨٤٠٠٠ من ورق الموحّد بسعر ٦١ وكسور	٣٤٢٢٦٠٠
	٤١٢٢٦٠٠

هذه هي التسوية التي حصلت في مسألة  
السديكاتو ومنها الترخيص لنا أنه لم يقبل تنزيل  
القائمة عن ٨ في المائة بعد أن عرض عليه  
المستعان أن تكون أربعة  
وفي ٤ فبراير سنة ٨٠ بعث وكلاء صندوق  
الدين إلى رياض باشا بما نصه :

انضمونا سعادتكم بتاريخ ٢ يناير الماضي  
بصدور أمركم إلى الإدارات التي دخلها مخصص  
لدين العمومي أن تحتفظ عندها وإردائها إلى  
حين صدور أمر جديد وذلك لتسهيل إجراء  
التسوية المالية المتظرة فأجبت بتاريخ ١٢ يناير  
باحتفاظ حشوفنا ولم تعد ذلك لعلنا أن هذا التوقيف  
لا يطول مدته

وفي ١٤ يناير انضمونا سعادتكم بصدور  
الأمر إلى المديرية الأربع وإلى إدارة السكك  
الحديدية بأن تعود إلى تأدية ما يجمع لديها  
إلى صندوق الدين العمومي ووعدهم بفرب حل  
المسألة وصدور الأمر إلى الإدارات الأخرى  
بهذا الشأن

وفي ٢١ يناير بعثم إلينا بطلب إدخال الجمارك  
والدخوليات والدخول والخطرية وغيرها البالغ ٢٥  
مليوناً و٢١١ ألفاً مصرية  
وقد صبرنا ولم نعترض على مخالفة الديكرينات

الصادرة في سنة ١٨٧١ ولكن لم يعد في الامكان  
أن نتظر أكثر من هذه المدة فنرجو سعادتكم أن  
تعلنوا بأسباب التأخير حتى إذا اقتضت الحال  
أن نعود إلى الوسائط القانونية لا يقع علينا ملام  
فأجاب سعادة رياض باشا في ثالث وعشرين  
فبراير بما ملخصه

كتبتم إلى بتاريخ ٤ فبراير تطالبون إعادة  
تأدية دخل الجمارك والدخولية وغيرها إلى  
صندوقكم

وكتب قد أمرت بحفظ وإردات الجمارك  
فيها وفي ظني أن يتم مسألة السديكاتو كما  
أشارت إليها لجنة التفتيش العليا فتخصص وإردات  
الجمارك حيثئذ للسديكاتو غير أنه لما تمت  
تسوية هذه المسألة ولم نتج إلى تخصيص وإردات  
جديدة لها تكون مضمونة بدخل الجمارك كلنت  
إدارة الجمارك أن تؤدي إلى صندوق الدين  
المبالغ المحتوطة عندها

ولا أقدر الآن أن آمر تأدية الإيرادات  
الباقية إلى صندوق الدين لتأخير نهاية التسوية  
وانتم تعلمون ما ينشأ عن هذا التأخير للذاتين  
ومن الأبحاث حقوق الحكومة والبلاد وتوقف  
حركة الإصلاح وتزيد أحوال المالية ثقلاً ولا  
لوم في ذلك على الحكومة المصرية فإنها أبدت  
ما في وسعها لإجراء الإصلاح طبقاً لما أشارت  
إلى لجنة التفتيش العليا ( التي كنتم من أعضائها )  
ولم تتوقف في إلغاء المقالة رغماً عن الصعوبات  
التي تلاقيها في ذلك

وقد أشارت لجنة التفتيش برئاسة ١٥ ألف  
جيبه على الأراضي العشورية فأجرت الحكومة  
ذلك بأمر صادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٨٠



بذلك وفيه بعض تغيير عن الامر الصادر بهذا  
الشان بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩  
هذا ما اجرته الحكومة طبقاً لما اشارت اليه  
لجنة التفتيش وقد زادت على ذلك انها دفعت  
في شهري ديسمبر ويناير لارباب الدين غير  
المنظم نحو ١١٠٠٠٠٠ جنيه واستخلصت بذلك  
الرهون التي كانت سبباً لتوقف بيت روتشلد  
عن تأدية باقي سلفتهم وهي الان تخابر الدول  
في الحصول على قبولهم بأن تؤدي متأخرات  
الرواتب وخراج الاسنانة من باقي السلفة المذكورة  
حسبما اشارت اليه لجنة التفتيش العليا

وقد وفيت دين السنديكانو بما كان لديه من  
الاوراق بصفة رهن وعقدت مع شركة جرنفاند  
نسوية تنازلت بمقتضاها هذه الشركة عن نحو  
٥٢٠٠٠٠ جنيه من الاوراق المرهونة عندها  
وقد شكلت لجائاً عديدة للفخري عن الاملاك  
الاميرية وتقدير قيمتها واتمت بعض هذه اللجان  
اعمالها .

اما فيما يتعلق بالدين المنظم فقد اصدر  
الحجاب الخديو كتاباً بتاريخ ٦ يناير مبيناً فيه ما  
هي العهود التي تقوى الحكومة على التعهد بها  
لاصحاب هذا الدين

واخيراً ان الهمة مصروفة الى تصفية الدين  
غير المنظم وكان بود الحكومة لو بدأت بوجه  
السرعة في التصفية المذكورة غير ان الموانع حالت  
دون مرامها فان بيت روتشلد عارض في تأدية  
رسوم الاملاك الموضوعة وزعم ان هذه الاملاك  
لا يجب ان يكون عليها رسم البتة وبناء على ذلك  
تمنع من تأدية باقي السلفة وفي علمكم اني كتبت  
الى وكيل بيت روتشلد بهذا الخصوص واظن

اشارت بالغاء الشخصية واعفاء المزارعين  
من الفردة والغاء بعض الضرائب الصغيرة فامت  
الحكومة ذلك بامر صادر بتاريخ ٢١ ديسمبر  
سنة ١٨٧٩

اشارت بابدال نظام الخزرة او العونة  
وبدأت الحكومة من هذه السنة بوضع نظام  
حسن لها

اشارت الى وجوب تنظيم برنامج سنوي  
فاصدرت الحكومة برنامجها وصدقت عليه بامر  
صادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ وفي اول مرة  
صدر فيها برنامج مصر منظمًا

اشارت باليجاد وسائل تسهيل للحكومة معاملاتها  
المالية فاجرت الحكومة ذلك بقوتراته عقدين  
الحكومة والبنك العثماني من احكامه ان يفتح هذا  
البنك للحكومة حساباً جارياً يسهل لها معاملاتها  
المالية فلا تطالب بالضرائب الا عند امكان  
الحصول عليها

اشارت باقامة لجنة نسمع لشكي المطالبين  
بالضرائب وتنصفهم فشكلت هذه اللجنة الى ان  
يتم تنظيم الادارة النضائية

اشارت ان لا تحصل ضريبة الا بمقتضى  
نظام او قانون ينشر في مطالعة رسمية وان  
ينظر في رسوم الاطيان وقد شكلت لجنة لذلك  
وهذه اللجنة رفعت الى الحكومة لائحة تنظيم تتعلق  
بتحديد اوقات تحصيل اموال الاطيان واخيراً  
شرع في جمع المطالعات الرسمية جميعها من سنة  
١٨٧٦ فما بعدها والعناية مصروفة الى طيعها  
وستنفع هذه القاعدة في كل شهر

اشارت بتعديل ضريبة الدخان البلدي  
وقد اصدرت الحكومة بتاريخ ١٩ يناير امراً

الدين انفسهم فانه لو حكم على الحكومة بتأدية هذه المتأخرات لعد ذلك الى عبوط اسعار ورفها وبالاختصار يا حضرة الوكلاء ان مصر تحتوي على كل ما يحتاج اليه الان لتكون في حال راضية وحكومة شرعت فعلاً في الاصلاح والوفاء التام موجود بين المنشئين والنظار الذين عهد اليهم الجنب الخديوي بإدارة الاشغال ولكن جميع ذلك تمنعنا من جني ثمراته المبادي المعروفة بالدولة ولا بد للبحاج الحكومة من احد امرين اما ان تكون حرة غير مقيدة بنس القوانين لتنظيم امورها واما ان تنفق الدول معها لاجراء ذلك بالاتفاق واما حكومة مصر مستعدة لقبول اية الامرين فاذا ارتأت الدول وجوب تشكيل لجنة للتصفية فهي مستعدة لان تسي هاتو اللجنة ونحوها الحقوق المذكورة في تقرير المنشئين بتاريخ ٢٠ نوفمبر الماضي الذي صادق عليه مجلس النظار ولكن اذا اقتضت الحال زيادة المخابرات في هذا الشأن وطول المدة فليس يخاف على الدول ان هذه الحال لا تستطيع حكومة مصر ان تحملها مضرة بمصلحة البلاد محنة بحقوق الحكومة ومضرة بمصالح ارباب الدين انفسهم

ولو لم يعلم مجلس النظار باجراء المخابرات في شأن تشكيل لجنة التصفية لكان الى الان رفع الى الجنب الخديوي لائحة التسوية وطلب تصديق الدول عليها لتنفيذ احكامها على من يقبلها من اصحاب الدين

تلك يا حضرة الوكلاء اسباب تأخير التسوية المالية ولا يمكن ان تكون حكومة مصر مسئولة عن شيء من ذلك فانها اجرت ما في وسعها لحل هذه المسألة . اهـ

ان حقوق الحكومة وانحة كالشمس في هذه المسألة فلا اشك اننا نصل الي حلها بدون ان نلجأ الى المجالس والشرائع

ولكن حتى بعد تأدية السلفة يبقى ايضاً صعوبات لا يتوقف التخلص منها على الحكومة وحدها بل يحتاج ذلك الى تصديق ١٤ دولاً وإذا ابت واحدة منهم ان تلبي الحكومة في حل المشكلة اوجب ذلك ان تنف الحكومة وتكبد فائدة ١٢ في المائة

وإذا افترضنا ان الدول الاربع عشرة انتقت وتمت تأدية باقي السلفة فيبقى ايضاً بعض المشاكل ذلك ان لجنة التفتيش عرفت ان الحكومة لا تستطيع ان تؤدي عن الدين المنظم فائدة مقدارها ٢ في المائة وانه لا بد لها من ان تجعل اصحاب الدين السائر يقبلون بعض التصفية ولكن من المستحيل ان يقبل جميع ارباب الدين السائر بالتصفية سواء كانت بتخفيض حقوقهم او بتأجيل استحقاقاتهم ودليل ذلك ان اصحاب بونكات الدائنة على المالية والمربحين لم يقبلوا بشيء الية وقد فازوا واستولوا على ماله بالتمام والكمال فصار في مامول غيرهم من ارباب الدين ان يتألوا ما تألوه اذا حذوا حذوهم ومن المعلوم ان الحكومة المصرية ليست الحكومة الاولى في الحكومات التي نزلت مقادير فائدة ديونها فان امثال ذلك كثيرة حتى في دول اوربا ولكن في اوربا لم تقم الدعاوي على الحكومة في المجالس بخلاف حكومة مصر التي يظن ارباب دينها المنظم ان لم الحق في التزامها بتأدية متأخراتها البالغة نحو ١٢٠.٠٠٠ جنيه ( متأخرات كورونات الموحد )

وإذا اسعنا النظر نرى ان هذا مضراً باصحاب

وفي ٢١ مارس سنة ٨٠ وقع الخديو على الامر الصادر بتشكيل لجنة التصفية وهذا نصه  
قال . بناء على ما في لائحة لجنة التفتيش

العلياء الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩

ونظراً لما اقتضى به الديكريته الصادر بتاريخ ٦ افريل سنة ٧٦ من تأجيل استغاثات ديون الحكومة المصرية مع تخفيض فوائدها وصرح به من وجوب مباشرة عملية مالية تنظم بها الديون المصرية

ونظراً لما اعترفت به لجنة التفتيش العلية في لائحته الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩ من عدم التمكن في الوقت الحاضر من تادية جميع استغاثات الديون المنظمة على انواعها ومن تصفية الديون غير المنظمة عاجلاً بكاملها

ونظراً لما اعترفت به تلك اللجنة ايضاً من وجوب جعل قانون التصفية العتية نافذاً على جميع ارباب الدين ومرعياً على هذه الصورة في المجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين مدائني الحكومة بطريقة عادلة

وبناء على نصريح المانيا واوستريا وفرنسا وانكلترا وإيطاليا بموافقتهم من الان على القانون الذي ستعظمه اللجنة التي ستشكل بمقتضى هذا الامر ونعهدهم بإبلاغ هذا القانون الى الدول الاخر الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة في مصر وتكليفهم بالمصادقة عليه

وإعتماداً على موافقة مجلس نظارنا

تحكمهم

البند الاول تشكيل لجنة للتصفية وبعد ان نجحت هاته اللجنة في مجمل الحالة المالية ونظراً

في الملاحظات التي يقدمها من مهم هذا الامر تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العلية وبدون تغيير شيء في شروط فرض الاملاك الموهوبة لائحة قانون مجدد علائق الحكومة والدائنين السنية والخاصة مع ارباب الدين والشروط والصنة التي يقتضاها تم تصفية الدين غير المنظم

البند الثاني نعين هذه اللجنة الواردات التي يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن هذا بعد ان تراعى ضرورة اعطاء الحكومة حقها في المزاوير التي لا بد منها لانتظام سير ادارتها ومصارفها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس النظار والمنشئين ولاجل هذا يعطى لها علم ببرنامج السنة التي تباشر فيها عملها وبرنامج السنين السالفة الذي تحتاج اليه لتنفذ على حقيقة احتياجات الخزينة المصرية

البند الثالث على المنشئين العموميين ان يقدموا اللجنة ما نطلبه من المبالغات والايضاحات اللازمة لما لترشدتها في تميم وظائفها وعلى اللجنة ان ترفع اليها او الى نظارنا بواسطة المنشئين ملاحظاتها التي يجب عليها ان تبلغها الى الحكومة

البند الرابع يحق للجنة ان تراقب بالاتفاق مع المنشئين العموميين تنفيذ ما تقرر ولاجل هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور امر التصفية الى اجل لا يتعدى ثلاثة اشهر وعند حلول هذا الاجل تكون اللجنة مخولة في اي حال كانت

البند الخامس القانون الذي تنقله اللجنة يجب ان يكون عليه نصديقاً وبعد نشره اليها وحيداً يكون هذا القانون نافذاً اجبارياً ولا يستطيع الاستئناف عليه بالرغم عما في قانون



بناء على انه :

بمقتضى دكرينو صادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتحقيق والبحث في حالة المالية المصرية وجمع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية

وبمقتضى دكرينو جديد (مرفوق باشعارنا هذا) عزم الجنب الخديوي على تشكيل لجنة للتصنيف النهائية مؤلفة من اعضاء الماني وفرنسي وفرنسيين وانكليزيين وايطالي

اتفقت حكومة المانيا واوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا على قبول الديكروت المذكور وهي تعهد بناء على ما تقدم ان تقبل بفوز اي قرار تصدره لجنة التصنيف المشكلة بمقتضى الديكروت المذكور متعلقاً بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة وذلك بصفة مقطوع بها وغير ممتجة للاستئناف عليه وتقبل ايضاً ان تجعل مجالس الريفورم تعترف بقرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الديكروت كانهما قانون نافذ وذلك عقب ان تنشرها حكومة الجنب الخديوي رسمياً

وتتعهد ايضاً انها بالاشتراك بينها تعرض هذا الاشعار على الدول التي شاركت في انشاء المجالس المختلطة في مصر وتكليفها قبوله والرضى به فالواقعون في ذيله ( اسماء قناصل جنراليت المانيا واوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا ) بصريحون في هذا الاشعار اعتماداً على ما لديهم من التفويض في ذلك ان حكوماتهم تعهد متكافلة بانفاذ ما تقدم بيانه

وم بناء على ذلك يوقعون باختتامهم الرسمية على هذا الاشعار وكتب ( في خمس نسخ اصلية )

تشكيل المحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة  
البند السادس تعيين هذه اللجنة تكون بمقتضى امر وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وانكلترا ووكيل واحد لكل من دول المانيا واوستريا وايطاليا والدول ان تعين وكلاءها اما الحكومة المصرية فتستيب عنها مدوناً فيها

البند السابع تعيين التفقات اللازمة لاجال هذه اللجنة يكون بقرارتها وفقاً للاتحاد التي يرفعها اليها بهذا المحدد رئيس اللجنة المذكورة

البند الثامن كل من نظارنا مكلف باقتاد ما يتعلق بنظارته من هذا الديكروت اه .

وهذه صورة الامر الصادر في ٥ افريل سنة ١٨٨٠ مذكوراً على اسماء اعضاء هذه اللجنة

قال . بناء على امرنا الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصنيف

نحكم

البند الاول اعضاء لجنة التصنيف هم :  
السير ريفرس ولغون ( رئيس ) والموسير باراقيلي . وملك دي بولاس . وكولفين ودي كريب . ولارون ديول . ودي تربسكو  
ويوب عن الحكومة المصرية في هذه اللجنة  
مذكورها حضرة بطرس بك عالي

البند الثاني تؤخذ قرارات لجنة التصنيف باكثرية الاراء اه .

وهذه صورة الاشعار الموقع عليه من قناصل جنراليت المانيا واوستريا وفرنسا وانكلترا وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة

لقول ما يصير تبليغها من طرفهم لحاية يوم  
٣٠ مايو وبعد مضي هذا الميعاد يكون لها  
الحق برفض ما يتقدم اليها من التبليغات

فلاجل فهو اعمال النصفية في اقرب وقت  
تطلب اللجنة من الدائنين ان يقدموا ملحوظاتهم  
بالكتابة وان كافة الدائنين الذين لم مصلحة  
واحدة رديهم من نوع واحد يجتمعون سوية  
بحسب الامكان ويقدمون ملحوظات عمومية عن  
جميعهم اما من يريد ابداء ملحوظات شفاهاً فعليه  
ان يقدم لفلان كتاب اللجنة خطاباً مشتملاً على  
موضوع تلك الملحوظات بالاختصار كي ينظر  
فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم والساعة اللذين  
يمكن سماع اقواله فيها اذا اقتضى الحال

ورأت ان يجب بادئ بدء في دخل  
الحكومة وخرجها قبل ان تنظر في اى عمل كان  
سوى ذلك فانتمت فرقتين فرقة تنظر في موارد  
الدخل وهي مؤلفة من الانتضاء بارافلي وابرون  
ديرول وترسكو وفرقة تبحث في مصادر المخرج  
وهي مؤلفة من الاعضاء دي بوغاس وكولفين  
وكريمير وقد ظهر للفرقة الاولى ان رسوم الملح  
والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج  
وان الرسوم غير المقررة لا تخلو عن تعصير  
طفيف في برنامج المنتشين وتراعى الفرقة الثانية  
ان المبلغ الاحياطي المذكور في البرنامج وقدره  
١٥٠ الف جنيه لا يكفي لسد ما يطرأ مستلزماً  
لشقات غير مذكورة في البرنامج كقلم التفتيش  
الذي تشكل للتفتيش في المديرات ونجربة  
هرر وزيلع وبعض الاشغال العمومية كفتح  
الشوارع وحفر الترع والحفظ من الغائبان البلي  
وغير ذلك

في مصر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠  
التواقيع سوار - شفر - دي رنك -  
ادوار مالت - دي مارتنو

وورد لتغراف من المحروسة بتاريخ ٥ افريل  
سنة ٨٠ ينئ بان قد دلت الصعوبات الاخيرة  
في مسألة قرض الاملاك الموهوبة وامضت  
الحكومة في الرابع منه مع الموسيو اوران وكيل  
بيت روتشلد تسوية تقضي بتأدية الضرائب وتعين  
كيفية الاستهلاك وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية  
بقية السلفة الى صندوق الدين في مدة ٤٨ ساعة  
وفي يوم الجمعة الواقع في ٦ افريل سنة ٨٠  
اذاى بيت روتشلد في لوندرة بقية السلفة بكاملها  
فكان ادارتها بعد سنة من استحقاقها اي من  
افريل سنة ٧٩ الى افريل سنة ٨٠

وفي صبيحة يوم الخميس الواقع في ١٥ افريل  
سنة ٨٠ و٦ جمادى الاولى سنة ٩٧ وصل الى  
الاسكندرية المستر ريثرس ولسون رئيس لجنة  
النصفية وبعبته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة  
في اليوم الثاني

وفي ١٧ منه عقدت لجنة النصفية جلسة  
تهديدية تحت رئاسة ولسون للنظر في شؤونها  
الداخلية

ثم اصدرت الاعلان الاتي الى مدائي  
الحكومة المصرية والدائن السنية والدائرة  
الخاصة وهو .

ان لجنة النصفية التي تقررت بمنقضى دكرتين  
مؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ يجب عليها  
بمنقضى ذلك الدكرتين ان تسمع ملحوظات اولي  
الشأن فعلى هذا تعلن لمدائي الحكومة المصرية  
والدائرة السنية والدائرة الخاصة انها مستعدة

وفي ٢٧ أبريل سنة ٨٠ نشرت لجنة التصفية  
الاعلان الآتي موجهاً إلى مدائي الحكومة المصرية  
والدائرة السنية والدائرة الخاصة . قالت :

لأجل وقاية الحكومة من افادة دعاويلها  
بإسرجاع حق ما بعد فوات الوقت أي بعد  
توزيع التورود المخصصة للتصفية نعلن اللجنة  
المدائين انه رنا يقتضي الحال لوضع شرط  
بالامعة التصفية يقتضي بعد نشرها بجمع افادة  
دعوى على الحكومة او على احدى الدائرتين  
شأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير  
سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائين  
ان يجرى التقاضي لطلب حقوقهم وإظهارها قبل  
فوات الوقت . اهـ .

وقد جرت المخاطرة بين المنتشين ولجنة  
التصفية فيما يجب تقريره من مقادير القائمة عن  
الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠ وهذا  
ملخصها :

كتب المنتشان بتاريخ ٢٤ افريل الى لجنة  
التصفية انه لم يجر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب  
تقريره من مقادير القائمة وقد قرب استحقاق  
غرة مايو الا اني ولا يمكن للحكومة ان تؤدي فائدة  
هذا الاستحقاق ( من الموحد ) على حساب اكثر  
من ٤ في المائة فرأت ان توجد لصدوق  
الدين ما يستند اليه في عدم اعطاء ما يشعر  
بقية المقدار الذي لم يدفع من القائمة ومن  
المعلوم ان المجالس المختلفة لا تحمل اعداد ذلك  
حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لاحداث  
ديكرتو يحدد مقدار القائمة الى ٤ في المائة  
وترجو اللجنة ان تخبرها عما اذا كانت تم مانع  
لنشر هذا الامر

فاجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ الشهر انه اذا رأت  
الحكومة ان تصدر مثل هذا الامر مؤقتاً فمن  
رأي اللجنة ان الحكومة عينها تكون مسئولة عما  
عساه ان يطرأ في هذا الخصوص اما اللجنة  
فتقتصر على اخذ الاحتياطات الكاملة في شأن  
ما يتعلق بحقوقها المعطاة لها بمقتضى الامر الصادر  
بتاريخ ٢١ مارس وفي ان تتم تسوية العلائق  
بين الحكومة وأرباب دينها . اهـ .

فصدر على اثر ذلك امرٌ خديوي مآلة  
انه بناء على ما عرضه ناظر المالية بموافقة مجلس  
النظار وبالنظر الى المخاطر التي جرت بين  
المنتشين العموميين ولجنة التصفية أمر بان  
يؤدي كوبون الدين الموحد ( استحقاق غرة مايو  
سنة ١٨٨٠ ) على تعديل مقدار القائمة السنوية  
باربعة في المائة عن رأس ماله المسمى

وقد اعلن رياض باشا هذا الامر لوكلاء  
صدوق الدين فاجاب الوكلاء المواليين لهم  
بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٨٠ بما يلخصه

بناء على ما نعلم من ان تحديد مقدار  
القائمة للدين العمومي منوط بلجنة التصفية التي  
وحدتها يعني لها ان تقرر مقدار القائمة عن  
الكوبون المستحق في غرة مايو وبناء على ان ما  
قررتة الحكومة الان في هذا الشأن ليس الا  
موقتاً ونظراً لكون دخل صدوق الدين من  
الواردات المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى  
هذا اليوم ٢٩ افريل الا ١١٤٢٨٦٦ جنيهاً  
فهي لا تكفي لتسديد الكوبون الا اذا كانت  
القائمة على حساب ٤ في المائة مضافاً اليها  
الاستهلاك بالسحب وقدرة ٤٥٠٠٠ جنيه وبما  
ان المنتشين العموميين اكدا في خطابهم الصادر



( أي ائصال الدخل ) على الفروض القريبة  
الآجال ( ٢٤٠٨٥٢٧ ) جنبها وعلى ائسم خليج  
السويس ( ١٩٤٨٥٨ جنبها ) والدائرة الخاصة  
( ٢٤٠٠٠ جنبه ) وترعة الاسماعيليه ( ١٤٠٠٠  
جنبه )

فال ولدين السائر ٢٢٤٥٩٨ جنبها  
والنفقات السنوية ٤١٧٢٠٠ جنبها وحيلة ذلك  
٧٩١١٦٢٢ جنبها فيبقى من الدخل ٦٥٠٠٠٠  
جنبه يؤخذ منها للقبالة ٢٤٠٠٠ جنبه ولاستهلاك  
الموحد على حساب نصف في المائة ١٦٠٠٠٠  
جنبه فيبقى ٢٥٠٠٠ جنبه تكون هي المبلغ  
الاحتياطي

اما الدين السائر فحيلة مبالغه ٧١٤٦٤٧٦  
جنبها يوجد لقاءها مبلغ ٢١٢٨٦١٧ جنبه بقية  
سلفة روشلد و ٢٠٠٠٠ جنبه فائده هذا المبلغ  
والمحصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص لدين  
من الديون العمومية ١٦٤٢٥٦ جنبها ودخل  
المقابلة في حال الغائما ٢٠٧٦٢ والفائض عن  
الموحد ١٠٠٠٠ جنبه وئمن اراضي الحكومة التي  
لا تزال حرة ٦٢٠٧٠٦ جنبها وقيمة اوراق  
البون الموجودة عند الحكومة ٢٢٥٢٢٢ حيلة  
ذلك ٢١١٧٩٧٥ جنبها فيبقى من الديون  
السائرة مبلغ ٤٠٢٨٥٠١ جنبه وهو نحو النصف  
يعطى به اوراق جديدة على الدين الممتاز وهكذا  
يتم تنظيم الدين السائر

وقد بعث حليم باشا بمررات الى لجنة  
التصفيه بتاريخ ١٠ مايو سنة ٨٠ مفتحة بنص  
شروط سنة ١٨٧٠ التي بها تنازل عن جميع ما  
آل اليه من العنارات بطريق الوراثة لاسماعيل  
باشا الخديو السابق بشرط ان يدفع له في كل

بتاريخ ٢٤ افريل الى لجنة التصفيه الماسخيل  
على الحكومة ان تؤدي زيادة على ذلك المقدار  
اقتضى ان تخطد التدابير اللازمة لتأدية كوبون  
غرة مايو على حساب ٤ في المائة معلنين للعموم  
انه لا يعطى لاحد علم ( شريفيكاتو ) بيان  
المبالغ التي دفعت وان نستفي لنفسنا بصفة كوننا  
وكلاء صندوق الدين العمومي اعتماد القرار  
الذي ستصدره لجنة التصفيه في هذا الشأن . اهـ  
وهذه هي المسائل التي عرضها المفتشان على

لجنة التصفيه للنظر فيها

مسألة الدين الممتاز

الموحد . .

التعيينات .

متأخرات كوبونات الموحد

الفروض القريبة الآجال

بيان اجمال للدين غير المنظم يتضمن قيمة  
الاملاك التي تخص الحكومة ويبيعها غير ممنوع  
وقيمة البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها  
الرمون بعد دفع المبالغ المطلوبة ويتضمن قيمة  
النوائد التي تلحق الديون غير المحكوم بها  
بخلاصات من المجالس وقيمة الدين السائر والدين  
الحالي ومرتبات البرنس حليم باشا وغيرها

ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة وديونا متنوعة  
كدين كورك وجرنلند وبابونو وغيرهم

وقد اخذت هذه اللجنة في النظر والبحث  
في تقدير املاك الحكومة الحرة ( اي غير المرهونة )  
بعد ان فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه  
تقرر دخول البلاد المصرية ٨٥٦١٦٢٢  
جنبها مصريا يتزل منها ٨٦٢٥٩٩ جنبها قيمة  
كوبونات الممتاز ثم كوبونات الموحد بعد ائصاله

سنة ٦٠ ألف جنيه مسفراً على ذلك مدة ٤٠ عاماً وبين أن الخديو السامي أكرهه على قبول هذه الشروط قائلاً لم يسمح له بالإقامة في مصر بل حرمة من التمتع بما لا يملكه والاتساع بها فالتمز بقبول الشروط التي اقترحتها الخديو ولولا ذلك لتركك تلك الحاجة إلى التوثيق قال وقد حافظت بامانة على العمل بالشروط إلا أن الحكومة المصرية لم تراعى جانب هذه المحافظة بل أوفقت دفع المقرري سنوياً بعد أن دفعت ١١ ألفاً في مدة خمس سنوات ونصف سنة ثم ذكر ما ائتمرت به لجنة التحقيق الأوربية عام ١٨٧٨ من تخفيض الراتب السنوي وجعله عشرة آلاف جنيه وقال أنها اعتبرته بصفة حية مع معرفتها أن هذا المرتب أن هو إلا ثمن عقاراتي قال وإذا غدر أو ظلم أحد الطرفين شخ الشروط المتعددة بينها فله الغدور حتى بعدم قبول ذلك أو بإلغاء الشروط بتمامها وبعد أن أقام اللجنة على أن قيمة عقاراتي تزيد عن المرتبات السنوية زيادة جسيمة قال

لا عمة بما يعترض به البعض من أن جميع عقاراتي التي آلت لي بطريق الوراثة ليست لي الآن في يد الحكومة ولا يتيسر لها إعادتها إليّ بالتالي وإنما صرفت محصول العقارات الأخرى التي أخذت مني في سنة ١٨٧٠ وبددت ربعها فهذا الاعتراض ليس ذا شأن فإنه إذا لم يصرح لي بإلغاء الشروط بسبب عدم قيام الفريق الآخر بها كان ذلك منافيًا للشرع والآداب وأقول أنه لا يوجد مانع ولا عائق يمنع إلغاء الشروط فمن الجهة الواحدة أردت الحكومة المصرية جميع الوثائق غير المستحقة وفي مقابلة ذلك تعيد إليّ

الحكومة العقارات التي خرجت من يديها وكذا قيمة الوراثة المتضمنة فيها وبخمس فقط من دينها المبالغ التي دفعتها على يوناني مع أن ما ينبغي لي يكون «صنف عين» ألا أن الواجب أن يكفل عليه بالعصفالات التي أعطى لأرباب الدين السائر فضع الشروط بخلف زيادة الطلبات على الخزينة المصرية وبصرف النظر عن هذا الاعتراض أقول إذا رأت الحكومة المصرية أنني رجحت بالتنازل عن حقوقي الحاضرة والمستقبل في مقابلة تعيينها لي مرتب سنين ألف جنيه أنكليزي مدة أربعين سنة فعلياً بفتح وتسريح الشروط وبعود الطرفان إلى المقام الذي كانا فيه قبل عقدها بينها وهذا لا يمكن إجراؤه فقط بل بسهل إجرائه كما كنت ولكن إذا أقرت الحكومة المصرية أنني مغبون بهذه الشروط فعلياً أن تقتصر على حفظ القوائد وعليها أن تعدل عن تنفيذ المبلغ الزهيد الذي خصصت لي في مقابلة عقاراتي التي آلت لي بطريق الوراثة وأرى من الضروري تلبية لصدقي دعوائتي وبياناً لما بالبيان الثاني أن الذكر الأمر الذي حمل لجنة التحقيق على ما ذهبت إليه في سنة ١٨٧٨ فأقول أن لجنة التحقيق رأت أنه إذا كانت العقارات التي تنازل عنها البرنس حليم أقامت الخديو فقط ولم تعد الحكومة فلا يجوز أن تفعل الخزينة المصرية جزءاً من الاحمال الناتجة عن شروط ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ فمن ذلك أقول أنه لو كان الأمر كذلك لما وقعت على الشروط المشتملة سنة ١٨٧٠ أريد بذلك لو كان الساميل بأننا وحدة هو المذهبون لي لما عقدت هذه الشروط ومن الظالم أن أتأكد الخسائر بسبب



ان وكيل البرنس ذهب الى ان وجود رفيعه ضروري للذود عن مصالح موكله فلم توافق اللجنة على هذا الرأي واحالت هذه القضية على قناصل الدول الجبرالية فارسلوا في الحال الرجل المنفي الى الدولة واغرد الوكيل في بث القضية ورقع الدعوى . وقالت جرائد لوندرة ان اللجنة قد رفضت دعاوي حليم باشا وابدت امر الخديوي الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في شأن هذه القضية وخصصت بهذا التأيد البند الاول من الناطق بتعيين ١٥ الف جنيه مرتباً سنوياً للبرنس حليم

وفي ٢٢ يونيو سنة ٨٠ صدر امر خديوي بتعيين المستر كولفين مفتشاً عمومياً بدلاً من المستر بارنج الذي دعي الى لوندرة ليقلد منصب وزارة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقاءه في لجنة التصفية

وفي الخميس الواقع في ١٥ ايلول سنة ٨٠ و ٧ شعبان سنة ٩٧ وفد على الاسكندرية جميع النظار واعضاء لجنة التصفية والمتشون وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة والامراء والوجهاء وعدد كثير من اعيان البنادر ووجوهها للاحتفال بالعيد الوطني الذي كملت معدائته بسرأي رأس الثين ابتهاجاً بنجاز اعمال لجنة التصفية وفي ليلة السبت الواقع في ٩ شعبان سنة ٩٧ و ١٧ ايلول سنة ٨٠ انتظم الموكب وابتداً بوفود ثلاث اورط من العساكر يتقدم كلاً منها شرفه من رجال الموسيقى وكان الجند حاملين المصابيح معلاة فوق رؤوس العصي وبعد أن سلم المحفلون على الخديوي ووزرائه نزلوا بطوفون الشعر اظهاراً للمسة وبعد ان نزل الموكب العسكري سار

اهال الخزينة المصرية تحصيل الايرادات التي تنازلت عنها للقيام بها تعهدت به وزيادة على ذلك اتت لما عقدت هذه الشروط كان الخديوي هو الحكومة وكانت عنارائه مختلطة بعقارات الحكومة بحيث لم يجسر احد ويقول ( بصرف النظر عن بونات الخزينة التي في يدي ) اني لم ابرم الشروط مع الحكومة لاني ابرمتها مع الخديوي بل ان بند ( ٥ ) من الشروط مصرح فيه تصريحاً لا يقبل الشك في هذه القضية فانه ذكر فيه ان اسمعيل باشا لم يعقد هذه الشروط باسمه بل بالنظر الى انه الخديوي اورئيس الحكومة ثم ختم جوابه بانه مستعد لتتقيص مطلوباته السنوية وانه اقام ادمون كارونائياً عنه امام اللجنة . اهـ . وقد اشتغلت لجنة التصفية ( فيما روى مكاتب التمس اذ ذاك ) بالنظر في مسألة حليم باشا . قال وهي من المشاكل الصعبة فان البرنس حليم الذي هو عم الخديوي السابق وابن المرحوم محمد علي باشا طلب من اللجنة ان تسمح له بالخضور ليعرض قضيتة عليها تشكياً من الحكومة المصرية التي نقصت مرتبة السنوي وجعلته ١٥ الف جنيه في السنة فعارضت الحكومة المصرية في حضوره الى مصر لاسباب ظاهرة وبعد ان امنت اللجنة نظرها في قضيتة وتأملت فحواها جزمته بانه يمكن لوكيل ذي المام تام بكلياتها وجزيئاتها ان يندب عن مصالح حليم باشا ويؤيدها من غير ان يحضر بالذات فبناء على ذلك امثل وعادل عن دعواه الاولى وارسل وكيله عنه ولكن الوكيل قدم مصحوباً باحد وجهاء الوطنيين الذين تنتم الحكومة من مصر لاشتهاره بالثورات المتعلقة بحليم باشا فامرت الحكومة بابعاده غير



الموكب الاهلي يتقدمه تلامذة مدرسة الجمعية  
الاسلامية وبايديهم مصابيح الشوع ووراءهم اعضاء  
الجمعية فلما مثلوا بين يدي الخديو ابتدأوا  
بالسلام الرسمي ثم انشدوا التلازمة نزل  
عبارات تعرب عن الشكر وفائق السرور  
وتوالى بعدهم المجاهر الغفيرة تحمل المصابيح  
والمشاعل ثم ابتدأت الالاعاب النارية في البحر  
واسمرت الى آخر الساعة السابعة (على الاصطلاح  
العربي) وكان في الجملة منظرًا رائعًا يأخذ  
بالعقول ويلعب بالابصار

وقد حصل مثل ذلك الاحتفال في كثير  
من المدن المصرية وأطلق عليه اسم « عيد  
١٧ لولي »

ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لائحة قانونها  
تلا الموسيو رئيس ولسون المقالة الاتية ترجمتها  
ترجو من مقامكم السامي ان تسمحوا لي بان  
اقدم لايدي دولتكم الخديوية لائحة القانون  
الذي كلننا بتخصيره طبقًا لما ذكره المؤرخ في  
٢١ مارس الماضي وان ابدي باسم لجنة التصفية  
ما نتمناه من ان نسوية حالة مالية مصر تحقق  
الغرض الذي شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول  
التخيمة عند تشكيل هذه اللجنة وقد كانت  
مأموريتنا مشوبة بالصعوبة الا اننا قد اقمنا  
فيها الرغبة الصادقة في التوفيق بين المنافع  
المتعددة المتكونة منها بدون مراعاة الخواطر  
مطلقًا هذا ولم ننس ان ثروة مصر هي اقوى  
تأمين لمداينها ولذا لم نتوقف مطلقًا ان نجعل  
ايرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية  
اللازمة لسير مصالحها الادارية بقدر المبالغ التي  
رأت فيها حكومة دولتكم الكفاية ومع ذلك

فقد امكننا ان نقل بطريقة محسوسة جانبًا من  
الخسائر التي كان يخشى من انها تفرص على  
المداينين وان تقدم تأميمات أكيدة لتأدية الديون  
بكيفية منتظمة وان نتخذ تدابير قوية لاستهلاك  
تلك الديون ونعد انفسنا من السعداء حيث  
اشتركنا في هذا الامر الذي يكون له موقع عظيم  
في تاريخ مصر وحيث ان حضراتكم الخديوية  
ومستشاريها مجبولون على حب الوطن واحترام  
التعهدات والمواثيق ومتوردون بخارب الماضي  
فلنا ثقة ثابتة بان تقبلوا مالية مصر واعتبارها في  
حالة تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان اهالي القطر  
المصري ومجبة الملل الاجنبية وميلها اليكم

فاجابة الخديو على ذلك بالمقال الاتي

انه باستلامي من جنابكم لائحة القانون  
الذي حضرتم لتفديده لي اريد قبل كل شيء ان  
اشكر اللجنة ما اجرته من الاعتناء والدقة في  
شأن هذا الامر المهم ومن الذين ان المأمورية  
التي احيلت على هذه اللجنة كانت مشتبكة  
باطراف الصعوبات لما ان الغرض منها تسوية  
منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها فيما ينظر  
الى تلك الصعوبات وإلى شأن تلك المنافع  
قبلت حكومتني ان تساعدكم وثقة بان حضراتكم  
تبدلون حكمكم في سبيل ايجاد طريقة أكيدة لوصولنا  
جميعًا الى الغرض المقصود وذلك اتباعًا لافكار  
حكوماتكم الصائبة على الدوام والتي متيقن اننا  
سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اقمتموها  
الان بدون مراعاة خواطر وصدقنا عليها بتمامها  
فالذي يجب علينا من الان فصاعدًا هو التجاز  
تلك الاعمال وتأكيد ثرائها ونتائجها الخيرية  
وتؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة

والكافة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الإيرادات المخصصة للدين الموحد  
أما إذا ظهرت زيادة في الإيرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد

البند الثالث المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية وميناء الإسكندرية والمربوطة في الميزانية والمصرَّح بها بمقتضى قرارات خصوصية تُصرف دون غيرها من إيرادات المصلحين المذكورين

ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً في حالة النقل يجب تسديدها في آخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية

البند الرابع المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن أراضٍ أو عقارات أو إنشاء خطوط جديدة ومشتري الأدوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة أو مشتري سكك حديدية سبق إعطاء رخصتها أو وضع خط ثانٍ أو إنشاء ابنية جديدة مثل أرصفة أو جسور أو نحو ذلك تدفع من الإيرادات العمومية التي للحكومة وصرف المصاريف المذكورة يكون بناءً على طلب يتقدم من مديري السكة الحديدية والمينا يتصدق عليه من مجلس النظار فإذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتفراف والمينا في أمر معرفة ما إذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية أو غير العادية جاز للحكومة حينئذٍ بناءً على موافقة رأي صندوق الدين أن تصرح للمصلحة المذكورة بأن تدفع تلك المصاريف من إيراداتها

والصدقة كما نتم بما وجب عليكم فإن مسلكنا هو الميل إلى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار فكونوا واثقين بذلك ومعندين أن هذه الخدمة العالية التي أدتوها لفطرتنا سيكون لها ذكرٌ حسن عندنا كالذكر الذي سبق لامتناننا الحقيقي من حكوماتكم التي أظهرت في هذه الحالة ميلها الأكيد إلينا كما أظهرته في جميع الأحوال الصعبة التي كابدها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة إلى الآن . هـ . وهذا نص القانون

## قانون

لجنة النصفية الدولية المصرية

## نحن خديو مصر

صار الاطلاع على الأمرين الصادرين منا أحدهما بتاريخ ٢١ مارس والثاني بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ وبناءً عليهما عرض لنا من كوميسارية دول ألمانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا المعينين بأمرنا وبعد أخذ رأي مجلس نظار حكومتنا

أمرنا ونأمر بما هو آتٍ

## الباب الأول

في الدين المنتظم

البند الأول تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل بالشروط الآتية بعد في الدين الممتاز

البند الثاني صافي إيرادات السكك الحديدية والتفرافات وميناء الإسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره

## القانون

وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه  
سندات قطعية بدلاً من السندات الموقفة التي  
لم يحصل ثديها في هذا الميعاد وبضعها امانة في  
صندوق الدين على ذمة مستفيها

البند الثامن السنوية اللازمة لتسديدات  
الدين المتناز من فائدة وإستهلاك مبلغ قدره  
١١٥٧٧٦٨ جنياً مصرياً عبارة عن ١١٨٧٤٤  
ليرة استرلينية

## في الدين الموحد

البند التاسع الإيرادات الانية تبقى مخصصة  
لتسديدات الدين الموحد وهي  
أولاً إيرادات الكارك والعوائد التجاري  
تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في  
القطر بعد أن يخصم من تلك الإيرادات والعوائد  
قيمة مصاريف الإدارة

ثانياً إيرادات مديريات الغربية والمنوفية  
والبحيرة وأسيوط من بعد أن يخصم منها ٧ في  
المائة على قيمة المحصل في نظير مصاريف  
التحصيل والإدارة

وبدخل في إيرادات المديريات المذكورة  
جميع الاموال والرسوم بكل أنواعها المقررة  
الآن والتي يصير ايجادها في المستقبل ما عدا  
إيراد الملح والدخان البلدي

أما ما بقي من المصالح التي كانت إيراداتها  
مخصصة أيضاً للدين الموحد فيقتضى الذكرين  
الصادر في ٧ مايو سنة ٧٦ فتكون خارجة من  
التخصيص للدين

البند العاشر الفائدة السنوية التي تُعطى  
لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤

البند العاشر فائدة سندات الدين المتناز  
تبقى مقررة باختيار ٥ في المائة على القيمة الاسمية  
ويستمر دفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما  
في ١٥ أبريل والثاني في ١٥ أكتوبر

وإستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع  
المائة مائة في مدة خمس وستين سنة اعتباراً  
من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وبحصل بطريق  
الفرعة مرة في كل سنة شهر

وتعمل الفرعة بمعرفة مديري الصندوق في  
شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علنية

وتسديد السندات التي تخرج بالفرعة يكون  
من تاريخ استحقاق الكوون الثاني للفرعة

البند السادس ناظر المالية مأذون بأن  
يصدر مبلغ ٥٦٠٠٢٠٥ جنيه مصري قيمة شعبة  
عبارة عن ٥٧٤٦٨٠٠ ليرة استرلينية سندات  
من سندات الدين المتناز تستعمل في ما هي  
مبين في المادة ٦٨ وما بعد ويكون إصدار  
السندات المذكورة أولاً قاولاً بحسب اللزوم  
وتحسب عليها الفائدة من ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠  
وتكون مساوية للسندات الأصلية من حيث  
شروط الفائدة والإستهلاك بشون أدنى فرق  
وتدخل السندات الجديدة المذكورة في أول  
فرعة تحصل للإستهلاك غريب صدورها

البند السابع بحسب تصنيف الديون المتقضي  
دفعها بسندات تسلم لأرباب الديون المذكورة  
في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون  
سندات موقفة لحاملها والديون التي يصير نسبها  
بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة  
والسندات الموقفة المذكورة يجب استبدالها  
بسندات قطعية في مدة ستة من تاريخ نشر هذا



في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ اول مايو سنة ١٨٨٠

وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين احدهما في اول مايو والثاني في اول نوفمبر

البند ١١ تسدّد الفائدة باعتبار ٤ في المائة يكون مضموناً بالايرادات التي تخصصت في البند التاسع وان لم تكف فبالايرادات العمومية التي للحكومة

البند ١٢ الايرادات المخصصة الدين الموحد التي تحصل من ابتداء ٢٦ ابريل لغاية يوم ٢٥ اكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط اول نوفمبر وما يحصل من الايرادات المذكورة من تاريخ ٢٦ اكتوبر لغاية يوم ٢٥ ابريل يكون لسداد قسط اول مايو

اذا كان في تاريخ ٢٥ ابريل او في تاريخ ٢٥ اكتوبر ما تحصل من الايرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع ٤ في المائة سنوياً فنأظر المالية يدفع حالاً المبلغ اللازم لتكملة بناء على طلب مديري صندوق الدين البند ١٣ مع ما ذكر اذا زادت مخصصات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المتقضى دفعة فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل ان يطلب دفع شيء من طرف الحكومة ثم ان المبالغ التي تدفع من طرف ناظر المالية لتكملة كوبون اول مايو يجري تسديدها له من الزيادات التي تظهر في مخصصات الستة شهور الاخيرة ان ظهرت

ولهذا فلاجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ الفائدة ليحل في ٢٦ اكتوبر من كل سنة حساب

شامل لعملية القسطين معاً

البند ٤ استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشتري بالسعر الجاري

يتعين للاستهلاك المذكور ما هو آت اولاً زيادات الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبونين سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتها الحكومة على مقتضى البند السابق

ثانياً جميع المبالغ المهيئة في بنود ٢ و ١٥ و ٢٢ و ٢٦ و ٢٥ من هذا القانون

البند ١٥ الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً لصندوق الدين يقتضى نص البند الآتي من اصل الزيادات التي تظهر في الايرادات علاوة على المربوط لها في الميزانية يصير استعماله ايضاً في شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة ٧٠

وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور امانة في صندوق الدين الى ان يتيسر لمديره بواسطة الايضاحات التي تقدم لهم من نظارة المالية التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين السائر (واستهلاك الدين الموحد بطريق القردة يكون ملغى)

البند ١٦ يعتبر زيادة في ايرادات المديرات والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما رُبط في الميزانية وتحصل في المديرات والمصالح المذكورة علاوة على مبلغ ٤٨٩٢٨٨٨ جنبها مصرياً الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه وبركو الاستانة وتسديد الديون الاخرى المتفرقة الحكومة بتأديتها بقتضى نص هذا القانون من

مخصصة عليها من اول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون  
مساوية للسندات القديمة من حيث شروط الفائدة  
والاستهلاك المقررة اعلاهُ بدون ادنى فرق  
في احكام مشتركة بين الدين المناز  
والدين الموحد

البند ٣٠ الكوبونات والسندات تدفع بالعملة  
الذهبية في القطار المصري وبارنز ولوندرة بدون  
حجز شيء منها والدفعيات التي تحصل في باريس  
تكون بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين  
فرنكا بدون تغيير

البند ٣١ لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح  
الحكومة على سندات الدين المناز والدين الموحد  
البند ٣٢ سقوط حق المطالبة بعد مضي  
خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة  
حسب المقرر في بندي ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون  
المدني يسري متعوله من جهة الخمس سنوات  
على فوائد سندات الدين الموحد والدين المناز  
ومن جهة الخمس عشرة سنة على نفس السندات  
المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق الفرقة

واحتساب المدة التي يسقط حق المطالبة  
بعدم مضى يكون بحسب السنة الشمسية الافرنجية  
وقية الفوائد والسندات التي يسقط حق  
المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحد  
البند ٣٣ الايرادات التي تخصصت بتقضى  
هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول  
يناير سنة ١٨٨٠

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب  
التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري ويدفع هذا  
المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى  
حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت

اصل ايراداتها العمومية وهذه الدين في فوائده  
اسم فقال السويس المطالبة للحكومة الانكليزية  
وسنوية الدائع الخاصة وسنوية المقابلة وزيادة  
الايرادات المذكورة تبقى حقا للحكومة تنصرف  
فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر  
في ايرادات المصالح والمديريات المخصصة للدين  
اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين  
لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين  
الموحد اعني مبلغ ٢٨٢٠٠٠ جنيه مصري في يلزم  
لتكملة نصف في المائة يصير دفعة الصندوق  
الدين من فائض الزبادات في الايرادات غير  
المخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء  
على حيل التكملة فكمال الزبادات في الايرادات  
الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة

البند ١٧ لا يحصل الاستهلاك الذي  
كان واجبا اجراء بطريق المشتري في استحقاقات  
اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر  
سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي  
من الفوائد الذي لم يدفع في الثلثة اقساط الاخيرة  
البند ١٨ جميع الكوبونات او السندات التي  
كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد  
بتقضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر  
سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول  
ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها

البند ١٩ ناظر المالبة مأذون بان يصدر  
سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ  
ثلاثة ١٩٠٢٨٠٠٠ جنيه مصري عبارة عن  
١٩٥٨٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة احمدة لاستعمالها فيها  
هو مئين بالمائة السادسة والعشرين  
السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد

الآن في التخصيصات

البند ٢٤ جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين المتنازل والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء

في السلف القصيرة المواعيد

البند ٢٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذي كان يجب حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطين السنة اشهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما في ٢٢ مايو و ٧ يوليو من سنة ١٨٨٠

البند ٢٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ثمانين في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ستين في المائة فحسب عليها النوائد من اول مايو سنة ١٨٨٠

البند ٢٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ما هو آت

اولاً فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من اول ابريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦ لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكورة

ثانياً الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون اقل من اثنتي عشرة ليرة استرلينية

البند ٢٨ يحصل الاستبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف وقد تحدد ميعاد غايته ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المنتفضي اسئدالها وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تقدم من اربابها والسندات الجديدة التي تعطي بدلاً عن القديمة تحفظ امانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير ابطالها وتسليمها لناظر المالية

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال والدفع متأخرات كويونات واستهلاك الثلث سلف

البند ٢٩ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة المنوع عنه في الفترتين الاوليين من بند ٢٢ يسري مفعوله على كويونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و ٦٥ و ٦٧ وقيمة الكويونات التي استخفت والسندات التي خرجت في الفرقة من وقت مبداء هذه السلف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد في وظائف مأموري صندوق الدين

البند ٣٠ صندوق الدين الذي صار ابتداءً بالامر الصادر في تاريخ ٣ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النفود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين المتنازل والدين الموحد ويستعمل هذه النفود بالتطبيق لاحكام هذا القانون

البند ٣١ المأمورون والكبار المناطون بالتخصيلات في المديرية والمصالح المخصصة ايراداتها للدين المتنازل والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تبرأ ذمتهم الا بمخالفات تعطي من قومسيون



الدين

البند ٢٣ المأمورون المذكورون في الرابع  
مديرية المخصصة للدين يقدمون لقومسيون  
الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن  
كل نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال  
والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات  
الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ  
التي صار دفعها والمبالغ المحبوزة نظير مصاريف  
التحصيل والادارة والمبالغ التي ورنحت لصندوق  
الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر  
وكذلك تقدم كشوفات مائة للكشوفات  
المذكورة في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر من  
كل سنة

البند ٢٤ مصلحة الكارك ومصلحة السكة  
الحديدية والتعارفات ومينا السكك الحديدية تقدم  
للمصندوق أيضا كشوفات شهرية تبين بها الرسوم  
المقررة في السنة الجارية بما في ذلك من المتأخرات  
الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير  
والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ  
المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المصروفة في  
لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدا للصندوق  
الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر  
وكذلك تقدم كشوفات مائة للكشوفات  
المذكورة من مصلحة الكارك في ٢٥ ابريل و ٢٥  
اكتوبر ومن مصلحة السكة الحديدية في ١٤ ابريل  
وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٥ تعيين وعزل مستخدمي الصندوق  
وتسوية علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مدير  
البند ٢٥ مصاريف مستخدمي الصندوق  
وادواته والكوميونات والمرتبات التي تخصص

لعملائه ومصاريف الكميون والسيكورتاه ونقل  
التقود وبالمجمله جميع المصاريف اللازمة لسير  
اشغال الدين المتار والدين الموحد تكون على  
طرف الخزينة ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة  
قومسيون الدين بمصدق عليها من مجلس النظار  
وناظر المالية يعطي لصندوق الدين سلفة  
مستديمة بمناسبة الجزء اللازم صرفه مباشرة من  
الصندوق من اصل المصاريف المذكورة

البند ٢٦ على قومسيون الدين ان يعلن  
في كل سنة تقريراً عن اجراءاته ويقدم حساب  
ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في  
حسابات مصالح الحكومة

البند ٢٧ لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة  
مهما كان نوعها الا بموافقة رأي قومسيون الدين  
ومع ذلك يجوز لناظر المالية ان يأخذ بحساب  
جاري مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية  
البند ٢٨ حيث ان كوميونية الدين هم  
النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي  
فلهم ان يقيموا امام المحاكم المخالطة دعاوهم على  
المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص  
المتعلقة بالايرادات المخصصة وبسعر فائدة الدين  
وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالمجمله بشأن  
كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى  
هذا القانون فيا يخص بتسديدات الدين المتار  
والدين الموحد

البند ٢٩ جميع احكام الاوامر الصادرة في  
٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المخصصة بوظائف  
قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون  
تبقى مرعية الاجراء

## الباب الثاني

فيما يتعلق بالدائع السنية

البند ٤٠ تكون ملكاً للحكومة املاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوعة بالكوتراتو الرقيم ٢ يوليو سنة ١٨٧٧ او في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكوتراتو

البند ٤١ هذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجر عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨

وابرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجر عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدها الدائرة السنية لادارة اشغالها بعد عقد الكوتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨

البند ٤٢ الاثاث التي تنتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره

البند ٤٣ يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره اربعمائة وخمسون الف جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على المخصصات الخدمية وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وما الحكومة والدائرة مطالبة الآخر بشيء بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمة على سنة ١٨٨٠ هذا ويخصم من مبلغ الاربعائة وخمسين الف جنيه مصري المار ذكره جميع الاموال

## المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩

البند ٤٤ فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون خمسة في المائة على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالابرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكيلية

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عندما يزيد صافي ابرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المتوخ عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع اربعة في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة ويكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير ودفع الفائدة المنفردة يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات

اما الفائدة التكميلية فانها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصول خصوصي ولا يعطى كسور فائدة اقل من ربع في المائة

البند ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت

اولاً من مبلغ قدره ١٨٠.٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من اصل مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة الثالثة والاربعين

ثانياً من زيادة صافي ابرادات على خمسة في المائة وذلك لحد القدر المبين في المادة الثامنة والاربعين وهذا المبلغ الاحتياطي يشترى به سندات من سندات الدائرة السنية او من سلفه الاملاك الميرية او من الدين المناز او من

الدين الموحد ويكون مخصصاً لتكملة الفائدة باعتبار أربعة في المائة في حالة عدم كفاية الإيرادات لذلك وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الإدارة المقدار المتقضي رهته أو بيعه من هذه السندات لتأدية القسط بأكمله بعد انقضاء التقدود اللازمة لسير المصلحة

البند ٤٦ إذا كانت إيرادات السنة الحسابية المضاف إليها المبلغ الاحتياطي غير كافية لتكملة هذه الفائدة فعلى الدائرة أن تدارك بواسطة الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط

البند ٤٧ في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب إيراداتها ومصروفاتها فإن ظهر أن صافي الإيرادات مع إضافة المبلغ الاحتياطي سواء صار صرفة في أثناء السنة أو كان باقياً لغاية ٢١ ديسمبر لا يكفي لتأدية ٤ في المئة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوماً قيمة الفرق

ولا يجري مطالبة الدائرة بشيء من أموال أطيانها المكنانة بالمديريات غير المرحومة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة

البند ٤٨ الجزء الذي يبقى نقدياً في آخر السنة من صافي الإيرادات بعد دفع الفوائد باعتبار ٥ في المائة وتكوين المبلغ الاحتياطي البالغ قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري يصير استعماله في الاستهلاك

البند ٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات ما دام لم يجاوز سعرها غائب في المائة فإذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة

والسداد باعتبار ٨٠ في المائة

البند ٥٠ تشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومي ومجلس إدارة ومجلس أعلى

البند ٥١ تعيين الناظر العمومي يكون بأمرنا ويكون له إجراء جميع التصرفات الإدارية بالتبؤد الآتي ذكرها

البند ٥٢ يتألف مجلس الإدارة كما كان مؤلفاً المجلس الأعلى المقرر تشكيكه في الكونترانو الرقم ١٢ بوليوسنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف التي كانت للمجلس الأعلى المذكور

البند ٥٣ تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وإيجارات الأطيان التي تكون أقل من ٢٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات

تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها للمجلس أيضاً أن يأذن الناظر العمومي بالمرافعة أمام المحاكم مدعياً كان أو مدعى عليه وأن يحكم في المسائل الإدارية التي يترأى لزوم توسطها فيها

البند ٥٤ مراقبا الدائرة يتعينان بأمرنا وانتخابهما يكون بمعرفة حكومتى أنكلترة وفرنسا بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفة من كبار موظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين

البند ٥٥ المجلس الأعلى يشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين وأعضاء مجلس الإدارة وعند غياب المفتشين العموميين أو وجود مانع يمنعها من الحضور ينوب عنها في أموراً صندوق الدين اللذان من جنسيتها وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والإقرار



وان نعتي لهم بها وصلاً لبرأه ذمتهم منها  
البند ٦٠ تكون حقاً للدائرة ولا يجوز  
مطالبتها بها كويونات دينها العمومي التي لم تطلب  
قيمتها في مدى خمس سنين احتساباً من تاريخ  
استحقاق كل منها وكذلك السندات التي تعين  
للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في  
مدة خمس عشرة سنة وهذا الموعود تحسب بحساب  
السنة الشمسية الافرنجية

البند ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة  
يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة  
مائة سندات من سندات دين الدائرة السنوية  
العمومي محتسبة عليها التوائد من ١٥ ابريل سنة  
١٨٨٠ والسندات المذكورة يجب تقديمها  
للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا  
سقط الحق فيها

والتسقط السنوي المخصص الان لدين الدائرة  
الخاصة وقدره ٢٤٠٠٠ جنيه مصري يصير  
توريثاً من ناظر المالية للدائرة السنوية في كل  
سنة النصف من اول ابريل والنصف الثاني  
في اول اكتوبر وكويونات الدائرة الخاصة المستحق  
في اول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعة عند  
الاستبدال لحاملي السندات من قود التصفية

واما الفائدة المستحقة من اول يناير لغاية  
١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة  
في المائة من عموم الايرادات التي للحكومة

البند ٦٢ جميع شروط الكونتراتو الرقيم  
١٢ لوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء ما دامت  
غير مخالفة لما تدون في هذا القانون من  
الاحكام

عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوي والتصديق  
عليه والنصرح بعقد السلف واليوع والايحارات  
غير الايحارات المذكورة بالبند الثالث والخمسين  
وتقدير المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه في الحساب  
الحجاري وتعين نوع السندات التي يصير شراؤها  
بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فان مشروعات  
اليوع والايحارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم  
اليو الا اذا كان المراقبان مخدي الرأي على  
موافقتها في مجلس الادارة والقرارات التي تصدر  
من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة  
التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار  
البند ٥٦ للمجلس الاعلى ان يحكم ايضاً  
في قرارات مجلس الادارة التي يقدمها له احد  
اعضاء هذا المجلس

البند ٥٧ وزيادة على ما لمراقبي الدائرة  
من الوظائف المبيته في النصوص السابقة يصير  
اعتبارها نائين شرعيين عن حاملي سندات دين  
الدائرة العمومي ويسوغ لما بهذه الصفة ان يطالبوا  
بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت  
به الحكومة لحاملي السندات المذكورين

البند ٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وكويونات  
الدائرة التي لم تستبدل لان يجب تقديمها لاجل  
استبدالها قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والافسقط  
حق المطالبة بها

وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة اي  
دعوى لا على الدائرة ولا على الحكومة بخصوص  
السندات والكويونات المذكورة

البند ٥٩ على مصلحة الدائرة ان تطلب  
تسليم السندات المستبدلة او المستهلكة من جميع  
الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الان

## الباب الثالث

## في الدين السائر

البند ٦٤ تصفية الدين السائر واسويته  
تكون من الموجودات الآتية وهي

أولاً البواقي من سلفة الاملاك الميرية  
ثانياً النفود الباقية لغاية ٢١ ديسمبر سنة  
١٨٧٩ في خزنة الدخارات والمديريات والمصالح  
التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين  
المنتظم

ثالثاً الزائد من دفعات المقابلة وموجود  
قدية في صندوق الدين العمومي

رابعاً المبالغ المخصصة او التي يمكن تخصيصها  
من المتأخرات لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من  
العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت  
في المديريات والمصالح مخصصة كانت للدين  
المنتظم او غير مخصصة

خامساً العقارات الخاضعة للحكومة التصرف  
فيها ولم تكن مخصصة للنافع والمصالح العمومية  
او للتصانة سلفة الاملاك الميرية او دين الدائرة  
السنية العمومي وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين  
السائر لغاية سدادته

سادساً ما يتبع من بيع البوئات او  
السندات التي تسلمت او تسلّم للخزينة من بعد  
اداء قيمتها عملاً بمطابق الاحكام الصادرة من المحاكم  
سابعاً سندات الدين المختار التي يصير  
التجديدها على مقتضى المدون في البند السادس  
من هذا القانون

ثامناً الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم  
حسب المدون في البند ١٥ من الزوائد التي  
تظهر في الموازن وذلك في الحالك المهيئة بالبند

## السابع

البند ٦٥ العقارات المذكورة في الفقرة  
الخامسة من البند السابق لا يجوز توقيع الحجر  
عليها من مدائني تصفية الدين السائر لغاية ٢١  
مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائني  
الحكومة لغاية تمام التصفية

البند ٦٥ ناظر ما لفتنا مأذون بان يستحصل  
لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق  
السلفة قدره ٦٥٠٠٠ جنيه مصري وان يعطي  
تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل وبعض الاملاك  
الميرية المهيئة في الفقرة الخامسة من البند ٦٤  
والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها  
بشرط صرف اثمانها في اداء المبلغ المذكور لحين  
تمام سدادته ولا يجوز توقيع الحجر عليها الا بعد  
اداء هذا المبلغ او لحد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢  
غاية ما يكون

البند ٦٦ الدين السائر المتقضي تصفيته  
هو ما يأتي

أولاً ديون الحكومة الناشئة من الاحكام  
الصادرة من المحاكم او التي تنشأ من احكام  
تصدر في القضايا القائمة عليها الان

ثانياً جميع الديون التي اقرت او تقرر  
الحكومة على صحتها في اثناء التصفية وتكون ناشئة  
من حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ٨٠ ما  
عدا السلف العمومية المتعقدة في الخارج او في  
القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص  
الائنة اما التسويات التي سبق اجراؤها على  
حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة  
البند ٦٧ تدفع بنماها نفداً المطلوبات  
الائنة وهي

أولاً المتأخرات من ويركو الامانة  
ثانياً الديون المضمونة برهونات عقارية  
مجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك  
المخصصة لضمان سلفة الاملاك الميرية

ثالثاً المتأخرات من الماديات والمعاشات  
والاجر

رابعاً المبالغ المطالبة من بيت المال ومن  
صندوق الايتام بالشروط المبينة في البند ٧٢  
من هذا القانون

خامساً المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة  
على سبيل الامانة

البند ٦٨ وغير ما ذكر من جميع ديون  
الحكومة المبينة في البند ٦٦ تجري تصنيفها من  
اصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل  
سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٢ وما  
يتلوها من المواد ويجري دفعها بالشروط  
الاتية وهي :

ثلاثون في المائة نقداً

وسبعون في المائة بسندات من سندات  
الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويحسب لها  
فوائد من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

والديون التي تكون اقل من ١٩٥٠ غرشاً  
( ٢٠ ليرة استرلينية ) تدفع نقداً وكذلك بقايا  
الديون التي تكون اقل من هذا المبلغ

والمبالغ المتتضي دفعها نقداً لا يحسب  
لها فوائد

البند ٦٩ الديون التي تنشأ من احكام  
المحاكم المزمع صدورها في النضايي القائمة الان  
بخصوص الحقوق قبل اول يناير سنة ٨٠ تجري  
نسويتها من اصل ومصاريف وفوائد قانونية

نحسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين  
الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتدفع على  
الوجه الاتي

ثلاثون في المائة نقداً

وسبعون في المائة بسندات من سندات  
الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق  
في الكوبون الذي يكون جارياً وقت التسوية  
والديون التي تكون اقل من ١٩٥٠ غرشاً  
( ٢٠ ليرة استرلينية ) تدفع نقداً وكذلك بقايا

الديون التي تكون اقل من هذا المبلغ  
واما المبالغ المتتضي دفعها نقداً فلا تحسب  
لها فوائد

البند ٧٠ يحجز من الموجودات المخصصة  
لتسوية الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصري  
قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز او ما يقابلها  
من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى  
لتسوية الديون المذكورة وعند عدم كفايته ويكمل  
من الاشياء الاتية التي تبقى دون غيرها ضامنة  
لارباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم  
والاشياء المذكورة هي

أولاً ما يكون باقياً بدون بيع من  
الاملاك المرهونة تأمينا على سلفة الستمائة وخمسين  
الف جنيه مصري المصرح بعقدها في البند ٦٥  
بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها

ثانياً جميع املاك الحكومة الاخرى الجائر  
حجزها وبيعها

ثالثاً الجزء المخصص للاستهلاك حسب  
المدون في البند ١٥ من هذا القانون من  
الزيادات التي تظهر في الايرادات الغير مخصصة  
للدن المتظام ولا يصير استعمال هذه الزيادات



في كل من منهم آخذاً رهناً على عقارات الدائرة الخاصة فهو محرم أما بأجراء ماله من الحقوق على المرهون أو بترك الرهون والاستيلاء على مطلوبة بالشروط المذكورة أعلاه

وعلى المدائنين المذكورين أن يعلنوا ما يخشون في مدة ثلاثة أشهر ابتداء من نشر هذا القانون وألا يصير اعتبارهم كدائني الحكومة وإن أجروا ما لم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم ادنى حق في الرجوع على الحكومة بما يتبقى من ديونهم

أما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود التصفية فحقوقهم في الرهونات تتنزل للحكومة بمجرد الدفع لهم

البند ٧٥ تُستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات دولتنا اسمعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات حضرات أعضاء عائلته الاتي ذكرهم وهم حضرة دولتو والدته وحضرات الأميرات حرمه وحضرات الأمراء انجاله وزوجاتهم وأولادهم والأميرات كرياتته وأزواجهن وأولادهن ولا نصير مطالبهم بالمبالغ المطلوبة منهم أو من دوائرهم على سبيل أموال أو عوائد متأخرة لغاية أول يناير سنة ٧٩ وزيادة على ذلك فانة يتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من نقود التصفية لتسوية الديون المطلوبة من أعضاء عائلتنا المذكورين أعلاه وتسوية الديون المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في البند ٧٤ وأجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بأن تشع في ذلك نصوص القانون التجاري العمل بتنصاه أمام المحاكم المختلطة فيما يتعلق

في الاستهلاك إلا بعد تمام تأدية الديون المذكورة في البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فإن الزيادات المذكورة التي تظهر في الموازين لم تزل معتبرة من النقود المصرية

البند ٧٦ قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبنية بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (أ) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مفعونة برهونات أو اعتبارات أو فسخ كونهات مفعودة بتوريد اصناف ولم يصير تنفيذها بتمامها

البند ٧٢ يدفع بقائه بسندات من سندات الدين المتأخر باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٢٩٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً والدين المطلوب لديوان المكاتب المالية المقدّر بمبلغ ١٢٢٤٢٠٠٠ جنيهاً مصرياً والمبالغ المطلوبة المذكورين من صندوق الاجام المتخصي دفعها قديماً يصير تسديدها اما من موجودات للصندوق أو من نقود التصفية مع إضافة فائدة عليها باعتبار أربعة في المائة

البند ٧٣ ارباب الديون الذين بأيديهم احكام صادرة من المحاكم وعملت لحقوقهم تسويات خصوصية تدوّنت في بندي ٦٧ و٧٢ لم الخيار في التسويات الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبنية في بندي ٦٨ و٦٩

البند ٧٤ مدابغ الدائرة الخاصة الذين بأيديهم حالات على مخصصات الخديو السابق ومقبلة بنظارة المالية أو مؤشر عليها منها أو الذين بأيديهم احكام صادرة من المحاكم مؤبقة يصير اعتبارهم لحقوقهم كدائني الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في بندي ٦٨ و٦٩ ومع ذلك

بالتوزيع على الغرماء

البند ٧٦ يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيهًا مصريًا لصرف المتأخر من مخصصات أعضاء عائلتنا المذكورين في البند السابق عن سنة ١٨٧٩ البند ٧٧ المخصصات السابقة على أول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي أعضاء عائلتنا غير المذكورين في البند ٧٥ نصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في البند ٦٨ وأما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فنصرف لهم بتمامها

البند ٧٨ أما المرتب السنوي الذي قدره ٦٠٠٠٠ ليرة استرلينية السابق تقريره لحضرة دولتلو الأمير عبد الحليم باشا ومعهلى بيونوات خريفة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول يناير سنة ٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٠ وهذا المرتب السنوي غير جائز تحويلة ولا توقيع المحجز عليه وقد بحيث من دفاتر ديون الحكومة بيونوات الخزينة المعبر عنها بيونوات حليم المحددة من نظارة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومفرغ من ثمة ٢٢ وما يتلوها من الثمر لغاية ثمة ٨٠ (والغاية داخله) قيمة كل واحد من البيونوات المذكورة ٢٩٢٥٠٠٠ ق ت (٣٠٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يوليو من السنين التي تلتوها ولا يصير دفع أي بون من البيونوات المذكورة في أي يوم وجد

البند ٧٩ زيادة عن المرتب السنوي البالغ قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري المدرج بميزانية الحكومة ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٠ فان كامل مبلغ الخمس بيونوات وقدره ١٥٠٠٠ ليرة

استرلينية المستحق دفعها في اثناء سني ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً بنصوص الكونتراتو المعقود في ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ بين حضرة دولتلو الخديو اسمعيل باشا وحضرة دولتلو الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون وبصير درجه ضمن الدين السائر لتجري تسويته ودفعه بالشروط المبينة في البند ٦٨

البند ٨٠ يكون لحضرة دولتلو البرنس حليم الحق في اخذ التركات التي آلت او تؤول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المدرج في الكونتراتو الرقم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ يعتبر لغواً كأنه لم يكن البند المدون في نفس الكونتراتو المذكور الذي بمقتضاه تنازل حضرة البرنس حليم عن طلب أي مرتب له او لاولاده بعد استحقاق النسط الاخير من الاقساط السنوية وكل واحد منها عبارة عن ١٥٠٠٠ جنيه مصري المذكورة في البند ٧٨

البند ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركه المرحوم اسمعيل صديق باشا نفى مقرر على الوجه الاتي

وهو ان الحكومة تتعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها وبالديون التي يحتمل ان تنشأ من الدعاوي المعلقة الان عليها كما هي مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها نقدًا وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وها الحكومة والتركة او مستحقوها مطالبة الاخر



بشيء ولا طلب عمل حسابات بينهما ولا اقامة دعاوى ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما بالسيب كان

البند ٨٥ ينوب على تسويات الديون ودفعها بالقبول والشروط المدونة في هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصلحتها براءة كلية وقطعية من جميع مدائني التصفية ومن يقوم مقامهم منها كانت ما لم من اوجه الاولوية بدون احتياج لان عمل مخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات اخرى ولا لاقامة دعاوى ولا للمطالبة بحقوق او استرداد من كلا الطرفين وبناه على ذلك يجب على المدائنين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المبينة في هذا القانون ان يعطوا كتابة عند اخذ سندات الخافضة منهم بقبولهم شرط ومحو اي رهن عقاري وغيره من الحقوق ما قد نجعل لم على املاك الحكومة فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى الحاكم ان تأمر بمحو وإبطال ما ذكر

وكذلك يكون العمل في حق كافة الاجراءات التنظيمية والتنفيذية التي يكون قد اجراها بعض مدائني التصفية على الحكومة ومصلحتها قبل نشر هذا القانون او التي يجرونها بعد نشره

وهذا البند لا يعمل بشيء ما من الحقوق المبينة المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية اعطيت بشفافى وزير المصالح والطرفين ومصاريف تسجيل او محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية

البند ٨٦ املاك الحكومة المبينة في الدكرتين الرقم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ تكون معدومة من ضمن الاملاك الخيرية العمومية التي لا يجوز توقيع

الحجر عليها او ملكها بقضي المدة المطلوبة بشرط بقاء سرائر الملبى والروضة مخصصين لضمانه دين الدائرة السنية العمومي كالمبين في بندي ٤١ و ٦٢ من هذا القانون ومع ذلك فالحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على تلك الاملاك قبل نشر الديكريتين المذكور تكون مرعية ولا يجوز بيع العقارات المبينة في الديكريتين السالف الذكر الا اذا صدر ديكرتو بادخالها ضمن العقارات التي يجوز للحكومة التصرف فيها

البند ٨٥ جميع المبالغ المطلوبة للحكومة او لمصلحتها من مدائني التصفية باي وجه وبأي سبب كان يصير خصمها قبل اجراء اي تسوية كانت ما لم من الديون وذلك بدون اخلال بالمقاصات الخصوصية المدونة في هذا القانون

البند ٨٦ ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من اي شخص كان اقامة اي دعوى كانت على الحكومة او على مصلحتها امام اي محكمة لاي سبب وبأي صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ما لم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل في تحديد مقدار الديون المبينة عنها في البند ٦٦ وبالنيود المبينة في البند ٦٧ وما يتاوها

البند ٨٧ لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الديكريتين الصادر في ٦ يناير سنة ٨٠ تقضى ملغاة بوجه قطعي بالنيود المبينة في البند الخامس من الديكريتين المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الديكريتين تكون ملغاة ايضا

ودفعات المقابلة التي ثبتت صحتها نجعل حقاً في التعويض للاشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة اذناه مالكيين الاطيان



المخصصة بها هذه الدفعات

ويعتبر مالكا من تكون الاطيان متينة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم .

وعلى المالكين المذكورين ان يثبتوا حقوقهم في طلب تقديمه بالكتابة او شفاهة قبل اول يناير سنة ١٨٨١ المديرين او للمأمورين المعيّنين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك

البند ٨٨ ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية المخصصة بالمطالبين بان يعتبرهم مدائنين (١) اولاً بالدفعات التي اجراها بالتوالي المطالبون المذكورون او الملاك السابقون على تبيل المقابلة

ثانياً بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار اربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مدبوين (٢) اولاً بمبالغ الامتياز الذي خصم سنوياً من اصل الاموال بناء على دفع المقابلة ثانياً بتأخرات الاموال والرسوم من اي نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل اول يناير سنة ٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً ثالثاً بفوائد مبالغ الامتياز والتأخرات والديون المذكورة بواقع اربعة في المائة

ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من مونات خزينة او رجوع بفتح انها غير حقيقية والتي تكون قد نفذت بمقتضى اوامر عليه ولم يعقبها دفع

والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة

الذي هو عبارة عن صافي مطالب كل واحد من اصحاب الحقوق يكون اساساً لتوزيع التعويض البند ٨٩ يتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من اول يوليو سنة ٨٠ لاجل تسديدات تعويض المتأهلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الابرادات المدينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى البند ١٦

والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين السالف ذكرهم باقساط سنوية تخصم من اصل اموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافي مطلوباتهم التي تقرّر من واقع حساب كل منهم

وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية في وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية سنة ٨٠ من اموال السنة التجارية يصير احتساب ذلك للمسولين في جرائد سنة ٨١

البند ٩٠ الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتنفيذ بالبلاد في دفتر خصوصي يدرج به في الحسابات المفتوحة فيه لكل من ارباب الحقوق مقدار التقسيط السنوية على التوالي والتعم التابعة له وبيان الاطيان التي تخص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيضاتها ومقدار ضربتها

وعند نقل ملكية كل ارض يستبعد مقدار التقسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكا الاصلي ويضاف لحساب المالك المستجد في الدفتر الخصوصي المذكور

البند ٩١ عند تقييد اعمال التاريخ يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضربتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة

البند ٩٢ يسلّم المدير لكل من ذوي الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية شهادة بين فيها مقدار التناقص السنوي الذي يتقيد في دفتر البلدة الخصوصي

والتناقص السنوي تقيد كل سنة في الايراد التي تخرج من جريدة المولين وتستزل من ضرائب اطيائهم

وفي المواجب التي تحدد بمعرفة ناظر المالية على الصارفة ان يحصلوا كل سنة تقاسيم السنة التجارية في دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من ارباب الحقوق من اصل اموال اطيائهم

وفي مقابلة هذه الخصومات يبي تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذي يخص لأدية هذه السويات مع ذلك فإن الجز الذي يخص منها المديرية المخصصة للدين العمومي يلزم رده لحرية الدين على قسمين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر

البند ٩٣ تنص في لائحة بقدمها ناظر المالية مجلس النظار للاقرار عليها الطرق المتقضي انفاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات التناقص السنوي وكيفية العمل فيها ولمراجعة العمليات

### الباب الخامس

#### احكام عمومية

البند ٩٤ المصاريف من اي نوع كانت التي تدرج على اعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر

البند ٩٥ ما يبقى من الموجودات تصفية الدين السائر بعد ادائه يصير توريثا لحرية

الدين العمومي وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد البند ٩٦ يصير اعمال حساب خصوصي عن اعمال التصفية ويجري تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٢١ مارس من كل سنة عن السنة الماضية لحد ٢١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى ان تتم الاعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر في جريدة المونيتور اجسيان

البند ٩٧ لا يترتب على هذا القانون ادنى اخلال بشروط الكونترات المتعقد في ١٢ ابريل سنة ٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدتي سلطنة الاملاك الميرية ويمتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحياط لضمانة السلطنة المذكورة

البند ٩٨ يصير نشر هذا القانون في جريدة المونيتور اجسيان ويكون مرعي الاجراء ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نصوص مغايرة له ناشئة من قوانين ودكرينات او قرارات من المجلس الخصوصي او اوامر عالية او لوائح او كونترات عوائد متبعة

البند ٩٩ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه (طبق الاصل)

صدر بسراي رأس الثين في ١٩ يولي سنة ١٨٨٠

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية موقفا رياض

وهذه صورة كل من الكشفيين المذكورين في احد جود هذا القانون

عليها الفوائد لغاية تمام السداد وليها ايضا  
المصاريف

بنك الانجاء اجسيان عن		
حساب استحقاق غاية فبراير	٢٦٢٢٥٠٠	
سنة ١٨٨٠		
البارون ايساوروس		
حساب تقريبي	٢٢٤٥٢٢	١٤
اخوان شيلان حساب تقريبي	٥٢٢٧٦	٢٦
ادوار كبراره	٦٢٢٥٢	١٦
قومية فقيل	١٨٧٩٤	٢٢
اوريك	٨٤٤٤	٢٧
	<u>٢٠٠٩٩٠٠</u>	<u>٢٦</u>

ثالثا

دعوى متنازع فيها وهي مقامة امام المحاكم  
مبالغها تحت الثبوت والتقدير

عائدة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون  
انه صار مشتراها على ذمة المرحوم اسمعيل باشا  
صديق

عائدة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه  
تعهد به ولم يورده الثبوت في محل الشركة المعروفة  
باسم عائدة وشركاهم

حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعي انه  
اجرى تسليفة نقدية

مارينلي عن اشغال واشياء اجرى توريداها  
يوسف كحيل عن دين محمول اليه

رابعا

اجرة افوكاتو الشركة تحت التقدير

كشف (أ)

عن التحويلات التي حصلت

جرنلد وشركاه في ١٤		
يوليو سنة ٨٠	٤٠٩٥٠٠٠٠	..
جورجي زورو وشركاه في		
٥ يوليو سنة ٨٠	٠٩٩٠٥٨١٦	٢٢
اشيل باريزو في ١٠ يوليو		
سنة ٨٠	٠٠٧٢١٦٢٦	٢٥
كويل وجرسبرج وكرشاورم		
في ٢٤ مايو سنة ٨٠	٠١٢٧٨٦٥٠	..
رمتون	٠٦٢٢٧٥٠٠	..
ارستروخ	٠٢٢٤٠٠٠٠	..
بابونو	١٩٩٩٩١٢٨	٥٠
اخوان روسو	٧٢٢٩٦٨٢	٢٠
	<u>٨٢٢٦٢٤١٤</u>	<u>٢٢</u>

كشف (ب)

اولا

ديون مشبوتة امام المحاكم الشرعية ولم يكن

عليها فوائد ومصاريف

مصطفى صديق باشا	٤٦٨٤٤٧	٢٢
فريده هام	٠٧٧٦٢٠	١٥
من موريس	٠٢٢٩١٦	
روشن	٠٢٦٥٠٠	
كورونكي	١٠٧٢٥	
محمد افندي برتو	١١٨٦٢	٨
	<u>٦٢٧٩٨٢</u>	<u>١٦</u>

ثانيا

ديون مشبوتة امام المحاكم المدنية تحسب



## فصل

( بعض احوال )

وقد ان بنونا الكلام على بعض العوائد والاحوال التي جرت في ذلك العهد قول ان محب الرتب عظمت في تلك الايام من جراء المكارم الخديوية فعمت كثير من مأموري الملكية والعسكرية فظن بعض الناس ان ذلك يزيد مالية الحكومة ارتباكاً بما يترب عليه من زيادة الرواتب فاصدرت نظارة الداخلية منشوراً الى جميع الادارات مفاده ان الرتب الملكية لا توجب زيادة المرتب وانما تكون لخدمة ذواتها بزيادة الشرف ليس الا

وفيهما ظهرت عدة منشورات متباينة الاغراض والافاضاع اشار فيها بحريتها على الحكومة بانهاج ما يرضون انه نافع للبلاد والعباد ومن ضمن تلك المنشورات كراسة فرنسية العبارة موسومة بنشور الحرب الوطني المصري برغم ناسرها انها معربة عن اصلها العربي وقد افتتحت بانبات وجود الحرب الوطني واظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انقل صاحبها الى الاعتقاد على الحكومة من وجه انها لم تقم برأي الامة ثم اغترض على الدين التنازل واخصاصه بالضيافة وختم باب منصف الحرب المذكور في أربعة ابواب الاول ان تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسبقة بالتمناز والخديوية والثاني ان يلغى الحكم الصادر بخصيص دخل السكة الخديوية للفرص المتعار فان لم يرض بذلك الدائنون من الاملاك يرضون عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الثلاثة المعنية لهم من الدخل

العمومي والثالث ان تكون الديون المتنازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ والرابع ان تقام ادارة مراقبة وطنية خصوصية موقفة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية

وفي اواخر سنة ٧٩ قدم نوبار باشا من اوربا الى مصر وفيه استعفى غوردون باشا من حاكمية السودان وتعين لها رأوف باشا وفي يوم الاربعاء ٢١ يناير سنة ٨٠ ازدحمت العربات والاقدام على ابواب سراي الاسماعيليه وتواردت الناس افواجاً والموسيقات امام اجواقهم تصدح بالحنانها حتى غصت الفسحات بالذوات وارياب الحرف وافراد الناس وجميعهم يكررون الشكر للخديو على ما انعم به من الضرائب والرسوم فاشرف عليهم من احدى شرف القصر فضجوا بالدعا مكررين قولهم ( افتد من جوق بشا )

وفي ٢٧ مايو سنة ٨٠ رفع رياض باشا الى الخديو كتاباً يتضمن بيان احتياج البلاد الى تعمير المعارف . ورفع ايضاً ناظر المعارف تقريراً في هذا الشأن فصدر الديكريته الاتي تعريته وهي

## نحن خديو مصر

بناء على التقرير الذي عرضه علينا مجلس نظارنا

## نأمر

اولاً ان تشكل لجنة للنظر في نظام يتعلق بالتعليم العمومي وما يحتاج اليه من التحوير ثانياً تؤلف هذه اللجنة من سعادتلو علي باشا ابراهيم وزير المعارف ( رئيسها ) ومن

سعادة عياد الله باشا فكري ولارو باشا وسالم  
باشا ودور بك وروجرس بك وفيدال بك  
( اعضاءها )

ثالثاً على ناظر المعارف انفاذ هذا الامر  
وكتب في عابدين في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠  
التوقيع محمد توفيق

بامر سمو الخديوي رئيس الوزارة رياض

وزير المعارف علي ابراهيم

وفي ٢ يونيو سنة ٨٠ بعث المستر مالت  
( وكيل انكلترة السياسي ) الى اللورد غرانفيل  
ناظر خارجية انكلترة بالمرقيم الاتي تعريبه  
سيدي

لما كنت متولعاً بالوقوف على ما عاد على  
البلاد من التغييرات الادارية التي ادخلها  
الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة  
الخلق من نجاح التغييرات يوثق به ويركن  
عليه ام لا التمسيت من قناصل انكلترة في جهات  
مصر ان يحلوا لي هذه القضية واتشرف بعرض  
هذه التقارير على مسامع سعادتك

ان الجواب الذي اجابوني به يشرح المخاطر  
كما ترون سعادتك فانه يحمل الانسان على ان  
يؤمل بتحسين حالة الفلاح اخيراً وانقطاع دابر  
الاعشاش والظلم اللذين تكبدهما مدة اجيال  
وانه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذي لا بد

ان يكون قد حصل او ابطال كما قال المستر  
( كوكسن ) استعمال الكرياج في تحصيل الضرائب  
وصار نسباً منسياً ولا اصدر دولتو رياض باشا  
الاوامر للمتوطنين بعدم اتخاذ الكرياج من الان  
فصاعداً آلة في اكره الفلاحين على تسديد  
اموالهم قال الناس ان انسانيتهم وشفتهم خرجنا

عن الصواب وانه يتيسر ابطال استعمال الكرياج  
اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام  
واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد  
ما عليه فاذا لم يحصل ذلك يستمر الفلاح الذي  
لا يعرف آلة لاكره سوى الكرياج على عادته  
القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه وينوز  
بذلك ما دام يعرف ان الكرياج صار ملغياً  
ونفذ ظهرياً غير ان النتيجة تدل على ان دولتلو  
رياض باشا كان مصيباً في ابطال الكرياج وان  
التقليدات ( اي الروايات التي تسلسلت من  
السلف الى الخلف ) عن الفلاح لم تصادف  
مخلاً للصواب فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية  
الارتياح بل تلبس حسب قول المستر كوكسن  
بشنشنة حسنة وهي الاستعداد لدفع ما عليه من  
الاقساط في آجالها المقررة وهذا الامر هو ايضاً  
من البيانات المثبتة باصلاح الحال وقد كان ثم  
الفلاح في الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما  
يلزم لسد رقبته فكان يعرف انه لو وفر شيئاً  
سكب منه حيث انه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها  
كما انه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب  
منه فالذي كان يعرفه هو انه اذا وجدت عنه  
زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر  
مأمور التحصيل وانحنى ضرباً الى ان يعطيه  
تلك الزيادة

ويظهر ان نتيجة قوانين الحكومة بخصوص  
الخبرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس  
سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة في  
حد ذاتها ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها فكثير  
من الناس دفعوا بدلاً للخلص من العلية ولكن  
اكرهوا عليها وكثير من الاغنياء دفعوا بدلاً



٤ نوال سنة ١٢٨٥ ( ٩ يناير سنة ١٨٧٩ )  
بخصوص الرعية العثمانية

من حيث انه مدون بالبند الخامس من  
هذا القانون انه اذا دخل احد الرعايا العثمانيين  
في تبعية دولة اجنبية من غير استخضاله قبل  
ذلك على اذن من الدولة العلية يعتبر دخوله  
هذا لاغياً كأن لم يكن ويجب معاملته في كل  
الامور بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية  
وحيث ان شاهين باشا الذي هو من رعايا  
الدولة العثمانية الحاضر لرؤية الفريق وسبق انه  
تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية وكان سابقاً  
ناظر الحرية النمسا وقبل دخوله في تبعية دولة  
اجنبية بدون ان يعطى له اذن بذلك  
وحيث ان شاهين باشا مع كون دخوله في تبعية  
دولة اجنبية باطلاً قد تراءى له عند سفره من  
القصر المصري انه يمكن الاستغناء عن طلب  
باسبور من جهات ادارة الحكومة المصرية  
واستحصل من حكومتهم اجنبية على باسبور لم  
تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه فبعد  
الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا تأمر بما  
هو آت

### البند الاول

قد صار فريد شاهين باشا من جميع رتبته  
والقايه وصفاته الرسمية مع محو وترقيته اسم من  
دفاتر ضباط الجيش المصري وهو ممنوع من  
الرجوع الى الديار المصرية

### البند الثاني

على ناظر داخلتنا وناظر حريتنا تنفيذ امرنا  
هذا كل منهما فيما يخصه

عن رجاله واكره غيرهم على التعلية - وانه قد روى  
على دفع البذل ثم لا ولا بد من فخر الصعوبات  
التي تلازم مبادئ هذا التغيير والاسل تنفيذ  
هذه الطريقة بالنظام في ظرف سنة واحدة  
ورأيت من التقارير الواردة من الجهات  
القبلية تشكاك من الزام الملاحين بدفع  
الضرائب عند لا بدلاً ولا شك انه نشاء عن  
الدفع بالبدل ضرور كثيرة وصار الملاح بهذه  
الطريقة مضطرب في افواه الجبال وعند المدافعة  
في مجلس الوزراء في شأن هذا التغيير ذهب  
بعض الوزراء الى انه يجوز لكل انسان الخيار  
اما ان يدفع نقداً او غللاً غير ان العاليية لم  
ترض بذلك لانه لو وجدت هناك الطريقتان  
للزم ان يكون ما مورد الحصول على قسمة  
فالقسم الذي يعين منها الحصول الغلال بقدر  
الملاحين مع ان العاية المقصودة في التخلص من  
هذا النصف فالاولى دفع الضرائب نقداً حتى  
في الحالة التي يحصل فيها من ذلك بعض المشاق  
في المبدأ . قال وتوجد اصلاحات كثيرة يجب  
اجراؤها قبل ان يصح لنا ان نقول ان حكومة  
مصر تحسنت غاية التحسن غير ان ما حصل في  
السنه اشهر الماضية يجعلنا ان نؤمل بخص  
الاحوال في المستقبل

وفي ١٤ يونيو سنة ٨٠ صدر امر خديوي  
بفريد شاهين باشا من رتبته والقايه الرسمية بانه  
على تجسسه بالجنسية الايطالية وهذا نص  
ذلك الامر

نمتن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في



جمادى الثانية من عام ١٢٤٨ هجرية ( وفي رواية أنه ولد في شهر صفر سنة ١٢٥٧ ولعلها الصحيح ) في قرية ( قرية رزنة ) من أعمال مديرية الشرقية وهي تبعد عن الزقازيق نحو ميلين أنشأها المرحوم محمد علي باشا وأسكن بها قوماً من عرب البادية ( منهم عائلة عراي ) وأقطعهم بعض أقدنة من أراضيها لزراعتها واستغلال حاصلاتها بدون مقابل إلى مدات معينة فأصاب أباد المدعو ( عراي ) من ذلك ستة أقدنة كانت مادة حياتهم ومنع تعيهم

فلما بلغ أشد شرع وألح في تنقيته مبادئ القراءة والكتابة ثم سلمه إلى قبضي يدعي ميخائيل عطاس كان صرافاً للتاحية فلازمه نحو خمسة أعوام أحسن فيها معرفة القراءة والكتابة وبعض التواعد الحسابية وبعد ذلك طلب من أبيه أن يلحقه بطلبة العلم في الجامع الأزهر ( ولا نعلم أن كان ذلك منه رغبة في طلب العلم أم رهبة من أخذه للجهادية ) فأجاب طلبه وأرسله إلى القاهرة فدخل الجامع الأزهر عام ١٢٦٥ هجرية وأقام فيه نحو أربع سنوات يتلقن بعض دروس النحو واللغة والتفه وحفظ القرآن الشريف ثم عاد إلى بلدته ومكث بها إلى عام ١٢٧٢ حيث أدخل في سلك العسكرية جبراً وكان ذلك في أيام

( تنبيه ) لم تعرض للمصطلحات العسكرية وغيرها من القيود والألفاظ المستعملة في عرف أهل الدوائر الحربية والإدارية ولم تدخل عليها تغييراً يبدلها بظهير لغوي أو اصطلاح مجري عليه بمقتضى القواعد المألوفة بل اثبتناها على ما هي سهلاً لمعرفة بحكم ائتلاف الخاص والعام عليها

صدر بسراي عابدين في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ ( ٦ رجب سنة ١٢٩٧ ) ( الامضا ) ( محمد توفيق )

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضا ( رياض )

ناظر الحربية

الامضا ( عثمان رفقي )

وفي يوم السبت ٢٦ يونيو سنة ٨٠ ورد تلغراف من الباب العالي مناده توجيه رتبة المشيرية إلى رياض باشا وقد صادف وصول التلغراف وقت إجراء التشريفات بعيد جلوس الخديين

## فصل عام

في

الحوادث الأخيرة ومقدماتها  
( ويندمج فيه الكلام على نشأة عراي وفتنة )  
( الجهادية وواقعة قصر النيل ثم واقعة )  
( عابدين ووزارة شريف باشا وغير )  
( ذلك إلى ١ يونيو )  
( سنة ١٨٨٤ )

• ( عراي ) •

( في نشأة أحمد عراي الأولى )

ولد أحمد عراي ليلة السبت الواقع في ٢٢

(في نشأته الثانية وشايع الحوادث)  
(الى وقت وقوع الحرب وفيه فصول)

### فصل

(في حادثة قصر النيل والاسباب التي ادت اليها)  
ومكث عراي بعد ذلك مبعداً من الخدمة نحواً  
من سنة ثم توسط البعض في شأنه فالحق باشتغال  
الدائع الحلية وتمكن في غضون ذلك من الاقتران  
بابنة مرضعة المرحوم القاضي باشا (هي امرأته  
الى الان وهي شقيقة حرم حضرة الخديو توفيق  
باشا بالرضاع) فكان ذلك من اكبر الدواعي  
لعتو الخديو السابق عنه وارجاعه الى وظيفته في  
احد الالابات كما كان وذلك في عام ١٢٩٢  
فشرع من ذلك الحين في تأليف قلوب الضباط  
ابناء العرب على محبته وجمع كلهم على ولائها  
كان يظهر من الغيرة عليهم والاسف على عدم  
ترقيهم وحرمانهم من الرتب السامية حالة كون  
غيرهم من المهاجرة والترك ممنعين بها الى غير  
ذلك من نحو تقدم الاجانب في مصالح الحكومة  
وانتفاعهم من جانبها بالمنافع الجمة والمرتبات  
الجزيلة مع تأخير ابناء البلاد وتركهم في زوايا  
الاحمال الى ان ارتقى توفيق باشا الى مسند  
الخديوية المصرية فانعم على كثير من رجال  
العسكرة والملكية بالرتب والنياشين وفي جملتهم  
عراي باشا احسن اليه برتبة الميرالاي (وذلك  
في شهر رجب سنة ١٢٩٦) وكان عثمان باشا  
رفقي ناظر الجهادية اذ ذاك قد شرع في سن  
قانون للفرقة العسكرية يؤخذ من فقهاء الحكم  
بعدم الترفي من تحت السلاح لانه يقضي على  
العسكري بان يمكث في الخدمة العسكرية مدة

سعيد باشا (وفي رواية انه دخل العسكرية في  
شهر صفر سنة ١٢٧١ ولعبها اصح)  
وبالنظر الى معرفته للقراءة والكتابة وتوسط  
احد اهالي بلد المدعو حسن حلي (ياشجاوليش  
مروحي سعيد باشا) رقي في مدة قريبة الى رتبة  
(بلوك اسبي) للبلوك السابع من الاورطة الرابعة  
من الاي المشاة الاولى وصار يُعرف بالشيخ  
احمد عراي

وفي عام ١٢٧٢ رقي الى رتبة الملازم ثم  
الى رتبة البوزباشي في عام ١٢٧٤ ومنه الى عام  
١٢٧٦ رقي الى رتبة الصاغتول اعلي واليكباشي  
وكان حسن حلي المذكور آنفاً قد وصل الى  
رتبة الثالثفام ثم قضى نحبه اختناقاً بفازات الفحم  
فجرع عليه عراي جرماً شديداً وبكاه بكاه مراراً  
وبلغ ذلك مسامع المرحوم سعيد باشا فانعم عليه  
برتبة المتوفي وصار معدوداً من امراء العسكرية  
(اي قائمقام وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٢٧٧)  
ثم اعتزل الخدمة فترة من الزمن وعاد  
اليها في احوال ولاية اسميل باشا الخديو السابق  
عام ١٢٧٩ هجرية واخبر في الخدمة الى ان  
وقعت بينه وبين خسرو باشا اللاربي المجرم  
حصوله أدت الى تشكيل مجلس عسكري حكم  
عليه فيه بالسجن بضعة ايام فرفض هذا الحكم  
ولم يقبل ونسب اعضاء المجلس الى الظلم والاخذ  
بمراعاة الخواطر وبلغ ذلك مسامع الخديو السابق  
فامر بابعاده من الخدمة العسكرية فابعد (هذا  
هو سبب بغض المهاجرة) وهكذا كانت نهاية  
نشأته الاولى

اذا روعي هذا القانون ونفذ ثم حرضهم على مناوأة  
الجمراكسة وعدم الميل اليهم لانهم يريدون بهم  
سوءاً وقد حلفهم على السيف والمصحف واخذ عليهم  
العهود والمواثيق بان يكونوا يداً واحدة وقلباً  
واحداً لمساعدة امراء الالايات الثلاثة في مشروعهم  
الوطني والمحافظة على ارواحهم اذا قصدت الحكومة  
لإسائتهم . ولما تم ذلك امروا ضباط الالايات  
الثلاثة بكتابة تقارير يرفعونها اليهم بالنظم وطلب  
ابعاد ناظر الجهادية من منصبه . وكان ذلك  
فحفظوا تلك التقارير عندهم وقفلوا تقريراً آخر  
رفعوه الى هيئة النظر على لسان عموم العسكرية  
يتطلبون به خلع عثمان باشا رقي من نظارة  
الجهادية وتنصيب غيره من الوطنيين على مفتضى  
القانون

فلما وقف النظر والتخدير على هذا التقرير  
اصدروا امرهم الى ناظر الجهادية بسجن الميرالايات  
الثلاثة وتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ومجازاتهم  
على ما اقترفوه . وقد احس عراي ورفقاؤه  
بدخيلة الامر فهدوا لانفسهم تهديدات تحفظهم ما  
عساه ان يطراً عليهم وليشوا في اماكنهم متربصين  
الى ان وردت عليهم اوامر ناظر الجهادية بتخليهم  
الى الديوان فامثلوا الامر واستصحبوا معهم بعض  
ضباط الالاي اليازية الاولى ( حكمدارية علي فهي )  
ليكونوا معهم كالعيون ويسرعوا الى اخبار الالاي  
عند وقوع اقل مكروه عليهم

وعند وصولهم الى قصر النيل كان الديوان  
خاصاً بكثير من امراء العسكرية فانعقد المجلس  
ونلي على الامراء الثلاثة منطوق الامر المؤذن  
بسجنهم ومحاكمتهم ثم نزع من سيوفهم واودعوا  
بسجن الديوان . وقد عين ناظر الجهادية ثلاثة

اربع سنوات ليس الا ( وهي غير كافية للحصول  
على الترفي ) ثم يذهب الى بلد ( امدادياً ) ويستمر  
هكذا مدة خمس سنوات مع ترده على مركز  
المديرية شهرين في كل سنة لمباشرة التعليمات  
العسكرية وبعد مضي السنوات الخمس يقيم في  
بلد بغير عمل ويسمى حينئذ ( احتياطياً ) تحت  
الطالب مدة ست سنوات ثم ينسخ اسمه من دفاتر  
الجهادية

فتدبر عراي ورفقاؤه من هذا القانون  
ورأوا انه لم يعمل الا لتكاية ابناء الوطن وحرمانهم  
من الرتب وجعلهم انفاراً تحت تسلط الترك  
والجمراكسة ويكون لهؤلاء الحظ الاوفر والنصيب  
الاكمل من الارتفاع الى الدرجات السامية والرتب  
الشريفة وهذه الافكار وغيرها تمكنوا من استجلاب  
قلوب اغلب الضباط المصريين هذا مع سبق  
تمكن العداوة فيما بين علي باشا فهي وعبد العال  
باشا حلي واحمد بك عبد الغفار و ( بين )  
عثمان باشا رقي ناظر الجهادية لاسباب تتعلق  
باشغالهم الادارية

وبناء على ذلك اجتمع علي فهي وعبد العال  
واحمد عبد الغفار بمزل عراي ليلاً للنظر فيما  
يجب ان يفعلوه لمعاكسة تنفيذ هذا القانون وعدم  
سريانه مع الحصول على وسيلة تضمن لهم مساواة  
الضباط الوطنيين بالجمراكسة في الترقيات وغيرها  
فاجتمعت كلمتهم على ان يكونوا كرجل واحد  
متعاضدين متواتمين السعي في سبيل الوصول الى  
هذه الغاية

واول شيء توافقوا على فعله هو ان كلاً  
منهم جمع ضباط الالايه وصف ضباطه وابان لهم  
ما يلحق من الضرر بهم وبذويهم من الاهالي



السجن وبعد ذلك ارسلوا امر الى الالاي طره  
والالاي العباسية يحجز امراء الالايات المرسلين  
من قبل ناظر الجهادية ومن معهم من الباشوات  
وبحضور الالايين بعد ذلك الى ساحة عابدين  
حيث يتظلم الامراء الثلاثة . ثم ذهبوا بصحبهم  
الالاي الاول حتى وصلوا الى عابدين ولشوا  
متظلمين ورود باقي الالايات

واما ما كان من الالاي طره حكمدارية عبد  
العال فانه عند وصول امر عرابي اليه عمد  
البكباشي خضر افندي خضر الى سجن الميرالاي  
الجديد والباشا المرسل معه وبعض ضباط من  
المراكسة ثم امر بتوزيع . الجبهة خانة . على جميع  
العساكر وتأهب للمسير . وكان وكيل محطة  
طره مراقبا لتلك الحركات فاشعر الخديو باشارة  
تلغرافية بما هو جار في الالاي وبناء على ذلك  
ارسل الخديو احد الباشوات ( من رتبة ميرالاي )  
الى طره قصد منع الالاي من المسير فلم ينجح سعيه  
والحق بالمسيجون

وقد امر خضر خضر بضرب : نوبة طابور  
فاصطفت العساكر تحت السلاح وسارت قاصدة  
سراي عابدين وفي اثناء سيرها تكرر وفود  
باوران من طرف الخديو على خضر افندي خضر  
بالتنبيه عليه بارجاع الالاي فلم يمتثل حتى قرب  
من ميدان عابدين فاستقبله هناك موسيقى  
وبروجية الالاي الاول وبعد وقوف العساكر  
خرج الضباط القادمون وسلموا على عرابي ورفيقه  
متعاضين متحاضنين وهنا وهم بالسلامة . وعند  
ذلك قام عرابي في وسط التجمع بخطب باعلى  
صوته مثنيا على صداقة الضباط والعساكر وميلهم  
اليه واقامهم بشأته واتحادهم على انفاذه ورفيقه

من امراء الالايات بدلا منهم واصحبهم بثلاثة من  
امراء اللواء ( باشوات ) لتسليمهم بحسب الاصول  
فاصرع جناسيس عرابي واخبروا ضباط الالاي  
الاول بما كانت وما لحن بالامراء الثلاثة من  
عقاب السجن وتعيين غيرهم بدلا منهم فهاجت  
الضباط وماجت وفي الحال امر محمد افندي  
عبيد البكباشي بضرب . نوبة طابور . للعساكر  
فاعترضه خورشيد بك بمي قائما الالاي وسأله  
عن السبب فلم يجبه بكلمة بل امر بعض العساكر  
بوضعه في احدى القاعات محفظا عليه وكانت  
الجنود قد اصطنعت تحت السلاح فاخذهم وقصد  
الذهاب الى قصر النيل لانقاذ الامراء من  
السجن . وقبل ان يبارح قشلاق عابدين كان  
الخديو قد بلغه خبر هذه الحركة فأشرف على  
العساكر من شرفة . السلامك . واطلع على  
الحالة بنفسه ثم امر راشد باشا حسني الترتيب  
بان يتوجه اليهم ويوقف حركتهم ولما لم يجد  
ذلك نفعا امر . بروجي قره قول السراي . بان  
يضرب . نوبة . حضور الضباط عند الخديو فلم  
يحضر أحد .

واستمر الالاي في سيره الى ان وصل الى  
قصر النيل فاصدر البكباشي ( محمد عبيد ) امره  
بالتجوز على الديوان فتمت العساكر مشرعة  
حراش البنادق في رؤوسها رافعة اصواتها بكلمة  
( يوها ) فعم الخطب ووقع الرعب في قلوب  
امراء الجهادية الموجودين بالديوان وطلب كل  
منهم لنفسه النجاة وفي حيلهم عثمان باشا رفيقي  
ناظر الجهادية وشرعت العساكر في كسر زجاج  
النوافذ واتلاف بعض الثريات ( الخيم ) وهكذا  
تم لحمد عبيد انقاذ الميرالايات الثلاثة من

من العجيز ، وكانت ساحة عابدين غاصة بجاهل  
المتفرجين من نساء ورجال وطيبين واجانب  
ولما اتم عراي خطابه تقدم الى الخديو والتمس  
منه العفو عنهم وارجاعهم الى الاباتهم كما كانوا  
مع خلع عثمان باشا رقي عن نظارة الجهادية  
واستبداله بغيره فانهم لا يرحون اء لا ينوال بغيرهم  
فبالنظر الى صفاء نية الخديو وحبه للسكينة ومنع  
ما من شأنه احداث الفلق والاضطراب اجاب  
القاسم بالقبول وعفا عنهم ورفع عثمان رقي باشا  
من الجهادية واستبدله بمحمود سامي ثم اصدر  
امره الى عراي بان يرجع كل الالي الى مركزه  
فقال له ان ذلك يتم صباح غد ( والسبب في  
ذلك ان احد الرمالين اخبره بأنه لو حصل  
افتراق الالايين في هذه الليلة لا بد من وقوع  
مكره عليهم )

ثم ان عراي حرر الى كل من قصلي انكثرت  
وفرنسا يتظلم من تصرف الحكومة ومعاملتها لم  
من نحو رفعهم من الاباتهم والاعتياض عنهم  
بغيرهم بدون وجه حق بل بمجرد اقدامهم على  
طلب امر عادل وهو رفع ناظر الجهادية من  
منصبه .

فورد عليه الجواب من قنصل فرنسا البارون  
دي رنك بمدحه على ثبات عزيمته وتشجيعه على  
سلوك هذا المنهج مع عدم المبالاة بالحكومة فسر  
بذلك غاية السرور . وقد رتب في تلك الليلة  
دوريات من الالايين تطوف حول اكاف  
القشلاق مع سلسله من الخفراء وعند الصباح رجع  
الي طره الى محله وافرغ عن السجونين

واما الالي العباسية ( حكمدارية عراي )  
فكان من امره انه لما وصل اليه اللواء طه باشا

لطني مصحوباً بالميرالي الجديد محمود بك طاهر  
استقبلها ضباطه بمزيد الاحترام وذلك بواسطة  
البكباشي . الالي افندي يوسف . لانه لم يكن  
مائلاً الى مشروعات عراي وقد استعلم طه باشا  
من الضباط عن حقيقة ما قيل من حصول التحالف  
بينهم فامر الجميع بما ذكر وقبلوا طاهر بك  
اميراً عليهم والتمسوا العفو عنهم ولم يرض على  
ذلك الا قليل من الزمن حتى وردت عليهم  
الاخبار تنرى متبقة بمحصل ما حصل في  
قصر النيل وياجتماع الالايين في ساحة عابدين  
وعزل ناظر الجهادية وارتقاء محمود سامي الى  
منصبه من بعد صدور العفو الخديوي عن  
الامراء الثلاثة

فهذه الاخبار اضطرت اللواء وطاهر بك  
الى مبارحة الالي واوقعت ضباطه في الحيرة  
والارتباك وشرع بعضهم ياتون البعض الآخر  
وبعضه ناسياً له اسباب التأخير عن التوجه الى  
عابدين اجابة اطلب عراي ثم اجتمع رأيهم على  
المسير الى قشلاق عابدين ايلاً لتقدم اذناهم  
والقاسم العفو عن ابطالهم في الحضور وكان  
ذلك قبيل عراي عذرهم واقاموا في القشلاق  
حتى الصباح ثم اخذوا امير الالايين وتوجهوا  
الى مركز الالي

### فصل

( في اقتراحات الحرب العسكري بعد واقعة )

( قصر النيل )

بعد ان سكنت عوامل هذه الحركة وعاد  
كل من الامراء الثلاثة الى الابه لحقهم الخوف من  
الحكومة وخشوا ان تستعمل طرق الاحتيال او  
الاغتيال فاكثروا من التحفظ بزيادة عدد الخفراء

(٥) ارجاع احمد بك عبد الغفار الى منصبه ( هو قائمقام سواري وكاتب عثمان باشا رفقي قد طرده من الخدمة بسبب مناجرة حدثت بينه وبين احمد خلوصي بك الميرالي ) . وهو ما تمّ لم يوافق انضمام ابي السواري الاول اليهم والتخالف معهم

(٦) عدم جواز الترقى للعسكرية من قبل الخديوما لم يُسن لذلك قانون مخصوص يجري العمل على مقتضاه

(٧) زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر « وكان هذا الطلب يفتضى عرائض كتب صورها عراقي وارسلها الى جميع الاالات ليوقع عليها الضباط وتقدم بمعرفتهم للحكومة

(٨) سن قانون يشمل حالة الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات ونسوية حالة الاستيداع

وجاءت هذه الاقتراحات عبارة عن اظهار عراقي محبة للقيف رجال العسكرية فاستمال بتنفيذها قلوب الجميع اليه فانتظروا في سلك حزبه وفي جعلتهم الاالات التي لم يكن لها بدّ في الحركة الاولى والايات الاسكندرية وضباط البوليس والطلوميه ما عدا التذر القليل من الحراكسة وبذلك تنوّى حزبه وصار معظم القوة العسكرية في قبضته

الحفاظة عليهم لئلا وانحط الضباط مخصوصين لنقل المراسلات السرية التي كانوا يتبادلونها وصار كلّ منهم اذا اراد الذهاب من مركز آليه الى منزله يستحب حرساً من العساكر مسلّحين بالاسلحة النارية لوقايته ويستمر هذا الحرس ملازماً له حتى يعود الى مقره الرسمي

ثم شرعوا في عقد مجالس سرية ليلية في منزل احمد عراقي يدعون اليها خواص حزمهم ومن يركبون اليه من الضباط فكانوا يتفقدون بالعمل كل ما يستمر عليه رأيهم في تلك الجلسات وهناك بعض ما اقترحوه على ديوان الجهادية منفصلاً كما يأتي :

(١) صرف نفود بدل التعيينات التي كانت تؤخذ من شئون الجهادية لاجل شرائها بمعرفتهم من الخارج ( فاجيب ظلمهم وصاروا يطعمون العساكر في أكثر الاحيان ارزاً بلين وحلوا وحماً وخضرة وعينوا للعساكر السودانية . بوظة - ١ وهو مشروب اشبه بالجمعة اي البيرة ) . وجرايات . الاولادهم ونسائهم وزيادة على النفقات المعيشية

(٢) عدم استنفاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعفى لهم اذا لم تجاوز الثنتين يوماً واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

(٣) ان يؤخذ من الضباط والعساكر نصف اجرة في السمكة الخديدية سواء كان معهم تشاكس رسمية او لم يكن

(٤) ابطال ديرة الدرزية وصرف الثمان الملايس نداءً ليصير ابتاعها من الخارج بعرقة الاالات



## (فصل)

في القضايا التي حدثت خلال المئة التي

مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١

الى صدور الامر بزيادة المرتبات

في ابريل سنة ٨١

(القضية الاولى)

في شهر مارس سنة ٨١ اي عقب حادثة

قصر النيل شرع صف ضباط الالاي السوداني

وعساكره «حكمدارية عبد العال» في تنظيم

عريضة تُرفع الى الخديو في التماس العفو عنهم

والصفح عما فعلوه من حضورهم الى عابدين وقيامهم

بالتظاهر العسكري وقد نسبوا ذلك الى اغراء

ضباط الالاي لم على القيام بهذه الحركة وبينما كانوا

آخذين في تخميم هذه العريضة من بعضهم اتصل

بغيرها ببعض الضباط فداركوا الامر بان

ضبطوها من ايديهم بعد ان بلغ عدد الموقعين

تسعة اشخاص منهم باشجاويش جركي والباقيون

من السودانيين ثم امر عبد العال بسجنهم واخذ

في تحقيق القضية فقدم بها تقريراً اوضح فيه ان

الباشجاويش الجركي هو الذي اغرى السودانيين

على كتابة تلك العريضة وانه «اي الباشجاويش»

ما فعل ذلك الا بدسيسة من يوسف كال باشا

وكيل الدائرة الخديوية . وقد طلب في هذا

التقرير ابعاد يوسف باشا من خدمة الدائرة

وسجن الجركي مدة ستة شهور مكبلاً بالحديد

وبصرف النظر عن الصف ضباط السودانيين

ما جيب الى ما طلب وتم له انفاذ الارب

(القضية الثانية)

(في شهر ابريل سنة ٨١)

كان فرج بك الزيني السوداني (من امراء

الالايات المستودعين) قاطناً في عزبة مجاورة

للالاي السوداني البادي ذكره وكان بعض

صف ضباط : هذا الالاي وعساكره يزورونه

احياناً فلما بلغ ذلك عبد العال بك : (اذ ذاك)

اصدر تنبيهات بعدم ذهاب احده الى البلك

المذكور ظناً منه انه ربما كان ساعياً في حمل

افراد الالاي على الثورة منه . ثم رأى ان هذه

التنبيهات غير كافية لاطمئنانهم من هذا القليل

فأمر بعضهم بالقاء القبض على فرج بك ففعلوا

واودعوا السجن وقدم في شأنه تقريراً الى نظارة

الجهادية متضمناً انه كان يغري العساكر على

العقوق والعصيان عليه وعلى الضباط وقد طلب

فيما كتب محاكمته فحُكم وصدر عليه الحكم بالنفي

الى الاقطار السودانية

(القضية الثالثة)

(وهي قضية التسعة عشر ضابطاً)

واسماها ان هؤلاء الضباط تراى لم ان

الاجراءات التي نفذت جاءت مضادة للحكومة

وان تشبثات عراي ورفقائه منافية للتوانين فحرروا

لذلك تقريراً وقدموه لنظارة الجهادية يستقبلون

به من الخدمة وقد بنوا ذلك على عدم قبولهم

لاوامر عراي واستنكارهم لدسائسه الخفية التي

يخرضهم بها على تقديم كتابة للخديو بطلب اسقاط

وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس الامة وزيادة

عدد الجيش والتصديق على القانون الجديد

وقد اوضحوا في هذا التقرير ان عراي قال

لم ما معناه :

(اذا لم يبادر الخديو الى اجابة طلبنا فاننا

نتنذه بالقوة الجبرية ونخلع الخديو ونجعل الحكومة

المصرية جمهورية مستقلة حيث ان القوة العسكرية

أمره غير مجوع عن عدم الخ لئلا يجعلوا عليه  
ذات يوم وكلوه بتقديم استغاثو من خدمة  
الآلاني فأعرضهم أحد يوزباشي أورط ( يدعى  
خليل أفندي علي ) ودافع عنه أشد دفاع  
فانتهره الضباط وشتموه . وكان قد اتصل الخبر  
بعرابي فأمر باحضار البكباشي اليو فأحضر وحمل  
عليه بوجوب الاستغناء فاستغنى وأحيل على  
مستودعي الديوان ثم أمر بسجن اليوزباشي مكبلاً  
بالحديد فحين وبعد ذلك قضى عليه بالاستيلاء  
متنولاً على الاستمرار نصف راتبه وحكم بالأ  
يستخدم في الجهادية مطلقاً

#### القضية الخامسة والسادسة

قبل ان عرابي اغرى ضباط الآي القلعة  
على تقديم تقرير للنظارة بطلب عزل حكمدارهم  
محمد بك صدقي وتنصيب غيره فعزل واستبدل  
ببرالاي آخر يدعى إبراهيم بك حيدر

وتقدم كذلك تقرير الى الجهادية من ضباط  
الاي الطوبجية بالتماس عزل الحكمدار حسين  
بك واستبداله بغيره فصادف التماسه الاجابة  
وعين بدلاً منه الميرالاي اسمعيل بك صبري

#### فصل

: في بث نشرات عرابي السرية :

: النتيجة للآلاني :

لما قويت شوكة عرابي وتم له استماله قوم  
العسكرية اليو واتحادهم معه طفق بث أفكارهم بين  
الآلاني من مشايخ العربان وعند البلاد وأعيانها  
وعلمائها وتجارها وطلب منهم ان يساعدوه في  
انقاذ نهضة التي اوشحها لهم مصرحاً بكونها حصة  
ونافعة لمستقبل البلاد . وهناك معنى ما كتبه  
اليهم في هذا الشأن . قال

لمست في بدءاً ونعت امرنا ومشايخ العربان  
وعند البلاد المحاروا اليوا وصاروا من حزبنا  
ولما وصل تقريرهم الى نظارة الجهادية أصدر  
محمود سامي باشا امره بتشكيل لجنة للتحقيق  
فتشكلت وكان في جملة اعضائها عرابي واحمد  
عبد الغفار فسألت هؤلاء الضباط واحداً بعد  
آخر عن حقيقة ما كتبه ففرروا ما فعلوا  
مصريين على مدعاهم وزادوا على ذلك قولهم ان  
في الآلاني جملة الاخلاسات مقيمة في عدة دقائر  
ومكاتبات

وكان ارباب هذه اللجنة اصبه بالآلاني يد  
عرابي بديرها كيف شاء فاختاروا في بذل الصالح  
للضباط المذكورين طالبين اليهم ان يتفعلوا عن  
هذا المدعى لانه عدم الجدوى ولا يعود عليهم  
الا بسوء النتيجة الى غير ذلك من مثل هذه  
الاقوال فلم يتفعلوا

وفي خلال ذلك قدم باقي ضباط الآليات  
تقرير للنظارة الجهادية في حق التسعة عشر ضابطاً  
يطلبون فيها محاكمتهم على الامور اوشحوها في تلك  
التقارير فصدر في شأنهم قرار منطبق على رغائب  
اخصائهم وارسل الى اللجنة السنية للتصديق على  
حكم صارم فيه فتقبل بالاعنو الخديوي عن  
الضباط المذكورين

#### القضية الرابعة

ذكرنا آنفاً ان تأخر الآي العباسية ( حكمدارية  
عرابي ) عن الحضور الى تالدين يوم واقعة قصر  
البل كان باشارة الآلاني أفندي يوسف البكباشي  
ولذلك في عرض الكلام على هذه القضية ان  
الآلاني أفندي الموماً اليه اصبح منذ ذلك اليوم  
مبعوضاً من عرابي وسائر ضباط الآلاني وما زالت



ان الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط  
وعادت عن السراط المستقيم ولم يكن مقصدها  
مؤدياً الا الى اضلال البلاد وتلاشيها بما هو  
جارٍ من مبيع اراض كثيرة للاجانب ووجود  
كثير منهم في ادارات الحكومة ومصالحها  
بالرواتب الفادحة والسعي في رفع الاحجار  
الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية وان  
سكوتنا واضرابنا عن ذلك يعد من العجز والجبن  
والتردي في وطننا ومقر نشأتنا . فاعلموا يا معاشر  
الوطنيين ان اولادكم المتظمين في سلك الجهادية  
قد اتكلموا على الباري سبحانه وتعالى وعزموا على  
منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقكم وذلك  
لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا ونشكيل  
مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المبتغاة  
فالمطلوب منكم ان توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم  
من ضمن هذه النشرة وهي الكتابة المقصود بها ان  
اكون نائباً عنكم في كل ما يتعلق باحوال البلاد . اهـ  
وبهذه الوسيلة تحصل على اختام الجميع ما  
عدا سلطان باشا فانه ابي وقال ان هذه الطلبات  
لا تعلق لها بالعسكرية وقد انبأ الخديو بامرها  
فسأل محمود سامي وعراي عنها فانكراها وقالوا  
ان هذا الامر لم يحصل البتة

ولما رأى الخديو من الحزب العسكري  
ازدياد الفحة وعدم الوقوف عند حده معلوم  
والتدخل في تشجيع الاهالي بمساعدة محمود سامي  
امر بخلعه عن منصب الجهادية مستبدلاً اياه  
بداود باشا يكن وبفصل مأمور ضبطية الحروسية  
احمد باشا الدره لي معاضداً عنه بعبد القادر باشا  
وربما استقر داود باشا في نظارة الجهادية  
نشر على جميع الالايات المنشورات العديدة منها

فيها بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم في المنازل  
ليلاً حاضاً على اتباع الاوامر والتزام الدقة  
والضبط في الاعمال العسكرية وعدم ترك الاشغال  
مع انشاء مكاتب في مراكز الالايات تدرس فيها  
القوانين العسكرية والعلوم الرياضية

وكان يذهب بنفسه ليلاً ونهاراً الى مراكز  
الالايات لينظر هل نفذت اوامر ام لا  
اما عبد القادر باشا مأمور الضبطية فانه  
ارخى عنان الجواسيس على منازل رؤساء الحزب  
العسكري لمنع الجلسات التي كانت تعقد فيها  
وبالنظر الى هذه الدقة التي قام بشأنها كل  
من فريقي الجهادية والضبطية معاً وقع الرعب  
في قلوب جميع الضباط وعلى الخصوص زعماء  
الحزب العسكري : وم عراي وعبد العال واحمد  
عبد الغفار : بحيث صار لا يمكنهم ترك الالاياتهم  
والذهاب الى منازلهم

وقد ازداد خوفهم مما اشاعه البعض عن  
انضمام الالاي الاول وضباطه : وفي حيلتهم  
حكمده على بك فمني : الى الخديو في الاسكندرية  
فان الالاي الحرس كان قد صحب الخديو الى  
الاسكندرية جرياً على العادة السنوية المألوفة  
عند حلول فصل الصيف

واستمرت الحالة هكذا الى ان حضر الخديو  
من الاسكندرية الى الحروسية في شهر اغسطس  
( اب ) سنة ١٨٨١

### فصل

( في حادثة عابدين التي وقعت )

( في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ )

( وكيفيتها واسبابها )

بعد اياب الخديو الى الحروسية ببضعة ايام



وكان الخديو قد وصلته كتابة عراي وخبر  
انباع الاي القلعة من المسير فأمر باجتماع  
الشعار وبعض رؤساء العسكرية فاجتمعوا وتداولوا  
في هذا الامر فاستقر الرأي على ارسال بعض  
الباشوات الى عراي وعبد العال واحمد عبد  
الغفار بالنصيحة والحض على عدم انفاذ مشروعهم  
الذي صمموه على انفاذه

وتوجه الخديو بنفسه الى مركز الاي عابدين  
واخذ يتصح للضباط والعساكر بقوله لهم : انتم  
اولادي وحرسى الخصوصي فلا تتبعوا التعصب  
الذميم ولا تقتدوا باعمال الالايات الاخرى التي  
هي من ترغاث الشيطان : الى غير ذلك من  
عبارات التصح فاجابه الجميع بقولهم : نحن فداء  
لولي نعمتنا : فعند ذلك امر الخديو على فمي  
حكمدار الالاي بان يوزع العساكر على نواقد  
السراي وقاية لها من داخلها

ثم اخذ النظار وتوجه بهم الى الاي القلعة  
وبوصوله طلب الضباط وسألهم عن اسباب عدم  
سماحهم للاوامر فانكروا فالتفت الى ابراهيم بك  
حيدر الثقات المستنهم عن حقيقة الامر فقال  
ان الذي اغرى الالاي على عدم السفر هو  
البكباشي « فوده حسن » فالتفت اليوزباشي باشا  
وجذبه من طوقه قائلاً له : أمثالك يعارض  
الحكومة في اوامرها ويسعى في عدم تنفيذ اجراءاتها  
ويضايم كذلك اذ ضرب احد البروجية نوبة  
: سونكي ديك : بامر محمد أفندي السيد اليوزباشي  
فاسرع العساكر الى تركيب الخراب « السك »  
في رؤوس البنادق واحتاطوا بالخديو صارخين  
بقولهم « اترك البكباشي فامر بتركه ثم التفت الى  
العساكر وخاطبهم بما معناه « ألسنت خدو بكم

صدر امر من نظارة الجهادية الى الاي القلعة  
( حكمدارية ابراهيم بك حيدر ) بالتوجه الى  
الاسكندرية وأمر الى الاي الاسكندرية  
( حكمدارية حسين بك مظهر ) بالحضور الى  
الخرصة فاضطرب عراي ورفقاؤه من هذا  
الامر وداخلهم الظنون والشكوك فقالوا ان  
الحكومة لم تقصد بهذه الاجراءات سوى الانتقام  
منا . ومما على ذلك التفتوا على عدم توجه الاي  
القلعة الى الاسكندرية ونبه عراي على فوده  
أفندي حسن احد بكباشية الالاي المذكور  
بعدم الاذعان الى هذا الامر ورفضه على الاطلاق  
فالتفت البكباشي المؤمن اليومع سائر الضباط على  
عدم الطاعة وانتمتوا العساكر ان العرض من  
سفرهم سي على بنه إغرائهم في كبري كفر الزيات  
ولما جمع ابراهيم بك حيدر ضباط الالاي واخبرهم  
بامر الجهادية المؤذن بسفرهم اجابه فوده حسن  
وباقى الضباط بعدم القول فككب الى نظارة  
الجهادية بخبرها بذلك

وفي خلال ذلك المدة كان عراي يخاطب  
جميع الالايات بواسطة من الاشارة المصطلح عليه  
عندهم وبأمرهم بالاستعداد للحضور الى ميدان  
سراي عابدين في اول شهر ستمبر سنة ١٨٨١  
وقد اباه الجميع وادعوا لامرهم

ثم ارسل كتابة الى الخديو ونظارة الجهادية  
بموجعها فيها ان الجيش يحضر جماعه الى سراي  
عابدين لابتداء اقتراحات عادلة تتعلق باصلاح  
البلاد ورضائه مستقبلياً وكتب ايضا بطل ذلك  
الى فتاقل الدول مبيناً لهم انه لا خوف من هذه  
الحركة على ابناء تابعيهم لانها متصلة الغاية  
باحوال الوطن الداخلية

ولي امركم . هل تأخر لاحد منكم تعيينات او رواتب او ملابس حتى جهرتم بالعصيان وخالقتم اوامري » فاجابوه بقولهم « نحن مطيعون لاوامر ولي نعمتنا غير اننا اخبرنا بان القصد من تسفيرنا ينفي على نية اغراقنا في هويس : اي كبري : كثر الزيات » فالتفت الخديو اذ ذاك الى من معه وقال لهم ان العساكر مغرورون ثم تركهم وقصد جهة العباسية مشرداً ليؤخر عراقي عن اجراء ما عزم على اجرائه فلم يجد لانه كان قد اخذ الايه والاي الطوبجية ومدافعه وانطلق الى سراي عابدين فعاد هو ايضا اليها

وكان عبد العال حلي حاكم الالاي السوداني قد اتصل به خبر ذهاب الخديو الى القلعة فجمع العساكر وتوجه بهم اليها فاقام الخفراء على ابوابها ثم دخل القلعة بنحو بلوكين من العساكر فلم يجد غير الضباط فسألهم عن الخديو فاخبروه انه ذهب قبل مجيئهم بزمان قليل فتأسف ورجع بالالاي قاصداً عابدين - واسائله يسأل ما هو القصد من ذهاب عبد العال الى القلعة وتأسفوا على عدم وجود الخديو هناك ..... اما كيفية تجمع الجيش في ميدان عابدين فهي كما يأتي

كان اول من حضر الى ساحة عابدين الالاي السواري الاول بقيادة احمد بك عبد الغفار ثم حضر عراقي بالايه ومعه الالاي الطوبجية يقوده اسمعيل بك صبري وكانت بطاريات مدافعه تتخلل الاورط اثناء المسير وعشرة من ضباطه على ظهور الخيل وبايدهم السيوف مسلولة يسبرون من حوله حرساً له وهو منطلي في وسطهم ظهر جواده وسيفه مشهور في يده » وكان ذلك

يوم الجمعة الواقع في ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ « وعند وصوله الى ميدان عابدين انبأه بعض الضباط ان الالاي الياده الاول ( حاكم داره علي فهمي ) موزع فيما داخل السراي على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة وانه مدّخر للدفاع كية وافق من معدته فاستدعى بعلي بك فهمي ووجهة توبخاً شديداً ونسب فعله الى الخيانة فاعتذر اليه وقال انه ما جعل الالاي متيماً فيما داخل السراي الا سياسة منه وخداعاً وفي الحال امره بضرب نوبة نزول . فترل الالاي جميعه واصطف مع بقية الجنود في الميدان ثم حضر بعد ذلك الالاي قصر النيل يقوده احمد افندي صادق البوزباشي لان حاكم داره محمد بك شوقي ابى الذهاب معهم وحضرت ايضا عساكر المستنفلين يتقدمهم القائمقام ابراهيم بك فوزي الذي صار فيما بعد ضابطاً للمعروسة

فلما اكتمل اجتماع الجيش في ميدان عابدين امر عراقي باقامة الخفراء على ابواب السراي ومنع الدخول اليها والخروج منها وكانت قناصل الدول قد حضرت اليها قبل ذلك مع كثير من الدواب

وكانت ساحة عابدين خاصة بمجاهير المتفرجين من اجانب ووطنيين ونوافذ البيوت المجاورة للسراي واسطحتها ملأى بالنساء المتفرجات فاشرف الخديو على الجيش من السلامك وامر باحضار عراقي فحضر راكباً جواده سالاً سيفه ومن حوله ضباط السواري للمحافظة عليه فامر باغداد سيفه والنزول الى الارض وابعاد الضباط عنه ففعل . ثم خاطبه الخديو بقوله : الخديو - ألم الك سيدك ومولاك



بالاعالي لم اعمد اليها الا لكونهم قد اقاموني  
ناثبا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر  
الذين هم عبارة عن اخوتهم وابولادهم فهم القوة  
التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة  
والصلاح واعلم اننا لا نتنازل عن هذه الطلبات  
ولا نبرح من هذا المكان ما لم تنفذ

الفصل - عشت من كلامك انك ترغب  
في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا عين التوحش  
الذي ينشأ عن ضياع بلادكم وتلاشيها

عراي - كيف يكون ذلك ومن ذا  
الذي يعارضنا في احوال داخلتنا فاعلم اننا  
ستقاومة اشد المقاومة الى ان ننفي عن آخرنا

الفصل - واهن هذه القوة التي ستكافح بها  
عراي - اقتدر في زمن قصير على حشد  
ملبون من العساكر يسمعون قولي ويلبون اشارتي  
الفصل - وماذا تفعل اذا لم تحب الى  
ما نطلب

عراي - اقول كلمة ثانية

الفصل - وما هي

عراي - لا افولها الا عند القنوط والياس  
ثم انقطعت المحادثات بين عراي والتخديو  
مدة ثلاث ساعات جرت فيها المداولة بين  
التناصل والتخديو داخل السراي واخيرا استقر  
الرأي على اجابة طلبائهم وانفاذها بالتدرج فرضي  
عراي بذلك مشروطا عزل الوزارة قبل انصراف  
الجيش فعزلت وطلب عراي ان يكون شريف  
باشا رئيسا للوزارة الجديدة ومحمود سامي ناظرا  
للمجاهدية فاستدعي شريف باشا وبعد اللبثا والتي  
قبل ان يشكل الوزارة على شريطة ان يتعهد  
رؤساء الحزب العسكري بالامتنال للاوامر

عراي - اجل

التخديو - انا الذي رفعتك الى

رتبة الميرالاي

عراي - نعم ولكن من بعد ترقية نحو

الاربعة

التخديو - وما هي اسباب حضورك بالجيش

الى هنا

عراي - لنوال طلبات عادلة

التخديو - وما هي هذه الطلبات

عراي - هي اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس

النواب وزيادة عدد الجيش والتعدي على

قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام

التخديو - كل هذه الطلبات ليست من

خصائص العسكرية

فلم يجبه عراي وقد اشار التناصل على

التخديو ان يذهب الى ما داخل السراي خوفا

ما عسى ان ينشأ عن تلك المخاطبة من الضرر

وحاصر المستمر كوتلن وقصلا انكفرتة وانحسا على

اثر ذلك عبارة عن رسل بين التخديو وعراي

واخيرا قال الفصل الانكليزي لعراي ان اسقاط

الوزارة من خصائص التخديو وطلب تشكيل

مجلس النواب من متعلقات الامة ولا وجه لطلب

زيادة الجيش لان البلاد آمنة مطمئة لا يريدونها

ولم يردوها احد بشئ كما ان المال لا يساعد على

ذلك ثم قال له اما طلب التعدي على القانون

فسيقتل من بعد اطلاع الوزراء عليه واما طلب

عزل شيخ الاسلام فلا بد ان يكون سببا على

اسباب . اهـ

فاجابة عراي بقوله :

اعلم يا حضرة الفصل ان طلباتي المتعلقة



واجتناب المغالطات وإن يقدم عهد البلاد ضماناً  
على ذلك فحصل وشكلت وزارة شريف باشا  
وبعد أن تم تشكيل الوزارة أوعز رئيسها  
إلى عرابي أن يتوجه بالإيه إلى رأس الوادي  
من مديرية الشرقية وإلى عبد العال أن يسافر  
بالإيه السودان إلى دمياط فامثل كلاهما الأمر  
ولكن بعد تنفيذ بعض طلبات منها الشروع  
في انتخاب النواب بالمدن والقرى ومنها عزل  
بعض الأمراء والضباط ممن كانوا مخالفين لمشرب  
عراي واستبدالهم بغيرهم من حزبه فاستبدل إبراهيم  
بك حيدر ميرالاي القلعة بعلي بك يوسف  
ومحمد بك شوقي ميرالاي قصر النيل بطلبه  
بك عصمت وحسين بك مظهر حكامدار الإيه  
الاسكندرية بمصطفى بك عبد الرحيم وإسماعيل  
بك صبري ميرالاي الطوبجية بحسن بك مظهر  
ومحمد بك خلوصي ميرالاي سواري الحرس  
ياحمد بك عبد الغفار وعبد القادر باشا مأمور  
الضبطية ياحمد باشا الدره ملي وفريد باشا مدير  
الشرقية باخر من الدوات وعلي أفندي ناصف  
رئيس مستحفظي بورسعيد أحمد أفندي إيه العطاء  
وقد طلب عراي رتبة ميرالاي لأبراهيم  
بك فوزي حكامدار مستحفظي المحروسة فلما تم له  
نيل ما طلب شرع في التأهب للسفر امتثالاً للأمر  
كيفية سفر الإيه

وأصدر عراي أمراً إلى عبد العال بالتأهب  
للمسير إلى دمياط بالإيه السوداني مستحفظاً  
معاً موسيقى ٢ حي بياده فامثل وسار بالإيه  
إلى محطة السكة الحديدية ماراً في وسط المدينة  
وكان قد سبقه إليها معظم ضباط العسكرية  
وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب

الوداع وكان عدد الحضور غير قابل العدد  
والاحصاء

ولما ان وصل الإيه إلى المحطة أخذ  
عنافي بك المعروف في المحروسة ينثر الورود  
والرياحين على رؤوس العساكر وقد سقى الناس  
سكرًا في ذلك اليوم وكان في جملة الحضور  
كل من عراي ومحمود سامي

وتلا كل من محمري جريدتي الطائف  
والمنيد «عبدالله نديم وحسن الشامي» خطاباً  
نضمن المدح والثناء على الهيئة العسكرية وعراي  
والتي عراي أيضاً خطاباً حضاً فيه على الاستشاك  
بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد

والتي عبد العال أيضاً خطاباً وجيزاً نثره  
مع خطاب عبدالله نديم بمعناها وبعض مبناه .  
قال عبد العال

أيها الأخوان

أنا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية  
تجمعنا فاجعلوا حبل المواصلات بيننا ممدوداً وثقوا  
بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترونه علينا كما  
اننا لا نسمع من واش كلاماً واعلموا اننا في تيار  
افكار ان لم نحفظ انفسنا في الاتحاد والامسكنا  
وكلنا بعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة  
بواطن رجاله الفخام ففمن نخدم افكارهم بارواحنا  
ونقضي العمر في طاعتهم والله الحفيظ علي وعليكم  
وهو على كل شيء قدير . اه

وقال نديم

حماة البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر  
من المحوادث والتنازل عرف مقدار ما وصام  
اليه من الشرف وما كتب لكم في صفحات التاريخ

ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يחדش  
الشرف فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك  
هو الفوز العظيم  
ثم قال

هذا اخوكم الحر يودعكم ويسير باخوانكم  
الى دمياط فاجعلوا عروة الود وثيقة ولا تخلوا  
حبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في احكامه  
فقد زالت موانعنا التي كانت تجر الى الفساد  
والانس دار رحمة بين الجيوش اولى الرشاد  
ولا تعمر الدنيا اذا لم تترك الخلق العناد فالارض  
تبست زرعها لحبائنا بالاتحاد

ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرفكم  
بها النضل طاعتكم لاوامر الحكومة وامثالكم  
لاشاراتها وربط قلوبكم بحبة مولانا الخديوي  
ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البرار الواف  
القائم بخدمة الامة وببلادها  
ثم ختم خطابه بقوله

واحسن ما يؤرخ به اسم الجهادي عند  
النوازل ان يقال مات شهيد الاوطان  
فنادى الجميع «رضينا بالموت في حفظ  
الاوطان ووقاية اميرنا من كل ما يس سلطته»  
واستمرت مظاهر التوديع والتشيع تتوالى  
بالاحتفال الى ان تحرك النظار وسار قاصداً  
دمياط فلما وصل اليها هرع اهليها الى استقبال  
عبد العال والايه بالاحتفال التام وكان قد  
صحبه عبدالله نديم محرر صحيفة الطائف فالتى  
خطاباً حماسياً مدح فيه عرابي وحزبه وقال  
انه هو الذي انقذ البلاد من جور الاستبداد  
ثم ذهب الايالي الى مركزه واقام فيه  
وكان اسماعيل بك صالح اوغلي حكمدار

من المحطات فقد ارتفع فوق ما سيفكم اليها  
سابق ولا يثقلكم في ادراكها لاحق الا وهب  
حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد  
عنهما فلكم الذكر الجليل والجد الخلد بياهي بكم  
الحاضر من اهلنا ويفخر باثركم الاتي من ابنائنا  
فقد حيي الوطن حياة طيبة بعد ان بلغت الروح  
التراقي فان الامة جسد والجند روحه ولا حياة  
للجسم بلا روح وهذا وطنكم العزيز اصبح ياديبكم  
ويحاجبكم ويغول

اليكم برد الامر وهو عظيم  
فاني بكم طول الزمان رحيم  
اذا لم تكونوا للخطوب وللردى  
نحن اين ياقي للديار نعيم  
وان الذي ان لم يزل زمانه  
تأخر عنه صاحب وحميم  
فردوا عنان الخيل نحو مخيم  
تقلبه بين البيوت نسيم  
وشدوا له الاطراف من كل وجوه  
فندود اطراف الجهات قوم  
اذا لم تكن سباً فكن ارض وطائر  
فليس المغلول اليدين حريم  
وان لم تكن للعائدين حماية  
فانت ومخضوب البنان قسم  
ولقد ذكرت بالاتحادكم وحسن تعاهدكم ما  
كان من رسول الله «صلى الله عليه وسلم» عند غيب حيدنا  
عنان في اهل مكة من صاحبه اهل الخيرة على  
استخلاص صاحبهم فصاروا يعنونون بالعشرة  
المشرقة بالجنة وانتم قد تعاهدتم على حفظ  
الاوطان وبقاء سطورة مولانا الخديوي وتأييد  
ملكه وبايعتم على الدفاع ووقاية اهليكم من كل

طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدي  
محافظةها قد تأخرا عن استقبال الالاي يوم  
قدومه فاغتنظ عبد العال منها وشرع في نصب  
المكائد لها الى ان تمكن من ابعاد الاول من  
الخدم العسكرية واحالته على المعاشات وعزل  
الثاني من منصبه

اما عراي فانه تأهب للسفر الى رأس  
الوادي بعد سفر عبد العال بخمسة ايام قر  
بالالاي في وسط المدينة على شكل خارق  
العادة اذ كان يحيط بالالاي نحو مائة ضابط  
سائين سيوفهم وعراي نحو عشرين من ضباط  
الطوبجية والسواري راكبين خيولهم وبايدهم  
السيوف مسلولة والموسيقى العسكرية امامهم تعرف  
بالحانها الى ان بلغوا مسجد سيدنا الحسين فدخل  
عراي الى المقام مع بعض الضباط ومعه برق  
الالاي فمرّ به على الضريح الشريف ثم خرج  
وسار بالالاي على الهيئة السالف ذكرها والشوارع  
متلئة بالمتفرجين الى ان بلغ المحطة وكان قد  
احشد اليها جميع ضباط الجيش المصري ورؤسائه  
وكثير من الدوات والتجار وعامة الناس . وجملة  
القول ان هذا الاحتفال كان في ذلك اليوم ما  
لم يسبق له مثيل في مصر

وصعد عراي الى مرتفع التي فيه خطاباً  
نحى فيه على الاتحاد واجتماع الكلمة وكان عبداً  
تديم قد عاد من دمياط فخطب في القوم بمثل  
ما فاه به عراي وفي خلال ذلك كان عراي يك  
وبعض الاهالي بشرون الزهور على رؤوس العساكر  
وبقدمون لهم الحلواء ويستقون الناس شراباً سكراناً  
وهذه صورة الخطاب الذي القاه عراي  
قبل السفر

سادتي واخواني

بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقلعنا  
غرس الاستبداد ولا تنثني عن عزمتنا حتى نحبي  
البلاد واهلها وما قصدنا بسعيينا افساداً ولا  
تدميراً ولكن لما رأينا اننا بننا في اذلال واستعباد  
ولا يتمتع في بلادنا الا الغرباء حركتنا الغيرة  
الوطنية والمحبة العربية الى حفظ البلاد وتحريرها  
والمطالبة بحقوق الامة وقد ساعدتنا العناية الالهية  
ومحننا مولانا واميرنا الخديوي ما طلبناه من سقوط  
وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق  
الوطنية ونمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الامة في  
شؤونها وتعرف حقوقها كباقي الامم المتقدمة في  
العالم . ومن قرأ التواريخ علم ان الدول الاوربية  
ما تحصلت على الحرية الا بالتهور ورافقة الدماء  
ودنك الاعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها  
في ساعة واحدة من غير ان نريق قطرة من  
دم او نحيف قلباً او نضيع حقاً او نخدش شرفاً  
وما اوصلنا الى هذه الدرجة التصوي الا بالاتحاد  
والتضافر على حفظ شرف البلاد فالان ننادي  
بصوت واحد « فليعض الخديوي واهب الحرية  
فليعض الجيش المصري طالب الحرية . فليعض  
الحرية في مصر خالدة موبدة »

نحن الان في نعمته جليلة وعنه جميلة وقد  
فتحنا باب الحرية في الشرق لينتدي بنا من  
بطلبها من اخواننا الشرقيين على شرط ان يلزم  
الهدوء والسكينة وبجانب حدوث ما يكدر صفو  
الراحة كما اننا القينا مقاليدنا الى وزرائنا الكرام  
ورئيسهم الشهم الهام شريف النفس والقدر  
ويمن ايديهم غنيات ومصاعب فلا تزيدهم  
ارتباكاً بتخاذلنا وهورنا بل تلزم وحدة الاتحاد



ونحافظ على البلاد وندير معهم في طريف  
الاصلاح اجأ ساروا وأقاموا إلى رأس الوادي  
امثالاً لأمير رئيسا الوطني الحر العالم بخدمة  
الوطن وأجله سعاده محمود باشا سليم ناظر  
جيد ايضا ليعلم الجميع ان قيامنا كان لطلب  
الحقوق لا التعقير وان الطائفة عادت كما كانت  
وعندنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا  
الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الخدام فلا تأخذكم  
الاراجيف والشاعات اعداء الوطن وتقول بسعي  
اميرنا ورجاله

واختص اخواني الجهادية بمحنة وحدة الاتحاد  
وعدم الاصفاء الى الوشاة والحساد فانكم تعلمون  
اننا جاهدنا في هذا الامر اعواناً طويلاً حتى  
ربطنا القلوب والنفوس وبنينا من الاعداء  
من بسعي في تفريق كلمتنا واضرارنا نار الفتنة بيننا  
فاردعهم بلسان التفريع واحتفلوا لنا ما عاهدناكم  
عليه فانيلاذ بحاجة اليها وانما عتبات يجب  
ان نطعمها بالحرم والنيات والا فسادت مبادئنا  
ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه  
نعلمون انكم كما قتم واعتدتم امراءكم الثلاثة بل  
اخوانكم من الذي هكذا قتلنا لكم وانفذنا الوطن  
من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية  
وما النحر بالعظم الرجيم وانما

نحار الذي يعني النحر بضم

ونحن نفخر بالابناء فقد ختم لنا الاباء  
النوح ونحن حفظناهما فاجعلوا عروة الاتحاد  
وثيقة واني سائر باخوانكم الى رأس الوادي  
فاسودعكم الله سمعاً واثلاً اخي علي بك في  
بالطيرة عن الجيش واخي محمد ابيدي عبيد  
بالطيرة عن المودعين من الامة الشريفة . اهـ

ولما قربت ولدت مسير القطار صاح عراقي  
بأعلى صوته مودعاً قوم المشيعين ثم ركب القطار  
قاصداً مدينة الرقازيق لصحة عبدالله نديم  
وكان اثناء الطريق كلما وقف في محطة  
يستقبله الناس بالفرح والسرور ومزيد الاحتراف  
فيطلب عبدالله نديم فيهم ينزل ما سلف ذكره  
واستمر في مظاهرة الاحتفالات على هذا الموال  
الى ان ولى القطار ابواب محطة الرقازيق  
المرکز مديرية الشرقية فاستقبله فيها امين بك  
الشبي كبير تجارها وكثير من الاعالي وصنعوا  
هناك ما صنع عتاني بك في محطة الحروسة  
ثم وقف عراقي وألقى على قوم المستقبين  
الخطاب الآتي :

قال

سادتي

انا اخوكم في الوطنية واخي احمد عراقي  
ولدت في بلدة " هريه روه " من بلاد الشرقية  
هذه فانما الان واقف في ارض نشأني بين ايدي  
الاعلى والخلان وقد بلغكم ما نطلبناه من قطع  
عرق الاستبداد وتحرير البلاد واعليها وعناية  
الله عليها مولانا الخديو هذه الامنية ونحن لم  
نخرج من العاصمة عصبياً ولا تظاهرة بعدوان  
وانما خرجت بالجيش ووقفنا بين يدي الخديو  
وقفه الطالب الراعي كرم مولانا فلا نعوامى على  
الاراجيف والشاعات اهل الفساد واعلموا ان  
البلاد بحاجة الى الخدمة بالقوة والفكر والعمل  
اما القوة فمن رجالها ولا تنس عن همتنا وفي  
الجسم نرس واما الفكر فهو منوط باميرنا الاعظم  
وووزرائه الخدام وعم لا يهنا لم عيش الا اذا  
طالب لنا ولا يدركون الراحة الا بامنا فيهم

يسهرون الليل ويقضون النهار في سلوك السبل المؤدية الى حفظ الامة وسلامتها من العوارض .  
 واما العمل فهو منوط بكم فان القوة والتكر يعطيان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة وقد طالبنا لكم مجلس الشورى لتكون الامور منوطة باهلها والحنوق محفوظة وهذه نعمة كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن واهله من العبودية ونعمته على سلامة باطن اميرنا المعظم وخديوتنا الافخم ايده الله . اد

وبعد استقرار عراقي في رأس الوادي يومين اولم امين بك الشمسي وليمة شائعة اكراما له واحتفالاً به وبضباطه ورجاله ونلا فيها نديم خطاباً ايضاً ضمنه ما كان يكرره من اقوال الحث والتعريض في كل موقف خطب فيه

وقد تقدم خطابة مقال لعراقي القاه على مدعوي الولية وهذا نصه

سادتي واخواني

احلي اسماعكم باسم مولانا واميرنا الخديو الساعي في عمار الوطن وقطع عرق الاستبداد منه واذكركم بمدى حجب عنها فيها انوار الحرية واستبعدتنا فيها الظلمة حتى صرنا تنال ولا يرحمنا احد واصبحت اموالنا وارزاقنا معرضة للنهب والسلب تخطفها ايدي المستبدن الذين تمكنت القسوة من قلوبهم والقوا الظلم وكرهوا العدل والانصاف حتى كانت عاقبة امرهم ان اصبح الناس في قيد الفقر وذل الفاقة والفقر معرضاً للاخطار مهيناً لامداد ايدي الظالمين اليه فعز ذلك على اخوانكم واولادكم الجهادية حماة البلاد وتحركت فيها الحمية العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية اميرنا من كل سوء وسرت

بهذا الجيش المنصور ووقفت بساحة عايدن امام مولانا الخديو حفظه الله وقد اشددت شوكة جيش النجف وقويت معارضته هنالك ابلى المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً فجال صديقي الاعز الحام صاحب الغيرة والعزم القوي بين الصفوف بنادي « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله » فكان معي ثاني اثنين في حفظ قلوب الرجال من الزيف والارتجاف واخذ الكل يردد هذه الآية الشريفة كأنهم لم يسمعوها الا من فوه في تلك الساعة وبيركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين الميرين سيدنا الحسن ومولانا الحسين تحصلنا على المقصود واخذناكم من بد من لم يعرف لكم حرمة ولا يعترف بحق ولا يرى انكم مثله من نوع الانسان وشكرنا مولانا واميرنا الخديو على حسن عنايته بنا وبالامة وعلى ما تنفصل به من مجلس الشورى واتم الان مهياً ون للانتخاب فلا تيلكم الاهواء والاعراض لانتخاب ذوي الغايات بل عولوا على الاذكاء والنبياء الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف في بلادنا فلا تأخذكم الاراجيف واحاطوا في بلادكم والتمسوا الى اشغالكم ومصالحكم وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء اميرنا متمتعاً بامتيازات وطننا محروساً بجند المظفر وقد كلف صاحب الدواة والقلمة رئيس نظارتنا شريف باشا بالنظر في احوال الامة وسن القوانين التي تحفظ حقوقها وهو يجاهد الان مع اصحاب السعادة اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب امورنا



الداخلية والخارجية فسأل الله أن يديم لهم  
هذا الساطع وإن طمعتهم التمسك بالعدل الذي  
الله هذا الرئيس وفي الختام نادي قولنا "يعيش  
الجانب المصري" . اهـ

فاجابة الجميع وكرروا معه الدعاء ثلاثاً ثم  
اننى على صاحب اللبلة والحاضرين

نذيل

وجاء على اثر حادثة عابدين في فصل  
نشرته جريدة الريليك فرانك في ١٢ سبتمبر  
سنة ٨١ ما ايدت فيه انه قبل كل شيء كان  
يجب ان لا يحصل البتة شيء مما يكدر وفاء  
فرنسا وانكثرة في المسألة المصرية وقالت ان  
ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على المصاعب  
الحاضرة

وورد في جريدة النيس من فصل اقتناحي  
نشرته في ١٢ منه ايضاً انه من مضمون انكثرة ان  
يصير الجانب المصري تأييد سلطته وسطوته من  
غير تدخل احد في ذلك وانه من الواجب  
صرف العساكر الى منازلهم

وقد تبين ان ليس من رأي هذه الجريدة  
ان تحمل فرنسا وانكثرة بمصر بل هي تستنكف  
من ذلك وترى انه لا سبل الا ان تكلف الدولة  
العثمانية بالتدخل في المسألة ومن المحتمل انها

اذا تدخلت لا تصادف البتة معارضة  
وقالت في غير موضع انه يجب ان يجأ  
الى سلطة الجانب الشاهاني كما لمحيء اليها وقت  
سقوط اسمعيل باشا الخديو السابق وانه من  
رأيها ان تنصرف مداخله الجانب السلطاني على  
الاحوال الحاضرة وقد اشارت بان يقلل عدد  
الجيش المصري ويرتب حرس على جنوب الديار  
المصرية

وفي اليوم الذي ورد فيه هذا الكلام في  
جريدة النيس ورد من الاستاذة ناعراف بيبي  
ان الباب العالي عزم على ارسال سرور باشا  
الى مصر مأموراً فوق العادة

وكثير تحدث الناس في تلك الايام باسم  
الوزارة الجديدة وحوادث مصر بحيث شغلهم عن  
غيرها وكان اول سؤال يتدبر به الصديقي  
صديق قوله "ماذا جدك من جانب الباب العالي  
واي شيء بدا من فرنسا وانكثرة وما هي اراء  
الدول فيما حصل" الى غير ذلك مما امسى  
موضوع حديث المضطربين وكان قد جرى  
على الالفة ان يأتي مصر عساكر واساطيل  
عثمانية فبعد استناب الحالة وثني الناس انه لو  
جاء معتد عثمانى للبحث في احوال مصر ما رأى  
لزوماً لارسال جنود واساطيل ولا رأى موجبا  
لتدخل الاجانب او لزيادة تدخلهم فان المسألة  
داخلية محضه منحصرة في السبيل الى الوزارة وقد  
تم تعيين شريف باشا رئيساً للقطار وتشكيل  
الوزارة الجديدة ثم تشكيل مجلس نواب الذي  
ارتاح اليه الخديو وقد ذكر في امره الذي  
اصدره عند توليه سرير الخديوية وكان شريف  
باشا ذا رغبة غديدة في قطفه من عاين فلما



احوال الزراعة والفلاحة وفي احوال البلاد  
الداخلية وما تحتاج اليه من الاصلاح وان يراقب  
اعمال الحكومة الاجرائية ويسهر على مصالح  
الاهالي ويدافع عن حقوقهم الى غير ذلك من  
الامور التي تعود على البلاد بمنافع حمة  
اما عدم نعود الاهالي على الشورى فيما لا  
منكر ولكن اية امة نعودت امراً قبل وجوده  
فان الانكليزي لم يكن متعوداً عليها قبل ان  
انشاها فكما تعودها بعد وجودها كذلك يالها  
المصري بعد وجودها عند

وكان الناس على رأيين في المسألة العسكرية  
فمنهم من كان يرى ان لا حاجة بالمصريين الى  
الجهادية ومنهم من كان يرى عكس ذلك  
وبذهب الى انه من الواجب الضروري ان  
يزاد عدد الجيش المصري حتى يبلغ القدر المعين  
وكان لقوم آخرين رأي وسط في المسألة ذهبوا  
به الى انه يجب ان يؤجل النظر فيها الى ان  
يتم تشكيل مجلس الامة فينظر فيه مع الحكومة  
نظر من لا تشبه اي المصالح عن مصلحة بلاده  
واوطانه .

### فصل

ولما استقر عرابي في رأس الوادي اخذ  
ينجول في أنحاء المديرية مستمعاً معه بعض  
الضباط فكان يبت مبادئ وافكاره في نفوس

لم يتيسر له الوصول اليه في ذلك الحين استعفى  
من الوزارة

وشرع الاهالي في التوقيع على تقرير ( كما  
سيأتي بيانه ) يتضمن طلب جمع مجلس النواب  
وفي هذا الشأن توارد على الخواطر ان الدول  
الاجبية لا حتى لما ان تداخل في تشكيل هذا  
المجلس وتمنع من اجرائه ولا سيما انه لا يضر بها  
ولا بمصالحها فديونها تبقى ديونها تؤدى في اوقاتها  
وحقوقها تبقى حقوقها فاذا تشكل مجلس النواب  
لا يس هذا المصالح شيء

وقال بعض ان البلاد ليست آهلة لان  
تكون حكومتها نيابية شوروية او ان ذلك يحتاج  
الى زيادة في نفقاتها ما تنفق بثقة ماليتها او  
ان الاهالي لم يتعودوا الحكومة النيابية فردّ على  
ذلك بان الامة الانكليزية كانت قبل تشكيل  
مجالسها النيابية اقل تمدناً من المصريين ومع  
ذلك لم يصعب عليها اقامة الحكومة الشورية  
فاذا تدبرت ذلك حكمت ان المصريين اهل  
لها . ثم ان الحكومة النيابية موضع ثقة اكثر من  
سواها وعلى فرض ان مجلس النواب كلف  
الخزينة نفقات كثيرة وبلغت مبلغ نفقات قلم  
المراقبة بل اكثر منها ايضاً فلا اقل من ان  
المنافع التي تصدر عن البلاد تكون اضعاف  
النوائد الناشئة عن وجود المراقبة

ونظر في شأن هذا المجلس الى ان وظائفه  
ستكون قاصرة على النظر في داخلية البلاد  
ومصالحها ومنافعها المحلية الموضعية بمعنى انه لا  
يحدث تغييراً في تقرير الديون وفوائدها ولا  
في كينية تأديتها ما يتعلق بمصالح اوربا ولكن  
بناط به ان ينظر فيما تنفقه الحكومة وفي تحسين

محمد الاسباني النماقي كما سيجي والله بعد  
واستدعي علي الرومي رئيس المجلس المحلي  
بالمصورة الى القاهرة ونوسط في جعله وكيل  
نظارة السودان والانعام عليه برتبة لواء وسعى  
كذلك في عزل مدير الدقهلية محمد ذكي باشا  
واستبداله بمدين افندي سري

( جريدة التنكيت والتبكيك )

( صورة ما كتب من عراي الى ادارة  
المطبوعات في شأن تغيير اسم صحيفة التنكيت  
والتبكيك بلسان الامة )

قال . لدخولنا في عصر جديد وفوات  
زمن التنكيت اقتضى تبديل اسم جريدة التنكيت  
والتبكيك الادبية التهذيبية كما استقر عليه الرأي  
بالتخاطب مع حضرة الفاضل عبد الله افندي نديم  
محررها ومدير ادارتها باسم ( لسان الامة ) وان  
يكون موضوعها سياسيا تهذيبيا للذب عن  
حقوق حكومتها التوفيقية فلذا اقتضى ترفيقه  
لسعادتك فالامل اعذارها ومرفتها بهذا العنوان  
المعرف والمشرق الشريف اعتبارا من عددنا  
الثامن عشر اقدم في ٢٤ ٣ سنة ٩٨

( مير ياده ٤ )

فصل

وقبل ان ناتي على ايراد مجمل الاحوال  
التي اعقبت تشكيل وزارة شريف باشا ثبت في  
هذا المقام ما قضى علينا من نقي الحوادث وتلاؤم  
الرايا مما خللت الصفحات السابقة من ذكره  
فتقول :

( مرتبات الضباط والعساكر )

( وتعديل النظامات والقوانين العسكرية )

رفع رايي باشا ايام وزارته الى الجنب

عبد البلاد وشايع العريزان خاصة على وجوب  
مواررته في مشروعاته فلما علمت الحكومة بهذه  
الاجراءات استدعته الى العاصمة وعرضت عليه  
رتبة لواء باشا او وظيفة وكيل نظارة الجهادية  
فلم يقبل الاولي ورغبي بالثانية مع بقاء الالاي  
في عهده

وبعد ان استوى في منصب الجديد اخذ  
بعقد الخافض في منزله علانية فكانت رحاب  
منزله شبيهة بمجموع دوائر الحكومة لكثرة من  
كان يقف عليه للزيارة والتظلم

ثم ساعد في انشاء صحيفة النجاش وحمل  
محررها ابراهيم سراج المدني فكانت تصدر عن  
رأيه ثم اوعز الي عبد الله نديم بان يستبدل  
اسم صحيفة ( التنكيت والتبكيك . بالخاطف )  
ففعّل وكانت عبارة عن لسان حال العرب  
العسكري . وبعد ذلك ظهرت جريدة المنيد  
محررة بقلم حسن الشامي وسلكت مسلك  
الخاطف

وكان كثير من الاوربيين ومراسلي الجرائد  
الافرنجية يذهبون الى بيت عراي لاستطلاع  
سياسة والوقوف على مكنونات افكاره

ونوسط عراي لدى الخديوي في التماس العفو  
عن حسن موسى العفاد احد فجار المحروسة  
الذي كان مبعوثا الى السودان نتيجا فاجابه الى  
ذلك ولما قدم من سفاه كان من اشد اعوان  
عراي وقد اولى ولائم كثيرة تعد من ليالي مصر  
المشهوره واهدى الى عراي عربة جميلة تجرها  
ثم سعى عراي في عزل الشيخ العباسي من  
منهجة الاسلام والجامع الازهر واستبدله بأربعة  
رجال من اهل المذهب الاربعة برأسهم الشيخ

والمادية

فلذا قد تراعى للمجلس ان زيادة المرتبات التي ياتسها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية برية وبحرية ويرى ايضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح احد عشر الفا من صف ضباط ونفر وانه ينبغي ان يتخذ كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يحصل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصانع ادارة نظارة الجهادية والبحرية

هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين في حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقي ايضا فانه قد ترقى في الواقع ونفس الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسمعيل باشا عدد وافر من الضباط واتبى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوزم المصلحة ففضلا عن استخدام كثير من الضباط في المصانع الملكية ما زال موجودا الان الف وخمسة واربعون ضابطا في حالة الاستيداع

فيلزم ازالة هذه الحالة وينبغي ايضا وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية اي ضابط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير المتقضي اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من اشخاص تكون لهم اهمية خصوصية في مثل هذه المواد

التحديوي تقريرا بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظامات والقوانين العسكرية بناء على طلب ناظر الجهادية محمود سامي وهذا نصه

مولاي

قد تقدم للمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة مرتبات الضباط والعساكر فوضح الناظر المشار اليه انه مع زيادة الثمان جميع الاشياء وازدياد ثروة القطر شيئا فشيئا عما كانت عليه مدة ساكن الجثمان محمد علي قد حصل اثناء حكم حضرة اسمعيل باشا تفيض مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة

فتراعى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي ان يتحرى بغاية الدقة والاعتناء عن الاسباب المؤيدة لهذا الطلب وان يسعى في ايجاد ما يلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحتكم العلية ومتنضي تعميمها على السواء في جميع مصانع النظر

فتبين للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتي ذكره وهو انه وان كان القطر اكثر ثروة الان عما مضى الا انه مديون بمبلغ قدره مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديداته ما يقرب من نصف ايرادات الحكومة وانه من اهم واجبات الحكومة ان تبذل غاية الجهد في الاقتصاد بقدر الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضرب بجميع صواحي المعنوية



فبناء عليه انصرف بان ارفع لصدتكم العلية  
صورة امر عال بزيادة ما هيأت الضباط والمساكن  
البرية والبحرية وصورة امر عال البحر بتشكيل  
قوميون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجرائه  
من التعديلات في النظامات والقوانين العسكرية  
بكافة انواعها ملتصقا بتصرفها بالقول

والي اولي العلم عند الخاتم ومحسوبة الخواضع  
في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ الموافق ٢٠  
ابريل سنة ٨١

فصدر على اثر هذا التقرير الامران الاتي  
نصها

### ( الامر الاول )

نحن خديو مصر

بعد اطلاعتنا على التقرير الذي قدمه لنا  
رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعه البنا  
ناظر الجهادية والبحرية وموافق رأي مجلس نظارنا  
نأمر بما هو آت

( المادة الاولى ) ما هيأت الضباط والصف  
ضباط والانفار العسكرية برية وبحرية صار  
ابلاغها وتقديرها حسب ما هو آت

٨٠٠٠ فريق

٦٥٠٠ لواء

٥٠٠٠ ميرالي

٢٥٠٠ قائم مقام

٢٥٠٠ وكيل

١٥٠٠ صاحب قول

٩٥٠٠ بوزباشي

٢٥٠٠ ملازم اول

٦٠٠٠ ملازم

٨٠٠٠ باشي

٤٠٠٠ اونيائي

٢٠٠٠ شر

( المادة الثانية ) ناظر الجهادية مأمور  
بتفصيل امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى  
سنة ١٢٨١ وفي ٢٠ ابريل سنة ٨١  
( الامر الثاني )

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه  
لنا رئيس مجلس نظارنا في هذا اليوم وبناء على  
ما رفعه البنا ناظر الجهادية والبحرية وموافق  
رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

( المادة الاولى ) قد تشكل تحت رئاسة  
ناظر الجهادية والبحرية قوميون مؤلف من  
سيأتي ذكرهم وهم

اقلاطون باشا

اسنون باشا

الجنرال غولك سيد

محمد مرعشلي باشا

راشد حفي باشا

اسماعيل كامل باشا

لارم باشا

ده بلونس باشا

خالد باشا

محمد رضا باشا

محمد كامل باشا

( احتفال محمود سامي بعد صدور الامر )  
( بزيادة الرواتب وتشكيل قومسيون )  
( التعديل )

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد  
اعد فيه محمود سامي مأدبة فاخرة دعا اليها  
النظار والمنشئين وضباط العسكرية وبعد ان  
اجتمعوا وهبتم لديهم موائد الطعام فتناولوه  
قام محمود سامي خطيباً فقال

هذه ليلة انس دعنا الى الاجتماع فيما دواعي  
المنية والائتلاف تذكراً لما اثر الحكومة الخديوية  
الجليلة التي وجهت عزمها الى اصلاح احوال  
الاهالي جميعاً ونعيم العدل فيهم وابصال كل  
الى ما يستحقه فقد رأينا في هذا الزمن القليل  
من عهد ما استلم خديوتنا المعظم زمام الحكومة  
تغيراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم  
بالعدل والقم بالنعم وتقدمت فيه البلاد الى  
تجارتها تتقدماً سريعاً وما ذلك الا من حسن  
مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه خصوصاً وانه  
اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجالاً  
غيوراً على الهمة ذكي النفس وهو حضرة دولتلو  
رياض باشا فلم يأل جهداً في العمل ولم يقصر  
في تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقاءه  
الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التي لا ينكر  
احد حسناتها ولا ريب في ان هذه نعم يجب علينا  
استيفائها وحفظها والاستزادة منها ولا يكون  
ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها فقد قالوا  
الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر ان يكون جميعنا  
مخلصاً للحكومة في خدمته قائماً بواجباته لما معضداً  
لجميع مقاصدها خاضعاً لاوامر الحضرة الخديوية

ده برناردي بك  
محمد شوقي بك  
احمد عرابي بك  
حسن مظهر بك  
محمد خلوصي بك  
عبد الرحمن سليم بك  
سليمان يسري بك  
فرهاد بك  
محمد نسيم بك

( المادة الثانية ) هذا القومسيون مكلف بما

بأني ذكره

اولاً النظر والبحث في القوانين والنظامات  
العسكرية الموجودة بانواعها وادخال كافة ما  
يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها  
ثانياً النظر في الترتيب الذي عليه المدارس  
الحربية الان وما ينبغي اجراؤه فيه من التعديلات  
ثالثاً تحضير مشروع قانون يختص بشروط  
الدخول في سلك الضباط الحربية والبحرية وترقيهم  
واستعدادهم ورفقهم وثقافتهم

رابعاً البحث عن الطرق المتقضي اتخاذها  
للمسوية حالة الضباط المستودعين الان

( المادة الثالثة ) قرارات القومسيون المذكورة  
تكون باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين وفي حالة  
انقسام الاراء الى قسمين متساويين يرجع الطرف  
الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات  
هذا القومسيون على مجلس نظارنا

( المادة الرابعة ) على ناظر الجهادية والبحرية  
تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ افريل سنة ١٨٨١

التي هي السبب في هذا الخير العظيم وعلى ذلك لا بد أن تنادي جميعاً فليجي الجنب الخديوي أطال الله بقاءه . اهـ

ثم قام بعد رياضي باننا وارجل خطانا وجهه إلى الضابطان وهذا محضه قال .

هذه ليلة سرور تجلى فيها روح الصدق والأخلاص واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوي غير أن تذكر محامد ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعي

أن محسنات العدل ووجوه الإصلاح التي امتازت بها هذه حكم الجناب الخديوي في هذه الاوطان امر معلوم بعد تعدادها من قبل تعصيل الحاصل وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حتى العلم فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلي واليؤن الظاهر ما بين الحالين وإن قسماط العسكرية وهم من اشرف اعضاء الحكومة ممن شملهم هذه المحسنات وعظم فوائد الإصلاح ومن اثم وجوهه التي شهدناها في عصر الخديو الخليل تثير الأمن على الارواح والاموال وحفظ الحقوق الشرعية وإداؤها لأربابها ولم يزل لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوم قاعدة الراحة العمومية ومدار ذلك وإسسه انتظام حال العسكرية

وفد رأيتم من انفسكم ان حقوقكم وصلت اليكم وانتم روح الضغط والربط وانتم قوة الحاكم وآلة التنفيذ فاذا بدأكم الحاكم بحسن الاتفاقات

ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما اخذتم ما لكم ان تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولي الامر الذي هو السبب الاعظم في جميع هذه الخيرات التي ثمننا بل هو الذي انعش في هذا الوطن روح الحياة بعد ان اشرف على الموت والدمار فعليكم ان تكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ احكامه والحفاظة على اوامره ونوايسه العادلة وعلينا جميعاً ان ننهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأيد عزه وان ينادي لسان الصدق منا فليعش الجنب الخديوي . اهـ

وبعد ان جلس قام احمد عراقي واجاب يخفق ما قاله رياضي باننا مييناً ما وصلت اليه الحكومة - في تلك الأيام - من درجة التقدم نسبياً جميع ذلك الى هذه الجناب الخديوي واستقامة وزرائه وغيرهم على المصالح . ثم قال اننا على الدوام مطيعون لاوامره السامية ونحن آلهة التنفيذ الحاضر بين يديه يدبرها كيف يشاء وفي اي وقت اراد واننا بلسان واحد نسأل الله تعالى ان يحفظه لنا وبطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمنع البلاد باحكامه العادلة امين . اهـ .

عناني بك

وفي عرض الكلام على هذه الاحوال ثبت ملخص ما يتعلق بعناني بك تنميلاً لثابت الوقوف على شؤون من كانت لهم ضلع مع رجال الجهادية السابقة فنقول

ان عناني بك تاجر التزم كثيراً من مصالح الحكومة ( كمصلحة الاسماك وغيرها ) ثم افلس وحجر على املاكه وسلمت لوكلاء الدائنين لاداء



حضورهم منها ولما نظائر بالانصراف لاسيا في ولاية جديدة الازبكية وبوم سفر الای عبد العال والای عرابي رفع مدائنه عليه قضية الى المجلس المختلط بدعوى انه اخفى نقودا عن الخفائية وصار بذلك مفسداً محالاً فصدر امر المجلس بالقبض عليه وسجنه والحبس عما يمتلكه بالدقة ثم أفرج عنه بعد ذلك لظهور برأئه وقيل ان في ذلك بدءاً لضباط الجهادية وهالك نص ما كتب في الوقائع الرسمية متعلقاً بشأته

قدم حضرة وكيل النائب العمومي بمجلس مصر المختلط خطاباً لضعية مصر في ١٩ اكتوبر سنة ١٠٠٩ تتضمن ان مصطفى بك العناني قدم للمجلس ميزانية حصر فيها املاكه وبناء عليها أعلن بتفليسه ومنذ ان صدر الحكم بالافلاس صار هو ممنوعاً من ادارة املاكه والتصرف فيها ووجب عليه ان يسلمها جميعاً لوكلاء الدائنين على يد من يعينهم المجلس لذلك كي تؤدي منها حقوق الدائنين بحيث لا يكتم شيئاً منها بل يبينها كمال التبيين ولكنه في هذه الايام انقى نفقات باهظة تدل دلالة واضحة على انه يملك نقوداً اخفاها عن المجلس وقد حرر وكلاء الدائنين طلباً صادق عليه المجلس مقتضاه ان يحسن اليك المشار اليه ويبحث عن املاكه بالدقة وقد اخفى من املاكه ذهبية عن الخفائية فلم يثبتها في الميزانية التي قدمها اول الامر وفي الاسئلة التي وجهت اليه من المجلس وذلك بعد منه اختلاساً لاموال الدائنين واحتيالاً وغشاً جزاؤها الاشغال الشاقة وقد طلب المجلس من توكيل النائب العمومي ان يحاكم عناني بك محاكمة المنسلين الخائلين وطلب ان يبقى في السجن الى ان

يتم التحقيق وان يؤخذ في تحقيق هذه المادة طريق الدقة والتحري لتقدم بعد ذلك لجهة الاختصاص وان يحضر قلم التوكيل العمومي بما يستقر عليه الرأي في المجلس المحلي وقد بعث مع هذا الخطاب ترجمة الحكم الصادر من المجلس المختلط والخطاب المحرر في هذا الشأن من قاضي تفليسه اليك وقد علم ما سبق ان اليك لا يزال مسجوناً حتى يقوم باداء ما يجب عليه ادائاً من مقومات التفليسه وبين المبالغ التي صرفها والوجوه التي اكسبها منها

وقد اجاب عناني بك بان الورد الذي نشر بمحطة مصر عند سفر الای السودان لم يشتره بتقود من عنده وان الذي اشتراه هو السيد افندي كان بتقود من الضابطان وهو الذي تولى نشر اما الولاية التي اعدت بمديقة الازبكية فانها لم تكن عن رأيه او صادرة عن مجرد اختياره بل هي عن ارادة الضابطان واختيارهم فهم الذين كفوه بان يقوم بشراء معدات الولاية وقد بين اسماء جملة من هؤلاء الضباط الذين كتبوا اليه بان يتوب عنهم في هذه المهمة وصرح بانهم ارسلوا اليه مع محمد افندي منيب مائة وخمسين بتو برسم مصاريف الولاية والملبس الذي نشر بالمحطة هو من نقود الضابطان ولا دخل لاحد فيه وكذلك الخيام والموبيليات والكراسي والبسط والفرش التي كانت بالولاية على تنوع اصنافها فانها استحضرت من مخزن الجهادية

اما الذهنية فانها سقطت من الميزانية وليس يقصد سقوطها عمداً والا لما احضرها الى المحروسة على مرأى من الناس على ان الخواجا اديه من وكلاء التفليسه كان قد توجه اليه عليها واخبره

بأنها ملكة وعلم المجلس ذلك والغافل والسعي  
 لبساً من الأمور الجهادية التي تؤذن بسوء القصد  
 فإذا سقط شيء من الميزانية فلا بأس بآثاره  
 بها ولا يعلم شيئاً يجب إثباته سوى هذه الدعية  
 ثم المجلس أطلقه من السجن حرصاً على كمال صحته  
 وقد صرح السيد أفندي سليمان من  
 ضباط الجهادية سابقاً بأنه حضر يوماً لدى  
 حضرة طه بك ميرالاي ٢ حي بياده فكنته  
 باحضار مقدم من الأزهري لشهرها على الأي  
 السودان عند مرورهم يوم السفر إلى صباط ودفع  
 له خمسة بتو فاشترى مقدراً من الورد يتن  
 ومقدراً من المنس بالبين بتو وتوجه إلى المحطة  
 يوم السبت والورد ووردة الاثنين بتو الاثنين  
 إلى حضرة طه بك وقد صادق على ذلك حضرته  
 وصادق على ما ذكره عناني بك حضرات ناظر  
 قلم إدارة الجهادية وميرالايات ١ و ٢ و ٣ حي  
 بياده وقائقام ١ حي سواربي وقد تضمن الخطاب  
 الذي كتبني إليه وختمه باختامهم في ٩ ذى سنة  
 ٩٨ أنهم عزموا على أعمال وليلة بمحديقة الأزبكية  
 ليلة الجمعة ١٤ ذى سنة ٩٨ محبة لأهل الوطن  
 والامة المصرية وشكراً على سلامتها بحسن طالع  
 الحضرة الفخيمة الخديوية ولكثرة اشغالهم لا يمكنهم  
 أن يفرغوا لأجل ذلك ما يجب أعداده لهذه الوجبة  
 فلهذا أحالنا على عيودنا هذا الأمر لما له من  
 الخبرة الثابتة في هذا الصدد وصرحوا له بأن  
 قد أرسل إليك مع محمد أفندي سيب مائة  
 وخمسون بتو جمعناها من الصحابة وأخواننا  
 فاستلها وشرع في احضار المعدات الواجبة في  
 الليلة المذكورة أما الدراشون والخدم والخيام  
 والفرش فلهذا أكتسنا من سعادة ناظر الجهادية

أخذها من موزن وديوان الجهادية وقد صدر  
 أمر سعادته بأجابه الأتاكس وبعد انتفاخ  
 الوجبة فكسب قائمة محاسبة بظهر فيها

وقد كتب سعادة ناظر الجهادية للضبطية  
 نمر ١٠٢١ بما يفيد أن ما أباتوه حضرات الضباط  
 يؤيد قول البك الموما اليه وإن الخيام والفرش  
 والخدم والفراشين كانت من ديوان الجهادية  
 واستحضرت بأذن الديوان

وقد علم أن إعلان قضية مصطفى بك بناء  
 على الميزانية التي قدمها للحكومة المختلطة من تلقاء  
 نفسه وليس بناء على دعوى وقعت في حق  
 من أحد

وصرح سعادة مأمور الضبطية الثابت عن  
 الحكومة في مواد الجنايات بأن الدعية المذكورة  
 ليست شيئاً بالقياس على ما حضر من أملاك  
 البك وامتنعه ولو قصد اختفائها لما احضرها  
 من كفر الزيات إلى مصر وإقام فيها بدون  
 استمر مع علمه بأن وكلاء الدائنين وغيرهم يترددون  
 عليه فيها فلهذا العذر في استقاطها من الميزانية

وما نقرر لم يبين في مستلحي المصاريف  
 والدعية ما يقضي بعقاب مصطفى بك فلهذا حكم  
 المجلس باتحاد الآراء بأنه بريء من كل نعمة فيها  
 انقضي عليه بالعقاب من أي نوع كان  
 فصل

( مسألة الجندي الذي مات تحت عجلات )  
 ( عربة لاجد تيجار الاسكندرية )  
 ( في يوم الاثنين الواقع في )  
 ( ٢٥ يوليو سنة ٨١ )

ومن المسائل التي تقدمت تشكيل وزارة  
 شريف باشا وكان لها علاقة بما نحن في صدده



من أهمية حوادث تلك الأيام مسألة الجدي الذي مات تحت عجلات عربة لاجد تجار الاسكندرية في يوم الاثنين الواقع في ٢٥ لوليو سنة ٨١ ونصليها ان احد سائقي العربات من الافرنج مرّ ذلك اليوم في الشارع المؤدي الى سراي رأس الثين فصادم جندياً من رجال الطوبجية صدمه كانت في القاضية فحمله رفاهه الى السراي المذكورة غير مصغيث الى نواحي روسائهم الذين ارادوا منهم من ذلك وطلبوا من الخديو النظر في امر فوعدهم بما سكن جاشهم وهداه روعهم .

وكان هذا الحادث علة لكثرة الظنون واختلاف الاقاويل بما كان من هياج بعض رجال الجهادية وحملهم القتل الى سراي رأس الثين ملتجئين من الخديو معاقبة المجاني .

وبعد ان مضى على هذا الحادث بضعة ايام تشكل للظرفية مجلس حربي اصدر حكمه بعد ان تروى في الامر فجاء متضمناً ان العسكري الذي حمل رفاهه على ذلك التظاهر بحكم عليه بالاشغال الشاقة طول حياته اما رفقاؤه وتعدد ثمانية فتحكم عليهم بثلاث سنين في اللبان وبعد ذلك يرسلون الى السودان انقاراً للجهادية فيها ثم عرضت الخلاصة على ناظر الجهادية اذ ذاك فرفعها الى الخديو فأمر بانفاذها وسبق المذنبون الى السويس ومنها الى السودان مارين بسواكن وبعد ذلك بعث امير الآسي الفرقة السودانية (عبد العال) الى ناظر الجهادية (محمود سامي)

كناياً يشكوفيه ما لقي الانار المحكوم عليهم من النسوة من جراء الحكم الصادر بحبس بعضهم ولبان الاخرين وقد ضمن الكتاب اشياء اخرى فرفع الناظر

هذا الكتاب الى الجناب الخديوي فتكرر من ذلك واصدر في الحال امر بالتلغراف الى مصر ان يأتي الوزراء الى الاسكندرية فانوها مساء الثلاثاء الواقع في ٢ اغستوس سنة ٨١ وعقدوا برئاسة عدة جلسات قدم ناظر الجهادية في خلالها استعانة فقبل وعين بدلاً منه داود باشا يكن وقد مرّ ذلك في محله فاستلم الخلف مهام النظارة وعاد النظار الى العاصمة واستقرت الطائفة وكانت هذه الحادثة مع ما افترن بها من ذرائع الايجاس اساساً شاد المرافيون المنتقدون عليه ابناء الخوف من تفاهم الامر وزيادة الاضطراب والارتباك

## فصل

(وزارة شريف باشا)

مرّ بنا الكلام في الفصل المخصوص بحادثة عابدين على قبول شريف باشا تشكيل الوزارة برئاسة على شريطة ان يتعهد رؤساء الحزب العسكري بالامتنال للاوامر واجتناب المخالفات وان يقدم عهد البلاد ضماناً على ذلك فتشكلت واوعز دويلة الى عراي ان يتوجه بالايه الى رأس الوادي من مديرية الشرقية وإلى عبد العال ان يسافر بالاي السودان الى دمياط فامتنلا وتوجهتا على نحو ما ذكرناه في الصفحة الرابعة والتسعين وما بعدها ببضع صفحات من هذا الجزء فبقي علينا ان نورد التفاصيل اللازمة المتعلقة بتشكيل هذه الوزارة فافردنا لها هذا الفصل وضمناه ما ترى

بعد ان رأى الجناب الخديوي ان ليس في اقتراحات الضابطان ما يستجيب اجرائه اجاب



ذكي باشا . ناظر الاوقاف والمعارف

قدرى باشا . الحفانية

وقد رفع رئيس النظار المشار اليه تقريره الى الجناب الخديوي وضمنه الكلام على السياسة التي ستجري عليها وزارته والاعمال التي ستباشرها فاجاب الخديو مستعجلاً ما في التقرير ونقل التفراغ خبرة الى اوربا فوقع عند الدول موقعاً عظيماً وهذه صورة التقرير والجواب المذكورين

التقرير

في ١٤ ستمبر سنة ١٨٨١

مولاي

قد تفضلتم عليّ وفوضتم اليّ امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها في الحالة الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث بمصر اخيراً

ولم اقدم في بادئ الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال ان يحدث من الاحوال الحاضرة امور خطيرة ومكيدة ولكن حيث ان حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوي المكائنة والاحشام ورأت بالاتحاد معهم ان اشتراكى في ادارة امور الحكومة يعود بالنفع على الوطن واصرت على تكليفي بذلك فلم يكن لي حق بعد ذلك في التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلاً جهدي اولاً في ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ومنع وقوع نوازل كالتي ألمت بمصر في هذه الايام

وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد في مصروفات الحكومة وتصفية الحالة

واصدر امره باستبدال الوزارة الرباضية وطلب من شريف باشا ان يثقل الرئاسة وبشكل وزارة جديدة فتعدد في الاجابة لعله ان المسألة ينظر فيها من عدة وجوه . الاول من حيث حركة الجهادية واقتراحاتها . والثاني من حيث مصالح الدول الاحيية ولا سيما الدولتين فرنسا وانكلترة . والثالث من حيث مصلحة الباب العالي وحقوقه المقدسة . والرابع من حيث مصلحة البلاد واعلمها وانفاذ الجميع من المصائب الطارئة

وفي متعدد ما بين القول وعدمه حتى اظهر له الضابطان خضوعهم واقيادهم لما يأمرهم به وجاءوا بعد البلاد واعيانها كفلاء ضامين على ما تعهدوا به وحتى وافقت الدولتان ولا سيما الدولتان الفرنسية والانكليزية على استئصال ما حصل ورخص الباب العالي عما وقع ولم يبد اعترافاً وحتى رأى انه في الحقيقة اذا اجاب بالقول غدر على خدمة بلاده واعلمها خدمة صحيحة ويقتد الجميع من المشاكل المعضلة التي ألمت بهم من جراء الحوادث الاخيرة فتخفى له امكان اطفاء الفتنة واحاد الثورة فاجاب بالقول ففرحت القلوب واظلمت الخواطر وجاءه وفود المهتمين المتواجين يشكرون له عنايته ووردت عليه تفراغات الدول بالتهاني والاستحسان فاخذ في تشكيل الوزارة الجديدة فصدر بها الامر العالي فكانت كما يأتي

شريف باشا . رئيس النظار وناظر الداخلية

محمود سامي . ناظر الجهادية

حيدر باشا . المالية

اسماعيل باشا ايوب . الاشغال

مصطفى باشا فيي . الخارجية

المالية وبك روح الاستقامة في المصالح العمومية  
وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية في  
إدارة البلاد

وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من  
الانتهاء وصارت الميزانية تُنشر في كل عام بوجه  
الانتظام

وحيث أن تنفيذ المالية الذي كان عند  
أحداثه موضعاً للندح بطرق متنوعة قد ساعد  
مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية وكان  
لحكومتكم عضداً قوياً فيجب لذين الوجهين دوام  
بقائه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الأمر  
العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٢٩

أما مقاصد دولكم الخيرية الموجهة نحو  
إصلاح الإدارة فاتها قد أخذت بالقبول التام  
وتعلقت بانجازها الآمال فتى استتبت الامنية  
واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق  
تلك المقاصد التي وجهت إليها عنايتكم العلية  
لاظهار نتائجها الخيرية وإبذل المهمة في تنظيم  
الجالس المحلية ووضع قوانين متسقة متقدمة  
النظام صريحة الأحكام وفي تحديد القوى العمومية  
اعني القوة المنظوة بوضع القوانين والقوة القضائية  
المكلفة بالحكم على موجهها والقوة التنفيذية وتعيين  
خصائص كل قوة منها وحدودها وأجراء الأعمال  
العمومية النافعة ونشر المعارف وإنساع دائرتها  
في أرجاء النظر فان جميع هذه المواد جديدة  
بالتات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعضاء بها  
وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق  
بتجديد مدع المحاكم المختلطة مع الاهتمام والسعي التام  
في تحسين الحالة التي هي عليها الآن

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالبحار

نظراً لإنساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك  
ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد اهتمامها  
إلى اجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع  
الدول بشأن البحار والتجارة

فها هي يا مولاي مهام الأمور التي ستقوم  
بانجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها  
ورئاستها فاذا وفقت هذه الافكار لديكم موقع  
الاستحسان وفازت بالقبول التام وأسعفتني  
العناية الخديوية بالمساعدة القوية فاني بمعونة الله  
تعالى وحسن توفيقه اجتهد في ارشاد الوطن الى  
طريق النور والنجاة والتقدم والصلاح وأعيد اليه  
النظام والراحة والسلام

وغاية رجائي من مولاي ان يتقبل مزيد  
احترامي واني لدولته خادم مخلص خاضع  
الجواب

وهذه ترجمة التعلق السامي الذي صدر من  
الجناب الخديوي الى رئيس مجلس النظار المشار  
اليه في ١٤ سبتمبر سنة ٨١  
عزيزي شريف باشا

ان في قبولكم امر تشكيل هيئة نظارة جديدة  
والقيام برئاستها حالة كون الوطن محموقاً بالمصاعب  
دليلاً قوياً على اخلاصكم وحيثكم الوطنية  
واني لم اكلفكم بحمل اعباء هذه المأمورية  
الجسيمة الا لعلي بغيرتكم وثوقي باخلاصكم

ولقد سرني ما رأيته من اشتراك من يوثق  
بهم من ذوي المكانة والاحشاش مع وجوه البلاد  
وسائر اهاليها في الاتحاح عليكم بقبول المسند  
الجليل الذي دعيتكم اليه ثقة العموم بكم

واني موافق على ما تضمنته تقريركم من مهام  
الأمور وأرى كما ترون انه متى عادت الطائفة



ألا أن لنا حقوقاً معلومة يمنحها لنا القانون  
ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنواها بمساعدة  
دولكم ونوفيقى الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا  
جميعاً لما فيه الخير والصالح آمين . فامن عليه  
الحاضرون

فاجاب رئيس مجلس النظار بالخطاب  
الآتي نصه

في علمكم ما قال الاقدمون : آفة الرئاسة  
ضعف السياسة ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا  
بإفقياد الجنود انقياداً تاماً وامتناناً مطلقاً  
كل حكومة عليها فرائض واجبات من  
اهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه  
وهذا وذاك لا يتأتيان الا باطاعة رجالها  
العسكريين فتتردي اولاً في قبول الرئاسة ما  
كان الا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية  
تخيب بها الامال ويزيد معها الاشكال فاكون  
عرضة للامانة بين اخواني في الوطن وبين  
الاجانب وحيث اغانتنا اللطاف الالهية وحصل  
عندي اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من  
القلوب ورنيت الهيئة الجديدة من رجال ذوي  
عفة واستقامة فلو صيكم بملاحظة الدقة في الضبط  
والربط لانهما من اخص شؤون العسكرية  
واساس قواها واعرفوا انكم مقلدون باشرف  
وظيفة وطنية تقوموا باداء واجباتها الشريفة  
وعلى القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسودداً  
وفقنا الله واباكم

الى الخواطر منهم حكومي باجراء الاصلاحات  
الادارية والقضائية فان تنظيم المحاكم ووضع  
النوابين المتناسبة المنفعة النظام الصريحة الاحكام  
وتحديد النوى العمومية وتعيين وظائف كل  
منها وانتظام سيرها والنظر في الاعمال المتعلقة  
بتجديد من المحاكم المختلطة وتوسيع دائر المعارف  
وفائق الاشغال العمومية والزراعة والتجارة وعقد  
ما يلزم من المعاهدات بشأن الجوارك والتجارة  
كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العامة  
فنعلم على البلاد والى على الدوام مستعد لمساعدتكم  
كل المساعدة على تجاوزها بصدق نية واخلاص  
طوية اما تمام الوفاق بين بعض المالية وحكومي  
فهو امر لازم يجب دوامه وتمكيته

وثنى يا عزيزي بمالك لدينا من حسن  
المودة وحفظ المحبة . اهـ .

وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٨١ الموافق  
١٦ ستمبر سنة ٨١ توجه ضباط العسكرية لمقابلة  
شريف باشا بتقديم احمد عراي ليقدموا له  
الشكر على قبوله لرئاسة النظار ولما اطلعوا بين  
يديه نطق عراي بما محصله

اي بلسان قومي اعرض لدينكم انما جميعاً  
والثمن بصدق دولتكم وخلص طويكم نعمة  
الوطن واهله وجازمون بان هذه الصفات التي  
تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا  
وسياً في استنباب الراحة العمومية فيها وانما نعلم  
واجباتنا والدروس التي نغنيها علينا وظائفنا  
العسكرية واعطينا حفظ البلاد ومن فيها ولذلك  
فاننا نرى باننا القوي المنقذة لما يصدر من الاوامر  
التي تكون ان شاء الله في خير وفاضلة باصلاح  
شؤون البلاد



( صورة التماس مقدم من الضباط عموماً )  
 ( الى رئيس مجلس النظار وقد رفعوه )  
 ( اليه بعد ان قوض الخديو الى )  
 ( عهده تاليف الوزارة الجديدة )  
 ( وقبل ان يعلن القبول )  
 ( رسمياً )

دولتو افندم شريف باشا حضرتلري  
 نحن ضباط الجيش المصري نعتقد الاعتقاد  
 الثام في حسن صداقة وغيره دولتكم وخلص  
 طوبتكم وسلامة نيتكم في خدمة الوطن العزيز  
 والمحافظة على حقوقه والسعي في رفاهية امله ولهذا  
 وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز فنتمنى  
 من دولتكم قبول مسند رئاسة مجلس النظار  
 ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين من  
 يكونون موصوفين بالصفات الحسنة والعرض  
 عنهم للخدمة النخبة الخديوية للقيام باعباء خدمة  
 الوطن العزيز واعلاناً لصداقتنا وانقيادنا لاوامر  
 الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي فتد  
 امضينا هذه العريضة ونحن على يقين ان تقع  
 لدى دولتكم موقع القبول افندم

وقد رفع اليه ايضاً وجوه البلاد واعيانها  
 التماساً يقرب من التماس العسكرية في العبارة  
 وبطابقة في المعنى وغاية توضيح نيتهم بصداقتهم  
 وشدة ميلهم جميعاً اليه وانقياد قلوبهم اليه وانهم  
 ضامنون كاقبلون ان لا يقع في المستقبل شيء من  
 الحوادث المريعة التي تنسب الى رجال العسكرية  
 الذين هم ابناؤهم واخوانهم بزوال كل خطر  
 وانقطاع جميع الاسباب التي توجب الخوف  
 والاضطراب ويسألون الله تأييده وتوفيقه لاصلاح  
 احوال البلاد بعناية اميرها

وفي يوم الاحد الواقع في ١٤ شوال سنة  
 ١٢٨٠ جاء نظارة الداخلية المغنور لهُ سلطان باشا  
 وسليمان باشا اباضه وشربعي باشا ومشاوي بك  
 وامين بك الشمسي والشيخ علي اللبني وعبد  
 السلام بك المويلحي والشيخ الصباحي والشيخ احمد  
 محمود وابراهيم افندي الوكيل وقدموا لشريف  
 باشا تقريره الاول منها كصفاته لتعهدات  
 الجهادية وهذه صورته

نحن الواضعون اسماءنا ادناه علماء ومشاخ  
 واعيان وعمد مصر واسكندرية والقنطرة والوجهين  
 البحري والقبلي لاعتقادنا الثام بحسن صفات وغيره  
 دولتو شريف باشا قد التمسنا منه ان يستلم  
 ادارة اشغال ورئاسة مجلس النظار الذين  
 سيصير انتخابهم بعرفة دولته بالحكومة المصرية  
 والعرض عنهم للخدمة الخديوية واظهاراً لصداقتنا  
 النامة وخلص نية الجيش نحن ضامنون صدق  
 وصحة التعهدات التي من منقضاها تمام الانقياد  
 لاوامر دولتو شريف باشا ( ويليها الاختتام  
 والتوقيع )

اما الثاني وعليه الف وستائة توقيع فهو  
 يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابي وفقاً للارادة  
 الخديوية وهذه صورته

لما كان لا يتنظم نظام العالم ولا يقوم قوام  
 الهيئة الاجتماعية الا بالعدل والحريّة حتى  
 يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله حراً في  
 افكاره واعماله ما فيه سعادته وحسن حاله وهذا  
 لا يتأتى الا بايجاد حكومة شوروية عادلة لا  
 تشوبها شوائب الاستبداد ولا تنطرق اليها  
 طوارق النساد اتخذت المالك المتعددة العادلة  
 مجالس مليّة من نبياء امها ينوبون عنها في حفظ

حقونها نجاه مبادئ حكوماتها ويكونون الوسيلة  
الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من  
الاحكام العادلة وتلى هذه التواعد ولاجل هذه  
المقاصد كان قد اتخذت حكومتنا مجلس نواب في  
العهد السابق وبما ان مقاصد خدمتنا المعظم  
جميعها خيرية ونيالة سلبية فطلبنا لخطط بلادنا  
من بوائق الدهر فجانسنا بعرض هذا راجين  
من المراحم الدائرية صدور الامر الكريم  
بتشكيل مجلس نواب لامتنا المصرية يكون له ما  
يجالس الامم الاوربية القعدة من الحقوق  
الشرعية ازالة حياة الحكومة وبذلك تكون  
الحضرة الشخصية الخديوية قد حولتنا نعمة لا نعادها  
نعم واصبح حكومتنا العادلة نموذجاً شريفاً يبرهن  
على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم وبما  
على يقين من قبول الناس هذا وفقاً لارادة ولي  
النعم ادام الله اجاله . اهـ

( صورة تعريب الكتاب الذي بعث به )

( شريف باشا الى وكلاء الدول )

( اثر تشكيل وزارته )

الى حضرة النشل الجنرال

انكم لتعلمون الظروف والدواعي التي  
اوجبت على تحقيق الثقة التي تعطف الجباب  
العالي باعتقادها في تنولي تشكيل الوزارة الجديدة  
ونفس هذه الدواعي هي التي حملت زملائى  
حضرات النظار على الامتثال الى امر الخديوي  
الخديوية بمجيبين بقول المناصب التي وجهت  
اليهم

وبناء على ذلك اقدم لحضرتكم على كتابي  
هذا صورة الديكريمو الخديوي المؤذن بتشكيل  
الوزارة واقل الحكم ان الحضرة الخديوية تكلمت

بان توجه الى مع رئاسة النظار منصب الدخيلة  
والقيام بهام نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة  
صاحب السعادة مصطفى باشا فهي

واملي وطيد بانكم في جميع المدة التي تنصل  
بها مغابراتي مع حضراتكم ثوقاً لا تناخرون عن  
مساعدتي بطيبة نفس لحفظ العلائق الودادية  
المستمرة حتى الان بين حكومتكم وحكومة الجباب  
العالي ما هو عضد ثمين له وسند للقطر المصري  
وبعد هذا فرجائي ان تقبلوا اثبات اعتباري  
الناثق لحضرتكم

وكتب في مصر في ١٧ سفير سنة ١٨٨١

الامضا ناظر الخارجية

شريف

( ترجمة الكتاب الذي بعث به حضرة )

( صاحب الدولة شريف باشا الى )

( سعادة المحافظين والمديرين في )

( النظار المصري )

تعطف الجباب العالي وعهد اليه بان

اشكل وزارة جديدة وانولي رئاستها ووجه اليه

مع هذا المنصب نظارة الدخيلة

فاول امر عيت به حين قبلت هذه الثقة

التي دعاني اليها كرم الحضرة الخديوية وطلب

وجوه البلاد هو ان صرحت بعزمي الاكيد على

مراعاة الاقتصاد بالحكمة في جميع نفقات الدولة

وعلى توطيد العدل والامانة وتعيمها في جميع

الوظائف وعلى احداث الاصلاحات التي ادت

اليها الخبرة ودعت الى ادخالها ارادة البلاد

احداثها في عموم الادارات على الوجه الموافق

ومن تلك الاصلاحات تنظيم الاحكام

الفضائية وتحديد السلطة العمومية وتبيان

مرجعها الى منفعة عمومية فلكم انتم الحكم فيها  
واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من  
اختصاصات الحكومة القضائية

وعليكم ان توجهوا في المستقبل عناية  
خصوصية الى فض المشاكل بمقتضى مبادئ  
الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياما بوجه  
الاجمال والتي ما خدمت عنها الا وحسب ذلك  
منكم تعدياً لما فرض لكم من الحدود ومخالفة  
لتعليماتي الرسمية ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم  
السلطة في المزايا المخصصة بالحكومة القضائية فمن  
الواجب عليكم ان تتخذوا الوسائل الحسنة بحكمة  
ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون  
لتحفظوا شرف رعيتم وارواحهم وراحتهم فانه  
في هذه المرة الاخيرة حدثت مخالفات كثيرة من  
شأنها ازعاج الراحة والامنية ولم يعاقب المرتكبون  
بالتقصاص الحق العادل الذي يكفهم عن  
ارتكاب الجنايات وبين لهم ان احكام القانون  
العادل تطولم ايان كانوا . فعليكم انتم ان  
تبتطلوا هذه الحالة وتقفوا بالمرصاد لمنع عودها  
مرة ثانية موجبين لكل ارتكاب او جناية  
العقاب القانوني وان تؤيدوا الراحة والامنية  
العمومية فان اول ذلك ما يجب عليكم

وبعد فاني منذ استلمت نظارة الداخلية  
سئمت على انفس مني انه قد حصل لي في  
مديرية الغربية وفي غيرها من الادارات على  
اختلافها ضعف في السلطة مع ان على حفظها  
مدار الاحكام وبقيام الحكومة الواجب احترامها  
فمن المهم اذا وضع حد لهذه المخالفات المشهورة  
التي تفسد ببقائها جميع فروع الادارة واحسن  
وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته

اختصاصاتها ومزاياها ثم توسع نطاق المعارف  
والاشغال العمومية والزراعة والتجارة ذلك هو  
جل الاصلاح الاساسي المقصود ويلوح لي انه  
ذو اهمية عظيمة يجب الاسراع الى قضائها  
ولذلك انا ادعوكم الى بذل جميع ما في الطاقة  
في سبيل مساعدتي على انهاء ذلك بما لكم من  
السلطة المعينة حدودها بمهنة ونشاط

وحيث لم يصدر حتى الان القانون الفاعل  
الذي يحدد السلطة العمومية ويبين لكل منكم  
حقوقه وواجباته رأيت من الضروري ان اذكركم  
هنا باسم المزايا التي خولتموها في الاحكام والادارة  
فاحرصوا على الخدمة العمومية واجراء موجباتها  
واسهروا على تأييد العدالة والمساواة وعلى جباية  
الضرائب واحفظوا حقوق الاهالي وذودوا عن  
مصلحتهم مثلما يجب ان تذودوا عن المشروعات  
العمومية دينية كانت او خيرية وانما فروض  
الحفظ والضيطة واعتصموا بالدراية لائقا بما يمكن  
حدوده وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها  
بحيث لا تذهب بما لا خير فيه تلك في حدود  
السلطة لادارة الاحكام معينة الا للسلطة  
الخدمية العظمى

وعليكم ان تسوا بين الرعية اذا اخل  
بعضهم بعهده مع الآخرين فنشأ عن ذلك خلاف  
وان تحفظوا اجراء ما يعهد به كل منهم لصاحبه  
وتسهروا على مراقبة التوازنين التشريعية المتعلقة  
بصلاتهم فيما بينهم وتنفصلوا ما يحصل من الخلاف  
تلك هي الحدود المعينة للاحكام القضائية اسي  
للنضات في الدعاوي الشخصية والمجالس المدنية  
العادية .

وبالحيلة نقول ان الامور التي يكون



مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر  
في هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين  
الآتي بيانها وهي

أولاً قانون الاجازات العسكرية البرية  
والبحرية

ثانياً قانون نسوية حالة الضباط المستودعين  
ثالثاً قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية  
رابعاً قانون القواعد الاساسية الذي يليه  
قانون الترقى

خامساً قانون الضمان والامتيازات والاعانات  
العسكرية فانشراف بان ارفع لصدتكم السنية  
صورة خمسة اوامر عالية عن هذه القوانين متمسكاً  
تشریفها بالتقول

واني اولي الامر والنعم عبد الخاضع ومحسوبه  
المناضع

رئيس مجلس النظار

الامضا محمد شريف

القوانين العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ  
٢٦ رجب سنة ٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية  
وموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هوأت

(قانون الاجازات العسكرية)

( البرية والبحرية )

المادة الاولى - حكمدار كل الاي او اورطة  
مستقلة او سرية مستقلة يجوز له ان يرخص  
بالاجازات لمنسبها التابعين له متى سوغت  
ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة

المذكورة وهي اختيار المأمورين الصادرين في  
الخدمة فابذلوا عنايتكم في ان يكون جميع شيوخ  
البلاد الذين تدعوهم الى هذه الوظيفة ارادة  
موافقتهم رجالاً نوبت عنقه تشهد لهم بها ثقة  
الاهالي وان يكون لهم في بلادهم نفوذ تام لا يقوى  
على معارضة احد لما يوجد في حالة الثروة  
والغنى ولما لهم من المصالح الزراعية والتجارية  
وعليكم ان لا تتأخروا عن تقديم تقاريركم

الى مرجع السلطة العمومية الذي من يصدر  
لكم النص والامور الادارية والذي يجب ان  
تحتل بجميع المسائل التي تستلزم النظر والظارة  
العامة وان تعرضوا عليها جميع المشاكل التي  
يلوح لكم انها تستلزم تعليات خصوصية حتى  
اصل بمساعدتكم وحرصكم بالامانة ودقة على ما  
يقتضيه لكم من التعليات الى اجراء اصلاح  
واعادة النظام الاداري طبقاً للقواعد الخيرية  
الخدمية

الامضاء

رئيس مجلس النظار

وناظر الداخلية

شريف

( صورة التقرير المقدم للجناب الخديوي )

( من شريف باشا في ٢٨ شوال )

( سنة ٩٨ و ٢٢ ستمبر سنة ٨١ )

( للتصديق على قوانين العسكرية )

( وهي من ضمن طلبات الجهادية )

( يوم حادثة عابدين )

قال ان القومسبون العسكري السابق  
تشكيله بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٣٠  
أبريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية  
قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية

فالقضاة والصف ضباط والانباشية والعساكر  
الموجودين بالسودان وهرر وسواحل البحر  
الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج  
الحكومة المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له  
الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة خمسة عشر  
يوماً بالمقامة الكاملة ايضاً

المادة الثامنة . الاجازات التي تعطى لمن  
يلتزم التوجه الى الجهات الخارجية عن الحكومة  
المصرية لا يكون الا من طرف الخضر النخبة  
الحدوية بعد العرض عنها من طرف نظارة  
الجهادية

المادة التاسعة . كل جهادي حصل له مرض  
او جراحات او كان في حالة النفاة واعطيت  
في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدمي  
الحكومة بتصرح له بالمدة التي تعدها الاطباء  
لتبديل الهواء او المعالجة من طرف ارباب  
الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه  
شيء ولو كان سبق استحصاله على اجازات تزيد  
عن الثلاثين يوماً المقررة في السنة والمدة المصرح  
بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان  
زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري  
الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق  
عن حاله تجري اللازم في حقه على حسب ما  
هو مدون بالقوانين العسكرية

المادة العاشرة . كل جهادي لم يستحصل  
على اجازات قدرها ثلاثون يوماً في السنة يكون  
له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوماً التي  
يستحقها في السنة التالية وهكذا لغاية اثني عشرة  
سنة فان مضت مدة الاثني عشرة سنة من غير  
طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة

لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا  
عن ثلاثين يوماً في السنة الواحدة للشخص الواحد  
المادة الثانية . ينبغي ان يتقيد في التقرير  
اليومي الذي يحرر بالالاي او بالاورطة المستقلة  
او بالسرية كل اجازة يتصرح بها وفي آخر  
كل شهر بعمل تقرير خصوصي عن ذلك  
ويرسل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدريجية  
بحيث يكون مثبثاً فيه جميع الاجازات التي تصرح  
بها في مدة الشهر

المادة الثالثة . يجوز لامير اللواء ان يرخص  
للمتسلي الاجازات التابعة لقومنته مدة لا تزيد  
عن خمسة عشر يوماً في ظرف كل ثلاثة اشهر  
ونبنى هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي  
المادة الرابعة . يجوز للفريق ان يرخص للمتسلي  
الاجازات التابعة لقومنته مدة لا تزيد عن ثلاثين  
يوماً في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي  
المادة الخامسة . يجوز لحكماء الجيش ان  
يرخص للمتسلي الاجازات التابعة للجيش مدة  
لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب  
الالتماسات التدريجية ومن طرف المشار اليه  
يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً

المادة السادسة . ناظر الجهادية يرخص  
بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتماسات  
التي تقدم له من حكماء الجيش

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري  
تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد  
عن ٤٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من  
استحقاقه شيء في مدة اجازته فان زادت عن شهر  
يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد  
عن الثلاثين يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك

يعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا  
القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف  
المقابلة له في الجيش البري

المادة السابعة عشرة . سريان مفعول امرنا  
هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة الثامنة عشرة . ناظر جهاديتنا ومجريتنا  
مأمور باجراء وتنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨  
الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الخضر الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس الظفار

شريف

ناظر الجهادية

محمد سامي

قانون المستودعين

نحن خديو مصر

حيث من الضروري تدوية حالة الضباط  
المستودعين فبناء على ما رفعه اليانا ناظر  
الجهادية والبحرية وموافقة لرأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

المادة الاولى . على ناظر الجهادية والبحرية  
ان يشكل قومسيونا عسكرياً يكون من جملة  
اعضائه طبيبان من حكام الجهادية وبقدم له  
كشفاً عمومياً باسماء الضباط المستودعين بالجهادية  
والبحرية مبنياً على منشا كل ضابط ان كان من  
المدارس او من تحت السلاح ونوارخ ميلادهم

شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن  
سنة واحدة انما من يحصل على رخصة بالتوجه  
الى خارج الحكومة او من والى السودان يضم  
اليو خمسة عشر يوماً على المدة التي لا يستتلع  
فيها شيء من استحقاقه

المادة الحادية عشرة . اذا لم يوجد بالالاي  
من الضباط العظام الاضابط واحد فلا يرخص  
له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق  
ضباط البلوكات واما الصف ضباط والاوناشية  
فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط  
المادة الثانية عشرة . لا تصرح للانفار في  
الاجازات بزيادة عن عشرة في المائة الا في  
فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات  
الخدمة بذلك وتقدر هذه الزيادة يكون بمعرفة  
نظار الجهادية

المادة الثالثة عشرة . الانفار المستجدة الذين  
لم يكملوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم  
بالاجازات الا في الاحوال الاضطرارية

المادة الرابعة عشرة . حيث ان الاجازات  
تعتبر مكافأة لمن يظلم عن حسن سلوكه وعقابه  
تأديماً لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص  
بها لمن كان متصفاً برداء الاخلاق الا في  
الاحوال الاضطرارية

المادة الخامسة عشرة . عملية دفاتر الاجازات  
وفيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة  
تحت مسئولية رؤساء الخاسية مع ملاحظة رؤساء  
الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر من  
ديوان الجهادية

المادة السادسة عشرة . حكاهم البحرية واراؤها  
وضباطها وحلف ضباطها واوناشياتها وعساكرها



المادة الخامسة . ضباط النوع الثالث يجري في حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة

المادة السادسة . جميع الاحكام المغايرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها  
المادة السابعة . ناظر جهاديتنا وبحريننا مأمور باجراء وتنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨  
و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

يامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء شريف

ناظر الجهادية

محمود سامي

( قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية )

( وفروعها )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠  
ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري  
لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه  
اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

المادة الاولى . قد صار التصديق والاقرار  
على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية  
المحتوي على واحد وثلاثين بنداً ومرفوق  
بامرنا هذا

ودخولهم في الخدمة العسكرية وترقيهم الى كل  
رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن  
سلوكهم وسفرياتهم البحرية وغيرها وتاريخ  
استبداعهم

على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء  
الضباط شيئاً قسماً ويجري فرزهم وتقسيمهم الى  
القسمين الاتي بيانهما :

### القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية  
وظائف رتبهم

### القسم الثاني

الضباط غير اللائمين للخدمة وهم  
اولاً . الضباط الذين وصلوا الى السن  
المحدود الذي لا يمكن استخدامهم بعده حسب  
القانون

ثانياً . الضباط ذوو الامراض والعادات  
المعضلة التي لا يرجى شفاؤها

ثالثاً . الضباط المشبوه قبح سلوكهم عادةً  
من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا  
الوجه يقدم الى ناظر الجهادية جدولاً مستوفياً  
عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً

المادة الثانية . ضباط القسم الاول اللائتون  
للخدمة يصير ابقاؤهم بقلم الاستبداع لاستخدامهم  
بالالايات وغيرها عند اللزوم

المادة الثالثة . ناظر الجهادية يعين الضباط  
اللازمين للخدمات من هذا الجدول

المادة الرابعة . ضباط النوع الاول والثاني  
من القسم الثاني تجري احوالهم على التقاعد  
بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب  
قانون المعاشات

الان فصاعداً من صف الضباط والاوناشية  
وافراد العساكر او الضباط والضابطان العظام  
والكرام وارباب الوظائف والصناعية سواء  
كانوا برية او بحرية وكان له ذرية قصر او بلغ  
يزيد سنهم عن الاحدى والعشرين سنة وبهم  
عاهات تنعم عن التكسب او زوجة او زوجات  
ووالد ووالدة يرتب لهم الماشية المخصصة لرتبة  
المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب ما يخص  
كلآ منهم بالفريضة الشرعية كما انه اذا اعتقب  
والداً واحداً قاصراً كان او بالغاً ذا عاهة تنعم  
عن التكسب او بنتاً قاصرة او بالغة غير متزوجة  
او ترك زوجة واحدة او والداً او والدة ترتب  
ماشية المتوفى كاملة لمن اعتقه وتركه من  
المذكورين واذا كانت البنت او الزوجة تزوج  
ينقطع مرتبها واما الولد القاصر فمن حيث انه من  
وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه  
ان يحصل على معارف ويخرج من المكتب ويشبه  
باسباب التبش فبعد بلوغه سن الاحدى  
والعشرين يقطع معاشه اما اذا بلغ هذا السن  
وفيه علة تنعم عن تكسب المعاش فلا يقطع  
مرتبه واما الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد  
المتوفى قبل ربط المرتب او بعد ربطه فلا  
ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام في قيد  
الحياة تطبيقاً للارادة الخديوية الصادرة لنظارة  
الجهادية بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ ١٢  
المادة الثانية . لا يتخلو الحال من وفاة بعض  
اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل  
لهم باي نوع كان من عوارض سفريات الحاربات  
التي تعيقها الوفاة سواء كانت وفاتهم في حالة  
الاصابة او عند المعالجة منها في اي محل كان

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلنا  
وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية  
تفيد امراً هذا كل فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨

الموافق ٢٢ شعبان سنة ١٢٨١

محمد توفيق

بامر الخوض الخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الجهادية

محمود سامي

مقدمة القانون

حيث ان ضابطان الجهادية البرية والبحرية  
واركان حرب والمهندسين البحرية واعمال  
والاجزاجية والباشوزق وارباب الوظائف  
والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها  
والحالة هذه جار اعطاءهم المعاشات التي  
يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر  
عليه الامر الخديوي بتاريخ غاية جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٥ ١٢ مرة ١٢ مع ان هذا القانون وذيله  
الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ ١٢  
مرة ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي  
يستحق ربط المعاش عليها فبناء على الامر  
الخديوي الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٨ ١٢ مرة بحري وتفتح قوانين الجهادية  
قد تحرر هذا قانوناً معاشات الجهادية  
البرية والبحرية وفروعها ليكون دستوراً للاجراء  
بوجبه بعد صدور الامر بتنفيذ

المادة الاولى . كل من يتوفى بالحروب من

او كانت وفاتهم باسباب الحرق او الغرق بالنهر  
او في الذهب والاياب ولكون تلك المواد  
تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الان  
فصاعداً بسبب من هذه الاسباب تعتبر وفاته  
بدون استثناء كالذين يصابون في المحاربة  
ويتوفون بها ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين  
كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة  
الاولى من هذا القانون

المادة الثالثة - الذين يتعينون بأموريات  
داخلية مثل اطفاء او اخاد القن ومنع التشاجر  
والتعديات ومثل مأموريات النيل وحفظ الجسور  
والشغال العمليات وسد القنوع ومأموريات  
اطفاء الحرائق اذا توفي احد منهم باسباب  
اصابه بالحرق او باسباب اصابه في اثناء  
اجراء مأموريته في منع واطفاء القن ومنع  
التشاجر واجراء الضبط والربط او في اثناء  
الخدمات والمناورات العسكرية او في اثناء  
العملية بالردم او الغرق فحيث ان وفاتهم  
بأي نوع من هذه الانواع انما هي باسباب اجراء  
مأمورياتهم للحفاظ على الحقوق العمومية فهؤلاء  
تعتبر وفاتهم كالذين يتوفون في المحاربة ويصير  
معاملتهم ورثتهم الشرعيين كص المادة الاولى من  
هذا القانون

المادة الرابعة - الذين يتعاونون على المعاش  
من الان فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف  
ضباط والاونباشية والانتار وارباب الوظائف  
والصناعية برتبة كانوا او بحرية يكون اعتبار  
مخاسبة مدة خدماتهم على الوجه الاتي وهو ان  
كل من بلغت مدة خدمته عشر سنوات يترتب  
له ربع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خدمته

خمساً وثلاثين سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشاً  
له وعلى ذلك يصير تقسيم الثلاثة ارباع الباقية  
من الاستحقاق على الخمس والعشرين سنة الباقية  
من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الاول  
من الخمس والثلاثين سنة المقررة وما يخص  
السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت  
مدة خدمته احدى عشرة سنة وهكذا يضم  
حاصل القسمة سنوياً حتى اذا اتم الخمس والثلاثين  
سنة يكون استحقاق المعاش الكامل ولتقيد رتبة  
الملازم ثانٍ مثلاً لذلك فنقول ان استحقاق  
الملازم الثاني هو ستمائة قرش وربعه هو مائة  
وخمسون قرشاً الذي يستحقه في مدة العشر سنوات  
ويشتمل الثلاثة ارباع الباقية من ما يثبت التي  
هي عبارة عن اربعمائة وخمسين قرشاً على مدة  
الخمس والعشرين سنة الباقية من مدة الخمس  
والثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر  
قرشاً فعلى هذا القياس اذا كانت مدة خدمته  
احدى عشرة سنة فيضم له الثانية عشر قرشاً على  
مبلغ المائة والخمسين قرشاً ليكون استحقاقه في مدة  
الاحدى عشرة سنة مائة وثمانية وستين قرشاً  
واذا بلغت مدة خدمته اثنتي عشرة سنة يضم  
على المائة وخمسين قرشاً اثني هي قيمة الربع مبلغ  
سنة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه في السنتين  
وهكذا حتى اذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين  
سنة يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه  
الطريقة ليكون معاشاً له وعلى هذا المنوال  
يصير معاملته جميع ارباب الرتب والوظائف  
والصنائع .

المادة الخامسة - مدة الخدمة تحسب للضابط  
الذي اصله من تلامذة المدارس الحربية والمحاربة



ووجاق الخيلة والمروزة من تاريخ دخوله وفيه  
نقرأ بالمدارس المذكورة بما ان تلامذة المدارس  
البحرية والخطرية والبحرية والخيلة مستعملون  
الاسلحة النارية مثل عساكر الالايات ويحتنون  
للمركبات العسكرية وبالجملة فهم مثلهم وأما  
الضابط الذي يترقى من تحت السلاح فحسب  
مدة خدمته من تاريخ دخوله الخدمة العسكرية  
ويحسب من مدة الخدمة للوعود مدة الاجازات  
وتدليل الهواء ومدد الاستدعاء والمأموريات  
من قبل ومن بعد صدور هذا القانون

المادة السادسة . تحسب مدة الخدمة للذين  
توجهوا أو يؤمرون لسفريات الخارجية  
بالجهات الخارجة عن دائرة الحكومة الخديوية  
كل سنة بستين وكذلك تحسب المدة التي  
تقضي في السفريات والمأموريات والاقامة بالجهات  
البعيدة مثل الاقطار السودانية بلا استثناء  
وجهات خط الاسراء والسواحل الشرقية  
الافريقية من التدمير فصاعداً الى الجرب  
تحتسب السنة بستين

المادة السابعة . من الان فصاعداً اذا كان  
احد من الضابطان الجهادية البرية والبحرية او  
من الموظفين بها يشغل للخدمات بجهات الملكية  
بحسب المصلحة ثم يستخدم ثانياً بالجهادية البرية  
او البحرية واستحق النقاد للمعاش فيعامل بمقتضى  
هذا القانون اما اذا لم يعد للجهادية البرية او البحرية  
واستخدم بأي جهة وفي بالخدمة الملكية واستحق  
النقاد للمعاش فيحضر بغير ان يسي خدمته  
بالجهادية البرية او البحرية فان كانت بلغت خدمته  
باعتدي الجنتين عشر سنوات فيعامل بمقتضى هذا  
القانون في رتبته معاشه وأما اذا كانت مدة

خدمته بالجهادية البرية او البحرية لم تبلغ العشر  
سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى  
لائحة الملكية عن مدة خدمته بالجهادية والملكية  
المادة الثامنة . اذا استودع بوجه الاستغناء

احد ضابطان الجهادية البرية والبحرية تحت  
ظهور خدمته له فمن تكون ماهيته لغاية ١٠٠٠  
قرش يرتب له ثلثا ماهيته ومن تكون ماهيته  
من فوق الالف قرش يرتب له نصف ماهيته  
معاشاً وعند ظهور اي خدمة او مأمورية فيكون  
هؤلاء المستودعون اولى من غيرهم في الاستدعاء  
ومق تعين احد منهم لمأمورية او للاستدعاء فيعطى  
له ماهيته ومرتبات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه  
المادة التاسعة . كل من وقعت منه خفلة

وعوقب عليها بالارسال الى اللبان او بالطرد  
او بالقي بعد ظهر قضيتي وثبوت خفيته وصدور  
مضلة الحكم عليه ثم صار العفو عنه بعد ذلك  
واعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته  
السابقة لحده تاريخ العفو عنه الا اذا نال امراً  
عالياً يقضي بالحساب مدة خدمته السابقة وان  
كان معه الشخص آخرون مشتركون معه في  
قضية واحدة وحكم واحد واحدهم لم يشكك العفو  
لصاحبه سبق وفاته من قبل العفو عن المشتركين  
معه فيجري حصر مدة خدمته السابقة ويعامل  
ورثته للشرعوت مثل ما يعامل في ورثة  
الموفين في الخدمة العسكرية وأما من سبق رفته  
من خدمته بدون مضلة او حكم من مجلس  
عسكري ثم اعيد للخدمة ثانياً ورفعت اخيراً  
بالاستغناء فيجري حصر مدد خدمته جميعها بما  
فيها المدة الاولى التي قبل الرتبة الاولى ويرتب  
له المعاش بواقع ما يستحقه من مدد خدمته

حسب القانون وإذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يرتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لمورثهم وهذه المادة يعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق

المادة العاشرة . اذا وقع ضابط في اسر العدو في ايام الحرب مجروحاً كان او سليماً فمن بعد حضوره وتحقق امر وقوعه في الاسر يهبس عسكري اذا تبين ان اسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وان وقوعه في الاسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب اخر غير حركات العسكرية لمدة اسره تحسب له من سني خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها اما اذا توفي وهو في الاسر وتحققت وفاته من امثاله الاسرى الذين حضروا سواء كانوا ضباطاً او عساكر فيعامل ورثته اسوة ورثة من يتوفون بالحروب

المادة الحادية عشرة . يجب على صفاة الضابطان والمأمورين الاتياد فيما يناطون به من الخدم فاذا امتنع احد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالياً عن الاعذار المقبولة ينظر الى سنه فاذا كان يبلغ سن الستين فيعفى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سني خدمته وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعفى ويعطى له معاش ايضاً على حسب مدة خدمته اما اذا عجز عن ثبوت الاعذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة السفرية

المادة الثانية عشرة . كل ضابط او متوظف بالجيش او بديوان الجهادية والبحرية وفروعها

يستحق المعاش بصرف له كامل مرتباته التي هي عليها سواء كان بالاستخدام او بالاستبداع مدة حصر سني خدمته ومضى صار انعام استخراج المدة المذكورة بحول على الروزنامته بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامته ولاجل السهولة يقتضي حصر مدد خدمة جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفروعها ورصدها بدفتر مخصوص بكل الاي او مصلحة حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بمدة خدمته مع كشف استحقاقه كما انه عند المحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة اشهر فلا تحسب له تلك الكسور واما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة

المادة الثالثة عشرة . كل من ظهر انه سقط وهو في خدمة الميري من ضابطان الجهادية البرية والبحرية وفروعها والمتوظفين بها باي علة تمتعه من تأدية وظائف خدمته او سلبت منه لياقة الخدمة فمن بعد كشف الاطباء عليه بالقومسيون المخصص لذلك وثبتت تسقطه فمن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً ومن كانت ماهيته الف قرش فاقبل يرتب له ثلثا ماهيته اما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يحتر بعد وفاة صاحبه لورثته

المادة الرابعة عشرة . كل من تسقط من الصف ضباط والاونباشية والعساكر ومن ياتلهم في الماهيات من ارباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها وابورات



الخدمة الخدمية والافترار والمستخدمين بعموم  
جهاز الملكية الذين من زمرة العسكرية وكان  
تسقط في الخدمة برًا أو بحرًا أو كان في حالة  
الاقامة والخدمة والخدمة العسكرية البرية  
والبحرية أو الخدمة الملكية فمن بعد الكشف  
على معرفة الحكم بالتقويض المخصوص لتحقيق  
ذلك وتصديق نظارة الجهادية صحة التسقط  
وإزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩  
قرشًا قيمة بدل تعيينات شهرًا ملاحق على ما هيأهم  
ويربط جميع ذلك معاشًا لم وذلك ليكون  
ما هيأهم جزاء ليست كثرًا لمعاشهم ما بعد إرباب  
الوظائف والمصالح السان ذكرهم فيمكن  
بترتيب ما هيأهم فقط معاشًا لم وبعد وفاة كل  
من هؤلاء يفتح معاشه

المادة الخامسة عشرة . في حالة ما إذا  
أصيب في ميدان الحرب أحد بالأعطال الكبيرة  
والأمراض والجروح الجسيمة أو فقد عضوًا  
أو جملة من أعضائه أو إحدى عينيه أو كليهما  
أو أصيب بمرض مثالي فقد الأعضاء سواء كان  
ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم في إجراء  
خدمة بحرية فيترتب له علاوة شهرًا على كامل  
ما هيأه الخبيثة الأنية وهي أن يضاف لمن فقد  
عضوًا أو عينًا مائتان وخمسون قرشًا أن كان  
ضابطًا ومائة قرش أن كان صف ضابط أو عسكريًا  
ويضاف لمن فقد عشرين أو عشرين خمسة قرش  
أن كان ضابطًا ومائتا قرش أن كان صف ضابط  
أو عسكريًا وبعد ذلك ترتيب ما هيأهم ورثته الشرعيين  
بدون الخصيصة المذكورة كما أن هذه المادة  
يجري منعها على من تسقط في حرب الجبهة  
وحرب الروسية اعتبارًا من يوم التصديق على

هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتصديق  
المادة السادسة عشرة . السروسارية والسر  
بياده وضباطهم وأرباب وظائفهم بحسب نوعها  
ونفقاتهم إذا لقاعد أحد منهم بحسب الاقتضاء  
وهو في الخدمة البرية أو توفى أو تسقط في  
الحروب أو السفريات والمأموريات أو في  
الاقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احتساب  
سني خدماتهم وترتيب المعاش لهم أو ورثتهم على  
حسب ما هيأهم فقط أسرة ضابطان وعساكر  
الجهادية ينقض هذا القانون وذلك في حالة  
ما إذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين  
ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية

المادة السابعة عشرة . الوطنيون المستخدمون  
بالبحرية مثل مهندسين وثلاثة شرك وخوجات  
وخلاتهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية  
حيث أنهم مستخدمون بوابورات البحر وأشغالهم  
مثل أشغال الذين من سلك العسكرية بدون  
تفاوت قبولًا والكعبة الذين أصلهم من سلك  
العسكرية ومن المدارس البحرية ومستخدمين  
بالجهادية البرية والبحرية وفروعها فمن يرفت  
منهم بالاستغناء لأحاليه على المعاش نصير معاملة  
ينقض هذا القانون ومن لم يتحول على المعاش  
يجري فيه مستودعًا وبعامل ينقض المادة  
الثامنة من هذا القانون ومن يتوفى منهم في  
حالة الاستخدام أو في الاستيداع نصير معاملة ورثته  
الشرعيين في ترتيب المعاش لهم ينقض المادة ٢٤

المادة الثامنة عشرة . المستخدمون بعموم  
وفروع الجهادية البرية والبحرية الذين أصلهم  
من زمرة الملكية مثل نظار أفلام وباشكناز  
ورؤساء الأفلام والورث وسائر الكعبة والخوجات



المعاش له بواقع مدة خدمته وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كانت مربوطاً لهم من الماهية والمرتبات بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خالين من الاستخدام بجهات الملكية ومن يتسبب له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدام بصير قطع هذا المعاش وإذا رقت من خدمته الملكية قبل انقضاء العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات وأما إذا بقي بدون خدمة لحين انقضاء العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخمس فيجري إحالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون

المادة الحادية والعشرون. ضابطان الجهادية البرية والبحرية وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثتهم معاش لأن فاولئك يعاملون بنفسى نص مواد هذا القانون

المادة الثانية والعشرون. لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميري وكان ذلك لا يمنع من التكسب بعد اخذ المعاش فمن يرغب من أصحاب المعاشات في الخدمة بالميري اليومية أو بالمكافأة ويجري استخدام بالميري بحسب اللزوم تعطى له اليومية أو المكافأة اللازمة علاوة على معاشه وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه ومن يريد الاشتغال في أنواع التكسبات مثل التجارة والاخذ والعطاء أو الصناعة أو استخدام بخدمته لائفة لشرفه داخل

والاية والوعاظ بالالايات والخوجات الذين بالمدارس البحرية والبحرية من مضى عليهم منهم بالخدمة بأي جيفة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متوالية يعامل في المعاش على مقتضى المادة ٤ من هذا القانون

المادة التاسعة عشرة. الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتيبات والصحة والسكة الحديدية وفرجية بالاستتالية وفي بعض وظائف أخرى بعموم خدمات الملكية فمن رقت أو رقت منهم من جهات استخدامهم بأسباب تستطه المثبت لدى القومسيون الخصوصى لختبى ذلك في حال وجوده بالخدمة أو يكون رفته بأسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدمته بالنظر أكبر سته يرتب له المعاش أسوة من يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح وبمعرفة الجهات المرفوتين منها أخيراً يصير إحالته على الجهادية ليتحرر منها إلى الداخلية وبمعرفة يصير إحالته على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه ما ذكر

المادة العشرون. الذين سبق رقتهم والذين يرفتون من الآن فصاعداً من ضابطان الجهادية البرية والبحرية بأسباب حالات أوجبت الكشف عليهم بمعرفة الأطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يلقون للخدمات الملكية فهؤلاء حيث أن الحالات التي أوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت في حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب هذا القانون يعامل في ترتيب

والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفى اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لم فيجري علاوة تلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر لروزنامته بربط العلاوة والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون كالموضع بالمادة الاولى

المادة الخامسة والعشرون . من توفي او يتوفى من الذين تحولوا او يتحولون على المعاش بالروزنامته بربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامته الى ورثته الشرعيين المخصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون حيث ان ربط المعاش لمورثهم كان مكافأة له على خدماته الميرية التي اداها

المادة السادسة والعشرون . المرفونون والذين يرفنون بالاستغناء لتحويلهم على المعاش ثم تدركهم الوفاة قبل الاحالة او بعدها او في اثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم او من بعد انمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامته فما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثتهم الشرعيين واما من رقت او يرفت من محل خدماته بالاستغناء وباتناء حضوره للجهادية او قبل حضوره لمعاملته كأمثاله لربط المعاش له اولاستبداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة ورثته الشرعيين كورثة الذي يتوفى في الخدمة

المادة السابعة والعشرون . من توفي ولم يربط لورثته معاش للان او من يتوفى من الان فصاعداً باي وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فمن يستحق ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتي وهم

الحكومة بطرف احد تبعها لا يتبع من ذلك ايضاً واما من يرغب الخدمة بحكومة اجنبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدر امرها بالتصريح او بالملع

المادة الثالثة والعشرون . اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الميرية ولم يكن ممن يستحقون المعاش الكامل بواقع المدة الموضحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من مائة رتبة الحار طاً فانه يرتب له مائة رتبة ويستخدم بها فان اقتضى الحال تقاعدته ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة اما اذا كان المتقاعد في المعاش حال استخدامه ثانياً حاز رتبة زائدة على الرتبة التي كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التي حازها اخيراً

المادة الرابعة والعشرون . من توفي في الاستخدام او في الاستبداع من القضاة والارباب المناهيات والوظائف التابعة للعسكرة فمن كانت مالهية فوق الخمسة قرش فصاعداً يترتب نصف مالهية المرتبة له لورثته الشرعيين ويخصص لهم ذلك باحاثهم على حسب ما يخص كلاً منهم شرعاً والذي مالهية خمسة قرش فاقبل الى مائتين وخمسين قرشاً يترتب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً والذي مالهية اقل من مائتين وخمسين قرشاً يترتب لورثته جميع مالهية اما اذا تحقق للورثة ان لمورثهم مدد خدمة بالميري توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف



التمس مدة أخرى واحضر شهادة من حكيم سياسي أو شرعي أو من أطباء الجبهة التي انتقل إليها بعدم حصول الشفاء له في تلك المدة وأنه يحتاج لاعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الأولى فانه يساعد ويحاج على موجب الشهادة المذكورة وكذا اذا حصل له الشفاء واستدعي بمدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتام والذي يستأذن لتأدية اشغال نفسه بمدة معلومة فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتام فان تأخر في تبديل الهواء أو في الاجازة ولم يحضر في الميعاد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الاشهر وعجز عن اثبات ان تأخيره كان بعذر مقبول فلا يعطى له شيء عن مدة التأخير

المادة التاسعة والعشرون . يقتضي تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها لاستحقاقها تحت رئاسة احد اللوائت أو الميرالايات وهذا القلم يكون منوطاً بحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك وينبغي ان جميع العروض المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها

المادة الثلاثون . حيث ان المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضعين بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامية العاشرة فمن يستحق المعاش ويحرر عنه من ديوان الجهادية وديوان البحرية لديوان الداخلية بلزوم ترتيب المعاش له او لورثته بموجب مواد هذا القانون فانه يحرر من ديوان الداخلية الى الروزنامية يربط ذلك المعاش بها او صرفه مستحق وحيث

اولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر احدى وعشرين سنة والذكور الذين تجاوزوا الاحدى والعشرين سنة وهم علة تمنعهم عن التكسب وبناته الاناث اللاتي لم يتزوجن وزوجته او زوجاته والدة والدة ويخصر تقسيم المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم ويخصص ذلك لهم باسائهم على حسب ما يخص كلاً منهم شرعاً ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن لا يستحق المعاش كالاولاد الذكور الكبار عن سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن لهم عائلات تمنعهم عن التكسب والاناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم ضمن التقسيم في معاش مورثهم ومن لم يكن له اولاد ذكور بالكلية توجب منع وارثيه من طبقات اخرى مثل الاخ وابن العم وخلافه فلا يصير توريث تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الاناث

المادة الثامنة والعشرون . كل من ارباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب له في اي جهة من الجهات الواقعة في دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على خدماته فلا يجوز قطع شيء ما يستحقه من المعاش باسم احتياطي كما هو واضح في المادة الرابعة ولا يجوز له النزاع عن شيء منه ولا يمكن وضع اي عجز كان على معاش احد من ارباب المعاشات اما اذا توجه الى جهة اخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون اذن فيقطع معاشه المرتب له وان حصل لاحد علة واشتد امرها وشهد له اثنان من اطباء المستخدمين بان لا يحصل له الشفاء الا تبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له رخصة بقدر ما يعينه الاطباء من الزمن وان



سنة ١٢٦٨ و ٢٢ شهر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الجهادية رئيس مجلس النظر

محمود سامي الامضاء شريف

## الفصل الاول

في الرتبة

المادة الاولى - الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة الضابط ويستخدم بها في جميع الوظائف وتعتبر ملكاً له لا يمكن ان تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة الا باحد سببين

الاول اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك لدى الحضرة الخديوية

الثاني صدور مضطحة من مجلس عسكري بالحكم بترع الشرف والعزل بمتنفي قانون الجنائيات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية

## الفصل الثاني

في الخدمة والاستبداع والانصال والتقاعد

في الخدمة

المادة الثانية - الخدمة هي حالة وجود الضابط مستخدماً بوظيفته تحت السلاح باحد الالات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة خصوصية او مأمورية

المادة الثالثة - حيث ان الضابط في هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل المرتب والامتيازات

في الاستبداع

المادة الرابعة - الاستبداع هي حالة وجود

أية من ارباب المعاشات حيث يكونون هم او ورثتهم متوطنين بنواحي الاقاليم والبنادر مثل هؤلاء يجوز صرف مرتباتهم من خزائن المديرية او المحافظات التي تكون محلات اقامتهم تابعة لها وهذا الاجل عدم تكليفهم بتحمل مصاريف الذهاب والاياب شفقة عليهم ورأفة بهم

المادة الحادية والثلاثون - كل قانون او حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون احكامه مخالفة لما هو مرسوم بهذا القانون لا يعمل به ويعتبر لاغياً من تاريخ تنويع هذا القانون بالامر العالي الذي يصدر باعتماد وتنفيذ

( قانون التواعد الاساسية )

( في المنظمات العسكرية )

( وبليه قانون الترفي )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا تأمر بما هو آت

المادة الاولى - قد صار التصديق والافترار على قانون التواعد الاساسية الذي يليه قانون الترفي المحتوج احدهما على ثلثي عشرة مادة والثاني على ثلثي وسبعين مادة ومرفوق بامرنا هذا

المادة الثانية - ناظر جهادية وبحرية حكومتنا مكلف بتنفيذ امرنا هذا

صدر بمرامي عابدين في ٢٨ شوال

المادة الحادية عشر . حيث ان الضابط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانياً تحت السلاح او بفروع الجهادية فيلزم احتساب مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الانفصال والتقاعد لا بحقوق الترفي والحكمدارية

### في الانفصال

المادة الثانية عشرة . الانفصال هو رفع وتبعد الضابط من وظيفته بالكليّة بحيث لا يرجع اليها وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين

المادة الثالثة عشرة . (اولاً) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة تقضي على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات

المادة الرابعة عشرة . (ثانياً) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعوداً على قباحة السلوك او نفع منه مخالفات جسيمة يحد الضبط والربط او يحد شرف وناموس العسكرية او يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستيداع بقتضى قرار مجلس عسكري حتى عدم اوائده للخدمة ولم تنهذب احواله

المادة الخامسة عشرة . الضابط الذي يعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن انفصاله الا بقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للخدمة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ

المادة السادسة عشرة . الضابط الصادر في حقهم مضبطة بالانفصال من الخدمة لا يرتب لهم

الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا باحد سببين المادة الخامسة . (اولاً) سبب عمومي للاستيداع وهو اطلاق العسكر او الغاء مصلحة او فهو مأمورية او عند رجوع من الاسر من طرف العدو

المادة السادسة . الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظاً امتيازات الرتبة ويتنعم بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح او باحدى وظائف فروع الجهادية المادة السابعة . الضابط المستودعون يؤخذ منهم الاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب التقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترفي والحكمدارية والانفصال والتقاعد

المادة الثامنة . (ثانياً) سبب خصوصي وهو الاستيداع بامر صادر من الخضر الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق

المادة التاسعة . الضابط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم ان تكون مرتباتهم باعتبار خمسي ما همهم فقط مدة هذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق

المادة العاشرة . هذا الاستيداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط

مالية بل ولا يمكن تعبير قرار حكم المجلس  
الصالح في حضم إلا إذا صار العنود منهم من  
المحضرة الخديوية

### في التقاعد

المادة السابعة عشرة . التقاعد هو ان  
يكون الضابط بلغ آخر مدة خدمته أو يكون  
غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الإقرار  
عليه بالتقاعد

المادة الثامنة عشرة . الضابط الذي يتقاعد  
يلزم ان يكون حافظاً لرتبه وملبوساته الرجعية  
ويشبع بالمعاش الموافق لرتبته ولمدة خدمته  
حسب ما هو مقرر بقانون المعاشات

### الفصل الثالث

#### في الترقى

المادة الأولى . لا يمكن ترقية الفر إلى رتبة  
الأونباشي ما لم يستخدم ستة أشهر بصفة عسكري  
المادة الثانية . لا يمكن ترقية الأونباشي إلى  
درجة جاويش ما لم يستخدم مدة أقلها ستة  
شهور في خدمة الأونباشي ولا يمكن للجواويش ان  
يترقى إلى درجة الباشاجاويش ما لم يستخدم في  
خدمة الجاويش مدة أقلها ستة شهور

المادة الثالثة . لا يمكن الترقى إلى درجة  
الصاغفول أغاسي ما لم يستخدم في خدمة الصف  
ضباط مدة أقلها ستة

المادة الرابعة . لا يمكن ترقية أحد إلى  
درجة ملازم ثان ما لم يكن أولاً بلغ عمره  
عشرين سنة ثانياً يكون استخدم في خدمة الصف  
ضباط مدة أقلها سنتان أو يكون مستخرجاً من  
المدارس الحربية

المادة الخامسة . لا يمكن ترقية ملازم ثان  
إلى رتبة ملازم أول إلا من بعد استخدامه في  
رتبة ملازم ثان مدة أقلها سنتان

المادة السادسة . لا يمكن ترقية الملازم أول  
إلى رتبة اليوزباشي إلا من بعد استخدامه سنتين  
في رتبة الملازم أول

المادة السابعة . لا يمكن ترقية اليوزباشي  
إلى رتبة الصاغفول أغاسي إلا من بعد استخدامه  
سنتين في رتبة اليوزباشي

المادة الثامنة . لا يمكن ترقية الصاغفول أغاسي  
إلى رتبة البكباشي إلا من بعد استخدامه سنتين  
برتبة الصاغ

المادة التاسعة . لا يمكن ترقية البكباشي إلى  
رتبة القائم ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة  
البكباشي

المادة العاشرة . لا يمكن ترقية القائم إلى  
رتبة الميرالاي ما لم يستخدم سنتين برتبة القائم  
المادة العاشرة عشرة . لا يمكن ترقية الميرالاي  
إلى رتبة اللواء ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة  
الميرالاي وهكذا في باقي الرتب الأعلى من  
رتبة الميرالاي فصاعداً

المادة الثانية عشرة . ثلثا عدد النقصان  
من رتبة الملازم ثاني في الجيش المنتظم تؤخذ  
من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف  
ضباط بالامتحان في العلوم الواجب على الضباط  
معرفة وإذا لم يوجد فيهم بقدر الثلث فيؤخذ  
من المدارس الحربية

المادة الثالثة عشرة . لا يجوز الترقى من  
رتبة الملازم أول واليوزباشي والصاغفول أغاسي  
إلا بالامتحان وإذا تساوت الدرجات فبرجح



رتبة في الترقى حسب ما هو موضح في المواد  
المقدمة يجوز الاكتفاء بصفها في حالة سفريات  
الحاربة او في حال الخدمة بجهات بعيدة مثل  
الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر  
وما اشبه .

المادة العشرون . لا يمكن حصول الترقى  
باقل من هذه المدة الموضحة في المادة ١٩ الا  
بسببين الاول وقوع نادرة شهيرة تستحق  
الافتخار وتعلن للجيش . الثاني عند ضرورة استكمال  
النقصان وعدم وجود من يكون مستوفياً مدة  
الاقدمية .

المادة الحادية والعشرون . ترقية بدل النقصان  
في اثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية  
مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ  
والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية  
رتبة الصاعقون اعاسي واما ترقية الصاعقات الى  
رتبة البكباشية مدة الحاربة فيكون بالانتخاب

المادة الثانية والعشرون . لا يجوز اعطاء  
رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او بفروع  
الجهادية كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية  
ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في الجهادية  
باعتبار رتبة الحائز هو لها ولا قبول من ترقى في  
مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز  
اعطاء رتب جهادية للملكية

المادة الثالثة والعشرون . جميع الرتب يلزم  
اعانها بالبحر والري عند اعطائهما

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين  
يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح  
المادة الخامسة والعشرون . لا يجوز اعتبار  
الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لان الرتبة لا يمكن

الاقدم واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذي  
سبق له سفريات بالحاربة او السودان

المادة الرابعة عشرة . لا يجوز ترقية احد  
الصاعقون اعاسية الى رتبة البكباشي الا بالامتحان  
واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن  
يحصل انتخاب

المادة الخامسة عشرة . لا يجوز ترقية احد  
البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان واما  
اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن  
يحصل انتخاب

المادة السادسة عشرة . جميع الرتب الاعلى  
من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب  
حسب المادون بالمادة التاسعة والثلاثين من  
هذا الفصل

المادة السابعة عشرة . الاقدمية يلزم اعتبارها  
من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ  
عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة  
الرتبة التي قبلها

المادة الثامنة عشرة . المدد التي يصير اعتبارها  
في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع  
الجهادية ومدد الاستيداع التي تكون بسبب  
اطلاق العسكر او الغاء وظيفة ومدة الاسر  
بطرف العدو او مأمورية تنعين من نظارية  
الجهادية داخلية كانت او خارجية واما المدد  
التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد  
الاستيداع المبني على وقوع مخالفات ومدد الخدمة  
التي تكون خارجة عن الخدمات المبرية او تكون  
في خدمة دولة اجنبية بمقتضى التماس خصوصي  
لمنفعة خصوصية

المادة التاسعة عشرة . المادة المنقولة لكل

فقدما ألا بحسب ما هو مقرر بالقانون  
قواعد سياسية في الترقى  
للضباط

المادة السادسة والعشرون . جميع الرتب  
التي تعطى للضباط يصدر عنها أرادة خدمية  
وتكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما  
هو آت بيانه

المادة السابعة والعشرون . تجرد نقصان  
أي رتبة من الجيش أو من فروع الجهادية يعني  
المنع من نظارة الجهادية عنها حالاً

المادة الثامنة والعشرون . الترقى لأي رتبة  
يكون من جميع السلاح الواحد لا من الألاي  
الناقص فقط

المادة التاسعة والعشرون . الترقى بالأقدمية  
لا يعتبر إلا في كل من رتبة الملازم أول  
والبورباقي والصاغنول أعالي فقط

المادة الثلاثون . الترقى إلى رتبة الكابيتاني  
فأفوقها يكون بالانتخاب الحضرية الخدمية حسب  
ما هو مذكور بالمادة ١٥ و ١٦ من هذا الفصل  
المادة الحادية والثلاثون . لا يجوز الترقى إلا  
للضباط المستخدمين تحت السلاح أو فروع  
الجهادية أو المستودعين بسبب إطلاق العسكر  
أو الغاء وظيفة أو الحضور من الأسر

المادة الثانية والثلاثون . الضباط الذين  
يتعينون بأموريات وقتية يحسبون ضمن الأياتهم  
في مدة المأمورية

المادة الثالثة والثلاثون . الضباط الموجودون  
بالجهادية أو فروعها أو بالمدارس الحربية أو  
بالسجون أو معاونو الجهادية وعلى العموم جميع  
الضباط الذين ليس لهم عسكر تكون ترقيتهم

ضمن ضباط الجيش بالامتحان أو بالانتخاب  
بالنسبة لرتبتهم حسب ما توضح في هذا القانون  
ومن يترقى منهم بصير تعيينه في الوظيفة الناقصة  
التي ترقى إليها

المادة الرابعة والثلاثون . عند خلو إحدى  
الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب  
من يليق لها بمعرفة الديوان ثم يترقى بدل  
المنتخب من يليق للترقى بالامتحان أو بالانتخاب  
حسب ما توضح

المادة الخامسة والثلاثون . حيث توضح في  
المادة ١٢ من قانون الترقى أن ثالث رتبة  
الملازم الثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط  
وبما أن الموجود بالالابات لا توجد عند  
معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج  
من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي  
أن كل مبر الأي عند حضور المنش بالالاي  
يقدم له كشفاً بأسماء الصف ضباط المشهود فيهم  
بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لباقيهم بالامتحان  
بمعرفة المنش بمنضى قومسيون يتشكل لذلك  
تحت رئاسته يحرر بهم كشفاً عن الموجود من  
الالابات ويقدمة لناظر الجهادية ليصدر أمر  
بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لم مدة  
سنتين مع بقاء وظائفهم ومراتبهم بالالائهم وبعد  
مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم والذي يوجد  
مستحقاً منهم يترقى إلى رتبة الملازم ثاني والذي لم  
يستحق يرد برتبة الصف ضابط للالاي كما كان  
المادة السادسة والثلاثون . الترقى إلى رتبة  
الملازم أول والبورباقي والصاغنول أعالي  
وإن كان بالأقدمية إلا أنه بشرط أن الذي  
يترقى ينبغي أن يكون فيه استعداد تام ولإقامة

لترقي الى الرتبة التي يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف او المعلومات او الادارة او حسن السلوك والاستقامة ولجل ذلك يشكل قوميون في كل الاي تحت رئاسة الميرالاي ويعمل جدول باسماء اللاتين ومستحق الترقى ويقدم من طرف الميرالاي لمتشش الاالايات والموما اليه يشكل قوميوناً من الاالايات تحت رئاسته ويجري امتحانهم والذين يتحقق لياقتهم للترقي يحررهم جدولاً واحداً من عموم الاالايات السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب نمره الاقدمية ويقدمه لناظر الجهادية لكي عند اللزوم للترقي يكون بحسب نمر الجدول المذكور واما باقي الضباط المدرجين بالجدول ولم تتحقق لياقتهم بالامتحان فيصير محو اسمائهم من الجدول انما لا يحرمون من درجهم في جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسمائهم في مدة الثلاث سنوات اذا لم ينظر فيهم استعداد ولياقة فلا يصير درج اسمائهم ويستخدمون برتبهم لحين استيفاء مدة العمر المحدد لرتبهم ثم يقولون على المعاشات

المادة السابعة والثلاثون . الضباط الذين تتحقق لياقتهم للترقي بالامتحان وتدرج اسمائهم بالجدول لا يمكن محو اسم احدهم منهم الا اذا وقع منه مخالفات مشبهة بمقتضى مضبطة نستوجب تأخيرها ولا يبيح اسمه الا بامر من ناظر الجهادية

المادة الثامنة والثلاثون . الترقى الى رتبة البكباشي والتاقتام حيث انه بالانتخاب والامتحان فيجب على كل ميرالاي ان يحرر جدولاً باسماء الصاغثول اغاسية والبكباشية المستحقين للترقي ويكون واضحا به المحفوظات والبيانات المستوجبة

احقيتهم ويقدمه لمتشش الاالايات ويرسل صورته الى اللواء والمتشش بعد ان يجمع جداول الاالايات بالمستحقين بشكل قوميوناً تحت رئاسته من الضباط تجمع من الاالايات وفروع الجهادية تكون رتبهم اعلى من رتب التجاري امتحانهم وهذا القوميون يتركب من واحد من اللوائات واثنين من الميرالايات واثنين من التاقتامات او من البكباشية ثم يجري الامتحان بحيث ان جميع الضباط المدرجة اسمائهم في الجدول يحضرون بالامتحان والذي لم يحضر منهم يجري محو اسمه واذا حضر احد من الضباط الذين لم تدرج اسمائهم بالجدول ورغب الامتحان فيصير قبوله وامتحانه وبعد الامتحان يحرر جدول باسماء المستحقين للترقي بحيث يكون ترتيب اسمائهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية ويقدم من المتشش لناظر الجهادية لاجل الترقى منه والضباط الذين لم تتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بجدول السنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة ٢٦ ثم يصير ابقائهم برتبهم لحين استيفاء العمر المحدد لرتبهم ويحولون على المعاشات

المادة التاسعة والثلاثون . الترقى لرتبة الميرالاي واللواء والترقى حيث انه يكون بانتخاب الحضرة الخديوية فلاجل البحث عن احوال الضباط التي تدل على استحقاقهم للترقي الى الرتبة المذكورة بشكل قوميون من الذوات الكرام ومن ضمنهم المتشش تحت رئاسة سردار العسكرية او اقدم الفريقان وبعد المداولة بينهم على المحفوظات التي تستدعي الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق



الخدمة التي يتر المجلس عليها بحررهم جدول  
يقدم المظفر الجهادية ومن طرفه تعرض للخصم  
الخدوية ليكون انتخاب من يترقى منهم عن  
استصواب وإرادة جنابه العالي

المادة الأربعون . يجب على كل يوزباشي  
أن يقدم جدولاً باسمه العسكر والاونباشية  
والصف ضابط اللاتين للترقي من بلوكه الى  
البكباشي حكمدار الاورطة وكل بكباشي بعد  
أن يضع ملحوظاته بالجدول المقدمة من اليوزباشية  
يجري علاوة اسم الصولتول اغاسية عليه ان كان  
مستحقاً للترقي وتقدم الجداول للثانفام وعلى  
الثانفام ان يجمع الجداول المذكورة بجدول  
واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه  
للميرالاي وعلى الميرالاي ان يقدم جدولاً باجمالي  
اسماء المستحقين للترقي للنتش الااليات عند  
حضوره ويجوز للنتش امتحان المذكورين يستحق  
من لياقتهم واستحقاقهم للترقي ومن صدق على  
الجدول المذكور بصير حفظه بطرف الميرالاي  
من سنة لاجل ان يرقى منه بدل النقصان في بحر  
السنة انما عند لزوم الترقى لرتبة البلوك امين  
او الباشاويش فيرخص لكل يوزباشي ان  
يتحب ثلاثة لكل رتبة والميرالاي يعين واحداً  
منهم وفي آخر السنة عند حضور المنتش للالاي  
يقدم له جدول آخر يقتضي ذلك ويضاف  
اليه اسماء الباقيين بدون ترقية من الجدول  
القديم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب  
تأخيرهم وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال  
في كل سنة واذا تصادف ترقية جميع الالاه  
المندرجين بالجدول قبل انتهاء السنة فيجري  
عمل جداول وتقدم بالطريقة المقدمة للميرالاي

ومن طرفه يقدم جدول باسماء المستحقين للترقي  
الى اللواء ومن طرف اللواء الى الفريق لكي  
من بعد التصديق عليه منها يحفظ بطرف  
الميرالاي لاجل الترقى منهم باقي السنة ويجوز  
لم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء محل خال  
بالالاي من وظائف الاونباشية والصف ضابط  
مطلقاً وعند حضور المنتش يقدم له الجدول  
الاصلي المصدق عليه منه والجدول الاخر الذي  
صدق عليه من اللواء والفريق ولا يجوز حرمان  
احد المندرج اسماً وم بجدول الترقى ما لم تقع  
منه مخالفات تستوجب تأخيرهُ وتكون مضبوطة  
بمجلات الاخلاق وتأشر بالجدول قرين كل  
اسم السبب الموجب لتأخيرهُ

المادة الحادية والأربعون . الشر الذي  
يترقى اونباشي يكون متحصلاً على تعليم الشر  
بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانفار  
المستجدة وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفينة  
المنحصنة برتبة الاونباشي وبرجح من يكون له  
معلومية باصابة الشنان

المادة الثانية والأربعون . (تنبيه) لا يمكن  
ترقي احد من العسكر الى رتبة الاونباشي في  
اي سلاح ما لم يكن له الملم بالقراءة والكتابة  
والحساب ولا يمكن ترقى احد الى رتبة الصف  
ضابط في اي سلاح الا اذا كان فيه اقتدار  
على التدريس للعسكر فيما يختص بهم من  
التعليمات والخدمات

المادة الثالثة والأربعون . الاونباشي الذي  
يترقى چاويشاً يكون متحصلاً على تعليم الشر  
والبلوك والمجرخي والشنان بحيث يقتدر على  
تأدية القومند على البلوك في الميدان وعالماً

بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة  
بالجوارش ويرجح من يكون من الدرجة الاولى  
في ضرب النشان

المادة الرابعة والاربعون . الاونباشي الذي  
يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات  
الخاصة بالجوارش ويكون له معلومية تامة  
بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في  
الاونباشية من يليق فيجوز انتخاب احد العسكر  
اللائق لرتبة البلوك امين ويترقى اونباشي ويستخدم  
في وكالة وظيفة البلوك امين ستة شهور ثم يترقى  
الى رتبة البلوك امين

المادة الخامسة والاربعون . الصف ضابط  
الذي يترقى باشجوارش يكون متحصلاً على  
المعارف المختصة بالصف ضباط وعالمًا بخدمات  
الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة برتبة  
الباشجوارش ويكون له معلومية تامة بالكتابة  
والقراءة والحساب لامكانه اعمال ادارة البلوك  
او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا  
شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين

المادة السادسة والاربعون . الصف ضابط  
الذي يترقى صول يكون متحصلاً على المعارف  
المختصة بالصف ضباط وعالمًا بخدمات الداخلية  
والقلاع والسفيرة المختصة بالصول ويكون فيه  
الاقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية  
والندريس لهم

( بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط )

( والاونباشية السواري )

المادة السابعة والاربعون . ترقى الاونباشي  
والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة في المادة ٤٠  
المادة الثامنة والاربعون . النفر الذي

يترقى اونباشي يكون ممكناً تعليم جميع الدروس  
على الارض وعلى الحصان او لا اقل يكون له  
اقتدار على تعليم الدرس الاول والثاني على  
الارض والدرس الاول على الحصان ويكون  
دخل في تعليم الاورطة ويكون عالمًا بالخدمات  
الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي

المادة التاسعة والاربعون . الاونباشي الذي  
يترقى جاورشًا يكون تعلم نفر وبلوك واورطة  
تعليم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه  
اقتدار على تعليم الانتافر جميع دروس تعليم النفر  
على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار لادارة  
عسكره وعالمًا بخدمات حكامار البلوك حتى يمكنه  
ان يقوم مقامه عند اللزوم ويكون عالمًا بخدمات  
الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجوارش

المادة الخمسون . الاونباشي الذي يترقى  
بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة  
بالجوارش ويكون له معلومية تامة بالقراءة  
والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاونباشية  
من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد  
العسكر ويصير ترقية اونباشي ويستخدم ستة شهور  
بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى  
رتبة البلوك امين

المادة الحادية والخمسون . الصف ضابط  
الذي يترقى باشجوارش يكون متحصلاً على  
المعارف الخاصة بالصف ضباط وعالمًا بخدمات  
الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالباشجوارش  
ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة  
والحساب لامكانه اعمال الادارة او يكون من  
البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية  
في رتبة البلوك امين



صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار المستفيدة جميع الدروس المختصة بالطوبخية الياده والسواري وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء التومنت على جميع اجناس المدافع مع علمه بغير الانتقال وازدواج الخول وقيادة وسوق العربات باثناء تعليم النظرية وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش

المادة السادسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر و يترقى اونباشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة السابعة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى باشجاويش يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء التومنت في تعليم الصف عالمًا وعمالاً ويكون مقتدرًا على التدريس في التعليمات الخاصة بالطوبخية الياده والسواري ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب لامكانه اعمال الادارة وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة بالباشجاويش

المادة الثامنة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون مخصصاً على المعلومات المختصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لهم ومخصصاً على مبادئ الهندسة وما

المادة الثمانية والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى صول يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية والتدريس لهم ويكون عالمًا بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسنربات المختصة برتبة الصول قول انغاسية

( بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط )

( والاونباشية الطوبخية )

المادة الثالثة والخمسون . ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة ٤٠

المادة الرابعة والخمسون . الفر الذي يترقى اونباشي يكون مخصصاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثاني من تعليم المدفع والقانون الثاني من تعليم السواري وقانون تعليم العربي ويكون عالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم جمعية من الانفار لغاية النصل الرابع من القانون الاول على الارض ولغاية النصل الثاني من القانون الثاني من تعليم المدفع ولغاية البت في الاشكين من القانون الثاني من تعليم السواري ولغاية النصل الثالث من تعليم العربي ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوي عليه ادوات السرج وظلم الشك ويكون له معلومة في ضرب النشان وفي اعمال الدخائر الحربية وفي تعبئة الدخائر بالصاديق والمجه خاتمة ويكون له معلومة باشغال الطوبخية

المادة الخامسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى جاويشاً يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم



يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والثوية  
وعالمًا بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريات  
المختصة برتبة الصولفول اغاسية

المادة التاسعة والخمسون . لاجل سهولة  
تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للارنباشية  
والصف ضباط ينبغي انشاء مدرسة لكل الاي  
ويصير التدريس لم فيها اثنا العسكر الذين لم  
معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم  
في المدرسة المذكورة باختيارهم

( بيان المعلومات اللازمة لضباط البياده )

المادة الستون . لاجل سهولة تحصيل  
المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقي الى  
رتبة الملازم ثاني ينبغي ادخال الصف ضباط  
المشهود فيهم بانهم لاقتون ومستعدون بالمدرسة  
الموجودة بالالاي وجعلهم فصلاً واحداً ويصير  
التدريس لم بحيث ان الذي يدخل منهم  
بالمدارس الحربية يكون متحصلاً على الكتابة  
بحيث يحرر افادات وتقارير وله معلومية  
بالاجرومية العربية والحساب والاربع مقالات  
الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطوبغرافيا  
بحيث يمكنه فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما  
باقي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير  
استكمالها على حسب بروجرام المدارس الحربية  
انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية  
لا تكون اعمارهم زيادة عن ست وعشرين سنة  
ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات  
الخاصة برتبة الملازم ثاني بمعنى انهم يكونون  
مقتردين على اعطاء القوماند على البلوك في  
تعلم البلوك الجرحجي والاورطه والالاي في  
المناورات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية

للصف ضباط والارنباشية والعسكر في تعليم  
النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان ويكون لم  
معلومية بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات  
المختصة برتبة الملازم ثاني

المادة الحادية والستون . الملازم ثاني المستحق  
الترقي الى رتبة الملازم اول بالاقدمية ينبغي ان  
يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم باسماء  
المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على المجابة  
في المعارف الآتي بيانها وهي التعليلات العسكرية  
ومناوراتها وقواعد ضرب النشان وتقدير  
المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم  
الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة  
والثوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة  
وتعنية الجيش والاعمال الحربية وان يكون عارفاً  
بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات  
الموضحة بقوانين الداخلية والسفريات وقانون قلعه  
وقشلاق

المادة الثانية والستون . الملازم اول الذي  
يستحق الترفي الى رتبة اليوزباشي بالاقدمية ينبغي  
ان يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم  
عن المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على  
المجابة في المعارف السابق ايضاحها بالمادة  
الحادية والستين وزيادة على ذلك يكون مقتدرًا  
على اجراء عمليات الطوبغرافيا بتقاريرها وعلى  
ترتيب اعمال المحاربات الصغيرة وبالحجامة يكون  
عالمًا بجميع المناورات العملية والعملية وجميع  
القواعد العسكرية

المادة الثالثة والستون . اليوزباشي الذي  
يستحق الترفي الى رتبة الصاغفول اغاسي بالاقدمية  
ينبغي ان يكون مقتدرًا على المجابة جيداً في

العلوم والمعارف السابق ابضاها في المادتين  
السالنتين وبني ان يفتنى بالامتحانات الدقيقة  
ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً  
للقدم الى الرتب العليا ويكون فيه كفاية  
الافتدال على قيادة الاورطه واستعمالها في  
الحاربات مع علمه جيداً بجهيز الحيات اللازمة  
للمقاتلة العدم

المادة الرابعة والستون . يجب على من  
انتخب للترقي الى رتبة اليكباشي او الى رتبة  
القائم نام ان يكون عالماً فطناً مقتدرأ على المجاورة  
الشاغية والتحريرة في المعارف الانية وهي  
التاريخ الحربي ونوعية الجيش المكون من الثلاثة  
اسلحة وتجهيز الحيات الحربية عند مقاتلة  
العدو وان يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف  
الموضحة بالمواد السابقة

المادة الخامسة والستون . جداول بيانات  
العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية  
والسواردي يصير تطبيقها على هذه العلوم الساسي  
ابضاها مع علاوة ما يختص بكل رتبة بالنسبة  
لجس سلاحها في الماورات والتدخلات علأ  
وعلا .

( بيان كيفية الترقى )

( في أثناء الحاربات )

المادة السادسة والستون . كل قسم عسكري  
من الاي يتوجه لسفيرة الحاربة على حدته سواء  
كان بلوك او اورطه من اي سلاح . كل  
يستكمل نقصانه من في أثناء الحاربة بدون مراعاة  
جدول الامتحان وذلك من ابتداء رتبة الاولياشي  
لغاية رتبة الصولول اعلى

المادة السابعة والستون . ترقى الصف ضباط

الى رتبة الملازم ثاني في أثناء الحاربة يعني ان  
يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه  
في المادة الخامسة والثلثين من قانون الترقى واذا  
كان احد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة  
شهيرة شئنا ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم  
يكن بالالاي الحق في نقصان يستوجب الترقية  
فيصير ترقية وتعينه باحد الالايات الموجود  
بها نقصان ومن جنس سلاحه وفي حالة ما  
اذا وقع من اقدم نادرة شهيرة تستوجب ترقية  
ضابطاً ولم يكن عند المعلومات اللازمة للترقية  
فيصير تعويض الرتبة بيشان و يستولي على  
سبائة فرش ستوا

المادة الثامنة والستون . الجز المنصل من  
الاسم العسكري الموجود بالسفيرة يستكمل  
نقصانه من رتبة الملازم ثاني باعتبار الثلث منه  
والثلثين من المدارس الحربية حسب ما توضح  
في المادة الثانية عشرة من قانون الترقى

المادة التاسعة والستون . الترقى الى رتبة  
الملازم اول والبوزباشي والصاغ يكون على  
الوجه الاتي وهو ان نصف المحلات الخالية في  
الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود  
بالسفيرة لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو  
مفيد بالسجلات المين فيها استعداد كل شخص  
والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن  
يحصل انتفاه

المادة السعون . متى استحق ملازم ثاني او ملازم  
اول او بوزباشي او صاغ ان يترقى الى رتبة  
تكون اعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة  
تكون شهيرة بالجيش ومقبلة بالسجلات ولم يكن  
وفها محلات خالية بالايه فيصير ترقية وتعينه



بالحل الذي يكون غالباً بالجيش من سلاحه  
المادة الحادية والسبعون . القسم العسكري  
او الجزء من القسم العسكري الموجود بسفيرة  
المحاربة عند نهو ما مورية المحاربة وصدور امر  
له برجوعه لحل الاقامة فن قبل قيامه من محل  
السفيرة يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه  
بالترقي على مقتضى كيفية السفيرة وبعدها يستعمل  
في الترقى الاصول المقررة في الترقى حال الاقامة  
حسب القانون

المادة الثانية والسبعون . ترقى الضباط في  
اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما  
توضح في المادة الخامسة والثلاثين وما بعدها  
من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان  
لاي رتبة من عموم الايات السلاح الواحد سواء  
كان بالمحاربة او في الاقامة بمنقضى جداول  
الامتحان والانتخاب المخطوط بنظارة الجهادية  
وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة  
لا يتيسر امتحانهم وتقدم جداول عنهم بالامتحان  
فينبغي عمل جداول عن مستغني الترقى وتقديمها  
لنظارة الجهادية من المحكمات العمومي بالطريقة  
الآتية في المادة ٧٣ وهذه الجداول بصير  
اعتبارها مثل جداول الامتحان ويكون الترقى  
من عموم جداول الايات السلاح الواحد سواء  
كان النقصان بالسفيرة او بالاقامة وانما يستثنى  
من ذلك الضابط الذي يكون مندرجاً اسمه  
بجدول مستغني الترقى فيكافأ ببشارة افتخار  
حسب ما توضح في المادة ٦٧

المادة الثالثة والسبعون . الشهادات التي  
تقدم في حق الضباط الذين يستحقون الترقى  
في المحاربة ينبغي تقديمها من رؤساء الاقسام

للاعلى بالتدرج على الوجه الاتي بيانه وهو  
انه من ابتداء رتبة الملازم ثاني لغاية رتبة الصاغ  
يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات  
اقسامهم ولاجل الترقى الى رتبة البكباشي يكون  
ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد  
التصديق من حكمدارات الاقسام ولاجل الترقى  
الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهادة من  
حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات  
الاقسام ومن لواثة الفرقة حكمدار رتبة ولاجل  
الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء يكون ابتداء  
تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد  
التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة  
لهم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى  
حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش ومن طرفه  
يعمل باسماهم جدول واحد ومن ضمنه اسما  
مستغني الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء ويقدمه  
لنظارة الجهادية وهذا الجدول بصير اعتباره في  
الترقى مثل جداول الايات الموجودة بالاقامة  
ويصير الترقى منهم بدل النقصان في الايات  
السفيرة او الاقامة على حدة سواء

المادة الرابعة والسبعون . رؤساء الاقسام  
العسكرية والضباط الكرام الذين لم الحق في  
العرض عن الرتب بموجب المادة ٧٣ يجوز لهم  
ان يتقبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من  
المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها ويجوز  
لهم اقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة  
الخالية لرتبة قائمقام او ميرالاي او لواء

المادة الخامسة والسبعون . متى استنسب  
الجناب الخديوي في الاحوال الخارقة للعادة  
ان يعطي لباس حكمدار الجيش الشوذ بان



زيادة عن المعاش الذي يترتب له بالروزنامة  
مكافأة له

قانون الضائم والامتيازات  
والاعانة العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠  
ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري  
لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه  
الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس نظارتنا

نأمر بما هو آت

المادة الاولى . قد صار التصديق والاقرار  
على قانون الضائم والامتيازات والاعانات  
العسكرية المحتوي على ثلاثين مادة ومرفوق  
بامرنا هذا

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلينا  
وناظر ماليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر  
جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل  
منهم فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال  
سنة ١٢٩٨ و ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء ( محمد توفيق )

بامر الحضر النخبة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء ( شريف )

ناظر الجهادية

الامضاء ( محمود سامي )

يرقي وقتها الى وظائف الضباط التي تكون خالية  
فهذا الترتيب يعطى بأسر عال ميين فيه الرتب  
التي يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط والحدود  
التي يمكن ان يجري بموجبها هذا الترتيب

المادة السادسة والسبعون . كل ترقى  
وقتي يكون مخالفا للاحكام القانونية او للامر  
العالي او للشروط المقررة في الامر المشار اليه  
المسطر في المادة ٧٥ يكون ملغى ولا مفعول له  
المادة السابعة والسبعون . كل ضابط  
مستخدم بالجيش تحت السلاح او بالجهادية  
وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنة الى  
العمر الاتي بيان

سنة	
٤٢	صولقول اغاسي
٤٢	ملازم ثاني
٤٤	ملازم اول
٤٦	يوزباشي
٥٠	صانقول اغاسي
٥٥	بكباشي
٦٠	فائقام وميرالاي
٦٥	لواء وفرق

المادة الثامنة والسبعون . الضباط الذين  
يلتفون الاعمار الموضحة في المادة ٧٧ لا يصير  
انذارهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية  
وفروعها بل يصير رتبهم ويحولون على المعاش  
بالمهية الموافقة لرتبهم ومدة خدماتهم حسب  
القانون انما يصير فرزم ومن يوجد منهم خاليا  
من العاهات المانعة للخدمة يصير قيد بالرديف  
وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين في كل سنة

## النوع الاول

في السفريات الحربية

المادة الاولى . يضم لكل جهادي ( سواء كان ضابطاً او عسكرياً ) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للمحاربة في اي جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته

المادة الثانية . يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفيرة المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفيرة اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفيرة

المادة الثالثة . يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفيرة حربية تعيينات ومؤنة ركائب حسبما يأتي بيانه تعيين نفر علائق شمع يومي

المشبر وحكماء الجيش	٥	٨	٢٠
فريق	٤	٦	١٦
لواء	٤	٤	١٢
ميرالاي	٣	٣	٨
قائمقام	٣	٣	٦
بگباشي	١	٢	٥
صاغ	١	٢	٤
بوزباشي ورئيس محاسبة	١/٢	.	٢
{ ملازمين وصولات وكتاب محاسبة	١/٢	.	٢
واعظ وامام	١/٢	.	٢

## النوع الثاني

في السفريات العادية

المادة الرابعة . يضم لكل جهادي ( سواء

كان ضابطاً او عسكرياً ) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هزر وملحقاتها وانجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور وبصرف له ايضاً تعيينات ومؤنة ركائب حسبما نوضح بالمادة الثالثة

## النوع الثالث

في الانتقالات العسكرية

المادة الخامسة . كل فرقة اولواء او اياي او قسم عسكري يتنقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن او بالثغور او بالبنادر او بجهته من جهات المديرية القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم في مدة الانتقال والاقامة

المادة السادسة . كل قسم عسكري يتنقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذي هو من اخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديرية او بالثغور او بالبنادر او بجهات التصير والعريش والقلاع الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم اليه الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية

## النوع الرابع

في المأموريات

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري او متوظف بالجيش او بفروع الجهادية يتعين

- ٢٥ . صاغ او يوزباشي او ملازم  
١٠ . صول  
٣ . صف ضابط او عسكري

المادة التاسعة . الضباط والصف ضباط  
والعساكر الذين يتبعون "للمأمورات مثل عمل  
الكورتيدات والخفر على الملاحات وغير ذلك  
من انواع المأمورات المختصة بعموم المصالح  
الملكية يعطى لهم مصاريف يومية في مدة المأمورية  
من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين  
في المادة السابعة وهذه المصاريف اليومية تكون  
على حساب الجهة المختصة بها تلك المأمورية

المادة العاشرة . كل جهادي ( سواء كان  
ضابطاً او عسكرياً ) او متوظفاً بالجيش يتوجه  
للمأمورية بالجهات السودانية او سواحل البحر  
الاحمر او الى هرر ولحفاتها يعطى له في مدة  
المأمورية المصاريف اليومية الموضحة في المادة  
السابعة مع ما تقرر له من التعيينات والعلائف  
المبنية بالمادة الثالثة وضمنية ربع الماهية دلاوة على  
ماهية الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية  
او على حساب الجهة المختصة بالمأمورية

المادة الحادية عشرة . الضباط الذين  
يتبعون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية  
بجهات اوربا او الاسنانة تصرف لهم قيمة اجر  
سفراتهم من جانب الميري ونظراً لكونهم  
يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف  
تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هو آت يانه

- ٢٠٠ . فريق ولوا  
٢٠٠ . مبرا لاي وقائقام وبكباشي  
١٠٠ . صاغ وبوزباشي وملازمين

لتسليم او السلام مهيات او تعيينات او توصيل  
عسكر او لتخصي قضايا او لاشغى مهيات او  
لعدد او التحمل او عمليات المساحة او التخصيلات  
او محافظة الليل وما اشبه ذلك من المأمورات  
المنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية  
التي تقتضي نياحة عن مركز اقامته من يوم  
التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه  
على حساب جهة الاختصاص

- ١٠٠ . فريق اولوا او مبرا لاي  
٥٠ . قانقام او بكباشي  
٢٥ . صاغ او يوزباشي او ملازم او  
كاتب لاي

- ١٠ . صول  
٢ . باشا وارش  
٢ . جاووش او بولك لمر  
٢٠ . ارباشي  
١ . لمر

المادة الثامنة . اذا صار احوال ضباط مع  
احد الاقسام العسكرية لاجل محافظة جسر  
الليل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط  
واعطاء الاقباط وقت الخطر في هذه الحالة  
يلزم ان يعطى لكل ضابط او صف ضابط او  
عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسياً ولما  
ان كان ذلك يشمل مجورية العسكر على اجراء  
الاشغال وملاحظة الضباط لم يفي هذه الحالة  
ببعضي ان يعطى لكل جهادي زيادة على الماهية  
يومية حسب ما هو آت يانه

- ١٠٠ . فريق اولوا او مبرا لاي  
٥٠ . قانقام او بكباشي



## النوع الخامس

في السفريات والمأموريات البحرية

المادة الثانية عشرة

أولاً . الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للبحار بضم لم نصف مربوط الماهية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المينة في المادتين الثانية والثالثة ما عدا العلائف

ثانياً . الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون لسفيرة عادية بجهات سواحل البحر الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة الثالثة ما عدا العلائف

ثالثاً . الضباط والعساكر البحرية الذين بالمراكب المقيمة بين البحر الاحمر او في خليج عدن او في بحر الهند ما عدا ميناء السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية

رابعاً . يعطى لكل ضابط او صف ضابط او اونباشي او نقر من الجيش البحري يتبعين لمأمورية في البر الضائم اليومية المقررة لمثل رتبهم في الجيش البري

خامساً . المركب المقيمة في خدمة ميناء الاسكندرية او رشيد او دمياط او بورسعيد او الاسماعيلية او السويس اذا انتقلت الى ميناء اخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفرية

سادساً . المركب التي تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل اوربا او الى بحر كبير

بصرف لطاقتها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسبها هو مدون بالنوع الثاني في هذه المادة

سابعاً . الضباط البحرية الذين يتعينون لمأموريات بحية اوربا او الاستانة تصرف لهم من الميري قيمة اجر سفراتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسبما توضح في المادة الحادية عشرة الضائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر

## النوع السادس

في مصاريف انتقال الاقسام العسكرية

المادة الثالثة عشرة . في حالة انتقال قسم عسكري من محل الى آخر للاقامة به او لمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وعفشه على حساب الجهادية او على حساب جهة الاختصاص حسبما يوضح في المادة الثامنة عشرة وما بعدها من مواد النوع السابع

المادة الرابعة عشرة . من ابتداء رتبة البكباشي فما فوقها يكون نزولهم بعربات السكة الحديد هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى

المادة الخامسة عشرة . من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديد هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية

المادة السادسة عشرة . الصف ضباط والاونباشية والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديد بالدرجة الثالثة

## النوع السابع

في مصاريف الانتقال للمأمورية

المادة السابعة عشرة . تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة ايام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة

المادة الثامنة عشرة . من يتعين للمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الكباشي فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ما عدا وزن علقى الركائب واما من يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية اربعة انفار والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية ٩ قناطير بخلاف وزن علقى الركائب

المادة التاسعة عشرة . من يتعين للمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة البوزباشي يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ٢ قناطير بخلاف وزن علقى الركوبة ومن يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية اثنين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العايق

المادة العشرون . تزول الضباط وارباب الوظائف والعساكر بالسفن والواهورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركائبهم واناثات بيوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بنواد النوع السادس والسابع من هذا القانون

المادة الحادية والعشرون . الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز تزول

توابعهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد به عربات من الدرجة الثالثة

المادة الثانية والعشرون . اجر عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز الاقامة ومحل السكن لحد محطات السكة الحديد او لحد ساحل البحر وكذا اجر الفلانيك التي يتوصل بها من الساحل الى المركب وبالعكس تصرف نقداً من خزانة الجهادية او من جهة الاختصاص

المادة الثالثة والعشرون . يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية والمهندسين البحرية واركان حرب ومعاوني الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها للمأمورية بداخل مصر واسكندرية وضواحيها اجر عربات او ركائب وهذه الاجر يكون تقريرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين يتعينون للمأمورية استكشافية او لاختصاصات او لرسم خريط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديد او بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميري لنقل عفشهم ومهمات سفراتهم ويعطى لهم ايضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميري او لم يكن جارياً صرف قيمة علائق الهم او تصرف لهم قيمة الاجرة نقداً بحيث يكون تقدير القيمة على حسب الجارية بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية

## النوع الثامن

في الامتيازات والاعانة العسكرية

المادة الخامسة والعشرون . كل جهادي

البحرية والبحرية بصرف لة عشررون جنيناً مصرياً  
اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه  
الضرورية من ملابس وغيرها

### النوع التاسع

في الخيول المفردة لكل رتبة

وقت السلم

المادة الثلثون . يعطى للوزباشية والملازمين  
خيول وسروجها من طرف الميري وأما من  
صاغقول اغايي فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها  
من طرفهم انما يصرف لهم ثلاثون وقت السلم  
حسب الموضع اذناه

خيول

عدد	وزباشي وملازم سواء كان من
١	السواري او الطوبجية او اركان حرب
١	او المهندسين او حكام او اجزاجية
١	صاغقول اغايي
١	بكتاشي
٢	قائمقام
٢	ميرالاي
٢	لواء
٤	فريق
٦	مشير او سردار
	( انتهى )

وبعد الفراغ من وضع هذه القوانين وفد  
ضابطان الجهادية على منزل شريف باشا وشكروا  
له عنايته واعظام وزارته بفيمازها ثم اعربوا له عن  
حسن مقاصدهم ووفقه ثقتهم به وبوزارته وانهم  
لا يخالفون البتة لة امراً بل هم متقادون لارادة  
الحكومة وانهم لا يترددون في الذهاب الى اي  
الجهات التي تأمر الحكومة بالذهاب اليها

( سواء كان ضابطاً او عسكرياً ) او متوظفاً  
بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة بوابورات  
السكة الحديد او بالوابورات البحرية التابعة  
لادارة البوستة الخديوية امتيازاً لة عن سواء

المادة السادسة والعشرون . يعطى لمن  
يكون لهم خيول مبرية من الوزباشية والملازمين  
اركان حرب ومعاوني الجهادية والمهندسين  
الحربية ضريبة شهرية علاوة على مربوط الماهرة  
قدرها مائة قرش اعانة لمصروفات خيولهم

المادة السابعة والعشرون . اذا فقد احد  
الضباط حصانه في وقت الحرب بسبب مرض  
او اصابة فيعطى لة ثلثون جنيناً مصرياً قيمة  
حصانه من جانب الميري

المادة الثامنة والعشرون . كل جهادي  
تقد في الحرب ركوته او لوازمه وعنته وكان  
ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر من حكمداره  
فمن بعد اقرار القومسيون العسكري الذي  
يتشكل لتحقيق ذلك يعطى لة مبالغ حسبما يأتي بيانه

نظير العفش نظير الخيول

جنينه	جنينه
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٢٦	٢٦ ميرالاي
٢٢	٢٦ قائمقام
٢٨	١٨ بكتاشي
٢٤	١٦ صاغ
٢٠	٠٠ يوزباشي
١٦	٠٠ ملازم

المادة التاسعة والعشرون . كل تلميذ او  
صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثاني بالجهادية



## فصل

## الوفد العثماني

تألفت شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ ورد للفراف  
من الاستشارة بين ان الجناب الساطاني عقد  
عزمه على ارسال لجنة مخصوصة الى القطر المصري  
بدون ان يشاور الوزارة فعبرت لذلك علي  
نظامي باشا معقداً اول وعلى فؤاد بك معقداً  
ثانياً وراضي باشا وصبر اخندي وهما من ياوران  
الحضرة الساطانية وانهم سافروا جميعاً في النهار  
السابق . اي ٢ أكتوبر . فاصدين الاسكندرية  
فوقع ذلك موقع الاستغراب عند جميع الدول  
الاجبية لما انه صدر عن غير محاربتها فيه  
وبدون مشاورة الوزارة العثمانية ولم تسبقه  
مفدمات ولا توطئات او مخاضات انه كانت  
وقد اطلق وكبلا فرنسا وانكلترة في العاصمة  
للخديو على اثر ذلك انها لا تعلمان شيئاً من  
اسباب قدوم الوفد العثماني وانها مجهلان  
قصد الحضرة الشاهانية ولا تكن لما يات  
اعربها لظنهما ان دولتهما مجهلان ايضا اسبابه  
وان لادخله لما فوج على انها اكدا للخديو ان  
اللجنة المبعوثه لا يمكن ان يكون من قصدها  
البحث بشيء من اختصاصاته ولا ان تطولوا  
الوزارة المصرية باسم ما ثم بعد المستر مالت  
وكبلى انكلترة السياسي في القاهرة للفراف الى  
الورد دفرين سفير انكلترة في الاستانة فجاء  
جوابه مطلقاً اربع ورأي زميله قنصل فرنسا  
البحرال ووكيلها السياسي لدى الحكومة المصرية  
وقد ترسب على تعيين هذه اللجنة وارسالها  
الى القطر المصري هاج خواطر ارباب الصحف  
الاجبية فاجمعت جرائد انكلترة على الملامة

الدولة العثمانية لمدخلها في امور مصر وعمر حدة  
جريدة التيمس ان الدولة العثمانية ستلقى مصاعب  
كبيرة لان لكثير من الامم مصالح مادية في  
القطر المصري تعلو على سلطة الجناب الشاهاني  
وقالت ان الباب العالي لا يقدر ان يتم  
في مصر من الامور الا ما ترضاه الدول العظمى  
ولما كان قد وقع تعيين هذه اللجنة اثر  
حادثة عابدين ذهب بعض الافكار الى انه  
لا بد لاعضاء هذه اللجنة من احد امرين .  
اما ان ينظروا في طلبات المجهادية ووجوهها  
فينروها ويقولوا رأيهم واما ان يدققوا في  
البحث عن اسباب الحركات الجهادية التي  
حدثت المرة الاولى في ايام الخديو السابق  
ثم الثانية من بعدها ثم يحققوا النظر في دواعي  
الحوادث الاخيرة ومعداتها ونيات الساعين  
فيها الذين هموا الخواطر لما

ونظر اخرون الى المسألة من وجه ان  
المعتمد المكلف باجراء المخابرات مع الدول  
الاجبية والحكومة الخديوية ربما لا يتم له  
القيام بواجب وظائفه في بادئ الامر لابعاء  
وكلاء الدول انهم ذلك الا متى وردت  
الهمم التعليمات الصريحة الكافية من حكوماتهم  
وكثر اختلاف الاقوال والظنون في شأن  
هؤلاء المعتمدين وعلى الخصوص عندما انباء  
الفراف ان كلاً من دولتي فرنسا وانكلترة  
سنبعث بدافع الى مياه الاسكندرية لان  
ارسال الوفد العثماني يستلزم ذلك

اما وصول الوفد الى الاسكندرية فكان  
في عاشر شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ وهناك ما جاء  
في الوقائع متعلقاً بقدمه والاحتفال باستقباله قالت

في يوم الخميس الموافق ١٢ ذي القعدة سنة ٩٨١ وصل الياور الهايوني المسمى طليعت الى ميناء اسكندرية في منتصف الساعة السادسة حاملاً حضرة صاحب الدولة علي نظامي باشا ياور الحضرة الشاهانية وحضرة عطوفتلو علي فواد بك افندي من اعضاء شورى الدولة فأطلقت مدافع السلام عند وصوله من ياور محمد علي ومن حامية رأس التين وأديت أيضاً رسوم الفخية والتعظيم من بقية المراكب المصرية الراسية بالمينا

ونوجه سعادة ذو القنار باشا سر تشريناتي خديوي ومعه حضرات اصحاب السعادة محافظ الثغور ومأمور الضبطية وفريق الآلات اسكندرية ووكيل البحرية الى ياور طليعت ليلقوا حضرات الشاهدين سلام الحضرة الفخيمة الخديوية وبعد ذلك صعودوا الى البر ونوجهوا الى سراي رأس التين العامة

وكان في معية دولتو علي نظامي باشا وعطوفتلو فواد بك المشار اليهما كل من حضرات قدرى بك وصفر افندي وحضرة سيف الله افندي من الياوران الشاهانية

وبعد ان اخذوا راحتهم في سراي رأس التين هبوا لركوبهم عربات من السراي فركبوا الى السكة الحديد وشيعهم الى المحطة حضرات المأمورين السابقين وكان في انتظارهم قطار مخصوص فركبوه في منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر فوصلوا القاهرة اول الساعة الثامنة بعد الظهر وكان على رصيف المحطة سعادتو طلعت باشا كاتب الديوان الخديوي وجملة من المأمورين فاستقبلوهم بما يليق بهم من الاحترام والاجلال

وبلغهم سعادة طلعت باشا سلام الجنب الخديوي ثم ركبوا على عربات خصصت لركوبهم وساروا الى قصر النزهة بجهة شبرا وقد هيئ هذا القصر لتزولهم مدة اقامتهم وفي صبيحة يوم الجمعة في الساعة الرابعة من النهار ركبوا متوجهين الى سراي الاسماعيلية لزيارة الجنب الخديوي فقبلوا عند الوصول بغاية التعظيم حسب ما يليق بشأنهم وكان على سلم السلامك سعادة طلعت باشا وسعادة خيرى باشا مهردار خديوي وكل من حضرات التشريناتي وياوران الحضرة الخديوية فاستقبلوهم وصاحبوهم الى ان وصلوا لدى الجنب العالي فحياهم وأكرم لقباهم وبعد تأدية رسوم الاستقبال ابلغوا مسامع الجنب الخديوي تسليطات الحضرة السلطانية واعربوا عما لما من كمال الالتفات اليه وتمام المسرة وغاية الرضا بما توجهت اليه هم الحضرة الخديوية من تحسين الاحوال وحفظ الامنية وان حضور هذه الرسالة انما هو عتزان على ما للذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديو المعظم والمنصد الاصيل منها هو تأييد نفوذه وتعزيز موقعه وتثبيت مركزه فعند ذلك نطق طبعه الكريم بآيات الخشوع والخضوع وأدى من موجبات الشكر وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به واخاف رعايتها له واستهل الى الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكها وتأيد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين قوتها وبعد ذلك قاموا للانصراف فشيعهم الى سلم السلامك حضرات من تقدم ذكرهم وساروا فاستدبر قصر النزهة وجوههم تنهال فرحاً بالافوا من مكارم الجنب الخديوي اياه الله على شأنه امين



والسلطان الاعظم يترقبني الى وظيفة سر ياوريته  
بمعنى اني نائب عن مقامه السامي في تنفيذ احكامه  
العالية فانكم تعلمون ان الجند حامية الملك  
وعون الخليفة على تنفيذ اوامره وقد قضيت في  
العسكرية اثني واربعين عاماً وهذا هو الشرف  
الذي اعتز به فانه لا شرف للانسان الا خدمة  
الملة بنفسه وروحه وبصفته كوني سر ياورياً  
شاهانياً اخبر حضراتكم بان مصر قلب الدولة  
العلية وهي بين اعين مولانا وسلطاننا المعظم  
نحشى علوه ما نخشاه على انفسنا وديارنا فانها من  
الاراضي السلطانية والجناب الخديوي العالي هو  
نائب السلطان فانا نأظر اليه ناظر للسلطان  
والخاضع اليه خاضع للسلطان . اهـ

فاجابة طلبه بقوله :

اقدم لدولة السر ياور الاعظم احتراماً يليق  
بمقامه السامي واعرض لسدته السنية ان الجيش  
المصري السلطاني يعترف بمولانا وامامنا سلطان  
ملك الاملاية بالسلطة والى بالاصالة عن نفسي  
وبالنسبة عن اخواني الامراء واخوتي الجيوش  
المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا  
واعترافنا بسيادة جلالته كما اني اعترف مع جميع  
اخواني بحفظ ناموس مولانا الخديو وامتيازاته  
السلطانية ونخضع له خضوع الابناء لآبائهم ونتر  
بسيادته علينا ونسأله عن المقام الشاهاني كما اننا  
نحافظ على حياته بارواحنا ونصرف العمر في  
خدمته وكذلك نعلو ما يعترفون بما نعترف به  
وليس بيننا وبين مقامه السامي ما يوجب اضطراباً  
او يحدث قلقاً او يجرأ في الفكر في السياسة وغيرها  
واني اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب وأنا  
معتقد بانني مخاطب وكيل الحضرة السلطانية وأنا

وفي منتصف الساعة العاشرة ركب الخديو  
الاعظم عربته وتوجه الى قصر الترقية ليرد لهم  
الزيارة ثم عاد الى سراي الاسماعيلية محملاً  
بالسعادة متوجاً بالاقبال

اما أعضاء هذه الرسالة فانهم من افاضل  
رجال الدولة العلية واعظمهم . فحضرة دولابو  
نظامي باشا معروف بطول الذراع في الفنون  
العسكرية وسفت له خدمات جليلة فيها وله  
الثار في خدماته مشكورة فقد قاد الجنود الشاهانية  
في عدة مواقع مهمة زمن الحروب السابقة ونال  
فيها شرف الفخر ومشهور بسعة الاطلاع في  
الفنون الرياضية والطبيعية وله معرفة جيدة  
باللغة الالمانية والفرنسية وبعض لغات اخر  
اوربية وشرقية وحضرة عثمانو قتلو علي عواد بك  
من رجال السياسة الموصوفين بعلوم الفكر في  
الفنون واللغات ومن العلية العليا في الكتابة  
والاقتناء وهو كاتب السر السلطاني وهو نجل  
الرحوم علي باشا الصدر الاعظم الشهير الاسبق  
ويطوها باقي الاعضاء . فكمكم آمل فضل ومعدن  
كمال ومظاهر جلال . انتهى

( زيارة علي نظامي باشا )

( الالاي الثاني بقصر النيل )

لما وصل الى قصر النيل استقبله حاكم دار  
الالاي طلبه عصمت بعاكر حاملي السلاح وبعد  
اداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية عند محمود  
سامي واستدعى طلبه والفقهاء وخطب فيهم بما يأتي  
اخبر حضرات الميرالاي والقباط الكرام  
اني عسكري ابي دخلت العسكرية وتربيت فيها  
الى ان كنت الرتب السامية فقد كنت قائد  
جيش عظيم ثم تفضل علي مولانا وسيدنا



نشكر عنايتها وسعيها في حفظ ناموس خديويتنا  
الاعظم واجتهادها في رفع افكار السياسيين عنا  
بما الفناء من رحمتها وحنوها ورأفتها بنا . اهـ .

فقال له علي نظامي باشا

كذا تكون امراء الجيوش . واني قد سررت  
بما علمت من حسن نياتكم وطهارة بواطنكم وحكم  
للجناب الخديوي السامي وقد تاكد عندي ان  
تظاهركم العسكري لم يكن لاي اضرار ولا افساد  
فقال طلبه : سيدي

ان تظاهرتنا كانت لحفظ البلاد ووقاية  
شرف اميرنا ومولانا الخديو ومع التوازل التي  
رأيناها قد احاطت باوطاننا فاننا رأينا رئيس  
النظار السابق يبذل جهده في تقليل الجند  
وتبديده فعلمنا انه يريد بالبلاد شرًا اذ لا يخفى  
على فطنة دولتكم ان الملك لا يحفظ الا بحامية  
الجند والجند ان لم يكن كفاية لحفظ الحدود  
ورد العدو وكان كالعديم وببلادنا مع كثرة الاجانب  
فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم  
بمخبرها الا جنود عظمية وقد عارضنا في تقليل الجند  
فاسند علينا رئيس النظار واني الا تنفيذ اغراضه  
فضلا عن اننا رأيناه يمشي في غير طريق الوطنية  
ولا يفعل الا ما يشاء وهذا ما يضر بالوطن وصالح  
الدولة العلية وبمس شرف مولانا الخديو

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة فلم  
نجد غير اذن صماء وعين عمياء فاضطربنا الخوف  
على بلادنا واميرنا للقيام بالجند ووقوفنا في  
ساحة عابدين العامرة وقدمنا طلبنا للجناب  
الخديوي بواسطة اخينا الاكبر ونائبنا جميعا  
« احمد بك عرابي » فتنفصل علينا بالاجابة  
وسلم الرئاسة العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية

دولتو اتقدم محمد شريف باشا . وهو عين  
وزارة ممن اختارهم من الامراء ونحن الان  
راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة  
مولانا السلطان المعظم خاضعون لاميرنا الخديو  
ولم يبق عندنا شيء سوى خدمة الوطن بحياتنا  
وكا ان الدولة العلية ترى مصرف قلب الدولة  
فكذلك نحن نرى الدولة محل سلطاننا ومركز  
آمالنا ودار الخلافة الاسلامية واننا نرجو ان  
تجتمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتتحقق قلوب  
المؤمنين لتكون يدًا واحدة في وقاية دولتنا من  
جميع التوازل اعذفا الله منها ولا تشك في ان  
اخواننا المسلمين اذا فئنا لحفظ كلمة الدين ووقاية  
البلاد من اعدائها يجمعون في بك الاتحاد بينهم  
وجمع الكلمة على تأييد ملكنا وسلطاننا المعظم  
خلد الله سلطانه . اهـ

فوقف عند ذلك نظامي باشا وصاح طلبه  
ومن معه من الضباط واثني عليهم ثناء جزيلا  
ثم جلس مع محمود سامي نحو نصف ساعة وذهب  
وبعد ذلك زار شيخ الاسلام ونيب الاشراف  
والشيخ عيش والكل يشكر وينبأه بما وصلت  
اليه الحالة ويثني على الجند

واقام رجال الوفد في مصر بضعة عشر  
يوما ادبت لهم المآدب في خلالها وكان القوم  
مرحبين بهم ما علمين ثم ظهر لهم ان ليس في مصر  
ما يوجب الاضطراب فعادوا الى الاستانة راضين  
مقتنعين بما رأوه وكان عودهم الى عاصمة الدولة  
من طريق الاسكندرية بان قدموا اليها ثامن  
عشر اكتوبر سنة ١٨٨١ على قطار مخصوص  
وسافروا صباح التاسع عشر منه على البارجة  
. طليعت . وقد اطلقت المدافع انذاك باسفرهم واجلالاً

## فصل

( مجلس النواب )

ووجهت وزارة شريف باشا عنايتها الى امر مجلس النواب فصدرت الاوامر بجمع جميع اللوائح المتعلقة بالمجلس الموما اليه قديمها وجديدها لتعرض على مجلس النظار فينظر فيها بما يلائم حال البلاد ويمضي التعديلات والتجويرات اللازمة ثم انه بناء على التقرير الذي رفع الى شريف باشا مذيلاً بالف ومخاتة توقيع متصفاً طلب تشكيل المجلس النيابي وهو التقرير المنشور في الصفحين ١١٢-١١٣ رفع دولته في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ الى اجناب الخديوي التقرير الآتي نصه بشأن انشاء مجلس النواب وانتخاب اعضائه وعذه صورة التقرير

قال

لقد اظهرت التجارب في عدة مزارح حال الحالة الموجودة عليها البلاد الان ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة بام صوامح الديار المصرية لانه يترب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها عبثاً فثيقاً وتوطيد الادارة العمومية على اساسات قوية وثابتة

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيما يلزم لاجرائها من حيث التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط بل المتراخي لم ان تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعداد وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومربيتهم لمجازة لغة ورضا اخوانهم بهم ولا تقاضهم النيابة عنهم هو الوسيلة الوحيدة للحصول على

الفائدة المتصودة من تلك الاصلاحات وقد طابق رأي عمدة الاهالي بالنيابة عن عمومهم هذا الرأي الذي رآته هيئة النظار ولذلك نرى انه من الواجب علينا ان نطلب من المرحم الخديوي تلبية الناس اهالي البلاد وجميع اعيان ووجوه النظر لاخذ رأيهم بخصوص احتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل في الادارة عليهم واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الان شيء سوى اتباع لائحة مجلس شوري النواب الصادرة في سنة ١٢٨٤ نعم ان تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لافكار الاهالي ومقاصدهم وكانت قد علمت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظار باتخاذها مع مجلس شوري النواب ستشتغل في البحث عما يلزم اجرائه من التفتيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة النظر هذا ومن الجلي الغني عن البيان ان اليهود والترتيبات التي نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة وكذلك القوانين والوامر العلية المشتملة على تلك اليهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب لانها موضوع عند حصول مع الدول ولا يجوز تعديلها او تغيير شيء منها الا برضاء الدول التي عثدت معها

وعلى ذلك فيجلس النواب سيؤدي ما مورته بدون تعرض للصالح الواجب احترامها وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية في اجراء الاصلاحات المشروع فيها وعوناً على تأمين المصريين تاميناً كافياً على النفس والعرض والمال

## نحن خديو مصر

بناء على التقرير المرفوع اليانا من رئيس  
مجلس نظار حكومتنا بتاريخ ١١ ذي القعدة  
سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوعة  
صورته بامرنا هذا وبعد الاطلاع على لائحة  
مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب  
سنة ١٢٨٤ وبناء على موافقة رأي مجلس نظارنا  
نأمر بما هو آت

المادة الاولى - يصير انتخاب النواب بالصفة  
والشروط الموضحة بتلك اللائحة وافتتاح مجلس  
الشورى يكون في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ غرة  
صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة السادسة عشرة  
من اللائحة المذكورة

المادة الثانية - ناظر داخلية حكومتنا مكلف  
بتنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي الجزيرة في ١١ ذي القعدة  
سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء شريف

اللائحة الاساسية

ونظام مجلس النواب

الصادران في سنة ١٢٨٤

وصادف هذا المشروع بعد صدور التقرير  
والامر العالي المشار اليهما استحضاراً بحل عن  
الحصر والوصف فالتي الا وجوهاً طليقة وصدوراً  
رحيمة وثغوراً باسمه وكان اهم ما استجمع عليه  
عواطف الاستحسان قول الوزير ان مشاورة اهل

ولهذا واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس  
الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٤ انشرف  
بان اقدم للاعتاب السنية مشروع امر عال  
بانقلاب النواب وافتتاح المجلس في ١٥ كيهك  
سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٤  
ديسمبر سنة ٨١

اما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح  
المجلس فستشغل فيها مع رفقائي بتخصيص  
المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب  
وستستلقت انظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة  
بالضرائب وبالعونة والبديلة المتعلقة بالعمليات  
والاشغال العمومية لانها مسائل ذات اهمية  
جسيمة بالنسبة للمزارعين وسأخذ رأيهم ايضاً  
في ترتيب مجالس ادارة بالمديريات لان اقامتهم  
بالاقاليم واستمرار معاملتهم مع اهاليها يجعلان  
رأيهم ذا فائدة عظي في ترتيب تلك المجالس  
ونعين حدودها واختصاصاتها

ومن ثم فاذا تكرمت الحضرة الخديوية  
بالتوقيع على مشروع الامر العالي المقدم لسمعتها  
السنية يبادر في الحال ناظر الداخلية باجراء  
التنبيهات اللازمة على المديرين والمحافظين  
بانقلاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار  
ذكرها

وعلى كل حال فاني لولي النعم العبد  
الخاضع والمحسوب المتواضع

صورة الامر العالي

فبناء على هذا التقرير صدر الامر العالي

الاتية صورته



الرأي والشداد من وجوب البلاد فيما يحتاج اليه  
من الإصلاح هو الواجب الوحيد للحصول على  
الفائدة المتصورة وإن هذا المآخذ مطابق لرأي  
عدد الاهالي بالنيابة عن عموم فوقع ذلك  
عند القوم موقع الدليل على قرب الصلة وارتفاع  
الحجاب بين الحكومة والامة

أما اللائحة التي ورد عنها الكلام في تقرير  
شريف باشا وجاء في شأنها ان مجلس النواب  
مجمع بمقتضاها ولكن هيئة النظر ستجد معاً  
على البحث فيما يجب تعديله ونتيجته منها مع مراعاة  
حقوق الخضر الخديوية وحالة القطر فقد كان  
في الكلام الوارد عليها في ذلك التقرير موضعان  
للإختصاص الأول تعديل اللائحة بمعنى نفيها  
من جانب الحرية بقدر تبعية عام من حد التعبد  
والثاني مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر  
بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين  
أحوال البلاد وأحكامها

ولما كان قد ورد في التقرير السابق الذكر  
ان الانتخاب الجديد سيكون يقتضي اللائحة  
الاساسية الصادرة عام ١٢٨٢ وكان قد تقدم  
العهد عليها وعلى نظام مجلس النواب المستوفى  
في ذلك العام ناق القوم اثر صدور الامر  
الخديوي بتشكيل المجلس النيابي الى الوقوف  
على تضاييق ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب  
وماهية مجلس النواب في دوره الاول فشرعة  
المحررة وكان في اليقين ان الخضر الخديوية  
تصدق عليه بعد ان يرفع اليها وتضعه موضع  
الاجراء على انه بالنظر الى ما ورد في تقرير  
الوزير بصراحته لا تخفى التأويل ان المجلس  
الجديد وإن جرى تشكيكه بمقتضى اللائحة القديمة

الا انه سينظر في احكام تلك اللائحة ليعد لها  
من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب  
الامة كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس  
تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلي الاحكام  
تحصل به الحرية لارباب النيابة  
فتتبعاً للفائدة ندر ضرورة تلك اللائحة وذلك  
النظام الصادرين في عهد وزارة شريف باشا  
الاولى وهما

### صورة اللائحة الاساسية

(١) تأسيس هذا المجلس مبني على المداولة  
في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها  
الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة  
واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للخضر  
الخديوية

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره خمسا  
وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط ان يكون  
موصوفاً بالرشد والكمال وان يكون من الاشخاص  
المعلومين عند الحكومة بانه من الاهالي النابغين  
لها ومن اولاد الوطن

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص  
الذين حكم على اموالهم واملاكهم باحكام الافلاس  
وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك  
الحقوق التي حرموا منها وايضاً الفقراء المحتاجون  
والاشخاص الذين اعيينوا على حالهم قبل  
الانتخاب بسنة والاشخاص الذين صار مجازاتهم  
بالليان والطرده محكم

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب  
يلزم ان يكونوا من الذين لم يحكم على اموالهم  
واملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق  
للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق اليهم وان

لا يكون سبق مجازاتهم بالليمان والطرده بحكم وان  
لا يكونوا من الاشخاص الداخلين سلك العسكرية  
تحت السلاح

(٥) المستخدمون في الخدمات الميرية  
والمستخدمون في الجهات الخارجية عن الميري  
سواء كانوا من العمد والوجه او غيرهم وكذا  
الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت  
السلاح او امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا  
من اعضاء المجلس واما من رفقوا من المستخدمين  
بلا حجة حسب الايجاب او انقضت مدتهم من  
الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا  
حائزين الاوصاف المعبرة المذكورة

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم  
يلزم ان يكون على حسب التعداد فلذا يلزم  
الانتخاب واحد او اثنين من كل قسم من اقسام  
المديريات بحسب كبر القسم وصغره وبصير  
انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية  
واحد من دمياط

(٧) حيث ان كل بلد عليه مشايخ  
معينون برغبة الاهالي فبالطبع هم المنتخبون من  
طرف اهالي ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب  
العضو المطلوب انتخابه من القسم وان كان اولئك  
المشايخ حائزين الاوصاف المعبرة المذكورة فهؤلاء  
المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل  
احد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة  
مخصصة ويضعها مقنولة بالصندوق المعد لقسمة  
بالمديرية

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصناديق  
تفتح على يد المدير والوكيل وتناظر قلم الدعاوي  
وقاضي المديرية فينظر اذا كانت اكثر الاراء

متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو  
نائباً عن القسم وان تساوت الاراء في الانتخاب  
اثنين او ثلاثة فيفرع بينهم بحضورهم والذي  
تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم وفي كلا  
الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية  
من البلاد ورقة باختيارهم بما استقر عليه الحال  
في الانتخاب اولئك النواب واما الانتخاب في مصر  
واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق او اكثرية  
اراء وجه واعيان تلك المدن

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء في  
كل ثلاث سنين حسب ما هو موضح بالبد السابع  
والثامن

(١٠) اعضاء المجلس لا يزيدون عن  
خمسة وسبعين شخصاً

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من  
اعضائه اكثر من الثلث وان كان احد الاعضاء له  
عذر ضروري فيلزم عرض عذره على رئيس  
المجلس قبل انعقاده بشهر فان قبل عذره بالمجلس  
فيها والان فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول  
عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته  
حسب اللائحة

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن احد الاعضاء  
بل هو يحضر المجلس بنفسه

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من  
اعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قوميون  
فان وجد مستكمل الشروط المعبرة للحررة في  
البنود السابقة قبل والا فتلقى نيابته وينتخب  
غيره من قسمه وجهته

(١٤) بعد ما يصير تحقيق احوال النواب  
المنتخبين بالقومسيون ويوجدون حائزين



الاصناف المذكورة في النود السابقة فيعطى قرار عنهم بالتومسيون ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه ايضا الى الاعتاب الخديوية لبعض كل واحد منهم جورلدي يتضمن كونه متحقا في ظرف ثلاث سنين في شورى النواب

(١٥) حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا له حدود ونظاماته فيما يتعلق بحدود ونظاماته هذا المجلس سيعطى له (١٦) ان عقد المجلس سيكون في هذا العام من ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبه وبما في السنين الانيه فبصير انعقاد من ١٥ كيهك لغاية ١٥ امشير

(١٧) لولي الامر جمع المجلس او تأخير او تحديد مديته او تبديل اعضائه وانتخاب غيره في مدة معلومة حسبما هو موضح بهذه اللائحة (١٨) لا يجوز قول عرضيات من احد ما بالمجلس

( صورة النظام )

( حدود ونظامات مجلس شورى النواب )

( ١ ) مجلس الشورى يكون بعروسة مصر ( ٢ ) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه نصير المذاكرة فيه واعطاء الراي عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية فالحصل المداولة في مجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصي ويجري به المذاكرة عنه بالاقلام والتومسيونات لمجلس الشورى حسبما يأتي بعد ما يتعلق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٢ من هذه

اللائحة وبعد اعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى ايضا كما في البند ٢١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة واعطاء الراي يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

( ٢ ) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله يتصان من طرف الحضرة الخديوية

( ٤ ) افتتاح مجلس شورى النواب اما ان يكون بذات الحضرة الخديوية او من يوكل لذلك بالارادة السنية ونقرأ فيه مقالة فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالتطابق الخديوي او من يوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية وان افتتحه الموكل فاما ان تكون المقالة من الحضرة الخديوية ونقرأها الموكل بالافتتاح او انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذي يقرأها بموجب الامر

( ٥ ) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق في ان يقدموا جوابا عنها في مدة يبين وهذا الجواب لم يكن الا من قبل الرسوم بحيث لا يقطع فيه بشئ عن امر من الامور المتقضي نظرها بمجلس الشورى ( ٦ ) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فعند تحرير جوابها من مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم اثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية بصير تحيتهم بعرفة جميع الاعضاء

( ٧ ) حيث قرر في البند ٢ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية في حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المحجوز لم انتخاب



عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها والمخوطة بتأشير فيه  
عما يجري فيها

(١١) من يؤمر من الذوات من طرف  
الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من التصورات  
المعرضة للذاكرة بمجلس شورى النواب متى  
طلب ان يتكلم لزم الاذن بذلك ولا يقتضي  
الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيّد بدفتر  
النوبة

(١٢) مجلس شورى النواب له ان يحير  
على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح  
معتبر وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من  
لم يحضر مجلس الشورى وكل رئيس قلم من  
الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة في  
كل يوم صباحاً بن حضر من الاعضاء ومن  
لم يحضر

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في  
يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبند  
١١ من اللائحة الاساسية لزم تأخير عنده الى  
اليوم الذي يليه وهكذا في كل يوم متى اقتضت  
الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس ان  
يرفع الى اليوم الذي يليه

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في  
يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبند  
١١ من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام  
يوجد بعضهم مستوفياً بقدر الثلثين بالنسبة لاصل  
اعضائهم فالقلم الذي يكون بهذه الصفة لا يصير  
تعطيله بل ينظر في الاشغال الحوالة عليه

(١٥) الذي يأمر بافتتاح كل جلسة  
من جلسات مجلس شورى النواب وقفها هو  
الرئيس وينتضي في كل اخر جلسة ان يعين

النواب يعينون اشخاصاً من الغير جائز تعيينهم  
لذلك فبالطبيعة بحسب الموضع بالبند ١٢ من  
اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية  
الى منتش العموم عن كيفيتهم ومن طرفه يجري  
تبيين ذلك بالكشف الذي يرسل لرئيس  
مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعينون  
لاجل اجراء متطوق البند المشار اليه

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى  
وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة  
اقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضاً  
ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بعرفة الاعضاء  
ايضاً وفي الاقلام المذكورة يجري التخص عن  
المنتخبين حسب المدون بالبند ١٢ من اللائحة  
الاساسية بمعنى ان كل قلم يخص عن احوال  
المنتخبين الذين هم بقلم اخر واعضاء القلم الجاري  
فيه التخص المذكور يصير التخص عنهم بعرفة  
قلم من الاقلام الاخرى وبعد اعطاء القرارات  
اللازمة عن ذلك يصير اعضاؤهم الى رئيس  
مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما في  
البند ١٤ من اللائحة الاساسية

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم  
رئيس مجلس شورى النواب ان يعرض للحضرة  
الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص  
الانتخابات الموقوفة او المتنازع فيها متى كان  
الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى  
بهم كالموضح بالبند ١١ من اللائحة الاساسية

(١٠) ترتيب اشغال مجلس الشورى  
يكون بالنم بحسب ما يراه رئيسه ويكون لذلك  
دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية  
الاختصار وتواريخ ورودها والنم التي وضعت

الرئيس من بعد السؤال من الاعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تبدأ وترتيب الاغتيال بالاوراق المتضمنة ويعلق الترتيب المذكور في مثل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في الحال الى كاتب الديوان الخديوي ويتضمن ان يجري الرئيس ما يلزم من طرفه لوصول الاخباريات والبيانات اللازمة اليه باوقاتها المتضمنة

(١٦) التصورات التي تراها الحكومة على صورتها بمجلس شورى النواب معرفة من يوجب هذه الامور من طرف الحكومة

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ بصير طبعها ونوزعها على الافلام للظفر فيها باوقاتها فتجسد فيها وتعين الافلام من مجموعها قومسيون مركبا من خمسة اعضاء بصير الخطام بطريقة اعطاء الراي عنهم بالصندوق سرا وبالقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويحرر التقرير اللازم عنها

(١٨) اذا صدر رأي من واحد الوجهة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملاحظات المذكور عنها بالبند ٢٢ من هذه اللائحة يقتضي ان يصير تسليم ذلك الراي الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصلة الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ولا يجوز قبول اي رأي كان فيها يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى وانما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجري ما يلزم من المذكره واخذ الاراء حسب الوارد بخود

اللائحة من البند ٢٠ الى البند ٢٢

(١٩) كل من اورد رأيا بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٨ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة اُزِم ان يلقى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على اعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة على الاقل (٢١) تلغ المذاكرة بخصوص التقرير

المذكور عنه في البند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعين له في ترتيب اشغال مجلس الشورى ويتضمن افتتاح المذاكرة اولاً فيها يتعلق بكل قلم او باب منها خاصة

(٢٢) من بعد اخذ الاراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها التصورات المذكورة يجب اخذ الاراء ايضاً بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

(٢٣) اذا تراعى للقومسيون المختص بالنظر في احدى التصورات المرسلة من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبعث من طرفه للحكومة

(٢٤) المسائل التي يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتب اشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر بالبند ١٥ من هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية ان كل مسألة منها قبل وضعها في ديوان المداولة يؤخذ رأي مجلس الشورى عن لزوم

(٢٣) يجب ان يكون اخذ الاراء  
بالصندوق في الجهر وبطريق الاكثرية المطلقة  
(٢٤) تريع صندوق الاراء يكون بمعرفة  
كاتب السر

(٢٤) لا تكون عملية اخذ الاراء صحيحة  
معتدة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في  
البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٢٥) يجب على مجلس الشورى احترام  
حتى العدد الاقل وفي ضمن المذكرات يو يجب  
الاصفاء للعدد الاقل وان تسمع الملاحظات  
الصادرة منهم

(٢٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ  
رأهم هو الاقل واما الاكثر لم يعطوا رأياً في  
المادة المعروضة لزم الرئيس ان يسأل باقي  
الاعضاء عن رأيهم

(٢٧) رئيس مجلس شورى النواب هو  
الذي يؤدي وظيفة الرئاسة عليه فقط يسأل  
ارباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس لهم رأي  
مطلقاً الا في صورة انقسام الاراء الى طرفين  
متساويين واما فيما عدا ذلك من الاحوال فلا  
يدخل بنفسي في رأي من جملة الاراء بمجلس  
الشورى وليس له ان يتدخل في مذكرات مطلقاً  
(٢٨) متى صار التصديق على صورة مادة

بمجلس الشورى لزم ان تكون نسخة الاصلية  
مقينة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس  
والاعضاء ويحرر نسخة اخرى عليها علامة  
كاتب السر ويختم الرئيس وتقدم للحضرة  
التدبوية

(٢٩) المهي الى مجلس الشورى يومياً  
والذباب منه يكون بحسب ما يراه رئيسه

او عدم لزوم التداول فيها وعلى واقع ما ينهي  
عليه الحال في ذلك يجري العمل

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي  
يلزم التداول فيها بمجلس الشورى بواقع ترتيب  
اشغالها كما في البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم ان  
كل مسألة منها قبل وضعها في ميدان المذاكرة  
يؤخذ الرأي من مجلس الشورى عن لزوم  
المذاكرة فيها وتتشرف او تأخيرها لوقت آخر  
او نحو ذلك

(٢٦) اذا طلب الكلام اثنان او ثلاثة  
من اعضاء مجلس الشورى في آن واحد لزم  
اعمال الفرعة المفتضية في تقديم احدهم على  
الاخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى

(٢٧) في حالة المكاملة بمجلس الشورى  
في مسألة لا يجوز افتتاح المكاملة في مسألة اخرى  
(٢٨) في حالة المكاملة اذا تكلم احد  
الاعضاء فيها هو التكلم جارٍ من اجله لا يتكلم  
غيره قبل انتام كلامه

(٢٩) لا يجوز لاحد ان يتكلم في كل  
مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة ما لم نقض  
الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة اذا  
احتاج الامر الى اعطاء ايضاحات او اعطاء  
جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو اخر واما  
في التومسيونات التي تشكل بمجلس الشورى  
فلكل عضو من اعضائها حق التكلم متى شاء  
(٣٠) لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا

طلب الكلام واذن له الرئيس بذلك ولا يتكلم  
الا وهو في موضعه

(٣١) اذا اراد الرئيس ان يتكلم بنفسه  
وجب الاصفاء اليه



بامتساب المجلس

(٤٠) أعضاء مجلس الشورى بحضور  
الى المجلس بلائس الخمسة الالفه وجلوسهم فيه  
يكون هيئة الادب

(٤١) لا يجوز لاحد من أعضاء مجلس  
شورى النواب ان يغيب بدون اذن يصدر  
اليه منه ويحرر له تذكرة رخصته من طرف  
الرئيس ولا يجوز له ان يحرر تذاكر رخصته الا  
من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى ما  
لم يفتى الضرورة الشديدة بغير التذكرة على  
وجه العجلة وبعد تحريرها على هذه الكيفية بغير  
الرئيس مجلس الشورى بذلك

(٤٢) الحاضر الذي يحرر لائحات وقائع  
مجلس شورى النواب تكون متعلقة على أسماء  
الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأي كل واحد  
منهم بالاختصار

(٤٣) الحاضر المذكورة في الفند ٤٢ يحدد  
بدفتر مخصوص لذلك ويقرأها كاتب السر في  
اول مجلس الشورى المنعقد في اليوم الذي يلي  
يومها ويضع الرئيس أعضاء على ذات الدفتر  
في كل يوم

(٤٤) الاوامر التي تصدر من الحضرة  
الخدمية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات  
المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تنقل  
تجلس الشورى في الحال ويجري العمل على  
مقتضاها

(٤٥) التنبيه بارجاع ما يخرج عما يليق  
بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده  
(٤٦) اذا خرج المتكلم في مادة من المواد  
عن المسألة المتقضي الكلام فيها ازم الرئيس ان

ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها ولا  
يجوز للرئيس ان يأذن بالكلام فيما يتعلق  
باسباب الرجوع الى المسألة المتقضي الكلام فيها  
(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن  
الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب  
الكلام ليعتذر ولا يؤذن بالكلام للخارج عن  
الاصول في غير الصورة المذكورة

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول  
وتنبيه عليه بالرجوع اليها مرتين في مسألة واحدة  
وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس ان يسأل  
ارباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من  
الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة ويقضي  
ان يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية  
(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة  
المتقضي الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين  
في مسألة واحدة ثم تم بالخروج عنها مرة ثالثة  
لزم الرئيس ان يسأل ارباب المجلس عن لزوم  
منعه عن الكلام في باقي الجلسة بخصوص المسألة  
المتكلم فيها ويقضي ان يحكم مجلس الشورى في  
هذا الامر بالاغلبية

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على  
احد من الأعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير  
محله وقطع الكلام على غيره فينتضي ان لا يؤذن  
له بالكلام في بقية الجلسة

(٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى  
ان يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالافرار  
او بعدمه على قول احد بمجلس الشورى

(٥٢) اذا حصل من احد الأعضاء  
امر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم ان  
ينبه على بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف

(٥٦) في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من احد من الاعضاء وفي اوقات تعطيله اذا اراد احد منهم ان يستعفى لزم ان يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوماً في الأقل وحينئذ تجري المكاتبة لجهة لاجل تسمية غيره كما في البند ١٣ من اللائحة الاساسية

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم في اثناء الجلسات المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تاخير عقد المجلس في يوم واحد من الايام الى اليوم الذي يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تاخير عقد في ذلك اليوم فقط ريعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك في الحال (٥٩) يرسل القدر اللازم من الخنزير لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة

(٦٠) لا يدخل جهة مجلس شورى النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بماوربه تخصص باشغال الشورى وهذا يتبع اجراءه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لم حين ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى

(٦١) حيث ذكر في البند ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتدابهم لوظيفة العضوية بمجلس

الرئيس فان اصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس ان يامر بتقييد التقييد عليه في ضمن الحضرة الذي يتحرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم وفي صورة ما اذا اصر على عدم الرجوع عن الامر المحل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس ان يحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضي ان تزيد على خمسة ايام فقط ولا بأس ان يامر ايضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة الذي يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا تعمل دعوى على احد من اعضائه بوجه من الوجوه الا ان كان لا سمح الله حصل من احد منهم مادة قتل قطعاً لا يعد من اعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبها هو مدون في البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٥٤) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس الشورى ان يطع وينشر المقالة التي قالها بمجلس الشورى او المذكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قوسيون يتعين من القلم الذي هو من اعضائه

(٥٥) في مدة العضوية اذا حصل من احد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب ما هو واضح بالبنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية يستقط حقه من العضوية ويعين بدله كما في البند ١٣ من اللائحة الاساسية



هو تسهيل انتخاب النواب المؤهلين ومراعاة  
نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب  
أراء أهالي القطر ورغبتهم وبدون أن تتدخلوا  
في الانتخاب لمساعدة أي شخص كان إذ أن  
المنافس هم نائبو الأهالي ولم دون غيرهم أن  
يتخفوا من يعتمدون عليه ويتقنون به ليكون نائبا  
عنهم بالمجلس المذكور . اهـ .

### فصل

وبعد أن صدر هذا المشور توجهت الأنظار  
إلى ما سيكون من أمر الانتخاب لمجلس النواب  
وأخذت التصامح تبذل لأرباب الانتخاب أن  
يتفوا نوابا وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما  
يفعلون ويتفوا حكاما مشرعين يضعون لبلاذم  
نظامات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية  
الاجراء ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب  
ويعدل لم الرسوم وينظر في أمر الزناح ويعينوا  
من أنفسهم جماعة يستدل بانثارها على مكائهم  
من المدينة ومقامهم في الوجود السياسي وأن  
ينظروا إلى المنتخب من حيث ما يترتب عليه  
من الأثر لا من حيث ما يرى منه أول النظر  
إلى غير ذلك من التنبهات والتحذيرات

ثم شرع عمد البلاد ومشايخها في انتخاب  
النواب على منقضى القانون وبذل الجهد في  
إنجاز الأعمال الانتخابية وما يذكر من تفاصيل  
بعضها أن اعيان الاسكندرية اجتمعوا صباح  
١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ في قاعة المحافظة لانتخاب  
نائب الاسكندرية فخطب فيهم محافظها إذ ذاك  
وحضهم على انتخاب من فيهم اللياقة والأهلية  
للنيابة عن أهل الثغر فقال :

ان من تقع عليهم كلمة الانتخاب إنما هم

شورى النواب ومن يجوز لهم انتخاب النواب  
في الانتخاب السابع يقتضي أن الذين يحصل  
التخاميم للعضوية يكون لهم دراية بالقرارة والكتابة  
زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم وفي  
الانتخاب الحادي عشر يحتاج أن الذين يجوز  
لهم انتخاب النواب يكون لهم المهام بالقرارة والكتابة  
بالأول على الأوصاف المنصوصة في شأنهم  
أيضا . اهـ .

### (صورة المشور الصادر)

#### (بانتخاب النواب)

وتوالت بعد ذلك جلسات مجلس النظر  
لذلك كره في تشكيل مجلس النواب ومرت على  
ذلك أيام أصدرت بأعضائها نظارة الداخلية  
إلى جميع المديريات والمحاكمات مشورا متعلقا  
بانتخاب النواب وهذه صورته

أنه أجابة لاستدعاء أهالي القطر وبناء على  
التماس مجلس النظر قد أصدرت المحضرة التوجيه  
الحدوية أمرها السامي بتاريخ ١١ ذي القعدة  
سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ٨١ بانتداب  
مجلس شورى النواب في ١٥ كيهك سنة ١٢٩٨  
وشكك في نظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل  
اللازمة لتكون انتخاب حضرات النواب على  
حسب النصوص والشروط المدونة في لائحة  
مجلس شورى النواب فعلا بالامر المشار إليه  
السابق نشر مع صورة التقرير المقدم بماللائعاب  
السنة قد عينا يوم ١٥ نوفمبر سنة ٨١ لاجتماع  
الخبيرين « بكر الخاء أي الذين يتكون النواب  
واجتماعهم يكون بالمديريات أو المحاكمات »  
ولكن معلوما لحضرتكم أن الواجب عليكم انما



سيفضون على زمام امور الامة فيصدرون عنكم  
وينطقون بلسانكم ويفعلون ما يشاؤون في شؤونكم  
فاتمهلو حق الانتباه واطرحوا الاميال النفسية  
ظهرياً بحيث يقع انتخابكم في محله فيصيب الذين  
برئ ما ضيهم من الشبهات وسلم حاضرم من  
التهات والذين لم يخسروا حقوق المدنية ولم  
يرتكبوا جناية ولم يحكم عليهم في شيء نريد النهاء  
الاذكياء اولي الغيرة الوطنية والنفس الالية . اه  
وبعد الفاء هذا الخطاب شرعوا في الانتخاب  
وبعد فتح الصندوق تبين ان اللذين نالا  
اكثرية الاراء هم السيد سعيد افندي الغرياني  
وقد اصابه ٢٣ صوتاً والسيد عبد المجيد افندي  
البطاش وقد اصابه ٢١ صوتاً فعند ذلك نهض  
المحافظ وسأل المنتخبين هل رضيتن بهما فاجابوا  
نعم بلسان واحد وانصرفوا . وسنأتي على ذكر  
اسماء المنتخبين جميعاً

ومرت ايام الانتخاب بما كانت فيه الاعمال  
الانتخابية موضوعاً للذاكرات والمسامرات في كل  
مجمع وطني ثم توجهت اراء كثير من الناس الى  
القطع بتعيين المغفور له سلطان باشا رئيساً  
لجلاس النواب لما يعهدون به من صحة الوطنية  
وتنوذ الكلمة وانصرفت افكار بعضهم الى الحدس  
بان الرئاسة المشار اليها توسد الى احمد باشا  
رشيد ثم استقر الرأي على تعيين اولياء رحمه الله  
والفاء مقاليد الرئاسة اليه وعين عبد الله باشا  
فكري رئيساً لكتبة المجلس مع بقاءه وكيلاً لمظارة  
المعارف والمرحوم اديب افندي اسحق كاتباً ثانياً  
له مع بقاءه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة واعدت  
قاعة المجلس في ديوان الاشغال لتتكون مقر  
انعقاده .

(اسماء النواب)

وبعد الفراغ من اعمال الانتخاب كان منتخبو  
البلاد على ما في البيان الاتي :

مصر

محمود بك العطار

عبد السلام بك المويلحي

السيد احمد السيوفي

الاسكندرية

السيد سعيد الغرياني

عبد المجيد افندي البطاش

دمياط

عبد السلام بك خنجاوي

القليوبية

محمد بك الشواربي

الشيخ سليمان منصور

مصطفى افندي علام

ابراهيم اغا ابو حشيش

الدقهلية

هلال بك

يوسف افندي صالح

علي بك القريبي

الشيخ احمد علي سعده

الشيخ حسين سويلم

الشيخ العدل

الشيخ جاد مصطفى

( وفي هولا زيادة واحد عن العدد

المقرر في لائحة المجلس القديمة )

الجيزة

محمد بك الصيرفي

الشيخ احمد الصوفاني

الشيخ أحمد علي محمود  
 أبراهيم أفندي الوكيل  
 بسيموني أفندي أبو الفضل  
 محمد أفندي عوض  
 محمد أفندي دبوس  
 السيد أحمد الخناوي  
 ( وفي دوله زيادة ثلاثة )  
 المنوفية  
 محمد أفندي الجندي  
 أحمد بك مصطفى  
 علي بك شعير  
 السيد أفندي الثاني  
 أحمد أفندي عبد الغفار  
 حسين أفندي حسين  
 الغربية  
 أحمد بك المشاوي  
 أحمد بك الشريف  
 مصطفى أفندي أبو القزعة  
 السيد محمد أبو الطار شتا  
 الشيخ أحمد الصاحي  
 الشيخ رزق نور  
 الشيخ أرمم سعيد  
 محمد أفندي الشاذلي  
 الشيخ أرمم بونس  
 الشرقية  
 سليمان باشا أباطه  
 الشيخ عبد الوهاب العيني  
 أحمد بك أباطه  
 محمد أفندي عبد الله  
 أمين بك الشمسي

أحمد أفندي نصير  
 الشيخ زيد جمعه  
 علي أفندي مكاي  
 الجيزة  
 عباس أفندي الزمر  
 السيد أحمد عفيفي  
 مراد أفندي السعودي  
 السيد خليل أبو زيد  
 ( وفي دوله زيادة واحد )  
 الفيوم  
 السيد طلبة حزين  
 السيد معتوق  
 خليفه الهواري  
 بني سويف  
 السيد أحمد سالم الربدي  
 علي أفندي كساب  
 السيد محمد أبو المكارم  
 المنيا  
 سلطان باشا  
 علي أفندي حسن شعراوي  
 حسن باشا الشريعي  
 يوسف أفندي عبد الشهيد  
 محمد أفندي جلال  
 محمد أفندي مصطفى  
 اسبوط  
 محمود بك سليمان  
 السيد عبد الحق عبد الله  
 عثمان أفندي غزالي  
 محفوظ أفندي رشوان  
 جبر أفندي محمد

حسين افندي جمعه

مهني افندي ابو يوسف

( وفي هولاء زيادة واحد ايضاً )

جرجا

احمد اغا الدقيشي

السيد رضوان عطيه

السيد رشوان حمادي

السيد سرور شهاب الدين

عبد الشهيد افندي بطرس

اسنا

احمد بك علي العريسي

عبد الرحيم افندي محمد سليمان

فنا

محمد افندي سملي

علي اغا ابراهيم

السيد احمد محمد

السيد طابع سلامة

( وفي هولاء زيادة واحد ايضاً )

اما الزيادة الواقعة في انتخاب بعض

المديرية كما هو ظاهر واضح فقد نشأت عن

حصول الزيادة من قبل في عدد المراكز

والاقسام بثلث المديرية

فصل

( افتتاح مجلس النواب )

لما تم انتخاب النواب في الوجهين القبلي

والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٦ و ٢٣٦٦

سنة ٨١ لافتتاح هذا المجلس ولم تطلع شمس ذلك

اليوم حتى ازدحم النادي بكثير من الناس ووقفت

اورطة من الايالي الاول على جانبي الطريق من سلم

القاعة الى الباب وفي المقدمة محمد عبيد البكباشي

وعند خريف الجناح العديوي صدحت الموسيقى

بالسلام ونادي الجند ( انتمز جوق بشا )

ورثا جالس تثل بين يديه المرحوم سلطان باشا

رئيس المجلس وايمان له استعداد النواب لسماع

مقاله الافتتاحي الشريف فقام على قدميه وقال

ايدي لحضرات النواب مسرورتي من

اجتماعهم لاجل ان ينوبوا عن الاهالي في الامور

العائدة عليهم بالنفع وفي علم الجميع اني من

وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بيقين

خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر

الان بسبب المشكلات التي كانت محيطة

بالحكومة فاما الان فحمد الله تعالى على ما يسر

لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول

المتحابة ومن تخفيف احوال الاهالي على قدر

الامكان فلم يبق مانع من المبادرة الى ما انسا

متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي انسا

فانحه في هذا اليوم باجتماعكم وانتم يحيطون علماً

ان جل مقاصدي ومسااعي حكومتي هو راحة

الاهالي ورفاهيتهم وانتظام امورهم بتعميم العدالة

بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم

وهذا منتهي واضحا مستقيا وعليه سيري منذ توليت

امركم محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف فعلى

المجلس ان يكون مساعدا للحكومة في هذه

الامور كلها خالصا مخلصا في خدمة الوطن

مختصرة افكاره ومذاكراته في المنافع العمومية مع

مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة

مع الدول سالكا المسالك المعتدل والمنهج

التقويم الذي هو اهم شيء في هذا الوقت الذي

هو عصر الترقى والتقدم فالواجب علينا الاعتدال

والتأني وحسن البصر وان نكون يدنا واحدة



وسياسة لما يترتب عليه من استحكام علاقات  
المودة بين هذه الدول وحكومتنا السنية  
ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز يحتاج  
الى الاصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل  
الخير فاعلموا ان الاجتهاد في سبيل السلام  
فوجهنا فتمتكم الى ذلك فمن جد وجد ومن  
سار على الدرب وصل . اهـ .

فاجابة سليمان باشا بااظه نائب الشرقية  
بما مؤداه :

ليس لنا وانت اولنا من قبل النيابة مع  
علمه بناصها ومصاعبها الا وفي نيتنا اداء حق  
الوطن ورعاية العهود وانا لننظر في الامور الى  
وجه المصلحة الكلية ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية  
وقد رأينا ان يد الجناح الحديري مستطة الى  
مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى  
ناييدنا فلم يبق علينا الا السعي والاجتهاد فيما  
يجلب للوطن النفع ويدرا عنه الضرر والله ولي  
التدبير . اهـ .

وفي المجلس بعد ذلك معتذرا بنظر سبب  
اموره الداخلية ثم اخذ يهتم بامر لائحته الجديدة  
التي عزمته الحكومة ان تعرضها عليه

وقد وفد على المحروسة كثيرون من  
الاجانب والوطنيين من المدن والقرى للحضور  
في احتفال افتتاحه واعدا البعض ولائم افراح  
استبشارا به ونفاؤلا بما يكون على يد من الخير  
ولم يدع احد من قناصل الدول دعوى  
رسمية للحضور في حفلة افتتاحه اعتقادا ان ذلك  
من الامور الداخلية التي لا مدخل فيها لوكلاء  
الدول وسياستها

وقد جعل عدد كراسي النواب ٢٠ كرسيا

في اتمام الاعمال التابعة . فجلسين بعبارة الله تعالى  
وامداد رسولك الكريم ومفسكين عبود ارتباطنا  
بالحضرة الشاهانية والدولة العلية ادامها الله  
ونسأل الله النجاح لك ولي التوفيق .

وكان الى بين الجناح العالي دولة شريف  
باشا ثم سائر النظار بطهم كل من طلعت باشا  
وخيري باشا وذي النظار باشا وطله باشا والي  
بصاره المنصور له سلطان باشا رئيس مجلس النواب  
وكاهن الملايين الرحيمه وكانت المساكن مصطفة  
حوالي المجلس وامامهم الموسيقي العسكرية

ولم تكن الجلسة علية بتدقيق اللائحة القديمة  
ولكن تعاون الخبراء في ادخال الناس الى  
الاماكن المعدة لحضور الجلسات فيما بعد حتى  
تعذر اخراجهم بعد الدخول فجلسوا وقفا من  
حول مجمد الاعضاء حتى انصرف الحديري والنظار  
ودخل النواب مجرا اقلامهم للاستراحة ساعة من  
الزمان ثم عادوا الى المجلس فتلا فيهم الرئيس  
خطابا نوثر منه قوله :

قد سمعتم ما تضمنته المقالة الحديوية ما يدل  
على صنو التبة وكرم العنصر وقد اجتمعتم في  
هذا المقام للنظر في امور اوطانكم واتم خلاصة  
رجائها وبضعة نياتها فتعريف عليكم الحرم  
والثبات والحكمة . ولا اريدكم علما ان لنا عهودا  
ودعما واجبة الرعاية وان للوطن علينا حقوقا لازمة  
الاداء فمن العهود شدة الارتباط وصلة التبعية  
بالدولة العلية فلا بد لنا من الثبات على ذلك  
بالنظر اليها ولا شك انها تسر بما يبد امر  
الشورى فيما لا يشأ عنه من الفرية العائدة اليها  
ومنت الدم من اية المالية والتجارية مع  
الدول العلية فان حفظها واجب علينا شرعا

سيكون بتوفيق المولى مركز دائم نظام على اقوم  
سبيل واجمله . المجلس الذي نظامه بدل دلالة واضحة  
على حسن نوايا عزيزنا الالفم ووزارته العظمى  
ويبرهن على ان غاية المنيعة وجد وزارته  
الشريفة متزمنة عن طرق الاستبداد وان سعيهم  
ما هو الا لرعاية الرعية وتقديم عمران البلاد  
وما دامت الرعية مطلقة الحرية في مباشرة صالحها  
بواسطة نوابها النبلاء . فمع اتحادهم ونفهم العظمى  
بان الحكومة السنية مرخصة لهم بالنظر في الصالح  
العامة وكافة لم بانجازها في ظروفها وعمرها  
ان هذه لمة عظمى ينبغي لكل وطني مقابلتها  
بالشكر الجميل والثناء الجليل وحيث انا معاصر  
ابناء الملة المسيحية القبطية مصريو الحسب والنسب  
وجزء مهم من الوطن السعيد كان من اهم واجباتنا  
القيام باداء الشكرات الثلاثة وبسط اكف  
الادعية الخيرية للعمة العلية بحفظ الذات الجلية  
التوفيقية ودولة وزرائها الفخام على الدوام ولا  
نلث ان نرى تصرف مجلسنا الشورى مقرونا  
بتعميم الفلاح بمهمة سعادة رئيسه الامجد الفام  
وحضرات اعضائه الكرام موفقة مساعدهم للنور  
بالخير العام ببركة الرسل والانبياء والصالحين  
والاولياء امين .

### فصل

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس  
في الاهتمام باموره الداخلية عين عشرة من  
النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وهم  
احمد بك شريف وعبد السلام بك المويلحي  
ومحمد بك الشواربي وامين بك الشمسي وحلال  
بك محمود وسليمان احمد بك علي ومراد افندي

لاحتمال زيادة العدد في اعضائه للانتخاب الاتي  
بعد تقرير اللائحة الجديدة وجعل من ثم في  
قاعته العمومية نحو ٤٠٠ كرسى للمتفرجين وذلك  
عند جعل جلساته علنية

وقد اعتقب ذلك احتفالات جليلة بالجمعيات  
الخيرية في مصر والاسكندرية وكثير من المساجد  
كثرت فيها الفاء المخطب وحضرها جم غفيرة من  
النواب والامراء واعيان البلاد

وفي يوم الاثنين الموافق ١٨ كيهك احتفلت  
الطائفة القبطية في المحروسة احتفالا كبيرا في  
الكنيسة الكبرى البطريركية بحضور جماعة  
الاكليروس وامر غبطة البطريرك باعداد زينة  
في البطريركخانه والكنيسة سرورا بافتتاح مجلس  
النواب فحضر هذا الاحتفال سلطان باشا رئيس  
المجلس ومحمود بك العطار وعبد السلام بك  
المويلحي وغيرها من النواب وفيه خطب  
الاغومانوس فيلوثاوس فقال ما نصه :

تبارك الله الملك العزيز المتعال الامر  
بناموس العدل بحكم العقل المقدس ودلائل  
العقل على غاية الكمال

سادتي . ان يومنا هذا بحول مولانا المجيد  
يوم مهمون وفخره بتوفيق العزيز محفوظ من الشوائب  
المكسرة مصون . يوم تنبأى بكافة المصريين  
ونهمز ارونه قلوب المحبين . يوم طالما تلهنت على  
اقبال الباب ابناء الوطن وعد طالعه من اجل  
سعود الزمن يتفخر التاريخ المصري بذكره وتنعطر  
الاندية بطيب نشره . يوم افتتح فيه نادي النواب  
الاكبر بامر ونشراف ذات عزيزنا الاسمي  
خدونا الاعظم ومة دولة ارباب الوزارة الشريفة  
المجدة في انالة قطرنا المخطوط المنيفة النادي الذي



النعمة والقضاء من نزاهة النية ونبالة المقصد حتى لقد فطمت السراير بما بدا على قيمات الوجوه من سمات السرور فلم تدع بالالسنه من حاجه التعبير عن فرط محبة عظيمة من أمه كريمة لمولى متفضل عليها فتجيب اليها بحسب الحرمة مشغوف بخيرها ومنفعتها

فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما في السعة ونأتي على قاصية الاستطاعة في نفع هذه الأمة التي اشتدتنا للنظر في منفعتها واستناشتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها سالكين في ذلك من مسالك البصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغيبه وتحمده بين توفيقه عاقبته وبعضه مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد وتؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التي منحنا عطاياها الكريمة من الامتيازات المرمية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا متبيلين الى الله جل سنائه وتقدس الأثر أن يحرس لنا هذا الجنب الخديوي الفخيم ويدعم لاوطاننا به النفع العيم ادام الله توفيقنا على احسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام . اهـ .

### فصل

( خطاب شريف باشا في مجلس النواب )

( واللائحة الاساسية )

( الجديدة )

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤونه الداخلية ورتب افلامه واتخذ رؤساءها ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة

الخديوي واسماعيل افندي سليمان وعلي بك شعير في الساعة الخامسة ( على الاصطلاح العربي ) من يوم الخميس الواقع في ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ انطلقوا الى ساحة الجنب الخديوي ليقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحي وسار في مقدمتهم رئيس مجلسهم ورئيس كتابه عبد الله باشا فكري فاستقبلوا في سراي الاسمعية بعرفة الشريفات الى ان تكامل عقد الوزراء بالالبسة الرسمية فادخلوا الى المجلس حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الاتية ثم جلس النواب العشرة ورؤسهم وكانهم الاول في حضرة الخديوي برهة فخطبهم بما دل على حسن امله بالمجلس النبائي ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم شاررات الشكر وعلائم الانتهاج . اما المقالة فهي

بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده والصلاة والسلام على من اصطفى من عباد

نقوم لدى هذه السنة الكريمة الخديوية نحن معاصر نواب الأمة المصرية مقام النيابة جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوي الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذي افتتحه بظلاله الشريف اظهاراً لمنصته الجليل من حيز الثقة الى عالم الفعل واجابة لرغبة الأمة ونظراً للمصلحة العامة بعد ان زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلالات شمه الخديوية التي دلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا الوقت واطأنت الحال ودنا المي وانتادت الامل ولقد شنف اسباعنا وانعش ارواحنا ذلك الطلق الكريم وملك اقدارنا واملأها سروراً وطراً بما تضمنه من الافصاح عما عرفناه لمولى



التي عزم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها  
موضع النظار

ففي عصر الاثنين الواقع في ١١ صفر  
سنة ١٢٩٩ و ٢ يناير سنة ١٨٨٢ وقد شريف  
باشا رئيس مجلس النظار على مجلس النواب  
لتقديم اللائحة الاساسية التي اعدّها له مع سائر  
النظار فقدمها وخطب في ذلك خطاباً اثر في  
اذهان النواب وقلوبهم وقد جاءت هذه اللائحة  
مشمّلة على احكام حرة وحدود مطلقة يكون  
بمقتضاها للنواب حق النظر في القوانين  
والمصروفات العمومية وان لا ينفذ قانون ولا  
يعتبر نظام ما لم يقرر في مجلسهم مع حصول  
الحرية التامة لهم في ابداء ارائهم وقراراتهم وقد  
شكلت لجنة من نفس اعضاء المجلس للنظر في  
هذه اللائحة وانصرفت آمال الناس الى ان هذه  
اللجنة تسارع الى النظر فيها ليم للمجلس في وقت  
قصير تقريرها فباخذ في الاهتمام بالمصالح العمومية  
والمنافع الوطنية

وقيل ان تنشر صورة هذه اللائحة وما يتعلق  
بها ثبت صورة الخطاب الذي القاه الشريف باشا  
في مجلس النواب يوم وقد عليه لتقديها وهو :  
( الخطاب )

ايها السادة النواب

اني لا اقدر ان اعبر لحضراتكم عن سروري  
بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي اعدّه مبدأ  
لعصر جديد ان شاء الله بعود على النظر  
بالتقدم والنجاح

حضراتكم تعلمون انه من منذ ثلاث سنوات  
ترأى لي ان الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد  
من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع

نطاق الشورى واشتراك رأي نواب الاهالي مع  
الحكومة في نظر كل امر مهم تعود منه المنفعة  
وكنتم قد مدت مشروعا لمجلس النواب الذي  
كان موجودا وقتئذ وهو اجري فيه تغييرات  
لم يتيسر للحكومة النظر فيها ثم طرأت حوادث  
سياسية ومالية ليست خافية عليكم ترتب عليها  
تعويق انعام المشروع والحمد لله قد زالت  
العوائق واني لاعد نفسي سعيدا حيث ان افكاري  
في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد  
الحضرة الخديوية وهذه الافكار قد طابق عليها  
عموم الاهالي ولهذا حصل انتحاب حضراتكم  
واجتمعتم فلهي النظر على ذلك ونهني انسا  
وندع للذات الشاهانية والحضرة الخديوية ببقائهما  
مصدرا لكل خير

ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على  
مقتضاها لا تلائم افكارنا جميعا كما اوضحت ذلك  
من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذي  
رفعته اخيرا للسنة الخديوية عن طلب اجتماع  
مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفعتي بتخصير لائحة  
موافقة لمقاصد العموم وقد تمت وها انا الان  
اقدمها لحضراتكم للنظر فيها

ومع كون هذه اول مرة اجتمع فيها مجلس  
نواب حر كان يلزم ان السلطة التي تعطى له  
لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل  
باطلاقها بالتدرج شيئا فشيئا لكن حيث ان  
مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة  
معققة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم واجباتهم  
ومعيتهم الوطن فقد اعطيت لكم الحرية التامة  
في ابداء ارائكم وحق المراقبة على افعال مأموري  
الحكومة من اي درجة واي صنف كانوا ونصرح

لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها  
ونظر كافة القوانين واللوائح وقد التزمت الحكومة  
بعدم وضع أي ضريبة ولا شر أي قانون أو  
لائحة ما لم يكن يتصدى وإقرار منكم وكذلك  
تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن  
كل أمر يترب عليه إخلال بحقوقهم والغاية  
فإن لم يخرج عليكم في شيء ما ولم يخرج أمر مهم  
عن حد نظركم ومراقبتكم

أما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها  
مصر ما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية  
بها ونشأ عن ذلك تكلفتها بترب مصالح وتعهداتها  
بالقرضات ليست مخالفة عليكم بعضها بمقود  
خصوصية والعرض بقانون التصفية فهل يصير  
للحكومة أن تعمل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو  
نظر النواب حاشاً لأنه يجب عليها قبل كل شيء  
التزام بتعهداتها وعدم خدشها بشيء ما حتى يصلح  
خلالاً وترداد ثقة العموم بها وتكسب أمية  
الحكومات الأجنبية وهي رأت من تلك الحكومات  
الكفاءة لتنفيذ تعهداتها بحسن إخلاص بدون  
مساعدة لتفخلص شيئاً فشيئاً ما نحن فيه وإني  
لواني بأن نصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم  
للحكومة لا بد وأن يترب عليها ازدياد الثقة بها  
هذا ومن المعلوم أننا نابعون للدولة العلية  
وصالحها مرتبطة بصالحها وهذه السببية وهذا  
الارتباط هما السبب الوحيد لسلامتنا ونجاتنا  
فحقوقنا لذلك مقدسة ومراعاتها فرض واجب  
على كل منا ولندع الله جميعاً بدوام الدائم  
الشامخة وتأييد دولته العلية التي منحنا امتيازات  
نضمن لنا خير بلادنا

وحيث أن الجمع المقصود من اجتماع

المجلس وهي نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها  
إلا بعد التصديق على لائحة إجرائية فالمأمول  
من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا ندرع في  
الأعمال النافعة المهمة ولكون من أتمه وضع مجلس  
نواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير  
القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر مجرؤة  
خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للوائح  
واللوائح أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل عن ذلك  
مشروع وهذا هو مقدم للمجلس فالمأمول أيضاً  
الاسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة وإن شاء  
الله سقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة  
للاختاب نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن  
يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلًا  
لما يكون فيه الإصلاح أمين بحامه اللبيبين  
« اللائحة الأساسية »

أما اللائحة الأساسية الجديدة التي قدمها  
شريف باشا لمجلس النواب يوم أقبل عليه وإني  
فيه هذا الخطاب فقد كان من أمرها أن اللجنة  
التي شكلت للنظر فيها ونقيرها عقدت مراراً  
وحلت اللائحة لديها محل القبول والتداول ثم  
جرى على الألسنة أن يبين النواب والحكومة  
اختلافاً كلياً في شأنها . وقبل أن تأتي على  
استيفاء التفاصيل المتعلقة بها نشر في هذا المقام  
موادها توطئة لما سيجي من الكلام عليها . وهي  
المادة الأولى . تعيين أعضاء مجلس النواب  
يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق  
الانتخاب ولن يجوز انتخابه ثبوت فيما بعد في  
لائحة مخصوصة تشمل أيضاً على كيفية الانتخاب  
المادة الثانية . يكون انتخاب أعضاء المجلس  
لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه



مصري في السنة مقابلة بمصاريف ويعتمد انتخاب  
الاعضاء الحاضرين للغة المذكورة

المادة الثالثة . النواب مطلعون الحرية في  
اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين باوامر او تعليمات  
تصدر لهم تخل باستقلال ارائهم ولا بوعده او وعيد  
بوجه البهم

المادة الرابعة . لا يجوز التعرض للنواب  
بوجه ما واذا وقعت من احدهم خيانة او حجة  
من انعقاد المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى  
اذن من المجلس

المادة الخامسة . للمجلس حال انعقاده ان  
يطلب الافراج او توقيف الدعوى عن بسبب  
او يدعى عليه من اعضائه غير من الانعقاد

المادة السادسة . كل نائب يعتبر وكيلًا  
عن عموم الامة المصرية لا عن الجهة التي  
انتخبه فقط

المادة السابعة . مجلس النواب يكون مركزه  
بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة  
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون  
اجتماعه سنويًا

المادة الثامنة . تعقد الجلسات الاعتيادية  
السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من  
اول شهر نوفمبر الى غاية يناير واذا لم تكف  
هذه المدة لانام الاشغال الموجودة وطلب المجلس  
ان تزداد مدته من ١٥ يومًا الى ٣٠ يومًا فيجاء  
الى ذلك واذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع  
المجلس الى غير مدته المذكورة فيكون ذلك  
بمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية بتقرير  
فيه من الاجتماع وحيث ان المجلس قد ابتدأ  
في هذه السنة في ٢٩ سبتمبر سنة ٨١ فيكون

نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارت سنة ٨٢  
تمام الثلاثة الاشهر

المادة التاسعة . تفتح الحضرة الخديوية او  
رئيس مجلس النظار بالنياحة عنها مجلس النواب  
بحضور باقي النظار

المادة العاشرة . تفتح اول جلسة في كل سنة  
بتلاوة مقالة يقرأها الخديو او رئيس مجلس النظار  
بالنيابة عنه وتشمل على بيان المسائل المهمة التي  
تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته  
وتنضم الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الحادية عشرة . ينتخب المجلس في  
اثناء الثالثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة  
لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس  
يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتقدم  
المجلس لهذا الغرض من اعضائه

المادة الثانية عشرة . لا يشمل الجواب المذكور  
على التكلم في اي مسألة بوجه قطعي ولا على  
اي رأي حصلت المداولة فيه

المادة الثالثة عشرة . ينتخب المجلس ثلاثة  
من اعضائه تعرض اسماؤهم على الجنب الخديوي  
فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس من الانتخاب  
اي خمسة اعوام وحيث ان الرئيس الحالي قد  
عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر  
على رئاسة المدة المذكورة

المادة الرابعة عشرة . ينتخب المجلس وكيلين  
لرئيسه ويعين للقلم كتابًا بشرط ان يكون الوكيلان  
من الاعضاء

المادة الخامسة عشرة . تحرر محاضر الجلسات  
بلاحظة قلم كتابة المجلس

المادة السادسة عشرة . اللغة الرسمية التي



الانخفاض الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان يتفقوا على التواب السالفة او بعضهم

المادة الثالثة والعشرون . اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الاول الذي ترتب الخلاف عليه فينفذ الرأي المذكور قطعاً

المادة الرابعة والعشرون . مشروعات اللوائح والنوابين تعمل بعرفة الحكومة ويقدمها النظار مجلس النواب لنظرها والى حيث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يُقَلَّ في مجلس النواب بنداً فبنداً ويقرر حكماً فحكماً ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية واذا تراءى للمجلس لزوم سن قانون وطلبه من مجلس النظار بواسطة الرئيس فيجيب الى ذلك

المادة الخامسة والعشرون . مشروع كل لائحة او قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بعرفة لجنة من اعضائه تتفقد لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراءها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السادسة والعشرون . ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في مشروع اللائحة او ان يكون يقدم النص الاصلي للجنة العمومية فان طالت اجراء تغييرات في وانهما الحكومة او لم تقرها يقدم اللجنة العمومية النص الاصلي مع تلك التغييرات

تستعمل في المجلس في اللغة العربية وتحرر المحاضر والمكاتبات يكون بتلك اللغة

المادة السابعة عشرة . للنظار حق الحضور في المجلس واداء ما يرومون ابداءه فيه ولم ايضاً ان يستبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين بدورهم

المادة الثامنة عشرة . اذا قرر قرار النواب على ان يستدعي الحضور بمجلسهم احد النظار للايضاح منه عن مادة فعلى النظار ان يذهب الى المجلس بنفسه او يستدعي عنه احد كبار الموظفين بدوياً ليجيب عما يسأل عنه والله وان لا يؤخر الجواب لاول مدة الافتتاح الثاني لا اكثر وعليه بيان الاسباب ومسئولية التأخير

المادة التاسعة عشرة . للنواب حق المراقبة على موظفي الحكومة جميعاً فلم بواسطة رئيس المجلس ان يشعروا كلاً من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعذر او خلل او قصور يتسبب لاحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته

المادة العشرون . النظار متكفلون في المسؤولية امام نواب النواب عن كل ما يقرر بمجلس النظار

المادة الحادية والعشرون . كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند الثالث عن الاجراءات الصادرة منه

المادة الثانية والعشرون . اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واسر كل على رأيه بعد تكرار المطالبة وبيان الاسباب ولم تستعجب المطالبة فللحضرة الخديوية ان تأمر بنفس مجلس النواب . وتحديد الانتخاب على شرط ان لا يتجاوز الثلث ثلاثة اشهر من تاريخ يوم

ينظر في الميزانية ويبحث فيها وتعتمد بعد اقراره عليها وعلى رئيس المجلس ان يبلغ ذلك الى ناظر المالية بغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالاكتر

المادة الرابعة والثلاثون لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعات الوبركو المقرر للاستانة او للدين العمومي او فيما التزمت به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية

المادة الخامسة والثلاثون - كل عهد او شرط او التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً نافذ المضمون الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب سوى مشاركة او مناقلة على عمل شيء لم يخرج مبلغه عن المدرج في الميزانية العامة المقررة بالمجلس المذكور

المادة السادسة والثلاثون - يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عرضاً وهذا العرض بحال النظر فيه على اللجنة من المجلس لتحكم بدرجة اعتباره وهل يقبل ام يرفض واذا كان العرض متعلقاً بالحقوق الشخصية وتبين بالبحث ان مقدمه لم يسبق له تقديمه الى المأمور المتعلق به ذلك الطلب او الى اللجنة التابع لها ذلك المأمور فانه يرفض رأساً

المادة السابعة والثلاثون - اذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط من خطر او للمحافظة على الامن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد ولم يسع الوقت جمعه فيجوز للمجلس النظر اجراء ما يلزم اجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب

المادة السابعة والعشرون - عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قوله او رفضه وبسوغ له ايضاً احواله ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة الثامنة والعشرون - على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى رئيس مجلس النظار اللوائح والتوانين التي يصدق المجلس عليها

المادة التاسعة والعشرون لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او عوائد على متولات او عقارات او وبركو في الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون مصدق عليه من مجلس النواب - وعلى ذلك فلا يجوز باي وجه كان وبابة صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب بماكم كيمثل وترد الحقوق لاربابها

المادة الثلاثون - ميزانية مصروفات وايرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكتر

المادة الحادية والثلاثون - تقدم للمجلس ميزانية عموم الايرادات مع كشوفات عن كل نوع من انواعها

المادة الثانية والثلاثون - تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على اجواب وفصول بندر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة الثالثة والثلاثون - لمجلس النواب ان



بخدم الامر اليو ليري رأييه فيه

المادة الثامنة والذتون . لا يجوز لاي شخص ان يدي رأييه في مجاز النواب بمشقة ما او يتناقش فيها او يشترك في المناولة الا ان كان من اعضائيه او من النظار او من كان حاضراً معهم او نائباً عنهم

المادة التاسعة والثلثون . يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد او الداء بالاسم او وضع الآراء في صندوق

المادة الاربعون . لا يجوز اعطاء الآراء بالداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من اعضاء المجلس بالاقل . وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالمادة الثالثة والاربعون يكون دائماً بالداء بالاسم

المادة الحادية والاربعون . انتخاب الثلاثة الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين الآتيا الاول والثاني يكون بوضع الآراء في صندوق

المادة الثانية والاربعون . لا تكون المناولة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضراً فيه ثلثا اعضائيه بالاقل . والا كانت المناولة لائحة ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة الثالثة والاربعون . كل قرار يتروى عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة ارباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة الرابعة والاربعون . لا يسوغ لاحد النواب ان يستيب عنه غيره لاداء رأييه

المادة الخامسة والاربعون . على النواب ان يحضر لائحة اجراء آية الداخلية وتكون تلك

اللائحة نافذة الحكم بمقتضى امر يصدر من المحضر الخديوية

المادة السادسة والاربعون . للمجلس الحق بحسب مقتضيات الاحوال ان يمدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة السابعة والاربعون . اذا أغض بند او عبارة من هذه اللائحة فتحق تفسيره لمجلس النواب

المادة الثامنة والاربعون . كل ما كان مخالفاً لهذه اللائحة من احكام القوانين والامور والوائح والعادات لا يعمل به بل يكون لاغياً فصل

وتوالى انعقاد اللجنة المشكلة للبحث في هذه اللائحة وتعديل بعض احكامها فقررت اكثر بنودها ثم وقع الخلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من بنود هذه اللائحة وكثير تحدث الناس في شأنه وخفي بعضهم ان ينشأ عنه سقوط الوزارة وامل اخرون ان يزول قريباً وبحصل الاتفاق والترضي على تعديل اللائحة فيصدق عليها الجانب الخديوي

وهضت على ذلك بضعة ايام تنوعت في خلالها الآراء والاقوال حتى كان يوم الاربعاء الواقع في ٢٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ١٨ يناير سنة ٧٢ فقدمت اللجنة اللائحة الاساسية لرئيس مجلس النظار على يد رئيس مجلس النواب فرسم باستئنافها ونوزعها على النظار لتكون موضوع مذاكرتهم في الجلسة الآتية وكانت اللجنة قد حفظت العدد الكثير من بنودها وعدلت ما رأته لزوماً لتعديلها



والتحادي نام فيما يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث  
الحوادث الأخيرة اخصها صدور الامر الخديوي  
بجمع مجلس شورى النواب مما اوجب المخابرة بين  
الدولتين واعادة النظر في شؤون اتفاقيهما  
المذكور.

وبناء على ذلك نرجوكم ان تصرحوالان  
للجناب الخديوي ان حكومي فرنسا وانكلترة  
تريان وجوب تأييد جنابه في الخديوية وفقاً  
للاحكام المقررة في فرمانات السلطنة التي قبلتها  
الدولتان قبولاً رسمياً اعتباراً انها وحدها تكفل  
الان وبعد الان استمرار السلم والسكون وتوجب  
توسيع نطاق الثروة والعارة في البلاد المصرية  
ما فيه مصلحة الحكومتين المذكورتين المتفتحين  
على الاشتراك في السعي الى دفع كل ما من شأنه  
ان يحدث في مصر ارتباكاً او يخل بنظامها واحوالها  
سواء كان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين  
عن اسباب خارجية او داخلية

ولا ريب عندما ان هذا التصريح العالي  
المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه  
ان يطرأ على حكومة الجناب الخديوي من الاخطار  
بان حدث فالحكومتان لا ترددان في دفعه ولا  
تتجهان عن صد

وفي امل الدولتين ان الجناب الخديوي  
يعرف كنه المعرفة ما في هذا التصريح فتتق له  
الثقة والقوة الثابت لا بد له منها لادارة امور  
القطر المصري . اهـ .

فأثرت هذه اللائحة في النفوس تأثيراً عظيماً  
واضطرب منها الجند فاجتمعوا في سراي قصر  
النبيل للذاكرة في مضمونها فراجم منها امور كثيرة  
وايقنوا ان المراد منها مزيد التداخل وجعل

وبعد مذاكرة النظار فيها رأوا ان يعدلوا  
بنودها المتعلقة بالميزانية فاصر النواب على ان  
لا يقبلوا البتة تعديلاً في لائحتهم الاساسية التي  
وضعتها لجنتهم المولفة لذلك

والحاصل ان هذا الخلاف استحكم بين  
مجلس النظار ومجلس النواب حتى كان سبباً في  
استعفاء وزارة شريف باشا على ما سيجي بيانه  
في الفصل المفرد لاستعفاها بعنوان . اسباب  
سقوط وزارة شريف باشا . وهو الفصل الذي  
نرجي الان اثباته الى ان نفرغ من ايراد اهم  
الحوادث والاعمال التي جرت في عهده الوزارة  
فصل

( لائحة الدولتين فرنسا وانكلترة )

وفي خلال ذلك ورد على لسان البرق  
ان الدولتين فرنسا وانكلترة متفتحتان على  
ان تبعثا الى الحكومة الخديوية كتاباً متفق المعنى  
تعلنان به انهما تساعدان بالفعل اذا استمر  
الاضطراب في القطر المصري او مس السلطة  
الخديوية شيء وكان ذلك فان وكلي الدولتين  
السياسيين توجهوا الى سراي عابدين بعد ظهر  
الثلاثاء الواقع في ١٩ صفر سنة ١٢٩٩ و ١٠  
يناير سنة ١٨٨١ وقدموا للخديو لائحة اشتراكية  
وردت اليها بصفة . خطاب من "وزارة الخارجية  
الى القنصل الجنرال بمصر . وهذا معربها

حضرة القنصل الجنرال

كفتاكم غير مرة ان تخبروا الجناب  
الخديوي وحكومته عن رغبة حكومتي فرنسا  
وانكلترة في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب  
على المصاعب المتنوعة التي تريد الارتباك والقلق  
في النظر المصري فان الدولتين على وفاق وطيد

ملاحظتنا في معارضة اللائحة المذكورة لننظر فيها بعين العدل والإنصاف

ان الحكومة السلطانية موجبة عنايتها ابدأ الى المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصاً على الراحة العمومية وجلباً للسعادة والرفاهية في الولاية المذكورة وذلك جل ما ترغب فيه ونرى فيه مصلحة لها وفي ظننا انه يستحيل ابداء اقل الادلة على ما بنا في ذلك او الاستشهاد بماي حادث داخلي متعلق بمصر يكون داعياً لاصدار مثل اللائحة المذكورة

وبناء على ذلك لا نرى شيئاً ما يقضي باستصواب ما اجرته الدولتان من تقديم تلك اللائحة لسمو توفيق باشا وفضلاً عن ذلك فان مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للتدبير لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم والمحافظة على سعادة حال البلاد ولادارة النظر على محور حسن وتأييد هذه السلطة هي من حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته دون سواه

فكان من اللازم طبعاً عندما انضغ وجوب اجراء مثل هذه الاجراءات ان يؤخذ بادى بدء رأي الدولة المتبوعة وبواسطتها وحدها ترسل التصريحات (المذكورة في اللائحة) وبواسطتها ايضاً دون سواها ينتظر الحصول على التأكيدات المأمولة

وما تقدم يعلم انه يحق لنا ان نرى مخابرة الدولتين مع الخديو غير خفة ولا عادلة وقد صار الباب العالي مضطراً ان يحاول الوقوف على الاسباب التي الجأت حكومة فرنسا للاشتراك مع حكومة بريطانيا في مسألة مخففة بحقوق

البلاد تحت حماية فرنسا وانكثرة ثم وفد عليهم ناظر الجهادية (محمود سامي) فنوضوا الرأي اليه فاسكن جأشهم وطيب انفسهم وتوجه بعد ذلك الى النظار وفارضهم في الامر والمزهم انفعال العساكر من هذه اللائحة ثم سار وياهم الى الخديو فبسطوا لديه الامر والرأي واتمسوا المداركة بما يذهب الآثار التي نشأت عن اللائحة المذكورة فاستقر الرأي على إشعار الباب العالي به مع الملاحظة بان لا حاجة لقبول مضمونه فسكرت الخواطر بذلك وإطأنت النفوس (جواب الباب العالي)

(على لائحة الدولتين)

وقد اعرض الباب العالي على هذه اللائحة بلائحة بعثت بها وزارة الخارجية العثمانية الى الدولتين على يد سفير الدولة العلية لديهما وهذه صورتها .

باحضرة السفير

نعلمون ان قصلي انكثره وفرنسا الجنراين قدما للجناب الخديوي اللائحة المنقح عليها بين الدولتين بناء على الافادات الواردة لما من جانب دولتيهما وقد اثبت لنا هذا العمل بالنظر الى الفرمان الذي اصدره الباب العالي متعلقاً بولاية مصر وبالنظر الى اجراءات الوفد العثماني الملوكي الذي ارسل الى مصر من عهد قريب ان التأكيدات التي كررت حكومة الباب العالي اصدارها لم ينظر اليها بالعين التي تستحق ان ينظر اليها بها ومن اجل هذا لا تتمالك من اخفاء سوء الاثر الذي حصل لنا من جراء هذا العمل ونرى بعد ذلك من واجب الضرورة ان نصرح بالحكومة التي متربون عنا الديها بعض

سلطته على مصر

وقد أرسلت هذه الملاحظات أيضاً إلى  
سفارة الباب العالي بلوندره

والآن افوض سعادتك يا حضرة السفير  
أن تخبروا في هذا المعنى حضرة وزير الخارجية  
ونشرحوا له الشرح الذي ترونه موافقاً في هذا  
الشأن وذلك لكي تظهروا لحضرة شدة اضطرابنا  
إلى الحصول على هذا التصريح الشافي الكافي  
لأن يخرج الحكومة السلطانية من ضلك المنام  
الذي وجدت فيه الآن أثر ما حدث بمصر  
وأقبلوا الخ

(التوقيع) عاصم باشا

(صورة ترجمة محرر من اللورد غرنفيل)

(ناظر خارجية أنكتره إلى السر)

(ادوارد مالت قنصلها الجنرال)

(ووكيلها السيامي بالفطر)

(المصري بتاريخ ١١ نوفمبر)

(سنة ٨١ بين يو)

(مقاصد الانكليز)

(بالنظر إلى)

(مصر)

افادتني رسائلكم الصادرة من بعد عودتكم  
إلى مصر أن قسماً كبيراً من أهل ذلك القطر  
يرون السياسة الانكليزية فيه من غير وجه  
الحقيقة فوددت أن أبدد هذه الاوهام دفعاً لما  
يمكن أن ينشأ عنها من الاخطار ببيان واضح  
لأرائنا ومقاصدنا

أن سياسة حكومة الانكليز بالنظر إلى مصر  
لا قصد فيها غير نجاح تلك الديار وتمتعها بتمام  
الحربة التي حصلت لها بتمضي التزمانيات  
السلطانية المتوالية إلى عهد فرمان الصادر  
عام ١٨٧٩

ومن رأينا أن نجاح مصر أو نجاح غيرها  
من سائر الاقطار يتوقف على حسن حال  
السكان وتمام ثروتهم ولذلك انتهزنا كل فرصة  
للسعي لدى حكومة الجناب الخديوي في أن  
تأخذ بالوسائل المؤدية إلى رفع الأمة المصرية  
من مهواة الذل والحقف إلى مقام الامن  
وحسن الحال

فنشر المعارف والغاء الضرائب الباذخة  
ونقرر المال الاميري على اصول منتظمة عادلة  
ونقليل التسخير في العمليات كل هذه الوسائل

فصل

مدونات شتى

قبل أن نستوفي الكلام على ما كان من  
لائحة من مجلس النواب وما تبع الخلاف من  
سقوط وزارة شريف باشا ووسود رئاسة النظار إلى  
محمود سامي نضمن هذا النصل أهم المحررات والاعمال  
المتفرقة وشذورها ما لا غنى لشمائل هذا  
النصل العام عن الامتزاج بها فيها



قد حازت لدينا قبولاً وصادقت ما اتفقنا  
وقد توافقنا المراقبون الانكليزي والفرنساوي  
وقد بقي من وجود الاعمال ما نراه لوجب  
من كل ما تقدم بيانه ألا وهو اصلاح الادارة  
والنصاء الوطني على ان التعليلات الصادرة  
اليكم من حكومة جلالة الملكة تقف بكم عند  
حد الاجتهاد في بيان لزوم هذا الاعمال لحكومة  
الجنتاب الخديوي فقد علمنا ان وزارة جهاب  
الكرم في القاهرة من دون سواها على التوفيق  
بين التعليلات الأوروبية والشريعة الإسلامية  
بحيث نحصل الثقة بها وتم آمال أبناء الوطن  
المصري

ومن اجل هذا كنا على الدوام متعاطفين  
للرأي المؤذن بتعميم المحاكم المختلطة ومد حدودها  
الى النصارى في دعاوي الوطنيين وكذلك نعارض  
اشد المعارضة في كل ما يراد به اكرام الامة المصرية  
على قبول احكام مناقضة للشرع الذي ورثته  
عن اباينا

واكتفا مع ذلك لا نستطيع الاعضاء عن  
عدم الانظام في ادارة النصارى بصر لما انه يحتاج  
باب التماس لجميع الامم خصوصاً ونحن على يقين  
من انه اذا لم يحصل هذا الانظام فلا يمكن  
لابة وزارة كانت ان تال تمام الثقة وتأييد  
بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد والدالك حصل  
لنا الضرر الذي لا مزيد علوه حين علمنا ان  
دواء شريف باشا تقدم الى ناظر الحفانية في  
الاعمال منظم الحكم الوطنية حالما انتهت الوزارة  
اليه ونحن نتظر تمام هذا المشروع العظيم  
بغاية الرغبة والاهتمام

وقد اقدمونا ان من خطرات الرأى

العمومي ان رياض باشا كان له عضد مخصوص  
من انكليته وان الجباب الخديوي كان مستغنياً  
اياء في الوزارة كرامة ان يسوء حكومة جلالة  
الملكة فلا بد ان نعلم علم اليقين ان انكليته  
لا تلتبس في مصر وزارة من حزبها بل من  
رأيها ان الوزارة القائمة على مستند دولة اجنبية  
او على سطوة شخصية لوكل احدى الدول  
لا ترتب عليها فائدة للبلاد التي تنولى امورها  
ولا للذين يرون انها باقية حثلاً لمصلحتهم ولا  
تصلح الا لابعاد الامة عن الطاعة الواجبة عليها  
للامير ولايجاد المباراة في الدسائس المضرة  
بصلحة البلاد

وبسرفي ان ارى كيفية علمكم وقيامكم بما  
كان واجباً عليكم من هذه الحملة فقد بذلتم  
ارياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذلها  
لوزارة قد اختارها الجنتاب الخديوي ولو تجاوزتم  
هذا الحد لكان ذلك منكم خروجاً عن التعليلات  
الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة على ان  
مضمون تقاريركم وكيفية سير الحوادث قد اثبتنا  
انكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد

ولا اكاد ارى من حاجة لبيان رغبتنا في  
بقاء مصر متمعة بما لها من الاستقلال الاداري  
المؤيد بالفرمانات السلطانية لانه لو كانت من  
قصد الحكومة الانكليزية اضعاف ذلك الاستقلال  
او تفويض الادارة الناشئة عنه لكان ذلك  
مثالاً على خطئ مستقيم لتفاليدها وتاريخها الاهلي  
ولو دعت الحاجة لما عز علينا ان نثبت  
بأدلة من حوادث قريبة العهد ان حكومتنا  
لا يعني ان تكون عرشه اللارباب المتعوق عنه  
في رسائلهم

فيمكن للجناب الخديوي ووزرائه ان يوفقوا  
بان حكومة جلالة الملكة لا يخطر ببالها التدخل  
عن هذا المسلك الذي نخبه بنفسها لنفسها  
الاضاء غرنيل  
(محاورة)

وجرت بين احد رجال مصر واحد رجال  
الانكليز المحاورة المهمة الانية  
الانكليزي . ان انكلتة لم تفلط الا غاطلة  
واحدة وهي عقدها معاهدة مع الدولة العثمانية  
على الاقدام والدفاع فانها كانت راجية بهذه  
المعاهدة ان تقوم الدولة العلية باصلاح احوال  
رعاياها والعدل فيهم ولما خاب هذا الرجاء  
جئحت انكلتة الى نقض هذه المعاهدة وايداء العهدة  
مع حكومة عادلة كمصر

المصري . لم يكن الباعث لانكلتة على  
عقد المعاهدة مع الدولة العثمانية رجاء اصلاح  
رعيتهما كما ذكرت اذ لا يتصور ان دولة ما  
تريق دماء رجالها وتغني اسواقها لاصلاح رعية  
دولة اخرى ولكن الباعث الحقيقي هو المحافظة  
على الهند اذ من المعلوم ان دولة الروسية  
طالما طمعت الى الاستيلاء على هذه البلاد ومعلوم  
ان الطريق الاقرب اليها هو خط الثرات من  
بلاد الدولة العثمانية فلو ان دولة الروسية  
تمكنت من اضعاف الدولة العثمانية في المدة  
السائلة لجعلت لها مراكز حربية في البحر  
الايض والاسود بحيث تقدر اذ ذاك على  
معاكسة الدولة الانكليزية وتفاوضها في البحر  
الايض وبذلك تتمكن من الوصول الى الهند  
من خط الثرات الذي هو اقرب باضعاف من  
خط التركان فلو لم تنوئل انكلتة الى خط

ومن جهة ثانية نرى ان الصلة التي نضم  
مصر الى الباب العالي هي الحاجز المانع لكل  
مداخلة اجنبية فيها فاذا انقطعت هذه الصلة  
فربما صارت مصر في زمن بعيد او قريب  
عرضة لاختطار المطامع والمنافسات ولذلك فمن  
فصدنا حفظ هذه الصلة على ما هي عليه الان  
ولا يخرج بنا عن هذا المسلك الذي  
اوضحناه الا وقوع الفوضى اى عدم الحكومة  
في مصر ولكننا نعتمد على الجناب الخديوي ودولة  
شريف باشا وذكاء الامة المصرية في اجتناب  
هذه النازلة اما هم فليكونوا على يقين من انه  
ما دامت مصر مستقرة على السعي في طريق  
النجاح في سلام واعندال فحكومة جلالة الملكة  
تكون شديدة الرغبة في مساعدتها على ادراك  
غايتها السعيدة

وقد رخصنا لكم في اعطاء صورة هذا  
الرقم الى ناظر الخارجية المصرية مع الانهاء  
اليه بانه كتب لازالة جميع الشبهات التي يمكن  
ان تقع في مقاصد الحكومة الانكليزية ولدينا من  
كل وجه ما يوجب الاعتقاد بان الحكومة  
الفرنساوية تستمر على حالة الميل الى هذه المقاصد  
فقد نيسر لما بين الحكومتين بواسطة اتحادهما في  
العمل واتفاقهما في الرأي من غير استئناسك بحجج  
الذات ان تصدر منها المساعدة الحسية على  
اصلاح الامور المالية والسياسية في مصر وما  
دامت منفعة هذه البلاد غايتها المقصودة بالذات  
فلا يمكن ان تعرض صعوبة ما في الاستمرار  
على وثيرة هذا النجاح ولكن اذا حاربت احدى  
هاتين الحكومتين تعظيم سطوتها في القطار المصري  
فذلك وحده كاف لنقض هذا الاتفاق النافع



بصالح البلاد

المصري ان مصر لما كانت اقرب طريق الى هذه الاملاك كانت مطعماً لنظر انكلترة صاحبة الاملاك فهي تخشى ان يدفع ذلك انكلترة الى الاستيلاء على البلاد متذرعة اليه بالمخالفة

الانكليزي ان انكلترة تعلم ان الرأي الغالب في الهند للمسلمين وانهم متى ثاروا على الدولة تبعهم من سواهم من الهند فهي لذلك تعمل كل الوسائل لارضائهم عنها وتألّف قلوبهم اليها بما يصل اليهم امكانها من التودد الى جميع المسلمين فلا ترضى ان تنعدي على بلاد اسلامية كمصر خشية ان يكون ذلك باعثاً على خروج الهند عليها

المصري هكذا ينبغي لانكلترة ان تعلم وان تفعل وتعلم ايضاً انها ليست كفرنسا في القوة العسكرية البرية وان تونس ليست كمصر لا في الغنى والثروة ولا في القوة العسكرية ولا في تنبه الافكار فان اهل مصر قد تفقت بصائرهم الان وعرفوا حقوقهم وذاقوا حلاوة الاستقلال بما منحهم به الخلافة العظمى من الامتيازات فهم يدافعون عنها بما في وسعهم من القوة ويسعون في طلبها بما يتيسر من الوسائل وقد علمت انكلترة ما نال فرنسا من الازمات التي اراقت دماء ابنائها وتلفت اموالاً وافقرت المقدرات على غير طائل فاذا انضمت قوة مصر التي هي اضعاف قوة تونس وتنه افكار اهلها الذي هو احد اركان القوة الى ضعف انكلترة عن فرنسا في القوة العسكرية نيسر لنا ان نحكم حكماً قطعياً بان انكلترة لو دفعتها الى الاستيلاء على مصر اطاعوا وحب

الهند بحفظ بلاد الدولة العثمانية التي هي مدع في وجه الروسية لكنا رأينا بلاد الهند في يد الروسية من عشرين سنة مضت وبهذا كانت انكلترة مضطرة الى عقد هذه المعاهدة خصوصاً قبل فتح قناة السويس وقد استنادت انكلترة من هذه المعاهدة فوائد حمة خدمتها بها الدولة العثمانية ثم لما رأت انكلترة انها عاجزة في هذه الايام عن مساعدة الدولة العثمانية لحفظ بلادها من غارات ذوات الاطماع من الدول وان ليس من سبل سهل الى حفظ بلادها الا المحافظة على التماس وفي منكنة من ذلك بما لها من القوة البحرية مالت الى عقد معاهدة مع حكومة مصر وقاية لهذا الطريق لا حياً في العدل بين رعية دولة اخرى

الانكليزي نعم الخيفة كما ذكرت وتعلم ان قول اوربا قد طمحت غروبها الى الاستيلاء على ما يمكنها من ممالك الشرق التي منها مصر فهل لها ان تعقد معاهدة مع دولتنا لتساعدنا في وقت الحاجة على دفع من يريد ما يسو المصري نعم اذا علمت مصر علم اليقين ان ذلك لا يكون وسيلة لتناول المعاهد وطوجه لوضع يد على البلاد

الانكليزي يمكن في علم المسلمين عموماً ان انكلترة لا تسعى في الاستيلاء على بلاد غير ما هو تحت حكمها الان فان الملاكها صارت مسخرة جداً بحيث لا يسوغ لها اتساعها ان تريد عليها شيئاً فهي الان تقف موقف المحافظ المدافع عن هذه الاملاك بل يوجد بلادنا حرب تيل الى ترك هذه الاملاك لاهلها متى وجدت بها حكومة اهلية فيها الكفاة للقيام



ولا يحصر ولتذكر ان انكثرة هي ذات الدرجة الاولى التجارية في الشرق فاذا حاولت الاستيلاء على مصر كانت اعظم الدول خسرانا من حيث التجارة والسياسة معا فاذن ينبغي لها ان لا تنصي الى ما يلتقي اليها ذور الاطماع من ابناء بلادها وان تسلك مع مصر سبيل المسالمة حفظا لمصالحها من الضياع والظلم ولا يحسن بانكثرة ان تقابل احساننا اليها بالاساءة بعد ما علمت من حفظ مصالحها لدينا

الانكليزي لتعلم ان انكثرة هكذا تعلم وهكذا تريد وهي وان كانت اشد الناس حبا لذاتها الامر الذي يدفع المتصف به الى اتخاذ كل وسيلة للحصول على النفع الخصوصي ولكنها تدري ان ليس من المناسب لمصالحها ان تستولي على بلاد مصر بل غاية ما تبغيه الان هو عقد معاهدة معها فلنكرر سؤالنا الاول وهو هل نود مصر عقد هذه المعاهدة

المصري نعم بعد ان نعين عاقبتها كما ذكرت لك أولاً

الانكليزي تعلمون ان مصر تابعة للدولة العثمانية وما دامت كذلك فلا يمكن عقد معاهدة كهذه فهل نود مصر ان تنفصل عن الدولة حتى يتسنى لها ذلك

المصري لا فاننا نعلم ما للارتباط الكائن بيننا وبين الدولة العثمانية من الاهمية الكبرى والفائدة العظمى لبلادنا خصوصا في هذه الازمان التي يجب فيها ائتلاف المسلمين واتحاد كلمتهم لدفع من يقصد بمسء فقد ذكرت لي ان الدول الاورباوية تسعى في اقتسام ممالك الشرق فكيف بعد ذلك تقول هل لنا ان تنفصل نحن لا نرضى

اهلها لاكتساب المال حيث تعلم ويعلمون ان مصر جيدة التربة خصبة المنيب فقد عرضت نفسها لاختطار عظيمة واهوال جسيمة لا مناص للخلاص منها الا ترك البلاد لاهلها وليست هذه الاخطار والاهوال مخصصة في مصر فقط بل تنعدها الى الهند الذي قد ذكرت ان انكثرة تسعى في ارضاء اهلها طلبا لتسكين خواطرهم بل يسوغ لنا ان نقول ان ارلاندا التي تسعى الان وراء التخلص من جور البريطانيين لا بد ان تنهز ارتباك انكثرة في مصر فرصة للتخلص من حكم الدولة الانكليزية على انا لو فرضنا ان انكثرة استولت على البلاد بعد تحمل تلك الاخطار والاهوال فهي لا تستفيد منها زيادة عما تستفيد الان من الثوائد ف تجارتها جارية على ما تروم وطريقها الى الهند محفوظة مأونة فينبغي لانكثرة ان لا تقتدي بفرنسا فيما فعلت بتونس فلو علمت انكثرة ما فعلت تصرف فرنسا في تونس بقلوب المسلمين من نقض الوثوق بها والنور منها افضلت النوادر اليهم على معاكستهم ولتعلم ايضا ان مصر هي المركز التجاري ذو الاهمية العظمى حسبما اقتضته طبيعة موقعها من الوصلة بين الشرق والغرب ومعلوم ان اهم شيء لدى اوربا هو التجارة التي يتوقف على رواجها هناك عيشها ونعيم بالها وان اوربا بحاجة اشد الاحياج في رواج تجارتها الى الشرق كما هو معلوم لدى الخاص والعام ورواجها في الشرق متوقف على حسن المواصلات بين اوربا ومصر التي هي المركز التجاري فاذا اساءت المواصلات بما يحصل في مصر من الارتباك مع اية دولة تعطلت تجارة اوربا بتمامها وحصل لها من الخسران ما لا يحصى

بجل هذا الرباط إلى تربت أحكاماً وثوباً بضرباً  
 أن لا يس شيئاً من اعتباراتها ونود أن لو سعت  
 جميع الممالك الإسلامية للتحالف والتعاقد مثل  
 ما يسعى الآن حول أوربا هذا السعي  
 الإنكليزي هل يورد المسلمون أن يكون لهم  
 خليفة عربي من أهل البيت النبوي  
 المصري لا فائداً لو فرضنا أنه يوجد فيهم  
 من يقوم بأعباء هذا الأمر الخطير فهم لا يرضون  
 بالخروج على السلطان خصوصاً في هذا الوقت  
 الذي يعلمون شدة احتياجهم فيه إلى الاتحاد  
 والاتلاف  
 الإنكليزي لقد طار ببلادنا صيت أحمد  
 بك عراقي وثقت جرائد أوربا بذلك فرب  
 يستحق هذا الرجل هذا البعد من الصيت  
 وهل فيه من الذكاء والنظرة ما يؤهله لأن  
 يكون رجلاً عظيمًا وهل إذا قلد إدارة سياسية  
 بعض ما  
 المصري نعم أن هذا الرجل يستحق ما  
 ذكرت من بعد الصيت وفيه من الذكاء والنباهة  
 ما يجعله مستعداً لأن يكون من مشاهير القواد  
 أما الإشارات السياسية فانه وإن لم يتفقهها إلا  
 أن له فيها بارعاً غير قصير وفيه الاستعداد لأن  
 يصير سياسياً كبيراً وأكبر لا يقل إلى الوظائف  
 السياسية لعله أن بالبلاد كثيراً ممن فيهم الكفاءة  
 للقيام بها والافتقار على التوضيح بواجباتها  
 الإنكليزي قد سعى المصريون في تشكيل  
 مجلس النواب سعي آمل في نتيجة ما يسعى إليه  
 فهل لم أمل أن يعود عليهم من القوائد ما  
 يحظر من مثله وكيف يعلمون بآمالهم بعد ما

عند سابقاً ولم يعد عليهم بفائدة أصلاً وهل  
 يرون أن ما يؤملون فيه يحصل بالفعل وهل  
 يطلق لاراء أعضائه سراحها بحيث تجول في  
 ميادين المصالح بدون حجر عليها وهل لم أن  
 بنظروا في كل المصالح داخلية كانت أو خارجية  
 المصري أن الغاية من تشكيل مجلس النواب  
 الماضي كانت محصورة في التحدث السابق فلم  
 يكن للامة غاية تبغيها من حيث كانت في  
 ذلك الحين مغضة البصائر ساكنة الفكر فكانت  
 غير مهيئة إلى منافعتها ولا عالمة بفوائدها  
 المجلس أما الآن وقد تفتحت بصائرهم وتحركت  
 أفكارها فقد اتحدت إلى ما فيه صلاحها وبه  
 نجاحها وعلمت ما لهذا المجلس من النوائد الجمعة  
 ولذا كان انتخاب النواب الآن موكولاً لرأي  
 الامة كما اعزت الحكومة إلى ما مورسها بأن  
 لا يتدخلوا في الانتخاب فاذن لا غرو إذا  
 علفت آمالها به بعد علمها بأنه منبع الخيرات  
 ومعدن البركات أما هذه القوائد فموقوف على  
 حسن سيره ونباهة أعضائه ورشادهم وعدم  
 التحجر عليهم وهذا امر قد قوي فيه ظننا فإن  
 أعضائه سيسلكون سبيل الاعتدال والاستقامة  
 حيث أن جلهم من النباهة والذكاء أما التحجر  
 عليهم فنحن على يقين من عدم حصوله فإن  
 خديونا الأعظم ابنك الله مبال إلى حب الخير  
 ومودة الإصلاح ونظاره خصوصاً رئيسهم من  
 الحزب الذي يرى أن لا سبيل إلى الإصلاح  
 إلا إطلاق الحرية فاملنا وطيد بانهم سيكونون  
 أحراراً غير متدين أما قولك هل لم أن  
 بنظروا في كل المصالح فنجوابه نعم أن لم يس  
 نظرم شيئاً مما وقع عليه الاتفاق بين الحكومة



هذه الرسالة موجودتها شاهدة بفضل واضعها ناطقة  
ببراعته في موضوعها فاذا رأى المجلس ان منشأ  
ذلك النص وهذا الاعتلال سوء الادارة واختلالها  
فهل من العدل ان يحظر عليه النظر في امرها  
لا اظن ان الدول المتفكة تعارض في ذلك  
فان فعلت فقد عرضت نفسها للوم اللاتمين  
وتنديد المتدبين

الانكليزي ان دولتنا لا ترضى بان يقال  
عنها بانها تعارض فيما فيه صلاح امة ما خصوصاً  
مصر وان وجد من الانكليزا المستخدمين بالادارات  
المصرية من مهمل او يخون فذلك على غير  
علم من دولتنا ومتى علمت خللاً او اعتلالاً  
بادارة ما ساعدت المجلس على ازالته

المصري نرجو ان يصير القول فعلاً  
( الخدمة والموظفون )

واهتم مجلس النظار بامر ذوي المناصب  
والمأموريات والخدم الملكية فرفع رئيسه شريف  
باشا الى الخديو التقرير الاتي  
مولاي

اعرض لسدتكم العلية انه قد تشكل بمقتضى  
امرك العالي الصادر بتاريخ ٢٠ افريل سنة ١٨٨١  
قومسيون كلف بتقضير القوانين المتعلقة بتسوية  
حالة ضباط الجهادية البرية والبحرية وترقيهم فنظمتها  
وعرضها لمقامكم السامي فحضت بالقبول لديكم  
وفازت بالتصديق عليها من فخامتكم

هذا وحالة المستخدمين الملكية تستحق ايضاً  
التفات الحكومة اليها فانه ينبغي ان توضع قوانين  
بعد مطالعة احكامها واعمان النظر فيها بغاية  
الدقة ومزيد الاعتناء تبيين فيها الشروط التي  
يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من اي رتبة

والدول الاجنبية ولكي اقول ان وقوف  
نظرهم عند هذا الحد لا يمنعهم من النظر في  
الادارات التي لها تعلق بالاتفاقات التي بين  
الحكومة والدول ويكون نظرهم فيها من حيث  
ادارتها اي انهم ينظرون في الادارة هل هي  
سائرة في الطريق المستقيم فان وجدوا فيها  
اختلالاً طلبوا من الحكومة مخافة الدول في  
ازالته ولنضرب مثلاً بادارة قومسيون الاراضي  
الميرية وادارة التاريخ فان الاولى قد قصر  
ايرادها في العام الماضي عن المطلوب منها مائة  
الف جنيه ويقال ان نقص الايراد في هذا  
العام ضعف نقص العام الماضي والثانية قد حدد  
لتجيز عليها خمس عشرة سنة وقد اخذت في  
العمل من مدة تزيد عن الستين وهي الى الان  
لم تفعل شيئاً يذكر فاذا استمرت على هذا العمل  
الخطي فلا يمكنها اتمام ما نيط بها في اقل من  
ثلاثين سنة وقد وضع اختلال هذه الادارة للخاصة  
والعامة حتى للفلاحين فكثيراً ما يهرأون باعمالها  
ويتدحون بماثر المرحوم المعلم غالي الشهير  
بطول الباع في هذه الاعمال ويقولون ان  
مولاء المستخدمين في هذه الادارة لم يكن قصدهم  
من الاستخدام بها سوى ما يأخذونه من الماهيات  
الوافرة المقدار حيث يروهم مهملين شأنها  
غاية الاهمال ذلك فضلاً عما يكلفون به اهل  
البلاد التي ينزلون بها حيث يطلبون منهم ما  
يعلمون وجوده عندهم من نحو الثمن والديص  
والدجاج والارز وغير ذلك ولقد وضع بعض  
البارعين في هذا الثمن المسحى احمد افندي عوام  
رسالة بين فيها وجوه الاختلال والاعتلال بهذه  
الادارة فعوقب على ذلك بالرفق وقد رأيت



كانوا بالمصالح الملكية وترقيهم ورفعتهم ليكونوا  
آمنين مما عساه ان يحصل في اي وقت من  
الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع  
تقدمهم وتعويق ترقيعهم فانها تلغي الحقوق المكتسبة  
بزيد الشرف وتمام الثمار وان الحكومة بواسطة  
تأييدها حالهم بمعنى لها ان تعتمد تمام الاعتماد  
عليها ما يأتون به من المساعدة والمعاونة في امر  
ترتيب المصالح وتنظيمها الموجهة عن اجتهادها  
نحو الان

فلهذا الوجه قد ترى لمجلس نظاردواوين  
حكومتكم السنية لزوم احالة تحضير القوانين  
السابقة الذكر على هيئة قومسيون يتعين لهذا  
الشأن والمواد الاصلية التي تكون موضوعاً  
لاشغالهم في ان يعين طريقة قبول المستخدمين  
في الوظائف المتنوعة بالمصالح الملكية وان يقيم  
عند الافتضاء الوظائف الكيين والصغيرين الى  
درجتين كل منهما على حدتها وان يترتب الوظائف  
المذكورة على حسب درجة التبعية من تفرين  
ماهية كل وظيفة منها وان يضع قواعد تجوز  
اعطاء المستخدمين الذين ليس فيهم لياقة لتقليد  
وظائف اعلی من وظائفهم زيادات تدريجية  
بالنسبة لاقدميتهم في الخدمة وان يبين الشروط  
التي بها يسوغ او يجب ترفي المستخدمين المذكورين  
وكذلك الوقائع التي تستوجب رفعت المستخدم  
او ترتيب جزاءات اخرى تأديبية عليه ويجب  
على القومسيون المذكور ضرورة ان يراعي عند  
وضع القوانين المعولة عليه حالة مالية النظم  
والحدود التي اقتضت الحالة المذكورة وضعها  
لمصروفات الحكومة المتقضي درجتها في ميزانيتها  
ولا شك ان قاسواً من هذا القليل لا يمكن

الاجراء على موجه ينامو في الحال فلذلك يتعين  
على القومسيون ان يبين الوسائل الوقفية التي  
يناسب اتخاذها للوصول الى تنفيذهم في اقرب  
وقت ممكن بدون الاضرار باي حق مكتسب  
واما ما يتعلق بالخوجات واعضاء المجالس  
فينبغي ان لا يكون داخلاً في اعمال هذا  
القومسيون فان الامر العالي الصادر في ٢٨  
مارس الماضي قد كلف مجلس المعارف الاعلى  
بالنظر والبحث فيما يخص هؤلاء الخوجات من  
المسائل السابقة الذكر وان الامر العالي المتعلق  
بترتيب المجالس الذي سأشرف بعرضه عما  
قريب لجنايبكم السامي مبين فيه ما يتعلق بحالة  
الاعضاء المشار اليهم فاذا تحسن لديكم ما عرضة  
على اعتباركم السنية مجلس نظاركم بكرم بالتصديق  
على مشروع الامر العالي المرفوق بهذا اقدام

صورة امير عال

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعت لنا رئيس مجلس نظارنا  
وموافقة رأي المجلس المشار اليه تأمر بما هوأت  
المادة الاولى . قد تشكل قومسيون مكلف  
ب تحضير القوانين المتعلقة بشروط قبول موظفي  
المصالح الملكية ومستخدميه وترقيهم ورفعتهم واما  
ما يتعلق بالخوجات واعضاء المجالس فلا يكون  
داخلاً في اعمال هذا القومسيون

المادة الثانية . يتركب القومسيون المذكور  
من سعادة زكي باشا ناظر المعارف والاقواف  
بصفة رئيس ومن الاعضاء الاتي ذكرهم وهم  
سلطان باشا وسليمان باشا اباظه والموسى  
بوترون وبلم باشا وبطرس بك عالي وسلامه

ففي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ الموافق ٢٥ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٨ صدر الامر الخديوي بالامحة  
ترتيب هذه المحاكم وهي

### نحن خديو مصر

بناء على ما عرض بطرفنا من ناظر المحفانية  
وعلى موافقة رأي مجلس النظار تأمر بما هو آت

### احكام ابتدائية

المادة الاولى . تصدر القوانين من الحضرة  
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار والوامر  
المختصة بشؤون الادارة العمومية تصدر ايضاً من  
الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار  
ويعلب بموجبها كالتوانين ويحصل اعلان  
التوانين والوامر بواسطة نشرها بالجرائد الرسمية  
ويكون اجراء العمل بتنفيذها في النظر المصري  
بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان واما  
في السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية  
فيكون العمل بها بعد مضي تسعين يوماً ويجوز  
تنفيذ هذه المواعيد بفتضى نص صريح بالتوانين  
او الوامر المذكورة

المادة الثانية . لا يقبل من احد اعتذاره  
بعدم العلم بما تضمنته القوانين او الوامر من يوم  
وجوب العمل بتنفيذها

المادة الثالثة . لا تسري احكام القوانين  
والوامر الا على الحوادث التي تقع من تاريخ  
العمل بتنفيذها ولا يكون لها تأثير على الوقائع  
السابقة عليها ما لم يكن منبها عن ذلك بنص  
صريح فيها

المادة الرابعة . لا يبطل نص من القوانين

باشا وتيكران بك والموسى فنى جبالد واحمد  
بك نشأت ويعقوب بك ارتين وعربان بك  
المادة الثالثة . على نظار دواوين حكومتنا

تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراي الجزيرة في ٢٠ أكتوبر سنة ٨١

الموافق ٢٧ ذي القعدة سنة ٩٨

وارتاحت الخواطر الى هذا التنظيم وطابت به  
النفس ولحجت الالسنه بذكر فوائد القانون  
فقالته انه ما دام وافيًا وكافلاً لمن يعين للروساء  
حدودهم ويبين للعال حقوقهم ويكف يد  
المظالم عن جميع الداخلين في خدمة الحكومة  
كباراً وصغاراً فلا خوف بحول الله من اختلال  
الاشغال وفساد الاعمال وانصراف النفوس الى  
الشهوات واتباع الاغراض فان القانون بمنزلة  
اصبع ينفق عيون الرقباء ويد قوية تكره اهل  
العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خطت  
لم يمنع نسب الامير ومحسوب الخطير مثلاً  
من الدخول في سلك الخدمة ما لم تكن فيه  
اللياقة المطلوبة والعفة المرغوبة  
( المحاكم الاهلية )

وتوجهت عناية الوزارة الشريفة الى  
تنظيم المحاكم الاهلية فانصرفت الانظار الى  
مشروع تنظيمها علماً بما له من الصلة القريبة  
باستقامة سائر الامور وانه هو الموجب الاصلي  
لثقة الامة بالحكومة

وكان قد اشار اللورد غرنفيل الى ان  
الوزارة المصرية قادرة دون سواها على التوفيق  
بين النظام القانوني والشريعة الاسلامية بحيث  
لا يكره المصريون على قبول احكام منافية للشرع  
الذي ورثوه

## الذرع الاول

### ( في ترتيب وتشكيل )

### ( تلك المحاكم )

المادة العاشرة . تترتب محكمة ابتدائية في كل من مصر واسكندرية وفي كل مديرية من الوجه القبلي والبحري وفي جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية التي تنعبد فيها بعد بامر من الحضرة الخديوية وبمجال على هذه المحاكم بمقتضى امر من الحضرة الخديوية النظر في الدعاوى الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محكمة ابتدائية

المادة الحادية عشرة . تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالاقل يكون احدهم رئيساً وآخر وكيلاً وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

المادة الثانية عشرة . يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لا يزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على اربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الاصليين عند غيابهم او حدوث عذر لهم يمنهم من الحضور

المادة الثالثة عشرة . يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة او اكثر لرؤية المواد الجزئية ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض او نائب يتعين بمعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة ان تسترجع القاضي المذكور وتستعوضه بغيره من رفقاته .

المادة الرابعة عشرة . تترتب محكمتان للاستئناف احدها بمصر والاخرى بسبوط اما

او الاوامر الا ينص قانون اوامر جديد بقرار  
يو بطلان الاول

المادة الخامسة . تصدر الاحكام باسم الحضرة الخديوية بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين

المادة السادسة . كافة الاحكام تكون مسندة لنص من القانون وعلى المحاكم ان تتبع في احكامها وسائر اجراءاتها القوانين المصرية التي سنشر وكذلك الاوامر واللائح الادارية الجاري العمل بموجبها الان متى كانت احكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللائح الادارية التي تصدر فيما بعد بحسب القواعد المقررة وكل اتفاق خصوصي يخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والاداب باطل لا يعمل به

المادة السابعة . ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل وبموجب العوائد التجارية في مواد التجارة

المادة الثامنة . تبعة الحكومة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم متساوون في احكام القوانين لا فرق بين رفيعهم ووضيعهم

المادة التاسعة . المحاكم تابعة في ادارتها لمظارة الخفائية دون غيرها

## الفصل الاول

( في المحاكم النظامية الابتدائية )

( ومحاكم الامور الجزئية )

( ومحاكم الاستئناف )

( ومحكمة التمييز )



## الفرع الثاني

( في اختصاص المحاكم في العموم )

المادة الثانية والعشرون . تختص المحاكم  
الاهلية بالمحكم في كل الدعاوي الواقعة في المواد  
المدنية والتجارية بين الاهالي بعضهم مع بعض  
وتختص في مواد التأديب بالمحكم في المخالفات  
والجحف والجنايات الواقعة من رعايا الحكومة المحلية  
غير المخالفات والجحف والجنايات التي تكون من  
اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها  
اما القضايا التي تنفع بين الحكومة والمصالح  
العمومية وبين افراد الاهالي فانها تنظر وبمحكم  
فيها بمجلس اداري يترتب فيما بعد بامر  
خديوي

ولا يجوز اقامة دعوى من احد من افراد  
الاهالي على مأمور من مأموري الحكومة بسبب  
امور وقعت منه في اثناء اجرائه وظيفته بل من  
بدعي بحصول ضرر له من اجراءات احد  
المأمورين فدعواه تقام على الحكومة او على جهة  
الادارة التابع لها ذلك المأمور لا على  
المأمور نفسه

المادة الثالثة والعشرون . من وظائف  
محاكم الامور الجزئية الحكم في المواد المدنية  
بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولها  
الحكم ايضاً في المخالفات المنصوص عليها بقانون  
العقوبات ومن وظائفها مصادقة الاخصام بالقيمة  
المينة بقانون المرافعات

ونستأنف الاحكام الصادرة من تلك  
المحاكم في الاحوال المقررة بالقانون امام المحاكم  
الابتدائية ويكون حكم المحاكم الابتدائية المذكورة

ما يختص باستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم  
الابتدائية بالسودان وباني ملحقات الحكومة المصرية  
فيقرر فيما بعد بامر من الحضرة الخديوية

المادة الخامسة عشرة . يتشكل كل من محكمة  
الاستئناف من ثمانية قضاة لا اقل يكون احدهم  
رئيساً وآخر وكيلاً وتصدر الاحكام من  
خمسة قضاة

المادة السادسة عشرة . تترتب محكمة تمييز  
يكون مقرها بصر

المادة السابعة عشرة . تترتب محكمة التمييز  
من عشرة قضاة لا اقل يكون من ضمنهم الرئيس  
والوكيل وتصدر الاحكام من سبعة قضاة

المادة الثامنة عشرة . يجوز ترتيب محاكم  
استئناف اخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية  
اذا اقتضت المصلحة لذلك

وجوز لمحكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم  
الابتدائية ان تشكل بها دائرتين او اكثر

المادة التاسعة عشرة . تشكل كل من المحاكم  
وزيادة عددها وتعين دائرة اختصاص كل منها  
وتجديد دوائرها يكون بامر من الحضرة  
الخديوية يصدر بموافقة رأي مجلس النظار

المادة العشرون . يعين لمحكمة التمييز والمحاكم  
الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من  
الكتبة الاول والكتبة التوابع والمخضرين ويحلون  
اليمن جميعاً ويكلف المخضرون بخدمة الجلسات  
واعلان الاوراق وتنفيذ الاحكام

المادة الحادية والعشرون . يترتب بالمحاكم  
المحلية قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته نائب عمومي

في ذلك نهائياً

المادة الرابعة والعشرون . تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص أيضاً بالحكم بصفة ثاني درجة في الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية وذلك في الأحوال المبينة بالمادة السابقة

المادة الخامسة والعشرون . وتختص هذه المحاكم في المواد التأديبية بالحكم بصفة أول درجة في الجمع وبصفة ثاني درجة في مواد المخالفات

المادة السادسة والعشرون . تحكم محاكم الاستئناف في المواد المدنية والتجارية في الأحوال المقررة بالقانون وتحكم بصفة أول درجة في الجنايات وبصفة ثاني درجة في الجمع

المادة السابعة والعشرون . ترفع إلى محكمة التمييز بناءً على طلب أولي النائب الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية الآتية وهي أولاً . الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى يكون موضوع الطلب فيها زائلاً على ٢٥٠٠ قرش أو يكون الطلب يخفوق لم يقدّر لها مبلغ

ثانياً . الأحكام التي يكون فيها خروج عن متطوق القوانين مما كانت أهمية الدعوى وفي هذه الحالة متى ثبت لمحكمة التمييز أن الحكم خارج عن متطوق القانون فأنها تنقضه وتنظر في موضوع الدعوى وتنصلها بحكم واحد ورفع تلك الدعاوى أمام محكمة التمييز بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأموراً بتنفيذ تنفيذاً معجلاً بدون توقف على الطعن فيه وهذا مع عدم الإخلال بما هو

منصوص عليه بقانون المرافعات

المادة الثامنة والعشرون . تختص محكمة التمييز بالحكم قطعياً في ثاني درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة وتقتضي في المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الإجرائية المقررة أو بالخروج من القانون وتنصل هذه المسائل اتباعاً لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وإبرام

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز للمحاكم الأهلية الحكم في المسائل المتعلقة بالأوقاف ولا في مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية وليس لها تأويل الأحكام التي تصدر فيها من القاضي المختص بها

أما يكون من خصائصها الحكم في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام

المادة الثلاثون . لا يسوغ للمحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بملكية العقارات المخصصة للمنافع العمومية ولا يجوز لها أن تسري أمر صادر من جهة الإدارة أو توقف تنفيذ

## الفرع الثالث

### في الجلسات

المادة الحادية والثلاثون . تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة بناءً على ما يترأى لها بأن تكون المرافعة سرية مراعاةً للأداب أو محافظةً على النظام العمومي وللإخصام الحرية في المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

واجبة التنفيذ بعد توصيحتها من المحكمة الصادرة  
منها بصيغة التنفيذ الآتية بصورتها وفي  
يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ  
هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب  
العمومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء  
وضباط العساكر ومأموري الضبط والربط ان  
يعاونوه على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية  
متى طلبت منهم المساعدة والمعونة بصورة  
قانونية

المادة الثامنة والثلاثون . تنفيذ الاحكام يكون  
بعرفة المحضرين بالحكام بناء على صيغة التنفيذ  
وكذلك تنفيذ العقود الرسمية المحررة بالحكام  
الشرعية او بالحكام المختلطة بين الاهالي يكون  
بعرفة المحضرين المذكورين ولا دخول لجهات  
الادارة في التنفيذ انما يجب عليها المساعدة اذا  
طلبت منها بشرط ان لا يترب على تلك المساعدة  
تداخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

## الفصل الثاني

( في تعيين قضاة المحاكم وباقي )  
( مستخدميها وفيما يجب لهم وعلمهم )  
( وعدم جواز الجمع بين )  
( وظائفهم وغيرها )

المادة التاسعة والثلاثون . تعيين رؤساء  
وقضاة المحاكم عموماً والنائب العمومي ورؤساء  
قله ووكلائه يكون من الحضرة الخديوية  
بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأي  
مجلس النظار .

المادة الاربعون . رؤساء الكنية والكنية  
والمحضرين وبالحيلة سائر الموظفين بالحكام

المادة الثانية والثلاثون . اللغة التي تستعمل  
بالمحاكم الاهلية في المرافعات وتحرير الاوراق  
والاحكام هي اللغة العربية دون غيرها

المادة الثالثة والثلاثون . للاخصام ان يحضروا  
بانفسهم او بغيرهم وكلاء عنهم امام المحاكم الاهلية  
للمدافعة عن حقوقهم ولا يجوز ان يتوكل احد  
عن الاخصام امام محكمة التمييز الا اذا كان من  
طائفة الافوكاتية

وللحكومة في كل الاحوال ان توكل عنها  
من تستسب توكيله

المادة الرابعة والثلاثون . لرئيس المحكمة ان  
لا يقبل في التوكيل عن الاخصام من يشبهه في  
حسن سيرته او في حسن سلوكه وذلك فيما  
عدا الافوكاتية

المادة الخامسة والثلاثون . لا يدخل احد  
في طائفة الافوكاتية الا اذا صار قبوله لدى  
محكمة التمييز

ويتخذ للافوكاتية الا بمحكمة التمييز ومحاكم  
الاستئناف التي يكون مقرها غير مقر المحكمة  
المذكورة لوحة تنفيذ بها اسماءهم انما لا يشكل  
لم مجلس الا اذا وجد عشرون افوكاتياً بالاقل  
تكون اسماءهم مقيدة باللوحة المعدة لذلك

المادة السادسة والثلاثون . كافة القواعد  
الاخرى المتعلقة بالجلسات والمداولات غير  
القواعد العمومية المبينة بالقوانين تنفرد بلائحة  
الاجراءات الداخلية بالمحاكم

## الفرع الرابع

في التنفيذ

المادة السابعة والثلاثون . تكون الاحكام



الذين يحتلون المئين يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحفانية ولا يقع التعيين الا على شخص او احد اشخاص يحصل العرض عنهم بقائتين تقدم احدهما الى نظارة الحفانية من رئيس المحكمة المطلوب توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي ويشترط ان يكون الاشخاص المطلوب استخدامهم متصنين بالصفات المينة في هذه اللائحة وبالصفات التي تقررت في لائحة اجراءات المحاكم فان كان بالتائنتين المذكورتين اختلاف في الاشخاص المراد استخدامهم فلناظر الحفانية ان يعين من يختاره منهم ولا يعزل احد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفانية من رئيس المحكمة الموظف بها او من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة .

المادة الحادية والاربعون . لناظر الحفانية ان يعين عند ترتيب المحاكم الاهلية وفي اثناء السنة الاولى من تاريخ ابتدائها في العمل رؤساء الكتبة والكتبة والمخضرين على حسب الشروط التي تقرر لذلك .

المادة الثانية والاربعون . يجب على كل من فضاء المحاكم ورؤساء الكتبة والكتبة والمخضرين ان يخلف قبل اشتغاله بوظيفته بياناً بان يؤدي وظيفته بالذمة والصدقة .

فقضاء محكمة التمييز يحتلون المئين بين يدي العضرة الخديوية بحضور النظار وقضاء محاكم الاستئناف يحتلون امام محكمة التمييز في جميعها العمومية وقضاء كل محكمة ابتدائية يحتلون امام محكمة الاستئناف التابعة في كل ذلك في

جميعها العمومية والنائب العمومي يخلف بين يدي العضرة الخديوية بحضور النظار ورؤساء اقسام ووكلائه ومساعدوهم يحتلون امام ناظر الحفانية بحضور النائب العمومي ورؤساء الكتبة والكتبة والمخضرون يحتلون المئين امام جلسة عليية تعتقد بالمحكمة الموظفين بها .

المادة الثالثة والاربعون . كافة الموظفين بالمحاكم بسائر انواعهم لا يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة اخرى او اي حرفة غيرها .

## الفصل الثالث

( في الشروط والصفات اللازمة )

( للتوظيف بالمحاكم )

### الفرع الاول

المادة الرابعة والاربعون . يشترط فيمن يعين قاضياً بالمحاكم الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالتوانين وان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم مخلي بالشرف ويشترط فيمن يتوظف قاضياً بالمحاكم الابتدائية ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة بالاقل وفيمن يتوظف بمحاكم الاستئناف او بمحكمة التمييز ان يكون سنه ٢٨ سنة بالاقل اما من يعين رئيساً فيكون سنه ٤٣ سنة لا اقل .

### الفرع الثاني

( في الكتبة الاول والكتبة الثانوي )

( والمخضرين والموظفين بالمحاكم )

المادة الخامسة والاربعون . يشترط فيمن يعين بالمحاكم من هؤلاء المستخدمين ان يكون

الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية وبعق  
الاعلان المذكور ايضاً مدة شهر باللوحه المعده  
لذلك بالحاكم

المادة التاسعة والاربعون . حصول المعارضة  
يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة او باعلانها  
الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها لقلم  
النائب العمومي

### الفرع الثالث

( في الكتبة الاول والكتبة الثاني )

( المحالين للبين )

المادة الخمسون . يشترط في من يتعين  
بوظيفة كاتب اول ان يكون اشتغل بوظيفة  
كاتب ثان مدة سنة بالاقل

ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان  
ان يكون عارفاً باللغة العربية قراءة وكتابة وان  
يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله  
بالكتابة في احد اقلام المحاكم مدة ستة شهور وان  
يكون احسن الاجابة في امتحان اخير فيه كتابة  
وشفاهاً عن مسائل المرافعات وترتيبات المحاكم  
على وجه العموم

المادة الحادية والخمسون . تعيين كتبة القيد  
باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة  
بناءً على طلب الكاتب الاول وبموافقة رأي  
رئيس قلم النائب العمومي

### الفرع الرابع

( في المحضرين )

المادة الثانية والخمسون . يشترط فيمن  
يتعين بوظيفة محضر ان يكون له دراية باللغة  
العربية قراءة وكتابة وان يكون احسن الاجابة

سنة ٢١ سنة بالاقل وان يكون مستقيم الاطوار  
وان تكون متوفرة فيه الشروط التي تقتضيها  
الوظيفة ويأتي بيانها بعد بالمادة الخمسة والخمسين  
المادة السادسة والاربعون . يجب على  
الكتبة والمحضرين والمستخدمين الاخرين المؤتمنين  
على نقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان  
يتقدموا بضمانة تتعين شروطها في لائحة اجراءات  
المحاكم وتقدم هذه الضمانة لا يخلي رؤساء الكتبة  
ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمين  
من المسؤولية في حالة حصول اهمال من الرؤساء  
المذكورين

المادة السابعة والاربعون . اذا حصل  
تقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب  
ذلك التقصير فقيمة الضمانة يدفع منها

اولاً المصاريف القضائية

ثانياً ما يكون مطلوباً للغير

ثالثاً ما يكون مطلوباً للبيري

رابعاً ما يحكم على المضمون بدفعه من  
الجرائد التقدي

المادة الثامنة والاربعون . لا يجوز رد قيمة  
الضمانة او اخلاء طرف الضامن بعد انفصال  
المضمون من وظيفته الاً بمقتضى قرار يصدر من  
المحكمة المتروك بها المضمون بعد استماع اقوال  
النائب العمومي

ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم  
بردها الاً بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير  
مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة  
من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولوفاها  
ويبتدى ذلك الميعاد من تاريخ الشرع عن  
الانفصال من هذه الوظيفة باعلان بدرجة باحدى

في امتحان الخبير فيه شأنها ونحرياً فيما يتعلق  
بوظيفة المحضرين

## الفرع الخامس

( في لجنت الامتحان )

المادة الثالثة والخمسون . كيفية تشكيل  
اللجان التي يناط بها امتحان الكتبة الثواني  
والمحضرين تقرر بالائحة اجراءات المحاكم وكذلك  
الطريقة التي تتبع في الامتحان تقرر بذلك  
اللائحة أيضاً

## الفصل الرابع

( في عدم عزل قضاة المحاكم الاهلية )

( من وظائفهم وفي انفصالهم عنها )

( وترقيتهم وتغيير محل اقامتهم )

( ورفقهم )

المادة الرابعة والخمسون . قضاة المحاكم  
الاهلية لا يجوز عزلهم من وظائفهم لما يكون  
للملكة الحق في استبدال من ترى فيه عدم  
اللائقة والاستعداد منهم في انهاء السنين الثلاث  
من تاريخ تعيينه

المادة الخامسة والخمسون . لا يجوز انتقال  
احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى  
محكمة استئناف اخرى او احد من قضاة احدى  
المحاكم الابتدائية الى غيرها الا برضاة وبتنقيض  
امر يصدر من الحكومة الخديوية بناء على  
طلب ناظر الحفانية بعد اخذ رأي محكمة التمييز  
ولما ترقيهم فيكون بالشروط المقررة بالمادة  
التاسعة والثلاثين والمادة الرابعة والاربعين  
ويأخذ أيضاً ناظر الحفانية رأي محكمة التمييز  
في هذا الشأن .

## الفصل الخامس

( في المحاكمة التأديبية )

المادة السادسة والخمسون . محاكمة قضاة  
المحاكم الابتدائية في المواد التأديبية تختص بمحكمة  
الاستئناف ومحكمة قضاة محكمة الاستئناف في  
المواد المذكورة تتعلق بمحكمة التمييز ومحكمة قضاة  
محكمة التمييز تختص بها

المادة السابعة والخمسون . اذا تقدمت  
لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف دعوى على  
احد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم ان يضم اليه  
عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة  
ابتدائية وكذلك اذا اقتضى الحال رؤية دعوى  
مقامة بمجلس التأديب بمحكمة التمييز على احد  
قضاة محكمة استئناف يضم اليه اثنان من قضاة  
محكمة استئنافية

المادة الثامنة والخمسون . العقوبات التأديبية  
التي تترتب على قضاة المحاكم هي الانذار والتوبيخ  
والعزل عن الوظيفة

اما الانذار فيكون صدوره لنقض كل  
محكمة من رئيسها ولرؤساء المحاكم الابتدائية من  
رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ولرؤساء  
محاكم الاستئناف من رئيس محكمة التمييز ولرئيس  
محكمة التمييز من ناظر الحفانية وكل فعل يزري  
بشرف القضاء او يخل بكمال حريتهم في اراءهم  
يكون جزاءه عزل مرتكبه وقطع مرتباته بدون  
ان يكون له حق في طلب المعاش

المادة التاسعة والخمسون . يجوز لرئيس كل  
محكمة تأديب المأمورين الموظفين بها بالانذار  
وبقطع المرتبات مؤقتاً لغاية مدة لا تتجاوز خمسة



عشر يوماً

المادة الستون - تأديب الافوكاتية يختص بمجلس الطائفة التابعين له ويجوز استئناف الاحكام الصادرة منه في محكمة التمييز ويضم اليها في هذه الحالة رئيس الطائفة التابع لها الافوكاتو المقامة عليه الدعوى

فان لم يتشكل المجلس المذكور يختص تأديب الافوكاتية بمحكمة الاستئناف المشتغلين فيها بحرفتهم ويجوز استئناف الاحكام التي تصدر منها في محكمة التمييز

المادة الحادية والستون - العقوبات التأديبية التي تترتب على الافوكاتية هي الانذار والمنع مؤقتاً من الاشتغال بالحرفة وشطب الاسم من لوحة الافوكاتية

اما الانذار فيصدر من رئيس طائفة الافوكاتية اذا تشكل لها مجلس او من رئيس المحكمة التي يقع منه في دائرتها الخطاء الموجب للانذار ان لم يتشكل المجلس المذكور وكل فعل يزري بشرف الافوكاتية جزاءه شطب اسم مرتكبه من لوحة الافوكاتية

المادة الثانية والستون - يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء

المادة الثالثة والستون - ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوي فيه يقرران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

المادة الرابعة والستون - ملاحظة وتاديب ارباب قلم النائب العمومي يختصان بناظر الحفائية وبالنائب العمومي

## الفصل السادس

( في قلم النائب العمومي )

### الفرع الاول

( في تشكيله ووظائفه )

المادة الخامسة والستون - يترتب تحت ادارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة والمأمورين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

المادة السادسة والستون - تعين جهة اقامة كل من الوكلاء وتعين رئيس قلم النائب العمومي منهم بكل محكمة استئنافية وابتدائية يكونان بمعرفة ناظر الحفائية بعد اخذ رأي النائب العمومي

المادة السابعة والستون - على النائب العمومي ادارة الضبطية القضائية واقامة الدعاوي العمومية والتأديبية اما بنفسه او بواسطة وكلائه ومحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومي باقامة الدعاوي العمومية او التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعاوي التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

المادة الثامنة والستون - متوظفو الحكومة المكثفون قانوناً باعمال الضبطية القضائية يكونون تحت ادارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة

المادة التاسعة والستون - على النائب العمومي ملاحظة وتنفيذ السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس او تنفيذ العقوبات مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالتقنين والشوايح ويجب

عليه اخبار ناظر الحفائية بالامور المخالفة التي  
يرأها وبكافة المسائل التي يقتضيها التغيير  
المكلف به

المادة السبعون . بقلم النائب العمومي ادارة  
الاعمال المتعلقة بنود المحاكم وعليه ملاحظة وتخصيص  
صندوق الامانات والودائع ولكن لا يجوز  
خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق  
الا بتتضي امر من المحكمة او من احد قضائها  
بحسب الميعن في قانون المرافعات

وعلى القلم المذكور ايضا ملاحظة وتخصيص  
اقلام المكتبة والمخضرين ونفى هذه الاقلام مع  
ذلك تحت ادارة رؤساء المحاكم ويجوز له ان  
يطلب من يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات  
التي يراها له لزوما في هذا الشأن

المادة الحادية والسبعون . على قلم النائب  
العمومي ان يقدم لناظر الحفائية على حسب  
الاصول المينة بالائحة اجراءات المحاكم الداخلية  
في الاوقات التي تتعين لذلك نتيجة عن اعمال  
المحاكم وعن سير اقلام الكتاب والمخضرين

المادة الثانية والسبعون . يجب على النائب  
العمومي ان يحضر هو او وكلائه بالنيابة عنه في  
جلسات اي محكمة من المحاكم الاعلية عند النظر  
في القضايا الواجب تبليغها اليه يقتضي قانون  
المرافعات ويجوز له ان يحضر هو واحد وكلائه  
بالنيابة عنه في جلسات المحاكم المذكورة عند  
النظر في القضايا التي لا يكون تبليغها اليه واجبا  
وكذلك في الجمعيات العمومية التي تعقد  
بالمحاكم

المادة الثالثة والسبعون . اعضاء قلم النائب  
العمومي قانونا للانصال عن وظائفهم وهم تابعون

لرؤسائهم وناظر الحفائية ومع ذلك يجوز للمحاكم  
ان تقدم لناظر الحفائية اي شكوى في حق النائب  
العمومي اذا وقع منه امر يوجب ذلك فيما يتعلق  
بوظيفته فاذا كان الامر واقعا من احد رؤساء  
قلمه او وكلائه تكون الشكوى اليه

المادة الرابعة والسبعون . سائر المستخدمين  
بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر  
الحفائية او النائب العمومي على حسب الاحوال  
ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي تحت  
امر ناظر الحفائية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم  
بمعرفة من يعينهم

## الفرع الثاني

( في الشروط اللازمة للتوظيف )

( بقلم النائب العمومي )

المادة الخامسة والسبعون . يشترط فيمن  
يعين وكيلًا عن النائب العمومي ان يكون عمره  
ثلاثًا وعشرين سنة بالاقل  
وان يكون قد اقام سنة بالاقل بصفة مساعد  
باحد اقلام النائب العمومي او ان يكون نال  
شهادة تدل على تحصيله علم القوانين

المادة السادسة والسبعون . لناظر الحفائية  
ان يلحق باقلام النائب العمومي مساعدين  
ويشترط فيمن يعين في هذه الوظيفة ان يكون  
عمره احدى وعشرين سنة بالاقل وان يكون  
حائزًا للشهادة المذكورة في المادة السابقة

المادة السابعة والسبعون . يجوز عند ترتيب  
المحاكم الاعلية تعيين اعضاء قلم النائب العمومي  
بصرف النظر عن الشروط المينة اعلاه

## الفصل السابع

( في إدارة نقود المحاكم )

المادة الثامنة والسبعون - تحضير ميزانية المحاكم يكون بالكيفية التي تقرر بلائحة الاجراءات الداخلية ثم تدرج ضمن الميزانية العمومية التي يقدمها ناظر الحفائية عن النظارة المذكورة وفروعها الى مجلس النظار ومن بعد التصديق من المجلس عليها تدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة ويجري العمل بموجبها بناء على الامر العالي الذي يصدر سنوياً باعتماد الموازن

المادة التاسعة والسبعون - كافة اذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بالتوكيل عن النائب العمومي المولاً اليه

المادة الثمانون - مخصصات الغرامات وسائر انواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والموظفين المعيّنين لذلك تحت ادارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحفائية

المادة الحادية والثمانون - ابرادات كل محكمة يصير توريدها في اخر كل شهر لخزينة المحافظة او المديرية بمقتضى كشف يرفق بها

المادة الثانية والثمانون - سائر الاحكام والاجراءات الاخرى المتعلقة بادارة نقود المحاكم تقرر في لائحة اجرائها الداخلية

## الفصل الثامن

( في الجمعيات العمومية )

المادة الثالثة والثمانون - لكل من محكمة

التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان تجتمع في هيئة جمعية عمومية للمداولة في كافة المواد المتعلقة بالنظام والامور الداخلية بالمحكمة المادة الرابعة والثمانون - عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالاقل او بناء على طلب النائب العمومي او رئيس قلمه

المادة الخامسة والثمانون - تتركب الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين ومن رئيس قلم النائب العمومي او من ينوب عنه ويكون رأي النائب العمومي او من ينوب عنه معدوداً في المداولة

المادة السادسة والثمانون - باقي القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تقرر بلائحة اجراءات المحاكم الداخلية

## الفصل التاسع

( في فصل دعاوي الاختصاص )

المادة السابعة والثمانون - اذا ادعت احدى جهات الحكم في الاحوال الشخصية باختصاصها بروية دعوى منظورة باحدى المحاكم الادلية او اذا كان الادعاء واقعاً من محكمة اقليمية على احدى جهات الحكم في الاحوال الشخصية بمجال الفصل في هذا الادعاء على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحفائية من قاضيين من المحاكم الاقليمية يعينها رئيس محكمة التمييز ومن شخصين يعينها الجهة العليا المختصة بالحكم في الاحوال الشخصية المذكورة

المادة الثامنة والثمانون - اذا ادعت احدى



المادة الحادية والتسعون . الجهة التي يحصل  
الاقرار على اختصاصها بروية الدعوى بعد  
صدور قرار مجلس النصل في مسائل الاختصاص  
تتكم في ولا وجه لها بعد ذلك في التخي عن  
اختصاصها بها ورفع دعوى الاختصاص يوقف  
سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع  
دعوى الاختصاص بشأن حكم صار في قوة  
حكم انتهائي

( احكام انتهائية )

المادة الثانية والتسعون . تحضير لائحة  
اجراءات المحاكم الداخلية وتعريفات الرسوم  
واللوائح الاخرى المتعلقة بسير المحاكم بخص  
بناظر الحفانية ويكون العمل بتنفيذها بموجب  
امر من الحضرة الخديوية يصدر بموافقة رآبه  
مجلس النظار وتنفذ تلك اللوائح والتعريفات في  
اتناء السنتين الاوليين من ابتداء شروع المحاكم  
في العمل بمعرفة قوسيون يتركب من احد  
قضاة محكمة التمييز ومن قاض من كل محكمة  
استئناف ومن النائب العمومي ومن اثنين تنديها  
الحكومة

وتعقد جمعيات هذا القوسيون بمعرفة  
ناظر الحفانية تحت رئاسته ويصدر الاجراء بتنفيذ  
هذه التعديلات بامر من الحضرة الخديوية  
يصدر بموافقة رأي مجلس النظار

المادة الثالثة والتسعون . مجرد تشكيل كل  
محكمة اهلية من المحاكم المستجدة يترتب عليه  
لغو المجالس المحلية الموجودة في الجهة التي  
تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة والدعاوي  
التي كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للمحكمة  
المستجدة ويصدر اتمام اجراءاتها على حسب اصول

المحاكم الاهلية باختصاصها بروية دعوى منظورة  
باحدى جهات الادارة واذا كان الادعاء واقعاً  
من احدى جهات الادارة على محكمة اهلية  
بجال النصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت  
رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينها رئيس  
محكمة التمييز من قضاة المحاكم ومن اثنين من  
رجال الحكومة يعينها رئيس مجلس النظار

المادة التاسعة والثمانون . احالة فصل دعوى  
الاختصاص على المجلس المنوط به ذلك بحسب  
المبين في المواد السابقة تكون بعد اجراء الرسوم  
الانية وهي ان يقدم لناظر الحفانية من الجهة  
المدعية بالاختصاص طلب بذلك وهو يرسله  
الى الجهة المنظورة بها الدعوى فتتكم فيه وترسل  
قرارها على يد الناظر المشار اليه الى الجهة المدعية  
بالاختصاص فان كان القرار صادراً برفض  
الطلب فللجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة  
عشر يوماً من بعد وصول القرار اليها ان ترفع  
دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحفانية  
وهو يحيل المسألة على المجلس المنوط بالنصل  
فيها

المادة التسعون . دعاوي عدم الاختصاص  
( وهي ان تقرر محكمة اهلية واحدى جهات  
الحكم في الاحوال الشخصية او محكمة اهلية  
وجهة ادارية بعدم اختصاصها بروية قضية من  
خصائص احداها ) ترفع بمعرفة ناظر الحفانية  
الى مجلس النصل في دعاوي الاختصاص بناء  
على طلب يتقدم من اولي الشأن ومعه كافة  
الاوراق والمذكرات المستند عليها  
ويتشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف  
ذكرها على حسب الاحوال

الاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حال  
ان تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء

المادة الثانية المطابع السرية تثقل وتضبط  
ادواتها ويجازى مالكيها او المودعة عنده بغرامة  
من خمسة الاف قرش الى خمسة عشر الف  
قرش

المادة الثالثة لا يجوز لاحد من ارباب  
المطابع ان يطبع صحفاً قبل ان يقدم لادارة  
المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه  
على طبعتها وكذلك لا يجوز له باي طريقة كانت  
بيع او نشر تلك الصحف بعد طبعتها الا بعد  
ان يقدم خمس نسخ منها للادارة المذكورة  
المادة الرابعة يصبر حمز وضبط اي مطبوع  
كان في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً  
من ادارة المطبوعات بتفديده الكتابة والنسخ  
المقررة في البند السابق  
ثانياً اذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل  
سكن صاحب المطبعة الحقيقيتين

ثالثاً اذا اقيمت امام احدى المحاكم دعوى  
تتعلق بمضمون ذاك التأليف  
وفي هذه الحالة الاخيرة لا يكون المحز  
والضبط قاطعين الا بعد صدور الحكم على  
صاحب التأليف المذكور من المحاكم المقامة امامها  
الدعوى

المادة الخامسة عدم تقديم الكتابة قبل  
الطبع او عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر  
يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من  
الف الى اثنين قرش  
المادة السادسة اذا لم يضع صاحب المطبعة

المرافعات الجديدة اعتباراً من اخر ورقة تحررت  
بشأنها مستوفية الشروط اللازمة

المادة الرابعة والستون . على ناظر حقانية  
حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسرائي عابدين في ٢٥ ذي الحجة  
سنة ١٢٩٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١  
الامضاء

محمد توفيق  
بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء شريف

ناظر الحقانية

الامضاء قدري

(المطبوعات)

ووضع قانون للمطبوعات تعين بمقتضاه  
على اصحاب الجرائد وضع مقدار من المال  
على سبيل الاحتياط لما عساه ان يقع عليها  
من احكام الغرامة بالنظر الى الحكومة او من  
احكام الجزاء النقدي بالنظر الى الافراد فكان  
هذا المال على ضربين اولها مائة جنيه عن  
الجرائد التي تصدر اكثر من ثلاث مرات في  
الاسبوع والثاني خمسون جنيهاً عن التي تصدر  
اقل من تلك وهذه صورة ذلك القانون

نحن خديو مصر

بناءً على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارنا  
نأمر بما هو آت

المادة الاولى . لا يسوغ لاحد ان يكون  
صاحب مطبعة الا بعد ان تعطى اليه رخصة  
من نظارة الداخلية وبعد ان يودع عشرة

اسمه ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف  
فيجازى بدفع مبلغ من ألف الى ألف قرش  
غرامة وإذا وضع اسماء ومحل سكن متعلين يعزم  
بدفع مبلغ من الفين الى اربعة الاف قرش  
المادة السابعة يجوز في الاحوال المبينة  
ببندى ٥ و٦ استبدال الغرامة بتزج الرخصة  
وقفل المطبعة

المادة الثامنة يصير اثبات المخالفات بموجب  
محاضر محررها مأورو الاثبات او مأورون  
مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع  
المادة التاسعة يسري هذا القانون على  
مطبوعات المحرور باقي المطبوعات بسائر انواعها  
مما كانت الطريقة المستعملة لطبعها

المادة العاشرة يجوز للحكومة في كل الاحوال  
حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات مما كان  
نوعها او جنسها وسواء كانت معلة او معرضة  
لنظر العامة او للبيع وذلك متى تراهي لما ان  
الرسومات والنقوشات المذكورة مغايرة للنظام  
العمومي او للاداب او للدين ويجازى من نشرها  
او حملها او عرضها للبيع بغرامة من مائتين الى  
الف قرش

المادة الحادية عشرة كل جريدة او رسالة  
دورية تشغل بمواد سياسية او ادارية او دينية  
وتصدر بانتظام واطراد في ايام معلومة او بدون  
انتظام واطراد لا يجوز انجادها او نشرها الا  
بإذن من الحكومة

والا فمن يكون مخضراً شخص المعطى له  
ويجب تجديد متى حصل تغير في صاحب  
انتبار الجريدة او النشر او رئيس محرريها او  
صاحبها او مديرها

المادة الثانية عشرة على ارباب الجرائد  
او الرسائل المذكورة في البند السابق ان يدفعوا  
قبل صدورهما مبلغاً بصفة تأمين كما يأتي  
اذا تجاوز صدور الجريدة او الرسالة الثلاث  
مرار في كل اسبوع وان كان صدورها في يوم  
معلوم او يكراريس على غير اطراد فيكون مبلغ  
التأمين مائة جنيه مصري

واذا كان صدورها ثلاث مرار في الاسبوع  
او اقل فيكون خمسين جنياً مصرياً

المادة الثالثة عشرة يسوغ محافظة على  
النظام العمومي او الدين او الاداب تعطيل  
او قفل اي جرنال او رسالة دورية باسم من  
ناظر داخلية حكومتنا بعد اذارين او بقرار  
من مجلس النظار بدون اذار

ويسوغ اضافة غرامة من خمسة جنهيات  
الى عشرين جنياً لكل اذار يصدر

المادة الرابعة عشرة . جميع التبليغات  
التي تصدر من نظارة الداخلية بقصد نشرها  
يجب درجها مجانياً في صدر اول صحيفة تصدر  
من الجريدة المذكورة

المادة الخامسة عشرة . على صاحب الجريدة  
او الرسالة او من تطبع على نفقته أن يدرج  
فيها الرد الذي يرد اليه من الشخص الذي  
حصل التعريض به او ذكر اسمه في تلك  
الجريدة او الرسالة ويكون نشر الرد في الثلاثة  
ايام التالية ليوم وروده او في اول عدد يصدر  
اذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة ايام  
ومن خالف ذلك يجازى بدفع غرامة من اثنين  
جنيه الى عشرة جنيه وهذا مع عدم الاخلال بما  
يترتب على تلك المقالة من العقوبات



## والعقوبات

ويكون نشر ذلك الرد بدون اجرة ويجوز ان يكون مطول الشرح خمسة اضعاف المثالة المردود عليها

المادة السادسة عشرة . اذا استمر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او توقيفها تحت عنوانها الاصلي او تحت عنوان اخر فيعاقب كل من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة بدفع غرامة من خمسة الى عشرين جنيهًا مصريًا عن كل عدد او صحيفة تصدر منها وهذا فضلاً عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقفل مطبعته

المادة السابعة عشرة . لناظر داخلية حكومتنا ان يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري وكل من ادخل او وزع او باع او وجدت عنده بنوع الودبعة جريدة او رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري ومموج دخولها يعاقب بغرامة من جنيه الى خمسة وعشرين جنيهًا مصريًا

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط او بطبع الحروف او بالنش او بطبع الحجر لا يجوز نشرها او اصفها بالشوارع والميادين والمحلات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على اخبار سياسية ومن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنيه الى عشرة جنيهات يلزم بها بطريق التضامن كل من الناعلين لذلك العمل والمشتريين فيه

وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبات التي تنصب على الجناية او المخفة الناشئة من الكتابة المذكورة

المادة التاسعة عشرة . على موزعي الكتب والصحف والرسائل والفتوش وعلى الذين يشرحون بالكتب للبيع ان يستحصلوا اولاً على رخصة تعطى اليهم بلا رسم في المحروسة والاسكندرية من مأموري الضبطية

وفي باقي المحافظات والمديريات من المحافظ او المدير ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخص ان تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش فضلاً عن محاكمة مصري وموزعي وباتني تلك الصحف بالنسبة للنسخة او الجناية التي يكونون ارتكبوها

المادة العشرون . تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكلما نقص لزم تكيله في ظرف خمسة عشر يوماً لاجل ابلاغه قيمته الاصلية والافيعتبر كأنة غير موجود

والحجز والضبط يكون اجراؤهما بالطريقة الادارية وكذلك التفرم او توقيف الجريدة او الرسالة وتعطيلها في الحالات الميئة بهذه اللائحة يكون بامر من ناظر داخلية حكومتنا والامر المذكور يكون بتاً لامراجعة فيه وجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يستحق المحاكمة امام جهات القضاء

المادة الحادية والعشرون . يعفى اصحاب المطابع والجرائد والرسائل الدورية الموجودة الان من طلب الرخصة ويعطى لهم مهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين

المادة الثانية والعشرون . كل قانون او لائحة او امر او منشور مخالف لامرنا هذا صار ملغى

المادة الثالثة والعشرون . على ناظر داخلية

حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بمرامى عابدين في ٢٦ نوفمبر

سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بأمر الحضرة اللجنة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

ثم ذيل هذا القانون بما يأتي

( ذيل لقانون المطبوعات )

( نحن ناظر الداخلية )

بناء على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦

نوفمبر سنة ١٨٨١ في حدود المطابع والمطبوعات

ووجود الاجمال في بعض موادها تأمر بتقرير

ما يأتي ذيلاً للامر المشار اليه وتأيداً لتفديده

( اولاً )

المادة الثالثة من تلك الحدود لا يجوز

لاحد من ارباب المطابع ان يطبع شيئاً قبل

ان يقدم لادارة المطبوعات بنظارة الداخلية

كتابة معلنة بمزموع على طبعها الخ . المراد من الصحف

الكتب والرسائل المؤلفة الغير دورية والمؤلفات

الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهراً فاربعة

اما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد

صدورها اقل من شهر فانه يكفي في جواز

طبعها اصل الرخصة المعطاة له في اصدار

الجريدة او الرسالة ويكفي في جواز نشرها

توصيل الخمس نسخ الى الادارة تنسبها او الى

الوسطة ان كان المحل بعيداً من جهة الادارة

( ثانياً )

المادة الرابعة . يصير محرر وضبط اي مطبوع

كان في الاحوال الاتية الخ . المراد من امث

مطبوع من المؤلفات والكتب والرسائل الغير

الدورية او الدورية التي يكون ميعاد صدورها

شهراً فاربعة فتشملها الالوجه الثلاثة المذكورة

في هذه المادة اما الجرائد والرسائل التي يكون

ميعاد صدورها اقل من شهر فلا تدخل الا

في حكم الوجه الثاني والثالث من هذه المادة

( ثالثاً )

المادة الخامسة عشرة . المتصود من صاحب

الجريدة ما يشمل الشركات التي تمنح من الحكومة

استيازاً بانشاء جريدة على طريق المساهمة فلا

تحتاج الى تغيير الرخصة الا اذا تغير عنوان

الشركة

( رابعاً )

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة

من الحكومة سواء كانت بالخط الخ . المتصود

من الكتابة عمومها بأي طريقة كانت وتعيد

الطرق الموضحة بالمادة المذكورة للتعميم وليس

المراد منه الاقتصار على الانواع المسروقة فيها

في ٢٧ محرم سنة ١٢٩٩ الموافق ١٦ ديسمبر

سنة ٨١ الامضاء

شريف

( التعداد العمومي لاهالي القطار )

( المصري )

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ صدر امر خديوي

باجراء التعداد العمومي لاهالي القطار المصري

بمخلاف ملحقاته في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩

و ٣ مايو سنة ١٨٨٢ فصدر على اثره بتوقيع

شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

ما يأتي

مذكرف بايضاح التعداد

ان الامر العالمى الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ يقتضى باجراء التعداد العمومى على اهالى القطر المصرى في ٢ مايو سنة ٨٢ ولذلك قد اعدت المذاكر الآتية لعرض الطرق التى ينبغى اتخاذها في سبيل انفاذ الامر المذكور ينقسم عمل التعداد الى قسمين متفرقين وهما الاول . الاعمال التى ينبغى اجراؤها الثانى . الوسائل التى ينبغى اتخاذها ان الاعمال التى ينبغى اجراؤها تشمل على ثلاث مواد وهى

المادة الاولى

تعداد البيوت بمجملتها

المادة الثانية

التعداد الابتدائى الذى ينبغى اتخاذ اساساً للتعداد النهائى ويكون واسطة لتحقيق ضبطه

المادة الثالثة

التعداد النهائى

ان النصل الاول من التعليمات المرفوق صورتها بهذا يبحث فيه عن عملية تغيير البيوت وتعدادها التى ستحصل في شهر يناير وهذا التعداد ضرورى لتسهيل اعمال التعداد الابتدائى والتعداد النهائى والمراجعة الدفاتر عندما تقتضى الحالة البحث فيها عما اذا اهل قيد بيت ما ثم في شهر فبراير يؤخذ في تحقيق تعداد البيوت في المدن والقرى من حيث ضبطه ودقيقه وتنعين حيث لا يشاء الاشخاص اللازمة لتغيير هذا العمل في كل قرية وفي كل حارة من حارات المدن بحيث يكلف كل شخص بتعداد ثمانين بيتاً اما اسماء الاشخاص المذكورين فتكتب امام

نمر البيوت الواجب عليهم تعدادها كما يتبين ذلك من الكشف المرفوق بهذا ( استشارة نمرة ١ ) واما النصل الثانى فيبين منه التعليمات اللازمة لاجراء التعداد الابتدائى الذى ينبغى اتخاذ اساساً للتعداد النهائى وتسهيل الاعمال الواجب اجراؤها في ٢ مايو ويتبين ايضاً منه للمأمورين المكلفين باجراء التعداد على اى وجه ينبغى ملو الكشوفات وايضاً يمكن المراجعين من الوقوف على درجة الضبط التى تمت بها اعمالهم وفضلاً عن ذلك يمكن به ترتيب دفتر لبيانات اجمال اهالى احدى المدن او القرى بحيث لا يمكن ان يقع تغيير في ذلك البيان بسبب ما يصدق حصوله من الرحيل او من الورود بعد القيد الابتدائى فان الراحلين والواردين لا بدء من تسجيلهم في ليلة التعداد العمومى .

ان الكشف الذى سيمعمل في ليلة ٤ مايو هو مثل الكشف المنمر بنمرة ٢

يشرع في عملية القيد الابتدائى في اول مارث وفي ساعة واحدة في القطر المصرى بمجملته بحيث ان كل تعداد لا يكلف الا تسجيل ثمانين بيتاً فلا تستغرق العملية المذكورة اكثر من خمسة عشر يوماً

يتبين في الكشف اسماء كافة الاشخاص الساكنين في كل بيت

ان البيوت الموجودة فيها سكان من وجوه الوطنيين او سكان اوربيين يمكن الاستناد على سكانها في ملو كشوفات التعداد الابتدائى العدادون المكلفون بالتعداد الابتدائى لا يجرونه الا على اوسط الاهالى واسلمهم في



القرى والمدن ومراجع في الأقاليم قسم تعداد واحد في كل قرية بالاستناد على الكشوفات وأما في المدن والبنادر فمراجع عشرين في المائة من اقسام التعداد النيرة

إذا كان أحد العدائين لم يضبط تحريره كشفه يجب عليه تحريره ثانياً

ينبغي جمع الأبحاث المتعلقة ببيانات التعداد الابتدائي في ٢٠ أبريل مع تسليم الكشوفات إلى المشايخ وحولاً، يشترطون التعداد النهائي في ٢ مايو

يجب في الفصل الثالث عن التعداد النهائي بعد فهو التعداد الابتدائي لا ينبغي على العدائين إلا أن يشطروا في كشوفات القيد الابتدائي أسماء الذين يوجدون في دوائهم في ليلة التعداد ولو يكونون غير مفقودين في الكشوفات المذكورة نظراً لعدم إقامتهم دائماً في دوائهم وكل ذلك يكون بالخبر وبهذه الطريقة تنقص أتعاب العمل وينقص وقوع الغشوات بقدر نقص هذه الأتعاب

يجري التعداد في المستعربات وفي العلاقات وفي الجامع الأزهر الخ يجب أنامر رؤساء هذه الجهات وشيخ الجامع وترسل جداول كشوفات الكشوفات إلى قلم المدير العمومي للإحصاء الذي يكلف باستخلاص بياناتها وتجهيز بيان النتيجة النهائية

ينقضى مدة الأحكام تنطبق مادة التعداد من حيث الأعمال التي ينبغي إجرائها

أما القسم الثاني للعمل وهو الوسائل التي ينبغي اتخاذها فهو مدين في الفصول المتنوعة للالتحذ السالك ذكرها مع ما يلزم من الإيضاحات كلها

من الحاجة إليها وهذا نصيبه

أن شيخ البلد مسؤولاً بالصرف أو بالتقاضي أو بأمور أخرى يكلف بإجراء العمل في القرى وأما في المدن فينبط هذا العمل بشيخ الحارة أو بأمور آخر يساعد من رجال الضبطية عند اللزوم ويصير ملاحظة إجراءات التعداد في كل قسم أو مركز بمعرفة ضابط جهادي

تنط ملاحظة إجراءات التعداد في كل بندر من بنادر المديرية مع ملاحظة أعمال الضباط في المراكز والأقسام بأحد رؤساء الضباط ويتعين لكل محافظة واحد من رؤساء الضباط المذكورين

تصدر الأوامر اللازمة في شأن رؤساء الضباط إلى المديرين الذين يساعدتهم في ضرورة لتقرير نجاح العمل ومع هذا لا يجب تكليف المدير أو المحافظ بأن يلاحظ رأساً الطرق التي ينبغي اتخاذها ومن الممكن للمدير أو المحافظ تقديم تقرير إلى نظارة الداخلية عن المسائل التي تترقى عنها النظارة

وحيث أن المدير أو المحافظ لا يكون مسؤولاً رأساً عن العمل الذي سيجريه المأمورون المكلفون بالتعداد على حسب التعليمات المعطاة لهم فالأنسب أنه لا يتداخل في أعمالهم

أن قلم الإحصاء بنظارة الداخلية يلاحظ كافة الأعمال ويدير حركتها وعلى رؤساء الضباط المعيّنين لإدارة العمل في المديرية أن يحاطبوا القلم المذكور رأساً

## فصل اول

## عملية تمييز البيوت

بند ١

ينبغي تمييز كل عمارة وكل بيت وكل مسكن سواء كان به سكان او معداً للسكن وذلك بدون التفات الى مالكه حتى لو وجد خلية وقت عملية التمييز

اذا اقتضت الاحوال الى تقسيم المدن والبنادر والقرى الكيفية الى اقسام عند تمييز البيوت تسهيلاً لاجراء التعداد عليها فيجب تقسيمها الى اقسام تعداد لا يشتمل الواحد منها على اكثر من ثمانين بيتاً وذلك مع مراعاة ترتيب الحارات والاثمان ما امكن ويكون هذه الاقسام نمرة متسلسلة ابتداءً من نمرة ١ في كل مدينة وبنادر وقربة وتبين هذه النمرة في الخانة الاولى من كشف بيان البيوت واما النمرة التي ينبغي وضعها على البيوت والعمارات فيبتداء بها من نمرة ١ ايضاً في كل قسم تعداد ويكون وضعها على الحائط في الجهة اليمنى لكل باب اذا امكن والا يصير وضعها على نفس الباب وذلك بيويه ثابتة حمراء او سوداء للتمكن من معرفة كل بيت وكل عمارة وقت التعداد

ان المساكن الكيفية سواء كان سكانها وطنيين او اورباويين نوضع عليها النمرة بدون توسيع محيطاتها وبطريقة تسهل محو هذه النمرة بعد التعداد اذا اقتضى ذلك واما البيوت والافلام والصناع فيصير ارقام من طرف المحافظين والمديرين الى العدادين والتكاليف تدفع من نظارة الداخلية باعتبار اربعة فضة

صاغ عن كل بيت مقرر ليس غير

بند ٢

ان مشايخ الحارات ومشايخ الاثمان ومشايخ البلاد يكونون مسئولين عن عملية التمييز ويكون لهم مساعدون يقومون بما يقوم به العدادون من الواجبات وهؤلاء المساعدون هم الفقهاء يمكن لمشايخ الاثمان عند تمييز البيوت في مدينتي مصر واسكندرية ان يكونوا مصحوبين بمجاوبين وطنيين واورباويين

بند ٣

يجري المشايخ في اثناء عملية التمييز او بعدها كشفاً عن بيان المساكن حسب اشارة نمرة ١ وذلك تحت مسئوليتهم ثم يبيتون في الخانة الثالثة بالقلم الرصاصي اسم العداد او اسم المساعد الذي يتفقون

لا ينبغي ترك ادنى عمارة او بيت ولو كانا منفردين او بعيدي المسافة عن باقي المساكن واذا تحقق للشيخ وجود بيت غير مقرر يجب عليه تمييزه بالنمرة التي تلي اخر نمرة لقسم التعداد الذي وجد في هذا البيت

ينبغي تحرير كشف بيان البيوت على نسخين يضمنهما الشيخ الذي تم هذا الكشف ويرسلها الى وكيل التعداد التابع له

بند ٤

يصير مراجعة التمييز وتحرير كشف بيان اسماء العدادين في الاقسام والمراكز بمعرفة وكلاء التعداد واما في المدن والبنادر فيصير ذلك بمعرفة العدادين

يجب على وكلاء التعداد مراجعة قسم تعداد لا اقل في كل قرية مع الناشر عليه في نسخة

٨٢ والتدريج الابتدائي والتعداد النهائي لا بد ان يكونا في وادي النيل بجملة الى وادي حلفه (الشلال الثاني) فيشملان قبائل العربان المقيمين في الوادي المذكور او المقيمين في البرين الشرقي والغربي المحيطين بذاك الوادي

بند ٢

يتمتعين لمدينة مصر وباقي المحافظات والمدن والقرى الأربع عشرة ناظر تعداد ينتخب من ضمن رؤساء الضباط المستودعين ويتمتعين لبنادر المراكز والاقسام وكيل تعداد ينتخب من ضمن الضباط المستودعين

يتمتعين للقرى الصغيرة والمخارات في المدن وفي القرى الكبيرة عداد واحد او عدة عدادين حسبما تقتضيه الاحوال ويكلف كل عداد بعدد سكان ثمانية بيوتا في الاكثر ويتمتع الضباط المذكورون من ضمن مشايخ البلاد والفقهاء والعمد ومشايخ الايمان ومشايخ المخارات على حسب ما تبين في الفصل الاول المختص بتمتع البيوت

واما رؤساء الضباط الذين يعينون نظار تعداد والضباط الذين يعينون وكلاء تعداد فيكون تحت ادارتهم عدد كاف من العساكر لابلانغ اوامرهم وانفاذ سلطتهم

بند ٣

ان رؤساء الضباط يأخذون من ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية تفصيل التعليمات اللازمة لهم ثم يبلغونها للضباط الذين يكونون تحت ادارتهم ولم ان يخاطبوا ادارة الاحصاء رأساً واما الضباط فيخاطبون رؤساءهم

بند ٤

ان المحافظين والمدبرين ونظار المصالح

الكشوفات البيوت ثم يحررون بخط واضح في الخانة الثالثة من كشف بيان البيوت اسماء الأشخاص الذين يتبعون بعرفة ويتصدقون المشايخ كعدادين لاقسام التعداد

بعد هذه المراجعة وبعد ما يصل لوكلاء التعداد كافة الكشوفات المختصة بالعرب والجنالك والاباعد والتجوع والقرى والجزائر والمناشي والروايا بحسب العدد المدين في قاموس الاحصاء يرسلون معها نسخة مخترقة الى رئيس التعداد التابعين له

يجب على رؤساء التعداد مراجعة عشرين في المائة من اقسام التعداد المخترقة في المدن او في البنادر ثم يرسلون الى ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية كافة الكشوفات التي تكون بطرفهم

بند ٥

تبدى عملية تغير البيوت في يوم الخميس ١٤ صفر سنة ١٢٩٩ (موافق ٤ يناير) سنة ١٨٨٢ وتنتهي في ١٠ ربيع اول سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ٨٢ رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الاضا شريف

## فصل ثان

التعداد الابتدائي (وهو القيد) والتعداد

النهائي

بند ١

تسيلا لاجراء التعداد النهائي على اعالي القطر المصري في ١٥ جماد آخر سنة ١٢٩٩ الموافق ٣ مايو سنة ٨٢ سدا اولاً باجراء القيد الابتدائي في ٢١ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ الموافق ١ مارس سنة



الميرية والمصالح العمومية يسمون نظار التعداد والوكلاء والعاديين وهم ( المشايخ والفقهاء والعهد الخ ) في كافة الاجراءات سواء كانت هذه الاجراءات متعلقة بالقيد الابتدائي او بالتعداد النهائي

ان كافة مشايخ البلاد ومشايخ الاثنان والفقهاء والعهد وايضاً نظار الاباء يكونون تحت ادارة نظار التعداد او وكلائهم فيما يخص بعملية التعداد ويأخذون منهم التعليقات اللازمة ان صرافي النواحي وكتاب العزب والفقهاء يطلبون في الجهات التي يوجدون فيها للملح جداول التعداد واذا وجد في الاهالي من لم الملم بالقراءة والكتابة وكان عدد الصرافين غير كاف للعمل يجب على وكلاء التعداد ان يكتفونهم رسمياً بمساعدة مشايخ البلاد ونظار الاباء والصرافين

بند ٥

ترسل الجداول اللازمة للقيد الابتدائي والنهائي للاهالي من ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية الى المصالح الاتي بيانها وهي  
اولاً الى نظارة الداخلية

لتعداد قبائل العربان المقيمين في الوادي وقبائل العربان المقيمين في البراري وعلى نظارة الداخلية ان تعطي المديرين تعليمات خصوصية في شأن تعداد العربان  
ثانياً الى نظارة المالية

لتعداد فرق وركائب المساحة مع بيان جهة اقامة كل فرقة وكل ركاب وعدد رجالها  
ثالثاً الى نظارة الجهادية

لتعداد الذين يوجدون في العشلاقات

وفي المعسكرات وفي المدارس وفي المستشفيات وفي المراكز العسكرية وفي القلاع وفي باقي المحلات العسكرية وايضاً لتعداد العساكر والمستخدمين الملكيين والعائلات التي توجد في المحلات المذكورة

رابعاً الى نظارة البحرية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في الجهة خانات وفي المدارس والمستشفيات وفي السفن الحربية وفي الكراكات وفي الذهبيات او المراكب التابعة للحكومة وفي السجون الى غير ذلك

خامساً الى نظارة الاشغال العمومية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في الكراكات وفي السفن وفي الورش وفي القويسات والترع مع بيان الاشخاص المقيمين فيها  
سادساً الى نظارة المعارف العمومية

لتعداد الطلبة الداخلية في المدارس الميرية مع بيان الاشخاص المقيمين فيها  
سابعاً الى نظارة الاوقاف

لتعداد الاشخاص الموجودين في المجموع وفي المحلات الدينية وفي التكايا المدنية التابعة للحكومة

ثامناً الى قومسبون الاراضي الميرية

لتعداد ركائب المساحة مع بيان جهة اقامة كل ركاب وعدد رجاله

تاسعاً الى مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات

لتعداد الاشخاص الشغولين بهذه المصلحة والعائلات الساكنة في المحطات وفي الورش

عاشرًا الى الضبطيات

بند ٢

تبدأ عملية القيد الابتدائي من بيت ١  
في كل قسم تعداد وتنتهي في ٢١ مارث  
يلتفت العدادون الى قيد كافة العائلات  
والاشخاص الذين يكونون ساكنين في بيت  
واحد حسب التعليمات الواضحة في ظهر كل  
جدول وإذا تصادف غياب كافة الاعضاء  
لعائلة ما في وقت القيد يجب على العداد الرجوع  
ثانياً لهذه العائلة ليقيّد أسماء أعضائها وفي أثناء  
القيد الابتدائي يجب على نظار التعداد ووكلائهم  
مراقبة الاعمال في اقسام المدن وفي قرى المراكز  
ليتقنوا من قيام العدادين بواجباتهم

بند ٨

بعد نهو القيد الابتدائي يجب على نظار  
التعداد ووكلائهم اي رؤساء الضباط والضباط  
مراجعة اشغال العدادين حسب الطريقة المهيئة  
في البند الرابع من الفصل الاول وتبدأ هذه  
المراجعة في اول شهر ابريل وتنتهي في ٢٠ منه

بند ٦

في ١٥ جمادى آخر سنة ١٩٩٩ ( الموافق ٢٢ ماين )  
يبدأ العدادون كافة في الساعة المعينة في  
البند التاسع من الفصل الثالث باجراء التعداد  
النهائي المتعلق بالقيد الابتدائي  
يأتي العدادون الى كافة العائلات التي  
وقع عليها القيد الابتدائي ويحققون اذا كان  
الاشخاص الذين صار قديم موجودين يجهلهم  
في بيوتهم في ليلة ١٥ جمادى آخر ثم يشطبون  
أسماء الاشخاص الذين يوجدون غائبين دوماً  
وأسماء الاشخاص الذين يكونون ولدوا والذين  
يكونون حضروا من الجهات التي كانوا غائبين

لتعداد الاشخاص الموجودين في حين كل  
خبطية والتعداد عدي المأوى

حادي عشر الى البطاركة وروساء  
الديانة الاسرائيلية لتعداد الاشخاص الموجودين  
في الكنائس وفي الجامع وفي الاديرة وفي المدارس  
مع بيان التلامذة الداخلية

ثاني عشر الى مصلحة الوابورات الخديوية  
لتعداد الاشخاص الموجودين في وابوراتها  
ثالث عشر الى رؤساء المين

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في السفن  
التي توجد في كل ميناء

رابع عشر الى مجلس النواب

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في  
المستشفيات المدنية وفي المدارس الطبية مع  
بيان عدد التلامذة الداخلية

خامس عشر الى مجلس الصحة البحرية  
والكوربتينات

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في  
الكوربتينات وقت التعداد مع بيان الانفار  
الساكنين فيها

بند ٦

ترسل الجداول المنوعة عنها في البنود السابقة  
مصحوبة بوصلة خالية من الكتابة ومبين فيها  
عددتها فقط ويجب على المصلحة التي ترد اليها  
الجداول ان تضي الوصل المذكور وترده الى  
نظاره الداخلية ثم تأخذ وصلاً من المستخدمين  
الذين تسلمهم الجداول

ان الذين يفسون وصولات باستلام جداول  
يسون تحت المسؤولية حين رد كافة ما استلموه  
من الجداول المذكورة

## فصل ثالث

( تعليمات لنظام التعداد ووكلائهم اي )

( رؤساء الضباط والضباط والعاديين )

( والمصالح الميرية )

بند ١

يشرع في القيد الابتدائي في ١١ ربيع آخر سنة ٩٩ ( الموافق ١ مارس سنة ٨٢ ) بعرفة العاديين من الصرافين والنهلاء والعد وغيرهم من يتخيم مشايخ البلاد ومشايخ الايمان ويصدق على تعيينهم نظام التعداد ووكلائهم

بند ٢

يعطى لكل عداد الجداول اللازمة لقيد اهالي القسم التابع له ( استمارة نمرة ٢ )

يجب على العداد ان يكتب في اعلى الجدول وفي الخانات المعينة باسم المديرية او المحافظة واسم المركز او القسم واسم المدينة او الناحية او القرية او العزبة مع وضع نمرة قسم التعداد ثم يكتب اسمه بخط واضح مع اسم الكاتب او المساعد الذي يوجد معه ويبين اسم الجهة الجاري عليها التعداد عند اللزوم ويكتب العداد في الخانة الاولى النمرة نمرة ١ نمرة البيت او العمارة مبتدئاً من النمرة الاولى لقسم التعداد ويبين العداد في الخانة الثانية النمرة المسلسلة لكل عائلة ويكتب في الخانة الثالثة اسماء الرجال والاولاد والصناع والخدمة والضيوف او الغزلاء المستأجرين الساكنين مع العائلة

ولكن اذا لم يرغب رئيس العائلة قيد اسماء نساء عائلته يكتفي الحال بوضع لفظة ( واحدة ) عوضاً عن اسم كل منهم وذلك في الخانة المعينة

فيها الى الجهة الواقع عليها التعداد وبعد نهى هذا العمل يرسلون كافة الجداول الى المشايخ وهؤلاء يرسلونها في مهلة لا تتجاوز الاربع وعشرين ساعة الى الضباط التابعين له

ان المشايخ ونظام التعداد ووكلائهم يخولون طرف المأمورين الذين يكونون تحت ادارتهم الا بعد ما يستلمون منهم كافة الجداول التي في عهدهم

بند ١٠

تجري النظارات والمصالح المينة في البند الخامس نفس الاجراءات الموضحة في هذا النصل الواجب اجراؤها ايضاً على العاديين ثم ترسل الجداول الى ادارة الاحصاء في نظارة الداخلية وذلك في المدة من ٢٠ الى ٢٩ جمادى آخر سنة ٩٩ ( الموافق من ٩ الى ١٨ مايو سنة ٨٢ )

بعد ما يسترجع وكلاء التعداد كافة الجداول وبعد تيقنهم بالاستناد على كشف نمرة ١ من عدم نقص جدول منها يرسلونها في مدة خمسة ايام الى نظام التعداد وهؤلاء بعد تحققهم ضبط اعمال ووكلائهم ومراجعتها بالاستناد على جدول نمرة ١٥ يرسلون الجداول المذكورة الى ادارة الاحصاء العمومية قبل اليوم العشرين من شهر مايو سنة ٨٢ ( الموافق ٢ رجب )

بند ١٢

ان المستخدمين الذين يتعينون للتعداد مهما كانت وظائفهم ملزومون باتباع نص هذه اللائحة وبتع كل غش يحصل في اجراءات التعداد واذا حصل منهم مخالفة يحاكمون في المجالس ويعاقبون حسب القوانين الامضاء ناظر الداخلية ( شريف )



ليفرقها عن غيرها ثم يقيد العائلة الثانية ثم الثالثة وهكذا

يجب على العداد بعد ملو خانات الجدول الاول ان يبدأ بالتقيد في جدول ثان بشرط ان النمر المسلسلة في خاتمي مرة ١ ومرة ٢ للجدول الاول تستمر مسلسلة في نفس هاتين الخاتمين للجدول الثاني

اذا شك العداد في شيء مما يتعلق بالتعداد يجب عليه الاستعلام عنه من رئيسه وإذا تصادف غياب احدي العائلات عن مسكنها في يوم التقيد يجب على العداد الاستعلام من جيران هذه العائلة عن عدد اعضائها ويعين طامحلاً في الجدول مع ترك بعض اسطر على بياض ثم بشرع في قيد خلافاً

بند ٢

اذا ابتدأت عملية التقيد في قسم تعداد ينبغي استمرارها بدون انقطاع حين نهوها في هذا القسم وإذا رغب احد الاهالي سواء كان وطنياً او اورباًوياً ان يقيد هو بنفسه اعضاء عائلته عند اجراء التقيد في المدن او في القرى يجب على العداد ان يعطيه جدولاً ويسترجعه منه بعد نهو التقيد وأما الجدول الذي يكون بيد العداد فلا يقيد فيه هذه العائلة بل يبين فيه مرة مسكنها وممرتها المسلسلة ويكتب في اول السطر الكلمات الاتية وهي (راجع الجدول الخصوصي مرة ) مبيناً المرة

بند ٤

يمكن للعدادين في المدن التي يوجد فيها كثير من الاوربيين ان يطلبوا من مأموري الضبطيات ان يرفقهم بجاويش اورباًوي تسهلاً

هذا الاسم مع بيان عمره ونسبه

بين العداد في الخانة الرابعة نسبة الانحاض الميعة اسلوم في الخانة الثالثة اي اذا كانوا رؤساء عائلات او اخوة رئيس العائلة او بنيه او خدمه وفي الخانة الخامسة بين العداد من الشخص الجاري عليه التعداد مثال ذلك ١٥ - ٢٠ - بدون بيان تاريخ الولادة

بين في الخانة السادسة والسابعة اذا كان الشخص الجاري عليه التعداد له المام بالقراءة او بالكتابة وهذا البيان يكون بهاتين الكلمتين ( يقرأ ) ( يكتب ) وإذا لم يكن له المام بالقراءة او بالكتابة يبد في الخانة المخصصة للبيان المذكور خطأ مثل هذا ( - )

بين العداد في الخانة الثامنة اذا كان الشخص المقيم في الخانة الثالثة له ايراد وله كآر او صعة او مستخدم الى غير ذلك وأما في الخانة التاسعة فيبين اذا كان هذا الشخص معلم صعة او كآر او صانعاً او تحت التعليم

بين العداد في الخانة العاشرة ديانة الشخص الجاري عليه التعداد ومذهبه مثل ذلك - مسلم شافعي - قبطي او ارثوذكسي - قبطي كاثوليكي لاثيني - الى غير ذلك وفي الخانة الحادية عشرة بين العداد جسيه الشخص

ان كافة ما ينبغي قيده من البيانات المتعلقة بذكر العائلة يكتب في الجهة اليمنى للجدول وأما ما يخص باناث العائلة من تلك البيانات فيكتب في الجهة اليسرى وبعد قيد العائلة سواء كانت مكونة من شخص او اثنين او أكثر يجب على العداد ان يد خطاً بالعمود من اول الجدول الى آخره تحت بيانات هذه العائلة

عملية قيد العائلات الاجنبية

يجب على العدادين الشروع في القيد بغاية  
اللائقات كي لا يفوتهم العائلات او الاشخاص  
الساکنة في الدكاكين التي ينبغي تفتيها

بند ٥

يجب على العدادين عند الشروع في القيد  
ان يراعوا احترام الاهالي ما أمكن ويفهمون ان  
ليس في التعداد من اغراض مالية

اذا صادف العدادون معارضة من الوطنيين  
او من الاورباويين في شأن القيد المذكور  
يجب عليهم تقديم تقرير الى الرئيس التابعين له  
وهو يتعين على الوطنيين برجال الضبطية وعلى  
الاوربيين يستفي القنسلاتو التابعة له العائلة  
الاية اعطاء التعليمات المطلوبة

بند ٦

ان عملية القيد الابتدائي يصير اجراؤها  
ايضاً بعرفة كافة المصالح التي يكون ارسل لها  
جداول من نظارة الداخلية حسب المنصوص  
بالبند الخامس من الفصل الثاني

بند ٧

اذا شك العدادون عند اخذ التعليمات  
من الاهالي في صحة عدد نساء عائلة ما يمكنهم  
طلب داية من جهة الاقتضاء لتحقيق ما يشبهون  
فيه ولا يسوغ لهذه الداية التمتع من الدخول  
في بيت العائلة لاجراء التحقيق ولا من اعطاء  
التعليمات اللازمة للتعداد

بند ٨

يتم كل جدول قيد من العداد ويؤشر  
عليه من الشيخ  
العدادون هم مسئولون عن الجداول

المحفوظة بطرفهم الى يوم التعداد النهائي

بند ٩

يبدأ في التعداد النهائي في ليلة ١٥ جماد  
آخر سنة ٩٦ ( الموافق ٣ ماي سنة ١٨٣ ) في  
وقت الغروب ويستمر به في تلك الليلة ثم في  
اليوم الثاني لحين نهو ويزر العدادون بيوت  
اقسام التعداد التابعة لهم للاستعلام عن التغييرات  
التي تكون حصلت في كل عائلة من يوم القيد  
الابتدائي

ان من توفوا في المدة التي اولها انتهاء  
القيد الابتدائي وآخرها ابتداء التعداد النهائي  
ومن يوجدون غائبت عن مساكنهم في ليلة  
التعداد يشطب اسماءهم بالبحر واما من ولدوا او  
حضرنا من اي جهة الى الجهة الواقع عليها  
التعداد ينبغي تسجيلها بالطريقة الآتية وهي

اولاً ان الذين ولدوا ينبغي تسجيلهم في  
التي توجد خالية في الجدول بين قيد عائلتين  
وعند عدم وجود هذه الجهة يجري التسجيل  
فيما بين الاسطر المكتوب عليها الاسماء

ثانياً - ان العائلات التي تستبد في بعض  
اليوت يصير تسجيلها في جداول خصوصية تبين  
فيها ثمة هذه اليوت

يجب اجراء العمل المذكور بعرفة العدادين  
وبغاية السرعة ليتمكن من نهو في اليوم المحدد  
في اللائحة

بند ١٠

بعد هذه العملية النهائية يرد العدادون الى  
روسائهم كافة الجداول الملوة بالخانات والغير  
الملوة ولا يمكنهم الحصول على الوصولات المعطاة  
منهم باستلام الجداول ولا على خلط طرفهم من



المشوية إلا بعد رد الجدل المذكور

بـ ١١

إن مشايخ البلاد ومشايخ الأمان بعد ما  
يقنعون من استلامهم كافة الجدل من العددين  
الناجين لم يرسلونها إلى وكلاء العددين في المراكز  
والاقسام حسب المنصوص في أحد بنود  
الفصل الثاني

إن وكلاء العددين من بعد تبليغهم من توقيع  
كافة مشايخ البلاد ومشايخ الأمان على تلك  
الجدول يرسلون حشد جدول كل قرية على  
حدها إلى نظار العددين وعولاء يرسلونها إلى  
إدارة الاحياء في نقارة الداخلية

١٢

يجب على نظار العددين ووكلائهم ليس  
روسا الضباط والضباط أن يلاحظوا إذا كان  
المشايخ والصرافون وكافة الأشخاص المعنيين  
لأجراء العددين قد قاموا بواجباتهم وإذا ظهر  
لم عكس ذلك يقدمون تقريراً في حق المشايخ  
عن القيام بواجباتهم تجازي بحسب القوانين (التي)  
ناظر الداخلية

الاحياء شريف

(اختصار رسمي)

ولما كانت الصحف المصرية قد انتشرت  
في ذلك العهد عهد النظم بين الوساوس  
والفواجس بما كان مما كانت توجه الاشاعات  
المختلفة والحوادث الطارئة أصدرت إدارة  
المطبوعات إلى جميع اصحاب الجرائد العربية  
الاختصار الاتي :

تعودت الجرائد العربية من مثل على  
الخصوص في كلام يرتفع بالاجانب مع غاية الحدة

واظهار القائل منهم والتعيط بلا سب ولا موجب  
لا يراعون في كلامهم حالة البلاد المصرية وعلاقتها  
السياسية مع انه لا يوجد في داخلية البلاد ولا  
في روابطها الخارجية ما يوجب اندفاع الجرائد  
المذكورة في هذا الطريق على وجه موجب  
اضطراب الافكار العمومية ومجدهش الازدهان  
أما من جهة الداخلية فإن التراجمات العلية  
الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة  
بالحقوق والواجبات التي تتمع بها البلاد المصرية  
وأما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية في  
كل لحظة ترى دليلاً جديداً على احترام حقوق  
القطر المصري الثابتة له بمقتضى المعاهدات الدولية  
وعلى ثباته في المراكز التي قررته تلك المعاهدات  
وحيث كان من واجبات الحكومة الخديوية أن  
تحتفظ على كافة الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئاً  
مما أرم الحظائر الجرائد العربية عموماً وانذارها  
بأن لا تخرج في مقاماتها عن حد الاعتدال وأن  
لا تعرض لشيء من الدلع والتبذير باحتمال من  
معاهدتنا لا على وجه العموم ولا الخصوص وأي  
جريدة تأتي ما يخالف هذا الانذار يعاقب  
صاحبها اشد العقاب بدون أن يقبل منه في  
ذلك عذر بوجه من الوجوه وقد اخطرنا  
بذلك الجرائد العربية عموماً ومن الجملة هذا  
لحضرتمكم تنشرون في اول عدد يصدر من  
جريدكم بصدر الصحيفة مع المحافظة على رعايته  
في جميع الاحوال

(المعارف)

وعقد مجلس المعارف الاعلى في اوائل نوفمبر  
عام ١٢٨١ مجلساً للنظر في احوال المدارس خصوصاً  
ونظارة المعارف عموماً فابان فيه ناظرها ووكيلها



بالغاء جريدته لغو مؤبداً وذلك بموجب قوانين المطبوعات فعلى سعادتك ان تباشروا تنفيذ هذا الامر بغاية كل سرعة . اهـ

وكان ذلك في ١٦ الحجة سنة ١٢٩٨  
الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١  
( الغاء جريدة المجت )

وهي جريدة فرنسية العبارة خرجت عن الحد في التعبير عن الحضرة النبوية فاثار ذلك في الكثير من الناس فصدر الامر بالغائها وكان ورود تلك العبارة في عددها الصادر ثاني شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ ولكن قامت ادارة المطبوعات الاجنبية الوقوف عليها فألتي عليها حجاب الخفاء حتى تنبه لها بعض القارئین اتفاقاً فبعث بها الى جريدة المقيد فداعت ولما وقف عليها اهل الحل والعقد وعلموا بسوء تأثيرها في القلوب صدر امرهم بالغاء الصحيفة

وخاض بعض الناس في مسألة الغاء هذه الجريدة واكثرها من الاشاعات ولكن لم يعم الامر حتى علم ان فصل فرنسا لم ير امر الحكومة بالغائها في غير محله كما ادعى صاحب الجريدة فنشرت الحكومة ذلك رسمياً وانتفت بعد ذلك اسباب التفتولات

( مشيخة الجامع الازهر )

ووقع في ذلك العهد خلاف بين شيخ الجامع الازهر وبعض مشائخه دار على امر الجراية ( الرزق الجاري على الطلبة والمدرسين ) بالنظر الى جمهور الازهريين والى شيخ الجامع وعلى امر الامتحان وترفع الرتب وعلى امور من المذاهب معينة الحدود فشكلت لجنة مخصوصة للنظر في هذا الخلاف برئاسة احمد باشا راشد

احوال المدرسين واحتفاظهم لزيادة الرواتب ولا سيما ابناء الوطن وصغار المعلمين ثم اوضحا مقدار ما تمس الحاجة اليه من المال لاصلاح شؤون المكاتب الاهلية والمدارس الميرية وتحصيل الكفاء لسائر المستخدمين في هاته النظارة بترتيب منفصل جلي فاستقرت الاراء في المجلس المشار اليه على قبول الزيادة المطلوبة وهي نحو من اثني عشر ألف جنيه ( علاوة على الاضافة التي حصلت في ذلك العام ) منها الف وثمانائة للمكاتب الاهلية ونحو خمسة الاف للزيادات المعلومة ومثل ذلك على سبيل الاحتياط

( الغاء جريدة الحجاز )

وهي جريدة عربية أنشئت في ذلك العام ( ١٨٨١ ) ولكنها لم تعيش فان سير تلك الاحوال دفعها الى ما لم يقع لدى نظارة الداخلية موقع الصواب فاصدرت الى ضبطية مصر في شأن الغائها الامر الاتي

ان صاحب جريدة الحجاز طالما خرج في كلامه عن حدود الاصول الواجب اتباعها في المطبوعات حيث كان يطعن في الدول الاجنبية طعناً غير ادبي ويسقط عند الكلام في شأنها بما لا يليق بسياسة الحكومة الخديوية وكثيراً ما طلبناه ونهنا عليه وشددنا في الامر وحذرناه من الرجوع الى مثل ذلك وبيننا له ان هذا السلوك عدم الفائدة بالكلية فلم يرتدع ولم يتراجع وفي كل مرة يزداد خروجاً عن تلك الاصول ثم خالف المنشور العمومي الذي بعث به اليه والى جميع اصحاب الجرائد العربية الى ان اتى في عدده الاخير بازبد ما حذرناه منه مراراً فمن اجل هذا صدر قرار مجلس النظارة

والنبا فأرأى البعض أنه لو قصص الحكومة  
برده الى مقامه السابق قطعاً لاسباب الخلاف  
لاخسست بذلك الوحشة وأنه اذا ظهر له ان  
بقاءه في رئاسة المشيخة يوجب دوام النفرة وأن  
انفصاله عنها يعيد التراضي والوفاق فإنه يختار  
الاعتزال لا محال

وبعد ان اتت اللجنة اعمال البحث اصدرت  
حكماً في المسألة على نحو ما يأتي . وذلك انه ظهر  
لاعضائها ان لا بد من ازالة تلك الوحشة وحسم  
ذلك الخلاف سواء صحت الدعوى على شيخ  
الجامع ام لم تصح كرامة استمرار النفرة بين طائفة  
العلم . وتبين لهم علاقة ذلك ان المشيخة قد  
وسدت اليه اضافة الى منصب النبا في السادة  
الحنبية وإنما كانت من قبله الى عودة علماء من  
السادة الشافعية وفضلاً عن ذلك نظروا الى  
ان مصر شرقت بمقام الامام الشافعي فهذه  
الاسباب الثلاثة دعهم الى الحكم ببقاء الشيخ  
العباسي على منصب الافتاء في الحنبية ونقل  
المشيخة الى غيره من السادة الشافعية جبراً على  
العادة الماثورة القديمة وحفظاً لاثر الامام الشافعي  
باستبقاء المشيخة الازهرية في كبار السالكين على  
سننه المستسكين بذهبه

ثم رغبت الحكومة بعد ذلك الى العلماء  
الازهريين ان يختاروا لانفسهم شيخاً من الشافعية  
لتعينه لمكان الشيخ السابق ورسمت لهم ايضاً  
ان يختاروا من اهل المذاهب الثلاثة الباقية  
( الحنفي والمالكي والحنبلي ) ثلاثة من العلماء  
يقامون مع الشيخ ليشاورهم في مهمات الامور

وقد صادف الخسام هذه النازلة الخلافية  
على هذه الصورة استعماً عظيماً فان الخلاف كان

وعين كل من عبد الله سائداً فكري وحافظاً باننا  
واحمد باننا صادقاً أعضاء لما فعقدت جلساتها  
وشرعت في البحث فاستدعت بعض العلماء الذين  
لا قدم لهم في تلك الوحشة فأجاب عن المدعويين  
الشيخ محمد الامباري فاستطلع المجلس رأيه في  
الامر فقال ان هذه الفرقة تقضي لا محالة الى  
نسبة ما لا ينبغي لها الى شيخ الاسلام وإنما الى  
العلماء وكلا الأمرين فصح لا برضاء عاقل وكأله  
رأى ان الأمور التي ادعى بها الازهريون على  
شيخهم ليست من ذوات الباطل التي من شأنها  
ان تستفز غيرة العلماء فلست كبير ما كان منهم ثم  
التمس العذر لنفسه عن امساك رأيه بالقول  
الذي ذكرناه

وخلال الخوض في هذه المسألة علم ان من  
تلك الأمور ما سته الشيخ من عدم جوار  
الدراس لمن يشاء الا بالامتحان في التخصصات  
من كبار علماء المذهب برأسها نفس الشيخ  
فلست كروا هذه السنة وقال بعضهم انه لا يرضى  
بتعليها الا من كان لا يجهل امر العلوم خصوصاً  
الشرعية منها

وترددت ظنون الناس واختلشت اقوالهم في  
هذه الوحشة وفيما لزم عدة من البحث والتحقيق  
الذين عهد بها الى اللجنة الموقرة اليها ثم تبين  
ان المتفرقين عن الشيخ عدد كبير من المشايخ  
فرأى بعضهم انه لا يبعد من جانب الاحتمال ان  
يكون ذلك من موجبات الحكم بما يحسم الخلاف  
بنأ كرامة استمرار الوحشة في هاته الطائفة التي  
يجب ان تكون مظهر الاتحاد والمواثاة

وكان شيخ الجامع فيما سلف مفتي السادة  
الحنبية بصر ثم وسدت اليه المشيخة علاوة على



حضرتكم في رؤية الاشغال المهمة بالجامع الازهر  
والمشاورة فيها والمداولة عنها فيما بينهم وبين  
حضرتكم بحيث لا يبرم فيها امر حتى يستقر عليه  
رأي الجميع او الاغلب تطبيقاً لما نطق به الامر  
الكرام الصادر في ١٤ محرم سنة ٩٩ مرة ٢٧  
وقد حررنا بناء عليه في تاريخ هذا الكور من  
حضرات المشايخ الثلاثة المذكورين بذلك  
فاقتضى ترقيم هذا لحضرتكم للعلمية والاجراء  
بمقتضاه .

( الى كل من المشايخ الثلاثة )

حيث صدر لنا امر عال مؤرخ ٢٧ محرم  
سنة ٩٩ مرة ٢٦ باعتماد تعيين حضرتكم للاتحاد  
مع حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر في رؤية  
الاشغال المهمة بالجامع والمشاورة والمداولة عنها  
بين حضرتكم وحضرات باقي من تعيينوا بحيث  
لا يبرم فيها امر حتى يستقر عليه رأي الجميع  
او الاغلب لزم تحرير هذا لحضرتكم للعلمية  
والقيام باداء هذه المأمورية الخيرية على  
المتبع التوهم

( الجهادية )

( طلب زيادة في ميزانيتها )

وفي شهر ديسمبر عام ٨١ طلبت نظارة  
الجهادية زيادة ٢٥٠ الف جنيه على ميزانيتها  
يتزل منها ١٢٠ الف جنيه المخصصة سابقاً للتجديد  
ملبوسات للعسكر فتكون الزيادة المطلوبة عبارة  
عن ١٢٠ الف جنيه فتزداد قلم المراقبة في اجابة  
هذا الطلب لما رأى من ان جميع الدوائر  
والادارات تطلب زيادة في مصروفاتها حتى  
قبل يومئذ ان مقادير الزيادات المطلوبة تزيد  
على ٢٠٠٠٠٠ جنيه

في غاية الحدة ونهاية الشدة حتى عظم امره واشدد  
اثر الكدر منه وكان عرابي من الساعين في فصل  
الشيخ العباسي كامراً وبعد ان صدر الامر بفصله  
اجتمعت اراء علماء الازهر على انتخاب الشيخ  
الانباري للمشيخة وانتخب الشيخ الدرستاري للحنفية  
والشيخ عيش المالكية والشيخ يوسف الحنبلي للحنابلة  
وبعد حصول هذا الانتخاب صدر امر  
خديوي باعتماد الشيخ الانباري شيخاً للجامع الازهر  
فدل بين يدي الخديوي فخلع عليه الخلع جرباً  
على العادة المألوفة ثم زار رئيس النظارة فتلقي  
منه الامر الخديوي مؤذناً باعتماده للمشيخة  
وهذه صورته :

امر كرم صادر لنظارة الداخلية

في ١٩ محرم سنة ٩٩ مرة ٢٨

انه بناء على مكانة دولتكم التي عرضتموها  
علينا في ١٨ محرم سنة ٩٩ قد اصدرنا امرنا  
هذا قاضياً باعتماد تعيين حضرة العلامة الشيخ  
محمد الانباري شيخاً على الجامع الازهر لما فيه من  
الاهلية والاستعداد للقيام بهذه الوظيفة  
واقضت ارادتنا اصدار هذا لدولتكم لاجراء  
مقتضاه .

وهذه صورة ما كتب من الداخلية الى  
كل من شيخ الجامع الازهر الجديد ومعاونيه  
الثلاثة .

( الى الشيخ )

حيث صدر لنا الامر العالي المؤرخ ٢٧  
محرم سنة ٩٩ مرة ٢٦ باعتماد تعيين حضرات  
الشيخ محمد عيش شيخ السادة المالكية والشيخ  
يوسف الحنبلي شيخ الحنابلة والشيخ عبدالله  
الدرستاري من علماء السادة الحنفية للاتحاد مع



وها في الرسالة في سراي امركان تنتظر انعام  
مأموريتها

وقد كان في مثل هذا المثال اوقام ساعدت  
عليها كثرة الاشاعات والظنون وكيفية سير  
الحوادث في ذلك العهد

اما الوفد الذي ورد عنه في رسالة  
المكاتب انه كان مؤلفاً من ذوات ملكية وضباط  
جهادية فلم يكن كذلك وإنما النية كانت منصرفة  
في بادئ الامر الى ارسال وفد مصري مخصوص  
مؤلف على ذلك النمط فاكفني اخيراً بارسال  
ثابت باشا ولم يرسل سواء

( انشاء صندوق للاذخار )

( في ديوان الجهادية )

وتقرر في ديوان الجهادية انشاء صندوق  
ادخار للضباط جميعاً على اختلاف رتبهم يجعل  
فيه من ما هيأهم خمسة في المائة يشتري بمجموعها  
قراطيس مالية مصرية ثم تضم الفائدة الى الاصل  
في عام ويشتري بالكل قراطيس وهكذا في  
كل سنة وبلغ ما يجمع من ذلك في عام خمسة  
وعشرين الف جنيه ما عدا الفائدة وقد قصد  
بذلك الشروع في استهلاك الدين

( انشاء صندوق للاذخار )

( لمستخدمي الدائرة السنية )

وأُنشئ أيضاً صندوق للاذخار في الدائرة  
السنية لمستخدميها فوضع لها القانون الاتي  
قانون لايجاد وإدارة صندوق  
اقتصاد لمستخدمي الدائرة  
السنية

لما كان من واجبات الانسان العاقل الذي  
يرغب دوام رفاهية وراحة بآله النظر الى ما

ثم كثرت القالة واختلقت الأقوال في تردد  
المراقبين بالموافقة على العلاوات المطلوبة في  
ميزانيات الدواوين عمومًا والجهادية خصوصًا  
وبعد ان مرّت على ذلك بضعة ايام حصل  
الوفاق والاتفاق على المطلوب من جهة ديوان  
الجهادية فتقرر ميزانيتها بزيادة ١٢٠ الف جنيه  
وقد كان المطلوب كما مر ٢٥٠ الف جنيه فتنازل  
الجهادية اختياراً عن ١٢٠ الف جنيه منه وكان  
هذا المبلغ معداً لتغيير البسة وتجديد البسة لم  
تكن العسكرية في حاجة اليها اذ ذلك  
(الوفد المصري في الاستانة)

وفي أواسط شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ أرسل  
ثابت باشا الى الاستانة مندوباً من قبل الخديوي  
لتقديم رسوم الاجلال والاحترام للتبوع الاعظم  
وكان ذلك على اثر عودة الوفد العثماني الى  
الاستانة لحصلت له من لدن صاحب الخلافة  
حظوة دلت على ما له من الاعطاف نحو الحكومة  
المصرية ولكن بعض الكتاب نقول اموراً اخرى  
في شأن هذه الرسالة فقال مكاتب جريدة  
(الاندلس انس ليج) في الاستانة ما ترجمته

ان سمو نوبتي باشا أرسل رسالة مصرية  
مكونة من ذوات وضباط جهادية وملكة من  
المعية لاداء الشكر للحضرة السلطانية على ما  
ابنته من العناية بمصر بارسال الوفد العثماني  
عقب انعاده المصرية ولم تكن لتلك الرسالة  
اهمية في الزمن السالف ولكنها الان ضرورية  
تدل على احتياج سمو نوبتي باشا للحضرة السلطانية  
الان وهذا يعني ان يكون موضع نظر وفكر  
قريباً يكون للرسالة اهمية سرية ولكن لا اخذ  
على نفسي مسؤولية الان قبل ان اتف على

قيمة الجزء الذي يريدون دفعه ويعطى لهم من الصندوق وصولات بالدفعيات المذكورة عن كل شهر وصل مخصوص موضحاً به مقدار ما دفع وتاريخ دفعه وفترة الدفتر المفيد به اسمه

### بند ثالث

المستخدمون الموجودون بالجهات الخارجية عن مصر عليهم ان يؤدوا دفعياتهم الشهرية للوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة بمعرفة قومسيون ادارة الصندوق ويستلموا منه الرصولات التي ترسل اليه شهرياً من القومسيون

### بند رابع

الوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة عليه ان يطلب شهرياً من قومسيون ادارة الصندوق وصولات باسماء ومقادير ما سيجري تحصيله بمعرفته وعلى القومسيون ارسال تلك الوصولات اليه ويجري قيدها عليه وباخر كل شهر يرد للصندوق من طرف الوكلاء التتود التي يجرون تحصيلها بحفاظ بيان مقاديرها واسماء اربابها للفيد بموجبها باسماء اربابها وختم الوصولات المفيدة عليه بحيث اذا ظهر مانع يتبع دفع قيمة اي وصل من تلك الوصولات فعلى الوكيل اعادة الوصل ذاته للقومسيون بايضاح الاسباب التي اوجبت عدم دفع قيمته

### بند خامس

يجب على كل مستخدم التفتظ على وصولات الصندوق التي تعطى له شهرياً ليكون مستعداً في تقديمها للصندوق عند اللزوم واذا فقد شيء منها باسباب قهريه فلصاحبه الحق في الحاسبة على موجب ما هو وارد بدفتر الصندوق

فيه نحو ثروته واجراء ما يوجب حفظها واخذها في اسباب الخزم والتدبير في امور تعيشه للتمكن من اقتصاد كل ما يتيسر له اقتصاده واستعماله فيما يوجب نحو الثروة التي تعود بالرفاهية وراحة البال وكون عموم المستخدمين وان كانوا في حاجة من هذا الناصر لما يعود عليهم بالنفع في المستقبل لكن لعدم امكان تيسر ذلك بالانفراد فقد اجتمعت كلمة مستخدمي عموم الدائرة السنية على ايجاد صندوق اقتصاد لهم يكون مركزه محروسة مصر يوردون به جزواً من ماهياتهم الشهرية على ذمة مشترى سندات به من سندات دين الدائرة العمومي او من سندات ديون الحكومة المصرية بالكيفية المهيئة بالنود الاتي ايضاحها بهذا ومستعدون كل من اراد الاشتراك معهم في هذا الامر من اخوانهم المستخدمين بجهات الدائرة السنية الخارجية عن مصر لتعميم هذه الفائدة على الجميع وذلك يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨٢ افرنجية

### المادة الاولى

فيما يجب اجراؤه على المستخدمين

### بند اول

كل مستخدم يريد انتظامه في هذا السلك عليه ان يكتب اسمه ضمن قوائم الرغبة المرفوعة مع هذا ويوضح مقدار ماهيته الشهرية ومقدار الجزء الذي يريد دفعه شهرياً للصندوق الاقتصاد وهذا الجزء لا يكون اقل من عشرة في المائة من الماهية الشهرية

### بند ثان

المستخدمون الموجودون بمصر عليهم ان يؤدوا للصندوق مباشرة في اخر يوم من كل شهر

## بند سادس

انما توفي احد من لم رأس مال الصندوق وكان محتاجاً للصرف على خرجته وعلى المأثم فعلى قومسيون الصندوق بحال اعلانه بذلك ان يعين من يلزم بالتقود اللازمة للصرف محسوماً من رأس ماله الموجود بالصندوق كما ان الوكلاء الموجودين بالجهات جاز لم الاجراء هكذا في حق من يتوفى بجنتهم ومحاسبة الصندوق بما يصرفونه عليه ثم يجوز ايضاً انتقال ما يكون للتوفى بالصندوق باسماء ورثته الشرعيين ان الوصية خصوصية يكون اجرائوها في حال حياته او اتباع العوائد الدينية التجارية في مثل ذلك حسب التفصيلات الموضحة بالبند الرابع عشر بعد

## بند سابع

اذا احتاج احد المستحقين في وقت من الاوقات الى جانب من رأس ماله الموضوع بالصندوق او لجميعه بعذر ضروري اوجب ذلك فعليه ان يحرر لقومسيون ادارة الصندوق جواباً رسمياً يوضح الاعذار التي اوجبت الطالب ومقدار المطلوب وعلى القومسيون ان يتدارك امر ذلك بالكيفية الموضحة بالبند الخامس عشر بعد

## المادة الثانية

في انتخاب قومسيون الادارة

وما يجب عليه اجراؤه

## بند ثامن

القومسيون يكون مركباً من رئيس واربعة اعضاء وسكرتير وامين صندوق وهؤلاء يكون انتخابهم سنوياً بمعرفة اصحاب رأس المال ويكونون هم ذاتهم من لم رأس مال بالصندوق ولا يحسب

لم ماحية ولا مصاريف على ذلك مطلقاً وعلى امين الصندوق الذي يجري انتخابه ان يحضر ضمانته قوية معتمدة خصوصية باشغال هذا الصندوق

## بند تاسع

المصاريف العمومية التي تلزم للادارة في مثل اجر پوستة وثمن ادوات كتابة لا غير ولا يتكلف الصندوق بدفع ماهايات ولا مصروفات من اي نوع كان خلاف ما ذكر جملة كافية وهذه المصاريف تدفع من طرف ارباب قومسيون الادارة والوكلاء مفايلة ارتدادها لم من ارباح كل ستة شهور

## بند عاشر

على قومسيون ادارة الصندوق ان يؤخر كل شهر عند حضور المستحقين لتوريد القدية يبادر باستلامها بطرف امين الصندوق ويجري قيدها بالدفتر المعد لذلك باسماء اربابها ويعطي بها الوصولات اللازمة لكل اسم واضحا بها القيمة الواردة منه وتاريخ الدفع وغرة الدفتر المفيدة وبالحال يجري مشتري سندات بها من سندات دين الدائرة السنية المحرمي بالاسعار الحاضرة وقت المشتري ويدفع القيمة ويستلم السندات بموجب حوافظ من البائعين واضحا بها قيمة السندات الاسمية وغيرها وقيمتها الحقيقية المدفوعة وعلى الحوافظ المذكورة اتصالات بقض القيمة الحقيقية ثم يجري تخصيص قيمة السندات الاسمية على مبالغ رأس المال المشتري بها وما خص كل اسم من ذلك يتأثر امام اسمه ما خصه من تلك السندات وبعدها يجري قيد تلك السندات بالدفتر المعد لذلك ثم تحتفظ بطرف



عدم إمكان مشترى سندات من ذلك الدين  
 لأسباب تضر بصالح إدارة الصندوق فله أن  
 يشتري سندات من سندات ديون الحكومة  
 المصرية بالكيفية ذاتها المنصوص عنها وله أيضاً  
 بيع وشراء سندات من سندات دين الدائرة  
 السنية والحكومة المصرية في الاوقات التي يوافق  
 اجراء ذلك فيها بالنسبة لما يترأى من ارجحية  
 الاسعار التي تعود منفعتها على الصندوق  
 بند ثالث عشر

الوصولات والمخالفات والمسابات التي  
 يجريها قومسيون ادارة الصندوق تكون بامضاء  
 رئيس القومسيون وامين الصندوق والسكرتير  
 وفي غياب الرئيس بنوب عنه من يعينه من  
 الاعضاء .

#### بند رابع عشر

اذا توفي احد من لهم رأس مال بالصندوق  
 واحتاج الحال للصرف على خرجته وعلى المأتم  
 فحال ورود الاخبارية عن ذلك وبصير  
 تعيين مندوب من طرف القومسيون وبصرف  
 له من الصندوق النقود اللازمة لذلك وبعد  
 اجراء الصرف يقدم للقومسيون حساب المصاريف  
 وبموجبه يصير قيد على حساب المتوفى من اصل  
 رأس ماله ثم اذا كان هذا المتوفى او من يتوفى  
 بدون توسط القومسيون في اخراجه يكون اوصى  
 بتركته التي من ضمنها هذا الرأس مال فينفع  
 في ذلك شرط الوصية متى كانت مشونة ومرعية  
 شرعاً وإن كان ما اوصى وله ورثة شرعيون  
 فينقل هذا الرأس مال باسماء ورثة الشرعيين  
 حالما يقدمون لقومسيون الادارة ما يثبت وراثتهم  
 للمتوفى شرعاً وإن كان ما اوصى ولم يكن له

امين الصندوق مع الحواظ لوقت اللزوم اما  
 عما يجري تحصيله من المستخدمين الموجودين  
 بالجهات الخارجة عن مصر فعلى القومسيون ان  
 يرسل في يوم ١٥ من كل شهر الوكلاء الموجودين  
 بالجهات وصولات بيان مبالغ واسماء من  
 يكونون مشتركين في هذا العمل من واقع الوارد  
 بتوائم الرغبة بالدفع الموجود بالقومسيون ويجري  
 قيد تلك الوصولات على الوكلاء وفي اخر كل  
 شهر حالما يرد للقومسيون النقود التي تحصلت  
 بمعرفة الوكلاء والوصولات التي ما دفعت حالاً  
 يجري خصم قيمة الوصولات وتصير المبادرة بمشترى  
 سندات بالتقديرة الواردة بالكيفية الموضحة بهذا  
 بند حادي عشر

في كل سنة شهور على قومسيون الادارة  
 ان يسولي على قيمة الكوونات المستحقة على  
 السندات التي تكون موجودة بالصندوق التي  
 هي عبارة عن ارباح رأس المال في مدة السنة  
 شهور وبخصم منها قيمة ما يكون صار صرفه في  
 مدة السنة شهور من المصاريف العمومية الموضحة  
 بيند تاسع قبله والباقي يجري تخصيصه على مبلغ  
 رأس المال وما خص كل مبلغ من تلك  
 الارباح يجري فيه لكل اسم ائبه بدفعية وتعد  
 حيثدر رأس مال اخر ثم نصير المبادرة بمشترى  
 سندات بقيمة تلك الارباح من سندات دين  
 الدائرة العمومي بالكيفية الموضحة بيند عشرة قبله  
 بند ثاني عشر

لا يجوز لقومسيون ادارة الصندوق تشغيل  
 النقود المتحصلة في اي شغلة كانت خلاف  
 مشترى سندات من سندات دين الدائرة العمومي  
 انما اذا ترأى للقومسيون في وقت من الاوقات

ورثة لينع في ذلك العراصة الدنية الجارية  
في مثل ذلك

بند خامس عشر

مضى ورد لقومسيون ادارة الصندوق  
مكائبات من بعض اصحاب الراس مال او من  
ورثة من يتوفون منهم او من الجهة التي يرثون  
لها هذا الراس مال بطلب رأس مالهم  
جميعه او جانب منه لاسباب طلبة يصير توضيحها  
بتلك المكائبات فعلى القومسيون ان ينظر بوقته  
في هذا الامر فالذي يكون طلب جانباً من  
الرأس مال وهذا الجانب لا يزيد عن ربع  
الرأس مال فعلى القومسيون صرفه نقدية من  
مقتضياتهم ويخصم بقيمة سنداته ما يكون له  
بالصندوق بالسعر الذي يصير المشتري به عقب  
الصرف ونظم هذه السندات على السندات التي  
يجري مشتراها وتنضم اليها في اصحاب الراس مال  
اما الذين يكونون طالين رأس مالهم جميعاً او  
جانباً منه يزيد عن الربع فعلى القومسيون ان  
يقطع حساب هؤلاء الطالين وينظر للاسعار  
التي تكون جارية وقتها بالاسواق وان وجدت  
تلك الاسعار مضاعفة للاسعار السابق المشتري  
بها او ازيد منها فعليه ان يجري حالاً بيع  
كامل سندات الطالين ويحصل قيمتها نقدية  
ويحرر من طرفه للطالين بطلب وصولات  
الصندوق الموجودة بطرفهم وبعد استلامها يقدم  
لكل منهم حسابة الخصوصي فالذي يكون طلب  
جميع رأس ماله فيجري صرفه اليه ويؤخذ منه  
المخالصة اللازمة على نسخة الحساب والذي يكون  
طلب جانباً منه زيادة عن الربع فيصرف اليه  
المطلوب بالوصل اللازم على نسخة الحساب والباقي

الذي يريد انقضاء بالصندوق يصير قوله منه  
اشبه بدفعة جديدة ويوضح عن ذلك حسابة  
الحساب ايضاً ويعطى له به وصل جديد من  
الصندوق وفي حالة ما اذا كانت اسعار السوق  
وقت الطلب اقل من الاسعار السابق المشتري  
بها فيصير اعلان الطالب بذلك وبين له  
الفرق ومضى صرح بقبوله الفرق على حساب  
الخصوصي بوقته يصير التصريف ومحاسبته على  
وجه ما سلك ايضاحه بحيث جميع تلك الاجراءات  
لا تتجاوز مدة شهرين بالاكثري لمن يكونون بالبعد  
عن مصر ومدة شهر بالاكثري لمن يكونون بمصر  
بند سادس عشر

على قومسيون ادارة الصندوق في آخر  
كل سنة ان يقدم لاصحاب الراس مال حساب  
عملياته التي اجراها في بمر السنة والارباح  
الناتجة من ذلك وما خص كل اسم منها  
بند سابع عشر

بعد نحو كل سنة وتقدم الحسابات على  
وجه ما توضح بالبند السادس عشر قبله يصير  
انتخاب القومسيون الذي يتولى اشغال ادارة  
الصندوق في السنة التالية بعرفة اصحاب  
الرأس مال وهي تعين يستلم متأخرات الصندوق  
ويكون له الحق في التنقيش على الادارة السالفة  
بند ثامن عشر

اذا ظهر من التنقيش حصول غش او اختلاس  
او شيء يخل بادارة الصندوق فالمستولون  
يجازون امام المجالس

بند تاسع عشر

انتخاب القومسيون يكون بأكثرية الاراء  
وعلى اي حال لا يكون ازيد من رئيس واربعة

غرة فبراير سنة ١٨٨٢  
(ميزانية سنة ٨٠ و ٨١)  
(والمقابلة بينهما)

وظهر فرق جسيم بين ميزانية سنة ٨٠  
وميزانية سنة ٨١ كان موضعاً لالتفات الانظار  
اليه فرأينا ان ثبوتها في فصل هذه المدونات  
لتكونا ممنوطين انرا في المراجعات التاريخية  
يرجع اليه عند الاقتضاء

الدخل

سنة ٨١      سنة ٨٢

جنيه مصري      جنيه مصري

٤٩١٣٥٥٩	٥٠٥٢٢٢٢	من رسوم الاطيان
٠٢٩٨٤٤٨	٠٢٨٠٤٤٤	• رسوم اخرى
٠٢٨٢٠٧٢	٠٢٨٠٠٢٥	• المجالس
٠٧٥٨٧٤٥	٠٧٢٦٩٨٨	• الجمارك
٠٠٨٠٨٨٩	٠٠٧٨١٥١	• البوسطة
٠٢٨٧٤٤٢	٠٢٦٢٢٧٠	• الدخوية
٠١٩٠٩٤٠	٠١١٨٢٨٥	• الملح
٠٢٥٨٢٩٨	٠٢٢٥٥٠٩	• رسوم غير مقرر
١٢١٢٤١١	١٢٢٢٩٨٢	السكك الحديدية والتلغراف
٠٠٧١٢٧٩	٠٠٢١٠٤٠	• ميناء الاسكندرية
٠٠٠٨٢٥٧	٠٠٠٤٩٠٧	• سكة حلوان
٠٠٨٧٨١٢	٠١٢٤٥٨٧	• وابورات البوسطة
٠٠٨٦٩٢٦	٠٠٩٩٦٥٠	• واردات اخرى
٠٠٨١٩٢٧	٠٠٦٢٧٠٧	• رسوم متنوعة
٠١٠٠٩٧٥	٠٠٧٦٦١٩	• واردات متنوعة
٠٠٢٢٠٩٩	٠٠٢٩١١٩	• سلفيات التناوي
٠٠٥٨٧٢٠	٠٠٥١١٦٤	• اليوم الاحياطي
٩٠١٢٠١٠	٨٨٢٧٧٧٩	

اعضاء وسكرتير واجبت صدوق واذا وقع  
الاقتاب على احد من انتخابي قبلاً فيجوز قبوله  
دفعه ثانية

الخاتمة

اذا تراءى لقومسيون ادارة الصندوق في  
وقت من الاوقات تصفية حسابه وتوقف  
اشغاله او موافقة لشغل رأس مال الصندوق  
في عمليات اخرى خلاف عملية مشترى السندات  
المنوه عنها قبله فيستعمل جمعية عمومية مركبة  
من وكلاء ينتخبهم اصحاب الراس مال للمداولة  
فيما يلزم اتخاذه ويعطى منهم القرار اللازم ويعرض  
لجميع اصحاب الراس مال ومضى حصل الاقرار  
عليه من ثلثي اصحاب الراس مال بوقت يسرع  
بالاجراء

وقد تم تنظيم هذا القانون في اليوم الرابع  
عشر من شهر يناير سنة ١٨٨٢  
( الورق الموحد )

وتقرر في مجلس النظار ( او اخر شهر يناير  
سنة ١٨٨٢ ) بناء على ما راي من هبوط اسعار  
الورق الموحد ان تغتم نظارة المالية هذه الفرصة  
وتشتري من اوراق الدين المذكور جانباً  
للاستهلاك بقيمة ٤٠٠ الف جنيهه وصدرت  
الامر اللازمة لذلك وعدل الربح الذي تناله  
المالية من هذا الامر بنحو ١٢٠ الف جنيهه

وكانت النقود متوفرة في خزائن المالية  
فروئي ان يصير استخداما فيما يعود على الحكومة  
بالفائدة .

( المجالس المختلطة )

وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ صدر امر  
خديوي يتضمن اطالة مدة المجالس المختلطة الى



ومن هذا البيان يتضح ان مجمل دخل  
سنة ٨١ زاد نحوًا من ١٨٥ ألف جنيه عن  
سنة ٨٠

### الخروج

سنة ٨١      سنة ٨٠

جنيه مصري      جنيه مصري

٠٦٦٥٥٦٧      ٠٦٦٤٩٩٦      لخراج مصر

٠٢٤٤٩٥٠٧      ٠٢٦٢٨٤٨٧      للدين العمومي

٠٢٥١٤٤٢      ٠٢٧٧٧٦٢      لرواتب البيت  
الخديوي

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للعبء السنية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      لمجلس النظار

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للخارجية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للمالية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للجهادية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للبحرية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للعارف

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للداخلية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للمخاتبة

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للاتصال

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للسلك الحديدية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      والنظراف

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      لمينا الاسكندرية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      لسكة حوان

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للجمارك

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للبرقية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للوازارات الخديوية

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للسلح

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      للشون

٠٠٠٠٠٠٠      ٠٠٠٠٠٠٠      لمبالغ احتياطية

٠٢٠٠٠٠٠٠      ٠٢٠٠٠٠٠٠      رواتب المتقاعدين

٠٢٠٠٠٠٠٠      ٠٢٠٠٠٠٠٠

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل خرج

سنة ٨٠ بنقص نحوًا من ٤٦٢ ألف جنيه عن

سنة ٨١

(كتاب احمد عراي الى التمس)

ونشرت جريدة التمس كتابًا قالت انه

مرسل اليها من احمد عراي وانه يتضمن ماهية

الحزب الوطني المصري ومطالبه وامانيه ومساعدته

الى غير ذلك فتناقلت بعض الجرائد وشركات

الطغراف خبر هذا الكتاب فكذبته جريدة الوقائع

المصرية ثم كذبه المستر بلنت بقوله (ان اللائحة

المشفقة على افكار الحزب الوطني التي نشرتها

جريدة التمس لم ترسل اليها من احمد عراي

بصفة رسالة بل هو وامضائه كما زعم نغراف روتر

والتمس بل باجماعي مع المومأ اليه وبعض رجال

الجهادية وبعض علماء الامة المصرية رأيت ان

افكارهم لا تخرج عن هذه اللائحة وبعد ان كتبها

عرضتها عليهم فقالوا هذه هي افكار الحزب الوطني

والجهادية ثم ارسلتها الى جريدة التمس باسمي

وامضائي لا باسم عراي ) اه

اما صورة الكتاب او اللائحة فهي

( خلاصة ما يطلبه الحزب الوطني )

( من الاصلاح بواسطة )

( احمد عراي لسان )

( حاله )

(١) يرى الحزب الاهلي محافظته على

العلاقات الودادية الحاصلة بين الحكومة المصرية

والباب العالي واتخاذ ذاك الباب ركنا يستند

عليه في اعماله - ويعتقد ان (جلالة) السلطان

الكفالة العظمى لنجاح اعمالهم مع قبولهم تلك الديون الاجنبية حرصاً على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في منفعة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل - ومعلوم لهم ان ما تحصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويشنون عليها

ثم انهم يرون ان النظام الحالي لم يكن الا وقتياً والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا ما لديهم من ايدي ارباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر في يد المصريين - وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاداعته فانهم يعلمون ان كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم به من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي وهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارات ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد

ويتعجبون من اعتناء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تنعم بخيرها واقامتهم فيها ولكمهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جفوة بل يقتصرون على اقامة الحجج ويطلبون من فرنسا وانكلترا التبصر في هذا الامر فانهما اخذتا على انفسهما مراقبة المالية فهما مطالبان بنجاحهما واستخدام اهل الامة والاستقامة فيها فانهما مسئولتان عن رفاهية مصر اذ نزعنا ادارة ماليها من اهلها وتكفلنا بنجاحها (٤) رجال الحزب الوطني يبعدون عن

عبد الحميد مولاهم وخليفة الله في ارضه وامام المسلمين ولا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب اجنبية وهذا بمقتضى القوانين والقرامانات الشاهانية كما يعتقد هذا الحزب انه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (اي من يريد سلب امتيازاتها ونسخ القرامانات التي منحنا استقلالها الاداري) وله نفوذ بدول اوربا لاسيما انكلترا المدافعة عنه ويود ان تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحكامها

(٢) هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت احكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ٨١ وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التي اورثت مصر الذل وبالاخص على الخضوع الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الشوروي واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الامور وهم يساعدونه قلباً وقالماً كما انهم يجذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاحجاف بحقوق الامة ونكث المواعيد التي وعد بانجازها

(٣) رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وانكلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون ان استمرار المراقبة الاورباوية هي



المجدد الى ١٨٠٠ عسكري وبرجوت  
الثقات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير  
الميزانية

(٥) الحزب الوطني حزب سياسي لاديني  
فانه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب  
وجميع النصارى واليهود ومن يعرف ارض مصر  
ويتكلم بلغتها منضم لهذا الحزب فانه لا ينظر  
لاختلاف المعتقدات ويعلم ان الجميع اخوان  
وحقوقهم في السياسة والشرائع متساوية وهذا  
مسلم عند اخص مشايخ الازهر الذين يعضدون  
هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية  
الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة  
سواء - والمصريون لا يكرهون الاورباويين  
المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى  
واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لشرع  
البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من احب  
الناس اليهم

(٦) آمال هذا الحزب محصورة في  
اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا  
بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف  
واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة  
للأمة وللمصريين اعتقاد في دول اوربا التي  
تمتع ببركة الحرية والاستقلال ان تتمتع بهذه  
البركة - وهم يعلمون انه لم تنل امة من الامم  
حريةها الا بالجد والكد فهم ثابتون على عزمهم  
آملون في تقدمهم وانتون بجانب الله تعالى اذا  
تحلى عنهم من بساؤدهم . اهـ .

اما المستر بلنت الموما اليه فهو صديق عراقي  
وكان مع المستر ولهم جري مجوري وغيره في جملة  
من وفد على مصر من عظماء الانكليز الذين

الاخلاق الذين شأهم احداث القلاقل في  
البلاد اما لصلح شخصية تحسن بها احوالهم او  
خدمة للاجانب الذين يسوم استقلال مصر  
وهؤلاء الاخلاق كثيرون في البلاد ( بل م  
معلومون للمصريين ولذا اشتدت الغيرة منهم )  
والمصريون يعلمون ان الصحة على حقوقهم  
لا يخولهم الحرية في بلاد آلف حكامها الاستبداد  
وكرهوا الحرية فان اساعيل باشا لم يملكه من  
الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد  
عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين  
الاخيرة فاعتقدوا خصاصهم على توسيع نطاق  
التهذيب وبرجوت ان يكون ذلك بواسطة مجلس  
الشورى ( الذي انعقد الان ) واسطة حرية  
المشروعات بطريقة ملائمة وصحيح التعليم ونحو  
المعارف بين افراد الامة وهذا كله لا يحصل  
الا بنبات هذا الحزب وحزم رجاله

ويرى هذا الحزب ان مجلس الشورى ربما  
اكره على الصحة كما حصل لمجلس الاسكندرية  
واسمعين عليه جعل المطامع آلة تنافس نحو  
السياسة فيبتكر صفو الراحة وتحرم الاباء من  
التعليم وهذا قوس الاعالي امرم الى امراء الجهادية  
وظلوا منهم ان يصعدوا على ظهريهم ان  
رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد وهم  
يدفعون عن حريتهم الاخذة في التآمر وليس  
في عزمهم انشاء الحال على ما هي عليه بل متى  
تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة  
الحاضرة فان امراء الجهادية عازمون على ترك  
الداخل في السياسة متى فتح المجلس ( قد فتح  
وسلم اليه القباد ) فهم الان بصفة حراس على  
الامة التي لا سلاح لها ولذا يطلون زيادة



كثر نواردهم عليها في شهري نوفمبر وديسمبر سنة ٨١ لاستطلاع الاخبار والحوادث وما سيكون من امر مجلس النواب وكانوا يزورون بعض الناس من العامة والخاصة قصد استكشاف خبايا الأفكار

الاساسية بافادة محصلها ان وكلي الدولتين فرنسا وانكلترا يريان ان لا حق لمجلس النواب في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المخارج في هذا الشأن بشرط ان يستقر الاتفاق بين النواب والحكومة على سائر بنود اللائحة وبناء على ذلك طلبت الحكومة من النواب ان يصدقوا على اللائحة كما عدلها مجلس النظار وان يترك البند المتعلق بالميزانية الى حين وان يدي النواب رأيهم النهائي في امر الميزانية لتجعله الحكومة اساساً للمخارج مع الدولتين

فلما وصلت هذه الافادة مع اللائحة الى النواب استنكفوا واجتمعوا في منزل سلطان باشا رئيسهم فتنصّلوا مدة ساعات في التداول والتشاور قرروا بانتضاها ان لا يقبلوا افادة الحكومة .

وفي يوم الاربعاء عقدوا مجلساً غير عادي نقرر فيه احوالة اللائحة والافادة المذكورتين الى اللجنة التي كانت مكلفة بتنقيح اللائحة وان يشترط على هذه اللجنة اعادة النظر في اللائحة وتعديلها وتقديم الجواب على الافادة قبل ظهر الخميس فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تقرأ التعديرات وتطالع التعديلات التي ادخلها مجلس النظار على اللائحة فصدقت على بعضها وابت الموافقة على بعضها الاخر

ثم اثبتت البند المتعلق بالميزانية على الصورة الالية وهي

ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأياً ليقرروها جميعاً بالاتفاق او الغالبية فان وقع بينهم خلاف

## فصل

( اسباب سقوط وزارة )

( شريف باشا )

( سقوط الوزارة وتشكيل )

( وزارة محمود سامي )

في ختام الفصل المخصوص بمجلس النواب مرّ بنا الكلام على ما كان من استحكام الخلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار فيما يتعلق ببنود الميزانية من اللائحة الاساسية وقلنا ان اشتداد هذا الخلاف كان سبباً في استعفاء وزارة شريف باشا ثم ارجأنا استقام الكلام على سقوط هذه الوزارة الى ان نفرغ من ايراد اهم الامور التي جرت في عهدها مما جاء مثبتاً في فصل المذونات السابق فهاك الان بقية البيان يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ربيع الاول سنة ٩٩ اعاد مجلس النظار الى مجلس النواب اللائحة

وكان العدد متساوياً من الجانبين وجب إعادة  
الميزانية للنواب فلما ان يؤيدوا رأي النظام  
ولما ان يؤيدوا رأي لجنة النواب فان كانت  
الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثاني  
ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك  
حكم جهة الخلاف وهو انه عند وقوع الخلاف  
بين النظام والنواب على امر ما فلما ان يقض  
مجلس النواب ولما ان يستعفي النظام وفي هذه  
الحال اي اذا ايد النواب رأي اللجنة وخالفوا  
رأي النظام تنفذ الميزانية في المهم الضروري منها  
لادارة المصالح وعدم تأخير الاشغال تنفيذاً  
موقتاً ويبقى الباقي من امر الميزانية الى ما بعد  
نسوية المسألة بأي طريقة ومصلحة

وبعد ذلك قرأت اللجنة الافادة المتقدمة  
ذكرها ونقرر ان يكون الجواب عليها مثبتاً  
حتى مجلس النواب ومصرحاً برفض تدخل  
القضلين في هذا الامر

ثم في صباح الخميس عين النواب لجنة  
منهم مؤلفة من ١٥ عضواً لتوجه الى الخديوي  
طالبة انقاذ ما ضررنا او استعفاء الوزارة فمرت  
في طريقها على منزل شريف باشا وطلبت منه  
جواً عالياً فآبى فذهبت الى الخديوي وسألته  
اما قبول اللائحة او تغيير الوزارة فواعدها الى  
صباح السبت وانصرفت

ثم وفد شريف باشا وقصلا الدوليين على  
الخديوي وكان شريف باشا مصرّاً على رأيه ولم  
يوافق على لائحة النواب فاستعفى في الحال  
فاستدعى الخديوي لجنة النواب وكلّفها ان تختار  
رئيساً للوزارة فاستمع اعضاؤها وقالوا ان هذا  
من حقوق الجناب الخديوي فالحج عليهم كثيراً

ولكنهم ثبتوا على الامتناع وانصرفوا  
وفي صباح الجمعة طلبهم اليه وكلّفهم تكراراً  
بتعيين من يختارون لرئاسة النظام فلم يعدلوا  
عن المسلك الذي سلكوه بالامس ولكنهم قالوا  
اننا نروم وزارة تنفذ لائحة النواب فاختر  
محمود سامي فاعترضوا الرضا والاشخاص فاستدعاه  
اليه وقلد الرئاسة وكلّفه ان يشكل الوزارة  
فجاء منزله وعند مجلساً مؤلفاً من لجنة النواب  
وجرت المذاكرة بينه وبينهم فوقع الاختيار على  
الاشخاص الانية اسماؤهم:

محمود سامي للرئاسة والداخلية

احمد عرابي للجهادية والبحرية

علي صادق للمالية

مصطفى باشا فهي للخارجية والحفانية

عبد الله باشا فكري للعارف

حسن باشا الشريبي للاوقاف

محمود فهي للاشغال

وقد اعلن ذلك للفتايل رسمياً . وهذه صورة  
التقرير الذي رفعه محمود سامي الى الخديوي :

مولاي

صدر امركم الكريم بان اشكل وزارة  
جديدة فصار من اوجب النروض قضاء علي  
ان اعرض لمعالكم عن المبادئ التي سأنفذها  
دستوراً لاعمالى ومرشداً لسياسة الوزارة الجديدة  
ان الحوادث التي توالت على مصر من بضع  
سنين شغلت الافكار العمومية في داخلية البلاد  
وفي البلاد الخارجية على انواع شتى تنحصر في  
امرين الاول تعهداتنا المالية والثاني اصلاحاتنا  
الداخلية

ولقد تنظم امر الدين العمومي تنظيمًا نهائياً

الداخلية بحكمة ورؤوف وبناء على ذلك تشكل  
مجلس النواب المحلي والوزارة أيضاً من هذا  
الرأي وهي ستوجه عنها وعنايتها الى اصلاح  
المحاكم والمجالس وانتظام الادارة واجراء التحسين  
اللازم في امر المعارف العمومية مساعدة للبلاد  
على السير في سبيل المدنية والتجاح

وستنظر في اتخاذ الوسائل الابلية الى اتساع  
دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وتصرف عنايتها  
الى سائر المشروعات الاصلاحية التي كانت  
موضوع امانى عظمكم ولكنها قبل كل شيء  
تري من الواجب ان تعين اختصاصات مجلس  
النواب ليتسرا له ان يأتي الحكومة بما تنتظر  
منه من المساعدة وان يحث آمال البلاد  
المختصرة فيه ولذلك فاول شيء نشرع فيه الوزارة  
هو وضع نظام اساسي للمجلس المواليا ويكون  
من احكام هذا النظام احترام جميع الحقوق  
الخاتمة والعهود الدولية وكل التعهدات المتعلقة  
بالدين العمومي وما توجب هذه التعهدات درجة  
في برنامج الحكومة وتحديد التبعة التي تلحق  
الوزارة امام المجلس وكيفية الخبايرة والمباحثة في  
امر القوانين ووضعها وتنظيمها وسيكون هذا  
النظام الاساسي مضموناً على جميع الشروط اللازمة  
لتأكيد مصالح العموم بعيداً من ان يكون سبباً  
لتفاني الببال

هذه يا مولاي لائحة الوزارة الجديدة وفقاً  
لامال الوطن

وعندي الرجاء الاكيد ان الدول العظيمة  
ولا سيما الباب العالي الذي ازرنا ابداً بعنايته  
ومساعدته فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي  
منحها لنا ستستمر على مساعدة حكومة عظمكم

وصدر في شأنه عدة اوامر سامية خففت بقانون  
التصفية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ وقد  
عدت هذه الاوامر وهذا القانون كأتمها معاهدات  
دولية ما فتئت حكومة عظمكم عن اعتبارها  
ومراعاتها وستعني الوزارة بانفاذ احكامها بالدقة  
والامانة

وصارت نصبة الدين السائر امراً واقعياً  
قدادت حسابات الاكثرية من اعترفت  
الحكومة الى الان بحقوقهم وستصرف العناية الى  
الاستمرار على اتمام تصفية هذا الدين

كذلك الديون المفررة (قونصايد)  
المختص بها قلم الدائرة السنية ومصلحة الاملاك  
الميرية الموضوعتان رهناً لقرض سنة ١٨٧٨  
سائرة امورها من تأدية فائدة واستهلاك في  
طريق الانتظام

والادارات التي انشئت لتأكيد انتظام  
سير الديون المذكورة (وهي قلم المراقبة العمومي  
وادارة خزانة الدين وقلم المراقبة في الدائرة  
ومصلحة الاملاك الميرية) يجب على الحكومة ان  
تتخاف عليها وتراعها وذلك دأب الحكومة مع  
هذه الادارات من حين انشائها الى الان

فلا يغير شيء مما ذكر عن وضعه وسيتجدد  
الوزارة في تأييد تلك الادارات والمصالح لتهون  
عليها السير في سبيلها لانها تعد حسن سير هذه  
الادارات العمومية امراً لازماً لانتظام الاحوال  
في اشغال الحكومة وعندنا ان الادارة العمومية  
في البلاد تستفيد من ذلك فوائد حمة لاشك  
ولا ريب فيها

وقد كان ابداً في خلد عظمكم ان لا بد  
من مساعدة مجلس شوروي لانام الاصلاحات



مساعدته كانت ابداً وتكون ابداً مبنية على  
المصري

كذلك أرجو ان تكون عناية حكومتكم  
مصرفية في سبل المحافظة على الحقوق العمومية  
وحفظ الراحة ومساعدة الامة في طريق التقدم  
والعزارة

وقد وعد جنابكم العالي يوم توليتكم السعيدة  
ان يفتح لمصر باباً جديداً للتجّاح والسعد ونحن  
الآن نقدم بين يدي عظيمكم عزماً على الاجتهاد  
في تحقيق ذلك الوعد فاننا نجد في تحصيل  
الغاية التي يروم جنابكم العالي الوصول اليها  
وأما لنا كبر في المستقبل انه ان نلنا في عظيمكم  
كبره ايضاً

فاذا رافقت لجنابكم هذه اللائحة وهذه المبادئ  
التي قدّمتها فأرجو التوقيع على الاوامر التي  
أرفعها لجنابكم الكريم متضمنة تشكيل الوزارة  
الجديدة

وتفضل يا مولاي الخ  
فاصدر الخديو الامر الاتي وهو  
عزري محمود باشا سامي

ان احذكم على عهدكم امر تشكيل الوزارة  
الجديدة مع علمكم باهمية هذا الامر الخطير بعد  
برهاناً جديداً على اخلاصكم وصحة وطنيتكم  
وقد عهدنا اليكم بذلك لما تعهد فيكم من  
الاخلاص وصحة الوطنية فقد تحققت ذلك فيكم  
وايدتموه بالادلة العديدة في الخدم الصالحة التي  
ابديتموها في المصالح التي عهدت اليكم

وانا نصادق على لائحكم والمبادئ التي  
فصلتموها فان هذه المبادئ هي اساس العدالة  
ومن شأنها حفظ الراحة وتوطيد دعائم البلاد

وتقدم جميع ساكنيها وبجناحهم

وتوافق على رأيكم التخصيص انه يجب على  
حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لانعام الاصلاحات  
التضائية والادارية ونشر قانون اساسي لمجلس  
النواب ينطبق على الآراء التي ابدتموها في  
لائحتكم .

كذلك يجب على حكومتنا الاهتمام بتوسيع  
دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة  
وسنبذل جهدنا في مساعدتكم على ذلك  
ونرجو من الله عز وجل ان يكمل اجتهادنا  
بالتجّاح حباً في خير البلاد وتقدم الامة  
( محمد توفيق )

في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٦ و ٢ فبراير  
سنة ٨٢

ثم تلا هذا الامر صورة الديكريته الذي  
صدر بتشكيل الوزارة على الصورة التي نوهنا بها  
وقد اجتمع عقيب ذلك ضباط الجهادية في  
سراي قصر النيل واظهروا الفرح والسرور  
بالوزارة الجديدة وشكروا الخديو على ذلك وهنأوا  
محمود سامي برئاسة النظار واحمد عرابي بوزارة  
الجهادية

ثم قام عبد الله نديم وخطب في ثمة الاتحاد  
وتحية التحالف والتعاون والحركة المعتدلة وحب  
الوطن وكان لذلك احتفالات عظيمة ووقد  
على الخديو وقد من اهل الاسكندرية فرفعوا  
اليه الدعاء واعربوا عن سرورهم بما حصل من  
تشكيل وزارة سامي ثم ورد من وجوه دباط  
واعيانها جميعاً عريضة للخديو ومخضر لرئاسة  
النظار وآخر لرئاسة النواب يظهرون فيها انهم  
ونوابهم يد واحدة وفكر واحد ويشكرون

ديون الحكومة بدون أن يبتدق اليها أدنى خلل  
إن شاء الله مع عدم الاخلال بحقوق المراقبة  
العمومية

ومحسين حالة التعليم والتربية ونشر المعارف  
العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد في الهيئة  
المدينة ونسبيل طرق اتساع ادارة الزراعة  
والنجارة والصناعة وغير ذلك مما يموذ باعظم  
المنافع والفوائد على البلاد مع الاعناء بشظيم  
المحاكم القضائية واصلاح الاحوال الادارية التي  
عليها المدار الاقوى لحفظ حقوق العباد وتوطيد  
الامن والراحة في كل البلاد

وبما ان اخص واجبات مأموري الادارة  
هو الاشتغال بامور الضبطية والربط وحفظ  
النظام العام مع الاعناء الزائد باجراء مأمورينهم  
على وجه العموم بدون غرض ولا ميل ومراعاة  
ما يوجب راحة الاهالي وحفظ السكون من  
وقوع أدنى امر يخل بالراحة مع التحفظ على  
المناطر والزرع والجسور وتتم عملياتها الكافلة  
لنظام مصلحة الري على الوجه الذي تقرره نظارة  
الاشغال العمومية وغير ذلك مما هو واجب على  
مأموري الادارة من ترتيب مصلحة الخفر التي  
عليها مدار الامن والراحة ولا نسمع بمحصل  
امر من الامور الخافئة لحفظ النظام

وحيت انه من الامور المهمة مسألة العمليات  
وهذا الوقت هو موسم تشغيلها ومن اقصى الامال  
توسيع دائرة الزراعة كما قدمنا فعليكم بالاهتمام  
في تشغيل تلك العمليات وسرعة اجتازها بتقديم  
الاهم منها على المهم حسب التعليمات التي اعطيت  
من نظارة الاشغال عن ذلك مع مراعاة المساواة  
والعدالة في اخراج الانفار المكلفين بتأدية هذه

للخدو انفاذه لرأي النواب وقد استجابوا عنهم  
في تقديم تلك المحاضر الشيخ امين ابا يوسف  
وبعد ان استقر محمود سامي في منصب  
رئاسة النظار ارسل المنشور الاتي نصه الى جميع  
المدبرين والمحافظين في الديار المصرية . قال -  
انه لما دعت مقتضيات الاحوال لانفصال  
وزارة دولتو شريف باشا قد تكومت الحصة  
الخيمة الخديوية علينا بان فوضت لنا امر تشكيل  
وزارة جديدة تحت رئاستنا واحالت على عهدتنا  
ايضاً نظارة الداخلية الجليلة وقد قبلنا هذه العناية  
التي تنضلت بها علينا حسن توجهات ولي نعمتنا  
الخديو الانم ورغبة نواب اهالي القطر المصري  
وشكلنا الوزارة الجديدة المشار اليها من انصفوا  
بكال الامنية واخلاص الطوية لوطننا العزيز  
وبادرنا ببيان ما توجهت اليه مقاصدنا من  
الاصلاحات العمومية في ادارة المصالح والمحافظة  
على حقوق اهالي الحكومة المصرية وبث توطيد  
الاستقامة والامن العام بكافة انحاء البلاد وذلك  
المقاصد هي

ان يكون الوفاق تاماً بين المصالح العمومية  
اذ هو الركن الاعظم لحسن سير الاعمال وادارة  
مصالح مصر على الوجه الذي تعود منه النوائد  
الجليلة على البلاد وثبيت الحقوق والحدود التي  
تجعل مجلس النواب متمكناً من المساعدات التي  
تؤملها منه الحكومة فيما يوجب الاصلاحات  
العمومية وتنتج القوانين العادلة للمحاكم القضائية  
والادارية تدور على محورها كل المصالح بحالة  
الانصاف والاعندال

والمحافظة على تنفيذ مقتضيات الاوامر  
والقوانين الصادرة فيما يتعلق بتسوية وتسديد



اعمالنا بالنجاح انه ولي التوفيق . اهـ

### فصل

(بت عواطف)

وعلى اثر استقرار الوزارة الجديدة ارسلت  
جمعية النعلة الايتاليانية في الاسكندرية الى محمود  
سامي رئيس النظار التلغراف الآتي تعريبه وهو :  
الى حضرة صاحب السعادة محمود باشا سامي  
عقدت امس جمعيتنا حفلة عمومية قررت  
فيها ان ترفع لقدامكم السامي بيان ما تمناء من نجاح  
مقاصد الحزب الوطني المصري وامانيه الوطنية  
وما النعلة الايتاليان الا ابناء امة حاربت  
في نوال استقلالها فهم يطمنون ان المقاصد التي  
ابديها الامة المصرية وسعت اليها بالتأني وحسن  
السياسة تفوز بادارة الوزارة الحالية فوزاً بعدل  
عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها

رئيس الجمعية

كاميني

فاجاب محمود سامي على ذلك بالتلغراف  
الآتي تعريبه وهو :

بالاتحاد مع اخواني النظار نشكر لجمعية  
النعلة الايتاليانية بالاسكندرية وحضرة رئيسها  
ما ابدوه من تمني النجاح لوطننا العزيز  
ولقد اثر فينا هذا التمني تأثيراً عظيماً  
خصوصاً لصدوره عن ابناء بلاد حرة ولان  
فيه دليلاً يثبت على ثقة العموم باننا سنحافظ على  
مصالح جميع الساكنين في ارض مصر

التوقيع محمود سامي

### فصل

( تقرير اللائحة الاساسية )

وفي الاثنين الواقع في ٦ فبراير سنة ٨٢ عقد

الاعمال فيها عليه قد حرمنا هذا تنفيذ كل  
الجهد في اجراء المساعدات الممكنة لحصول  
غرضنا هذا الخيري النافع للبلاد وحفظ الامن  
العام مع انتباهكم كل الانتباه لمن هو دونكم من  
المأمورين والمتقدمين الموكل لايتهم ادارة  
بعض المصالح حتى يسبروا في هذا الطريق  
العاقل ويكونوا منصفتين بالحق ومشهورين  
بالاستقامة لا يميلون على احد لغرض من الأغراض  
ولا يتغافلون عن تنفيذ اوامر الحكومة العادلة  
في وقت من الاوقات بل يصعبون في جميع  
الاعمال ما تطلبت به الاوامر ونصت على التواضع  
المنفعة الاجراء وان جعلوا جميعاً خوف الله وعقاب  
الحكومة مختصاً بين ايديكم فيما لو لا سمح الله  
حصل امر مخالف لهذا الاساس التزم المخالفين  
لمقاصد الخضر الخديوية التي ما برحت تؤكد  
حسن مقاصدها لتقدم البلاد ورفاهية اهلها  
وتخافوا جهة العموم التي اتم تابعون لها في  
كل ما يلزم الخيانة في سواء كان عن احاطتها  
بأمور مهمة او حوادث ذات بال او افكار  
صالحة تروى لزوم المخالف فيها لما يعود منها  
من الاصلاح في سير الادارة او في احوال  
البلاد ولا يلزمنا ان نكرر لكم رغبنا بان تكون  
حسن مساعدتكم واخلاص نواياكم متجهة لمراعاة  
هذه القواعد السابق ابضاها وعدم التداخل  
فيها لا يختص بمجالات الادارة من الامور القضائية  
المعلقة بالمحاكم على مقتضى قوانينها ولوائحها  
الموضوعة لذلك وان جعلوا عنكم مصروفة لحفظ  
البلاد وصيانتها حتى تكون اجراء انكم نافعة محققة  
لمقاصد الخيرية لتنا الى رضاء العموم ونسأل  
الهي تعالى ان يهد لنا طريق الاصلاح ويقرن



مجلس النظار جلسة دارت المذاكرة فيها على  
لائحة النواب وفي يوم الثلاثاء ( ٧ مه ) وفد  
على مجلس النواب ناظر المعارف وناظر الاوقاف  
وقدما اللائحة كما استقر عليها رأي مجلس النظار  
فقبها النواب قبولاً اجماعياً وصدر بذلك قرار  
من مجلسهم

وفي يوم الاربعاء ( ٨ فبراير ) حضر  
محمود سامي الى مجلس النواب ومعه اللائحة  
مقررة فتقبل فيه بالتعظيم وسرّ النواب بنفوذ  
رايهم فشكروا الوزارة الجديدة على ذلك ثم وقف  
محمود سامي خطيباً في المجلس فقال  
ايها السادة النواب

احسب نفسي سعيد الطالع بحضوري بينكم  
حاملاً الى حضراتكم القانون الاساسي الذي  
سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع اعمالكم ويسرني  
كل السرور اني لم احمل اليكم الا بعد تبني  
انه خير اساس بكم ان ترفعوا عليه من  
الاعمال ما يعزز شأن البلاد وينمي ثروتها  
ويقوي اصول العدالة فيها

وهذه نعمة من الله سببت لنا على حين  
اجتياحنا اليها والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب  
مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ولم  
يكن شيء من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية  
جناب خديوتنا الاعظم هي سندنا في جميع  
اعمالنا ومقاصد السامية هي مرشدنا في سبل  
سيرنا فهو الكريم الذي اجريت هذه النعمة  
على يديه فارل واجب علينا جميعاً ان نقوم  
لخضرته العلية بفروض الشكر وواجب الثناء

الا انني اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع  
القانون على اصول الحرية وقواعد العدالة

لا يكفي في وصولنا الى الغاية المتصودة من  
اجتماع حضراتكم بل لا بد ان ينضم الي ذلك  
خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة  
على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف  
عندها بحيث تكون جميع الاعمال والافكار  
منحصنة في دوائرها وقد قال عتلاء السياسيين  
ان الوصول الى هذا النوع من الكمال اعني  
حصر جزئيات الاعمال وكتابتها في دائرة القانون  
انما ينال بعد العناء وطول التجارب لكي لا  
اعد هذا صعباً عليكم فان العناية الالهية ساعدت  
سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم وانتم  
على اكمل درجات العقل والفضيلة ولا عناء في  
اتباع القانون الاعلى الناصرين

وفي املي انكم ستحققون ما يظن احباء البلاد  
فيكم عندما تبتدئون في الاعمال المهمة التي  
هيأتم الان لمباشرتها بان تستعملوا صادق النظر  
للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى  
ذلك ماغي الهمم حتى لا يضع الزمن الطويل  
في الحصول على فائدة قليلة وهذا لا يكون  
الا بتخليص الافكار وتخص الطويات من شوائب  
التزعات الشخصية بان نجعل الاعمال وفقاً على  
المصالح العمومية التي تنفعها في الحقيقة عائد  
عليكم وعلى ابنائكم

ان الثقات النظر الى الخصوصيات يبعث  
في القلوب محاسنات ومناظرات تحمل على  
الخلاف الدائم ( نعوذ بالله ) وانكم تعلمون ان الذين  
رقوا الى ذروة العز وارج الشرف لم ينالوا ذلك  
الا باخلاصهم في طلب النفع العام فاعترف العالم  
بفضلهم واجلهم القلوب فاحلهم اعلى المنازل فثبتوا  
في مكانهم ما داموا بحلية الاخلاص

الامة في تقرير لائحة الامنية

وبعد ذلك انطلق النواب الى الخديون  
فشكروا على تشكيل الوزارة التي لبثت الامنة  
الى ما طلبت ثم آتوا الى رئاسة النظار فشكروا  
ايضا الوزارة اذ قاموا بامر مجلسهم ثم زاروا كل  
ناظر في نظارته وبعد ذلك انصرفوا مستبشرين

فصل

(لائحة مجلس النواب)

(بعد التعديل)

نشرنا في الصفحات السابقة صورة لائحة مجلس  
النواب قبل التعديل والتفج ونشر الان صورتها  
بعد ادخالها عليها وهي

المادة الاولى

نعيين اعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب  
والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن  
يجوز انتخابه تنيين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشمل  
ايضا على كيفية الانتخاب

المادة الثانية

يكون انتخاب اعضاء المجلس لمدة خمس  
سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في  
السنة مقابلة مصاريفه

المادة الثالثة

النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم  
وليسوا مرتبطين باوامر او تعليمات تصدر لهم  
تخل باستقلال اراهم ولا يوعده او يعيد  
يحصل اليهم

المادة الرابعة

لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما واذا  
وقعت من احدهم جناية او جنحة مدة اجتماع  
المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بقتضى اذن

والى ائني نفسي موقوف بين عقلاء البلاد  
العارفين بحقوق بلادهم عليهم العالمين ان يشرحهم  
معتود بشرف اوطانهم الموثقين بانهم لن يكونوا  
نوابا حقيقيين الا اذا قاموا على صدقهم براهين  
من العمل وحجج من الثبات في خطة الاعدال  
حتى يفتح بها البعد كما عرفها القريب

وفي علم حضراتكم ايها السادة التي عند  
استلامي رئاسة النظار رفعت الى جناب خديوبنا  
الاعظم شريفا است فيه مبادئ الهيئة الحاضرة  
واظنكم فرأيتي وناسم معانيه وقد تكرم علي  
الجناب الفخري بقوله والى مؤمل فيكم ان  
تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا  
ليستفرا من النظام ونوفر للناس اسباب الثروة  
والرفاهية ونحفظ الحقوق التي لنا ونؤدي الواجبات  
التي علينا ونوفي بجميع عهودنا لمن عاهدناه ويكون  
بذلك قد ارضينا سلطاتنا الاعظم الذي يسر  
نجاحنا وتقدمنا وارضا جميع الدول المتحدة التي  
نحب ان نرانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا  
فائمين بعهودنا

واخر ما نتواصى به ان لا نجعل للعصب  
المصري دخلا في الاعمال الوطنية التي كلنكم  
البلاد ان تقوموا بادامها وان تكون الوطنية الحققة  
هي الباعث القوي على كل فكر والغاية القصوى  
من كل قول وعمل

تسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعا لما فيه  
رفعة اوطاننا وتقدم بلادنا وان يجمع البلاد ببقاء  
حضرة خديوبنا المعظم ابن الله

فقام سلطان باشا رئيس المجلس واجاب على  
خطاب رئيس الوزراء فليفت فليفت الاتحاد  
واللائحة والغيرة والهمة وشكر الوزارة لتوليها لمجلس

## المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده ان يطلب الافراج او توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائياً من اعضاءه او يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

## المادة السادسة

كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم اهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط

## المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركباً بحروسة مصر ويعقد بامرٍ يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

## المادة الثامنة

تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من اول شهر نوفمبر لغاية يناير واذا لم تكف هذه المدة لانعام الاشغال الموجودة وطلب المجلس ان تزداد مدته من ١٥ يوماً الى ٣٠ يوماً فيجانب الى ذلك بامرٍ يصدر من الحضرة الخديوية

## المادة التاسعة

اذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى امرٍ يصدر من الحضرة الخديوية تقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

## المادة العاشرة

تتفع الحضرة الخديوية او رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقي النظار -

## المادة ١١

تفتح اول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو او رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته وتنقض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

## المادة ١٢

ينتخب المجلس في اثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتقدم لهذا الغرض من اعضاءه

## المادة ١٣

لا يشغل الجواب المذكور على التكلم في اي مسائله بوجه قطعي ولا على اي رأي حصلت المداولة فيه

## المادة ١٤

ينتخب المجلس ثلاثة من اعضاءه تعرض اسماؤهم على الجناب الخديوي فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب اية خمسة اعوام بمقتضى امرٍ يصدر من حضرته

## المادة ١٥

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقيام كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان من اعضاءه

## المادة ١٦

تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

## المادة ١٧

اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر والمختصات يكون



بذلك اللغة

## المادة ١٨

النظار حتى الحضور في المجلس والبدء ما  
يرومون البدء فيه ولم ايضا ان يستقروا عنهم  
وكلاء من كبار الموظفين

## المادة ١٩

اذا قرأ قرار النواب على ان يستدعي  
الحضور بمجلسهم احد النظار للاستيضاح منه عن  
مادة معينة فعلى النظار ان يذهب الى المجلس  
بضمه او يستيب عنه احد كبار الموظفين بحسب  
ما يسأل عنه

## المادة ٢٠

لنواب حتى الملاحظة على موظفي الحكومة  
جميعا ولم في أثناء اجتماع المجلس ان يشعروا  
بواسطة رئيسه كلاً من النظار بما يرون لزوم  
الاخبار عنه من نقد او خلل او قصور يقع في  
اتناء تأدية الوظيفة من احد موظفي الحكومة  
الخارجين لخطارته

## المادة ٢١

النظار متكافلون في المسؤولية امام مجلس  
النواب عن كل امر يقرر بمجلس النظار  
ويتربص عليه اخلال بالتوانين واللوائح المرعية  
الاجراء

## المادة ٢٢

كل من النظار مشول على الوجه المذكور  
بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته

## المادة ٢٣

اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس  
النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المصارعة  
وبان الاسباب ولم تستعف النظارة فللمجلس

التدبوية ان تأمر بنس مجلس النواب وتجديد  
الانتخاب على شرط ان لا يتجاوز الفتة ثلاثة  
اشهر من تاريخ يوم الانقضاء الى يوم الاجتماع  
ويحوز لارباب الانتخاب ان يتفقوا بنس النواب  
السالفين او بعضهم

## المادة ٢٤

اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس  
الاول الذي ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأي  
المذكور قطعياً

## المادة ٢٥

مشروعات اللوائح والقوانين فعل بمعرفة  
الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها  
والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون  
المشرع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يبل  
في مجلس النواب بتداً فبتداً ويقرر حكماً تحكماً  
ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة  
التدبوية وكل قانون يبل ثلاث مرات بين  
كل مرة واخرى خمسة عشر يوماً واذا كان  
الذانون مستعجلاً فيكون ثلاثاً مرة واحدة ويستغنى  
عن المرتين الاخرين بمتضى قرار مخصوص  
يصدر من المجلس واذا تراءى لمجلس النواب من  
قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس  
النظار وفي وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه  
وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

## المادة ٢٦

مشروع كل لائحة او قانون يعرض على  
المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تختب  
لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من  
الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي  
تكلمت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس

قانون يصدق عليه من مجلس النواب يحاكم  
كجلس وترد الحقوق لاربابها  
المادة ٣١

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة  
السوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس  
من شهر نوفمبر بالاكثـر  
المادة ٣٢

تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع  
كشوفات عن كل نوع من أنواعها  
المادة ٣٣

تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة  
يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم  
على ابواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة  
العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤

لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الوبركو  
المقرر للاستانة او الدين العمومي او فيما التزمت  
به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة التصفية  
او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات  
الاجنبية

المادة ٣٥

ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها  
ويبحث فيها ( بمراعاة البند السابق ) ويعين لها  
لجنة من اعضاء مساوية بالعدد والرأي لاعضاء  
مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية  
ويقرروا بالاتفاق او بالاكثـرية

المادة ٣٦

اذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس  
النظار ونسأوى العدد فيه فالميزانية تعود الى  
مجلس النواب فان ايد رأي مجلس النظار

النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع  
والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة  
العمومية بمجلس النواب

المادة ٣٧

ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في المشروع  
الحال عليها او طلبت ولم توافقها الحكومة على  
ذلك فيقدم النص الاصلي من مشروع القانون  
لمجلس النواب للمداولة فيه اما اذا صدقت الحكومة  
على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الاصلي  
مع التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها  
وفي حالة ما اذا كانت التغييرات ما صار قبولها  
من الحكومة فللجنة ان تبين رأيها للمجلس وتقدم  
له ملحوظاتها

المادة ٣٨

عند تقديم المشروع للمجلس من طرف  
اللجنة يجوز للمجلس قبوله او رفضه ويسرع له  
ايضاً احالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٣٩

على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى  
رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق  
المجلس عليها

المادة ٤٠

لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او  
عوائد على مقولات او عنارات او وبركو في  
الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه  
من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز باي وجه  
كان وبابة صفة كانت تحصيل عوائد جديدة  
وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتحصيل  
شي من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او  
تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون

## الادارة المختصة

## المادة ٤١

إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر او للحفاظ على الامن العمومي وكانت مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بمخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجرائه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من المحضرة الخديوية وادى انعقاد مجلس النواب بقدوم الامر اليه ليري رأيه فيه

## المادة ٤٢

لا يجوز لاي شخص ان يعرض لمجلس النواب مسألة ما او يتنافس فيها او يشترك في المداولة الا ان كان من اعضاءه او من النظار او ممن كان حاضرا معهم او نائباً عنهم

## المادة ٤٣

يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد او النداء بالاسم او وضع الآراء في صندوق

## المادة ٤٤

لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشق من اعضاء المجلس بالاقل وعلى كل حال فالرأي فيها نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون دائماً بالنداء بالاسم

## المادة ٤٥

انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الاول والثاني يكون دائماً بوضع الآراء في صندوق

وجب تنفيذ وإن أبت رأي لجنة فيكون العمل بتنفيذ المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقررًا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصًا لأعمال جديدة مثل اشغال عمومية وغيرها فينفذ وقتًا الى ان يعقد المجلس الثاني بتنفيذ المادة ٢٣

## المادة ٢٧

إذا ابد المجلس الثاني رأي المجلس الاول في امر الميزانية وجب تنفيذ الرأي المذكور قطعاً كما في المادة ٢٣

## المادة ٢٨

كل عهد او شرط او التزام يبرك عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون عنايةً الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على امر مبالغه وارد في ميزانية عامة مقرررة بهذا المجلس واية مناقلة عن اشغال عمومية خارجة عن الميزانية او مسع شيء من املاك الحكومة او اعطاء ارض بدون مقابل او انتهاز لاحد لا تكون عنايةً الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب ايضاً

## المادة ٢٩

يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة يتخيرها المجلس وبناء على ما يجاب عنها يحكم المجلس بقبول او رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

## المادة ٤٠

كل عرض يخص بمقوق او صوامح شخصية يرفض متى كان من خصائص الحاكم المدنية والادارية وكان لم يسبق تقديمه لجهة



سنة ١٢٩٩ و ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

### فصل

( وفود شبان الاسكندرية على المحروسة )

( لاداء الشكر للجناب الخديوي )

( على تشكيل وزارة )

( محمود سامي )

ان جمعية شبان الاسكندرية التي اسست  
عقيب الظاهر العسكري للنظر في منافع الوطن  
العمومية اقترعت على تعيين وفد منها يتوجه الى  
المحروسة لتقديم الشكر للحضرة الخديوية على  
تشكيل وزارة محمود سامي فاصابت القرعة اثني  
عشر شاباً من اعضائها وهم

السيد سالم بدر الدين

عبد القادر الغرياني

ابراهيم سعود

محمد الشوباشي

الشيخ حسن جمعي

احمد ابراهيم جمعي

عمر ابو شهيد

مصطفى الشوربجي

عبد الخالق البيطاش

شمس الدين الغرياني

ابراهيم ابو هيف

احمد الككزه

وجميعهم من ابناء وجهاء الثغر واعيان  
فتوجهوا الى العاصمة وصحبهم عبد الله نديم  
فانطلقوا جميعاً الى الاعناب الخديوية وصدر  
لهم الاذن بالثول بين يدي الجناب الخديوي  
فثلوا بين يديه وانعطفت اليهم بقول تشكرهم  
ثم انتقلوا الى مقر محمود سامي رئيس النظار

### المادة ٤٦

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا  
كان حاضراً فيه ثلثا اعضائه بالاقل والا كانت  
المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية  
المطلقة .

### المادة ٤٧

كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار  
لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة  
ارباع النواب الحاضرين بالمجلس

### المادة ٤٨

لا يسوغ لاحد من النواب ان يستنيب  
عنه غيره لابداء رأيه

### المادة ٤٩

على مجلس النواب ان يحرر لائحة اجراءاته  
الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى  
امر يصدر من الحضرة الخديوية

### المادة ٥٠

للمجلس الحق ان يعدل هذه اللائحة الاساسية  
بالاتفاق مع مجلس النظار

### المادة ٥١

اذا أغضض معنى بند او عبارة من هذه  
اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع  
مجلس النظار

### المادة ٥٢

كل احكام القوانين والامور والواجب  
والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل  
تكون لاغية

### المادة ٥٣

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه  
صدر بسراي الاسمعية في ١٨ ربيع الاول

فرحب بهم واخذ يحكم مع عبد القادر افندي  
الغرياني بالامانة رغبت في نجاح البلاد واقدم  
المصريين ثم زاروا سلطان باشا رئيس مجلس  
النواب فقابلهم بالايثار وحادثه عبد القادر  
افندي المذكور في شأن الخلع الثاني الذي يريد  
الموسوي لسياس ففتح وبين له الضرر الذي  
يلحق بالاسكدرية وتجارتها واحلها من جراء  
ذلك

وبعد انصرفهم من منزل سلطان باشا  
توجهوا الى ديوان الجهادية وهناك اجتمعوا باحد  
عراقي فبدأهم على حسن التواضع واعترف بهم بما يحفظ  
شأن الوطن وبعد ذلك شهدوا اجتماع ضباط  
الجهادية وامرائها في ساحة قصر النيل حيث  
وقف عراقي فيهم خطيباً فوضح سره السياسي  
وصرح بكونه مسلماً ودنياً وان مساعده وطنيه  
محفزة ثم انصرفوا راجعين وقد اهدوا الى  
عبد الله تدم ساعة وسلسلة ذهبتين

### فصل

( منزل امراء الجهادية بين يدي الخديو )

( ورئيس النظار لاطهار )

( الخضوع والطاعة )

وفي صبيحة يوم الاحد الواقع في ٤ فبراير  
سنة ١٢٨٢ و ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ اجتمع امراء  
الجهادية من الترش الى الساقول اغاوي وقتلوا  
بين يدي الخديو للشكر واظهار الطاعة فبعد  
ان خاطبهم بما يشف عن حق لاصلاح البلاد  
واستعاد اهلها قام طلبة عصمت وقال

مولاي

نحن جندك الخاضعون لاوامرك السامية المحفوظ  
لذلك الشريفة نثلنا بين يدي مولانا لاطهار

السرور بما تنفل على الامة باجاية طلبها في  
تشكيل وزارة وطنية حرة نشق بها الامة وترضى  
بها وهذه نعمة كبرى لا تقوم لها بناء ثم اننا خدم  
مولانا القائلون بتنفيذ اوامره الخاضعون لاحكامه  
فبالنيابة عن باقي الجيش المصري اقدم الشكر  
لمولانا واعترف باننا من ابناء دولتنا العلية  
الناس ف نحن نحافظ على هذه النعمة مع الحرص  
على امتيازاتنا والدفاع عنها كما اننا ندفع كل  
قوة تمس حقوق مولانا الخديو ونقاوم كل سلطة  
نقاوم سلطته وهذا ديدنا لا تنفك عنه ولا فدينا  
جزيل الشكر وجليل الثناء

وبعد ان نزلوا من عابدين توجهوا الى  
الداخلية ووقفوا بركة السراي لكثرة عدد  
فتزل اليهم محمود سامي رئيس النظار ووقف  
فيهم خطيباً يحثهم على لزوم الطاعة والخضوع  
للتوانين الى غير ذلك من الحش على التمسك  
بالهدوء والسكينة ومعاملة الاجانب بالحسنى فقام  
طلبة عصمت وقال

ايها الرئيس المعظم

اقمت فينا من وانت تعامل الصغير معاملة  
الابن والليل معاملة الاخي والكبير معاملة الاب  
مع المحافظة على القوانين والآداب العسكرية وهذه  
مزية لم توجد في غيرك وقد ارتفعت لمسد  
الوزارة وانت احق بها واحلها ف نحن الآن نبيد  
لسعادتك ما لكم عندنا من الاخلاص في الخدمة  
والخضوع لاوامر الحكومة والمحافظة على الشرف  
العسكري وقيامنا بكل ما كلننا به بلا توارف  
ولا تاخير واني بالنيابة عن بقية الجيش المصري  
اقدم لسعادتك التهنئة والتبريك بهذا المسند  
الشريف واعترف بين يديكم باننا الجند القائم

وأعدَّ شبان الاسكندرية ليلة جمعت الاعيان  
والوجهاء واستدعوا نديم من مصر فلي الدعوة  
وقدم الاسكندرية فحضر الحفلة وقام فيها خطيباً  
فاقتدى به بعضهم ثم ختم الخطابة في الساعة  
التاسعة من الليل

وأعدَّ محمد بك طاهر نجل المرحوم احمد  
باشا طاهر احتفالاً دعا اليه النظار والنواب  
واساتذة المدارس وكبار رجال الجهادية وعدداً  
كثيراً من الاعيان والشبان فليت فيه الخطب  
والمقالات وأقيمت قصيدة من نظم احد تلامذة  
مدرسة الادارة امتدح فيها محمود سامي واحمد  
عراي ومن ابياتها عند مدحه لمحمود سامي قوله  
في كفه سيفان سيف عنابة

والشهم اعراي سيف ثاني

واقيم كبير من مثل هذه الاحتفالات في  
القاهرة والاسكندرية كان فيها الاعراب عن  
السرور بمحمول تلك الامنية ما يفوق الحصر  
والوصف

### فصل

وجاء في تلغراف ورد من الاستانة بعد  
تشكيل الوزارة ان تراجمة سفراء الدول فيها  
( ما عدا فرنسا وإنكلتر ) توجهوا الى الباب  
العالي واعلنوا مكانة ومشافهة بان اي تعديل  
يحصل في مصر يلزم ان يكون باجماع الدول  
على قبوله

وذكر في تلغراف آخر بتاريخ ٤ فبراير  
سنة ١٢٨٣ انه ورد الى اللورد دفرين تلغراف من  
اللورد غرنفيل يخبره ان الاشاعات الخاطئة  
يكون انكلتره تتعهد بتدخل عسكري في مصر  
اذا حصل فيها اختلال لا اصل لها البتة

يحفظ البلاد والدفاع عنها - وقد جعلنا انفسنا  
تحت الاوامر السامية وما تشير به نظارة الجهادية  
فيما نخدم الوطن وامثالاً لاوامر الحكومة  
الخدوية المصرية وما وقفنا هذا الموقف الا  
لنتمتع بمشاهدة طاعتكم السامية ونعلن عن اخلاصنا  
في الخدمة واتباعنا للقوانين فقد عهد الى  
سعادتكم برئاسة النظار ولا نشك في انكم  
سنسيرون بالامنة في طريق بقوي كلمتها ولا  
يكره علاقات الدول معنا والله يوفقنا لما فيه  
صلاح العباد ونجاح البلاد

### فصل

( احتفالات في مصر والاسكندرية )

( فرحاً بالتصديق على )

( لائحة مجلس النواب )

وبعد التصديق على لائحة مجلس النواب  
اقامت الاحتفالات العديدة سروراً بالتصديق  
عليها فاحتفلت جمعية المقاصد الخيرية احتفالاً  
اجتمع فيه النظار من الضباط والامراء والعلماء  
واعيان مصر وشبانها حتى ضاقت فاعة الحفلة  
بالحضور فقام عبد الله نديم وافتتح الخطابة فاقتدى  
به كل من اديب اسحق وابراهيم اللقاني ومصطفى  
ماهر والشيخ محمد عبد وحسن الشامي وفتح الله  
صبري واستمرت الخطب تتلى في تلك الحفلة  
الى الساعة التاسعة من الليل

واقام احمد بك نير احتفالاً دعا اليه النظار  
وبعض النواب وكثيراً من رؤساء الجهادية  
وضباطها وبعض اعيان العاصمة وبعد تناول  
الطعام وتبادل الفاظ التهاني قام عبد الله فافتتح  
الخطابة ثم تلاه حسن عاكف البوزباشي وعلي  
رضي وبعد ذلك ختم الحفل بالدعوات والتهنئة



## فصل

( قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية )

( في ليلة الجمعة ٢١ ربيع )

( الاول سنة ١٢٩٩ )

احتفل كثير من اعيان الاسكندرية ووجهائها  
بقدوم هذا الالاي وتوجه جم غفير منهم الى  
المحطة لاستقباله وريثا وقف القطار الحامل  
للعساكر والضباط نزل منه حكام الالاي  
خليل كامل وبكاشيته مصطفى شفيق ومحمد عمار  
ومحمد نجيب فقابلهم جميع ضباط الالاي الخامس  
ومعهم ضباط البحرية وبكاشيته المستنظفين  
والبوليس وضباطهم ووكيل الضبطية ورجالها  
وسائر الحضور من اعيان الثغر ووجهائه وهماؤهم  
بالسلامة وكانت ارض المحطة مغطاة بالازهار  
وطرفها مزدانة بالانوار ثم ساروا بالترتيب  
والموسيقى العسكرية تصدح امامهم الى ان وصلوا  
الى قشلاق باب شرقي حيث كانت الانوار  
تأخذ بالابصار مخوفة بانواع الاعطار والازهار  
ولما هدأت الغوغاء وسكن اللغط قام احمد  
افندي العوام خطيباً فقال

بعد حمد الله تعالى الذي الف بين قلوبنا  
فاصبنا بنعمته اخواناً تتكاتف على القيام بواجبات  
الوطن وحفظه والصلاة والسلام على سيدنا  
ومولانا محمد خير الانام

ليس بخافي عنكم سادتي معشر الحاضرين  
وسلالة الاماجد المؤمنين ان للاتحاد والتعاون  
على خير الوطن فوائد لا تحصى وما أثر لن تستقصي  
كيف لا وقد علمنا ما وصل اليه الغرب باتحاد  
احله ونضافهم على ما فيه حفظ وطنهم ونفعه  
فاصبحت ديارهم عامرة وبخارهم راجحة وصنائعهم

وورد لتعرف من المستعزم ماكدونالد بلوشة  
الى عراقي بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٢٩٩ يقول له  
فيوما معناه

« صبراً للتقدم فليس هناك خوف والامنة »  
« الانكليزية مزينة الميل والموعة القلبية للتلاح »  
« الدليل حبيب الله آمال الظالمين الخائسين »  
« الاموال وحفظ الامة المصرية »

## فصل

( مشور عراقي الى جميع الالايات )

( وفروعها )

ولما ارتقى عراقي الى مسند نظارة الجهادية  
والبحرية بعث الى جميع جهات العسكرية بالمشور  
الاتي ان شاء الله باستلامه عينة النظارة وهذه صورته  
حيث ان مسند نظارتي الجهادية والبحرية  
الجليلتين قد احبل الى عهدتنا من طرف  
الجناب الخديوي المعظم بأرادة سيده موثقة بتاريخ  
١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ مرة ١١ اذ اعطاني  
ووثق بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط  
والصف ضباط والعساكر في القيام بواجبات  
هذه النظارة مع الاستمرار في سيرها على الخور  
اللائق بالمواقف لنص احكام القوانين العسكرية  
قد جرائني على قبول هذا المسند الجليل حالة  
كوني عالماً بما اتم عليه من وثوق حضرة  
الجناب الخديوي بنا ولهذا لزم تحرير حضرتكم  
اخطاراً بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف  
ضباط وعساكر الالاي ادارة حضرتكم وقتنا  
الله جميعاً لما فيه النجاح والاصلاح

في افطار الكرة مششرة وابناؤهم على ما يوحسن  
مستقبلهم مكيين وبنا فيه تقدم بلادهم مشتغلين  
الى غير ذلك من المزاي التي لا تدخل تحت  
حصر ولا يحيطها فكر وما ألم بنا من الاضطلال  
والموار كاد يلقى بنا على شفا جرف هار محرومين  
من الصفات الانسانية والكالات البشرية لولا  
ان الله من علينا بالتوفيق وهولنا اقوم طريق  
وبعث فينا الحمية الوطنية فقامت بيننا رجال  
جهاديتنا الكرام وفي مقدمتهم حضرة الخام سعادة  
احمد عرابي بك لا زال حضرة خديونا محنوقا  
بالتوفيق ولا زالت وزارتنا وجهاديتنا سارية  
في احسن طريق امين

ثم اعتبه الشيخ محي الدين النبهاني بقوله :  
اهلاً وسهلاً بانصار الامة وكادة الملة وحماة  
الاطوان ووجوه الزمان قد انتم الديار وشرفتم  
اهلها فيورك يوم يو كانت القدوم منكم علينا  
فيا اهل الاسكندرية انعلون من هولاء . هولاء  
الذين تكلفوا بحفظ دمائكم وبلادكم واموالكم  
واعراضكم فيا ليت شعري هل فتم بواجب هذه  
المنة التي من الله بها عليكم

يا من هم سؤلي وكل ارادتي  
وبقرهم فرحي دنا وسعادتي  
اهلاً وسهلاً مرحباً يا سادتي

بقدمكم نزل السرور بساحتي

وغدا بها طير الغرام بغرد

قرت برؤياكم عيون محبكم

فجئكم لا تبعثوا عن صبيكم

ولقد سموت الى السماء بحبكم

وعلى المنازل قد علوت بذكركم

حتى كأني فوقهن الفرقد

دقت اشاراني وفرت مقلي  
وانسرت فلي باجتماع احبي  
وبلغت قبل منيتي امنيتي  
سبحان من بالعز ابدل ذلتي  
واناني نعماً عليها أحسد  
يا من اليهم بالكمال المنتهي  
كم عاشق قلبي فهو وما انتهي  
ولقد وقعت بداركم انشدتها  
واذا اطلعت على البقاع وجدتها  
نشقي كما نشقي العباد وتسعد

ثم قام امير الالاي فابلى الحضور سائر  
الخديو والنظار وامراء العساكر وشعكر لاهل  
الاسكندرية ما اجرؤ من الاحتفال والزينة  
وبعد ذلك اخذ فتيان الاسكندرية يتقدمون  
الاشربة الضباط والعساكر وكانت فرج بك  
قائم مقام الالاي الخامس وسليمان سامي قد اعدا  
هنالك وليمة للحاضرين فبعد ان تناولوا الطعام  
ارسل امير الالاي تلغرافاً الى ناظر الجهادية  
يخبره فيه بالتي الالاي من الاحفاء والاحتفال  
بتقدمه الى الثغر وقد ارسل ايضاً فتيان  
الاسكندرية تلغرافاً الى الناظر يشكرونه به  
ويشنون عليه

### فصل

( ضباط الالاي الرابع في رشيد )

وفي شهر ربيع الاول سنة ٩٦ وهو الشهر  
الذي تشكلت فيه وزارة محمود سامي اعد اهل  
رشيد وليمة شائعة احتفالاً بضباط الالاي  
الرابع حضرها اعيان الثغر وعلماءه فخطب فيها  
المنفي والقاضي بما يأتي :

## ( خطبة النبي )

يا حبيبي اللهم بسم الوفاق . وبسوم التعاون  
على السير والتقوى والبعد عن اسباب الشقاق .  
وفعلي ونسلم على مصباح الظلام ومصدر النظام .  
محمد المصطفى الطاهر الحبيب المنقذ . خلاصة  
الوجود . والسبب في كل موجود . المبعوث  
لاتمام مكارم الاخلاق . ومحو الشقاق والفاق .  
وبعد فان مجيئنا هذا مجمع مرور وسعي ان  
شاء الله تعالى سعي مشكور لان ائتلاف القلوب  
هو الخور الذي عليه يدور نجاح الامة ويستقيم  
امرها . ويعاين عند العتلا قدرها . ويقوم  
به عند الله اودها وقد قال آمر بذلك وتعاونوا  
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
وقال تعالى متيناً على الفاطين يا اذكروا نعمة  
الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم  
اخوة اخواناً وكنتم على شفاخرة من النار فانذكم  
مها وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال محمد  
رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء  
بينهم وفي الحديث المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد  
بعضه بعضاً وفيه ايضا لا تخاصموا ولا تناغصوا  
ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوة المسلم اخي  
المسلم لا يظلم ولا يحقر ولا يذل ولا يسلط  
بحسب امر من الشران يحقر اخاه المسلم . كل  
المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله وثبت  
الله صلى الله عليه وسلم اخاً بين الصحابة فآخين  
المهاجرين والاصار عند الفجرة وقال لبعض  
الصحابة انت اخي في الدنيا والآخرة وكان على  
الله عليه وسلم يوافق بين الصحابة ولا يفرق ولا  
يراجع احداً منهم فمكروا حتى كانوا على غاية من  
الاتفة والمحبة والاتحاد ( ثم ومن ) اعظم الاسباب

الباعثة على ائتلاف القلوب واتحادها واجل  
الوسائل التي توصل اليها الخباب والتواصل  
الذان هما سبب لكل خير ديني واخروي بان  
يحب للناس ما يصب لنفسه مع حسن الاستقامة  
ومن امن النظر واستعمل حر الافكار في حث  
الفريفة المطهرة على ملازمة صلاتي الجمعة  
والجماعة وفي مضاعفة ثواب الجماعة حتى بلغ  
سبعاً وعشرين درجة بالنسبة لثواب صلاة المفرد  
وفي حث الشارع على استماع الخطب المشروعة  
في الجمعة والعديد وغيرها والحضور لذلك  
النصح انه انصاحاً جلياً ان الشارع الحكيم الذي  
هو الطبيب الروحاني للقلوب سراً عجيباً في ذلك  
الحث وما هو الا الائتلاف ودوام التواصل  
بين الامة وقطع اسباب الوحشة والجفاء وادمان  
الحبة التلية وتطهر القلوب من الحقد والضغائن  
الذين هما الداء العضال المنسد للاخلاق  
الباعث على افتراق واتارة الشقاق حتى قال  
صلى الله عليه وسلم لمن سأل عن خصلة جامعة  
للخير ان استطعت ان تصبح ونسي وليس في قلبك  
مثقال ذرة من حقد لاحد فافعل فان ذلك  
من سني ومن لازم سني وجبت له شفاعتي هذا  
واتنا ايها الاخوة تجميعنا جامعة الدين والنسب  
ولو بعد ونعمت الجامعة لانها العروة الوثقى والمحبة  
اليضاء والطريقة التي تقطع النظر عن اختلاف  
النشأة فالمؤمنون في مشارق الارض ومقارها  
انهم رجل واحد يفتضى قوله تعالى يا ايها الناس  
انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل  
لتعارفوا وقوله انما المؤمنون اخوة فاصطفا بين  
اخوتكم

معاصر الحرب الوطني اني ارى ان العناية



الصدائيه والهداية الربانية قد اخذت بايديكم الى عمل مبرور وسعي مشكور وفعل ماجور وعزم غير مازور بانحداد الشكوك وعقد العزيمة على الخائب والنوادد والتناصر والتعاقد وارجو ان يكون ذلك مبروراً في قالب النادي ليدوم بذلك كبت الاعادي فقد بلغتم بذلك مزيد الامل ومن سار على الدرب وصل ولستم تجهلون اهمية ذلك العمل عند الخالق قدس اسمائه وعند المخلوق آبائه وابناؤه فاما بالنسبة للخالق عز شانه فقد امتثاتم اوامره حيث قال وتعاونوا على البر والتقوى لا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال مادحاً لمن استقام على سنن التواصل والذين يصلون ما امر الله به ان يوصل وقال تعالى ناهياً عن التنازع والشقاق ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين وقال رسوله الاكرم صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال ان تحب الله وقال ايضاً احب الاعمال الى الله ادومها واما بالنسبة للمخلوق فانما هي ما اثركم الخيرية تشيدون امرها وتخلدون في صحف التواريخ ذكرها بل انما تذبون عن انفسكم واخوانكم وابنائهم فانكم حماة الدين والمسؤولون يوم الدين فلتكونوا على وفاق تام في منصدقكم الدريف وعقدكم المنيق مؤتلفين غير مختلئين ومجتمعين غير متفرقين وانما نحن وجميع الامة مدد لكم نفديكم بالارواح والاموال ولا نستبدل بكم غيركم واعلموا ان شرف جمعيتكم من ليس قاصراً عليكم وحكم وانما هو شرف عام للوطنيين تزدان به انوار غرر وجوه المسلمين في عموم الوطن فاحرصوا على هذه المحمة جهدهم وحسنوا فيها قصدكم وعضوا عليها بالتواجد

واحذروا ان يعوقكم عن ذلك ملل او يشوب نيتكم السليمة خلال فانما الاعمال بالنيات وان الله سبحانه ينزل المعونة بقدر المؤنة ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ان تنصروا الله ينصركم وهو سبحانه اصدق قائل لا يخلف وعده واجل واكرم من ان يمتع المخلصين رفده هذا وانكم لا تظنوا انكم تركتم سدى . او تاملت عنكم اعين العدى بل انتم في غفول السياسيين العظام يظنونكم ظهراً لبطان واستعملون في مكيدكم كل حيلة ومن فاعينهم على الدوام بفضة تحرق النظر في اسباب كيدكم ويتظنون حل رابطة الاتحاد التي بينكم فتوكلوا على الله تعالى في دوام الالفه والاتحاد فمن توكل عليه كفاء الاعداء والعناد من العباد . واعلموا انا شركاؤكم في هذه الخيرات ووجوه الترقيات التي منها الافاقه في هذا التفريضية الرباط في سبيل الله عز وجل وقد ورد في حكم وحق امثالكم من المجاهدين والمرابطين في سبيل الله عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه ما تقر به العيون وتبذل فيه جنه الارواح والاموال والبنون كقوله صلى الله عليه وسلم غدا في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وقوله من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وتبعه نبياً وجبت له الجنة والمجاهد في سبيل الله يرفع الله له في الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والارض وفي الحديث افضل الناس رجلاً مجاهداً في سبيل الله بالله ونفسه وفيه ان ابواب الجنة تحت ظلال السيوف وورد في الحديث رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل

وأجرى عليه رزقه وأمن من النار وورد أيضاً  
رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما  
سواه من المنازل وفي الحديث ما أغبرت قدما  
عبد في سبيل الله فحمسه النار وفيه لا يجتمع  
غبار في سبيل الله ومخاض جهنم وورد من  
شأن عبادة في سبيل الله كانت له نوراً يوم  
القيامة وأمثال ذلك كثيرة ورجال من الحضرة  
الربانية والعزة الصمدانية إن تقع مقالتي هذه  
من قلوبكم أيها الاخوة موقع القول . والله  
وكل على ما أقول هذا وإن كنتم في غنى عن  
مثل هذه الوصية لما جلبت عليكم طوبىكم من  
حسن المقاصد والنية . ولكن الفارع صلوات  
الله عليه أمر بالتذكُّر ولا أفيدكم أنا من  
الانصراف وقد فحتم في هذا العصر الجديد باب  
الاتحاد والارتباط على الأعمال الخيرية وهو  
من أفضلها فاستنبطوا بأن لكم أجر من هذا  
خدمكم وصنع بخدمكم مثله إلى قيام الساعة كما  
نطق بذلك الصادق الصدوق حيث قال من  
سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها  
إلى يوم القيامة ولحمد الله عز وجل إذ كانت  
ولاء أمورنا معصدة لذلك العمل الخيري  
مساعدة على تلك المناسبات فالاجمل لكم أن  
تكونوا عوناً لأمرائكم على مقاصد الخيرية بأن  
تقدم كلتكم وتنتقل أقدانكم وتثبت عزيمتكم فلم  
يخكم الله سبحانه ذلك إلا لحسن مقاصدكم  
وإلزام طوبىكم حتى شكركم المخلصون ذوي  
العرفان والى عليكم اللسان والحنان ولقد كنتم  
تأبتم في بداية هذا الأمر تلك الصعوبات  
الجمية حتى جرم عقابكم المنيعة وبلغ من شجاعتكم  
مقاصدكم أن عابكم عدوكم وتلك أيام الله مشقة

سنية . ومكرمة بهية . فلقد طال ما اتخنى  
الزمان على هذه واستهدفتها أسهم الفتنة . وهتبت  
من الزمان بالعكس المستوي حتى ظلت تحسب  
السراب ماء . والشفاء رياء . والبؤس نعيماً  
والنعيم جحيماً وإصابها ما ضاعف وإصابها ما ضعف  
منها الجلد ولم يبق من بحرها إلا راسي هذا  
الثمد ونفس الزمان كلها يديه من مروآت الرجال  
وحلى تراب الجبن على عزيمة الإبطال . ومع  
ذلك فقد ظل هذا الثمد عرضة للضوب وهذا  
ما ننشئ له الفلوب لا الجيوب واستغل أمر  
من يمه اجتياح هذه الأمة ومحو آثارها من  
صحيفة الوجود ويعمل فكان في كسر شوكتها .  
وأضعاف قوتها واسترقاق عبادتها بعد أن أتى  
عليها حين من الدهر . ومجدها اضرع من  
لغة الزمر . واضو من عينا البدر . إبان كانت  
تختر ملوك الدنيا وتجر ذيلها عليهم فخراً  
حتى قبض الله لها هذه المعصاة المحلاة بفخر  
الإصابة المتسمة بانها تقاوم الأطوار ويستوي  
عندها الأغوار والأنجاد ولناس الظباء وعرب  
الأساد . تكن المنايا في فرند سنبها الأبر  
وسنان رديتها الأسمر . ويرمي مخبئها صم  
الصخور وتفتح سنبها لجة البحور أسيافها مولعة  
بمحصاة الرؤوس أو فقد آية النفوس فدفع  
الله كيد الأعداء بهم وأعينهم المحيلة بالتحاد  
وعيث عليهم السبل فرجعوا بخفي حنين .  
قامات الزمان هذا السلف وأبدله بنعم الخلف  
ذو الأقدام والكفاح من كل كى شاكى  
السلاح فطلع عزه في جبين الزمان ونزعة بين  
الأفران ولقد كانت هذه الأمة في القرون السالفة  
والعصر الحالية بعد زمن النبوة على جانب



وإنكم وحسن العاقبة والنجاة ما يكيدنا ويكيدكم  
ودوام النصر وإعزاز الدين آمين  
(خطبة القاضي)

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض  
ولا في السماء . ولا ينفع مع حفظه حسد الحساد  
ولا مكائد الأعداء فله الحمد على ما أولاه .  
وما بكم من نعمة فمن الله . وله الشكر على فضله  
الجليل . ومنه الجزيل . بهذا المجمع الذي انشعبت  
به الصدور انشراحاً وسكنت له القلوب ارتياحاً  
وانتعشت به العقول فرحاً وسروراً . وأمدت به العيون  
نقجة ونورا . وحمل اللسان على الثناء شكراً .  
والأركان في مواضعها من بعد أخرى . وكيف  
وقد منع العناية . ومد عليه رواق الحماية . فثبت  
بالنصر مولاه . ناشراً عليه الوية الظفر بقوله أن  
أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله  
فرجاله من ضيغم هذه العصاة . الموسومة بالنجابة  
والأصابة . هم الحامون لحوزة الإسلام والإيمان .  
المؤسسون على تقوى من الله ورضوان . الرافعون  
أعلام البشائر أعلا . لكلمه . ليجزيهم الله أحسن ما  
عملوا . ويزيدهم من فضله . ولعمري أن الباعث  
على ذلك هو ما بينهم من الائتلاف والوداد .  
الذي هو ذهاب المروع وثبات الفتاد . فدوموا  
معشر المحامين عن الوطن على ما أنتم عليه من  
التعاضد الأقوى . وكونوا عباد الله أخوة تاروتعاونوا  
على البر والتقوى . لينال كل منكم ما يرجوه  
ويستغبه . والله في عون العبد ما دام العبد في  
عون أخيه . واعتدوا على ذلك الخناصر . ومن  
شد منكم فإله قوة ولا ناصر . هذا وإنكم فئة  
اجتمعتم على فعل كل خير عظيم . بعد أن كنتم  
أفراداً لا يجمعكم نسب ولا يواف بينكم عظيم .

عظيم من وحدة الكلمة وتقوية عروة الوفاق  
والاتحاد على كل من يرومها بسوء أو يترصص  
بها مع التوائب ما وقع بينهم من الشاجر لكن  
لم يكن ذلك مانعاً لهم عن متوأة عدوهم ودفعه  
بمواضي عواملهم فلم تكن أزمة الخلاف بينهم  
مانعة من التخلي لمحاربة عدوهم لاجتماعهم على  
وحدة الدين وعهود الذمة بل كانوا في محاربة  
عدوهم على قلب رجل واحد لا يلبث ذلك  
الخلاف بينهم حتى يستجبل وفاقاً على من  
ناولهم بكونهم يدا واحدة على العادين وحاجرا  
حصيناً تجاه الباغين فتأبى بذلك من ذوي  
الاطماع اختطاعهم ورضوا من الغيبة بالاياب  
ومن تأمل صحف الاخبار ويطول التواريخ علم  
فوق ما قلت ثم إذا جلست بعض الجولان في  
عنوان شيبه هذه الامة ووصلت الى أوائل  
الدولة الاموية وجدت من ذلك أوضح بيان  
وأنتم نبيان ثم بعد أن نادى الزمان وانقضت  
تلك الافران رجعت الامة الاسلامية أنعم  
الله بأهلها التهقير عن سبيل الاتحاد على خط  
مستقيم وظلت مولعة بذلك حتى كان لها فيه  
حظاً في العاجل وأجراً في الآجل فاستبدلت  
الوفاق بالشقاق والائتلاف بالاختلاف وهي  
تعلم بالبداهة وتبصر رأي العين أنت تفرق  
الكلمة بمزلة تسليم النفس والنفس والمرؤوس  
والرئيس والعباد والبلاد والعدو والعدو والعدو  
الألد مع أن ذلك قصارى مرأه ومتمشى مقصده  
وغاية بنيته لما أنه يغير عليه المال ويحتمل له  
دما الرجال حتى قبض الله لحسم مواد الفساد  
وحفظ الثغور والبلاد هذه العصاة الموصوفة  
بالأصابة نسال الله سبحانه دوام التوفيق لنا



عليهم نصيراً . ولا تفتي بهم نصيراً . واجعل لهم  
من لدنك سلطاناً نصيراً . اللهم ادمهم ممنطين  
من السيادة اعظم صهوة . مرتقين من السعادة  
اسمى ذروة . اللهم بلغهم المقاصد والمقاصد . واحفظهم  
من اعين الحساد . اللهم يا قاضي الحاجات .  
استجب منا هذه الدعوات . انك ولي الاجابة .  
واليك المرجع والالاية . آمين آمين آمين والحمد  
لله رب العالمين

### فصل

( الترفيات العسكرية بعد ترقى )

( عراي )

ولما انتظم عراي في سلك وزارة سامي  
ناظرًا للجهادية والبحرية وأحسن عليه وعلى  
عبد العال وعلى فهمي برتب لواء ( باشا ) طلب  
عراي من الخديو ترقية عمومية تشمل كل ضابط  
انتظم في سلك الحرب العسكري فاجابة الخديو  
الى ذلك وأنعم على كثير من الضباط بالرتب  
السامية . وقد قرر عراي قانون الضباط والمعاشات  
بصفة جمعت على ولاته قلوب معظم الاهالي  
وقد شكلت لجنة عسكرية وفيها بعض  
الاطباء لفرز الضباط العاملين والمستودعين  
فانتمت اعمالها وقدمت كشفاً لديوان الجهادية  
بشأن نحو ستمائة منهم قصد احالتهم على المعاشات  
بدعوى انهم لا يصلحون للخدمة العسكرية واكثرهم  
من الترك والجرانكة

وقد أنعم على ابراهيم فوزي بك برتبة  
الميرالاي وعين ضابطاً للبحر وسة بعد وفاة احمد  
باشا الدرملوي وأنعم على كثيرين من الميرالايات  
برتبة اللواء وعلى عدد من القناصل  
برتبة الميرالاي وعلى نحو اربعين بكباشياً

لو انقست ما في الارض جميعاً ما كنت من  
خلوقهم ولكن الله لك ينهم الله عز وجل حكيم .  
وان اجتمعكم هذا من الامور النافعة زمناً كثيراً .  
لما في ذلك من الحكمة التي اوتيموها ومن يوت  
الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً . واجتهدوا في تهديد  
طريق البر لمن يقتبه . وارحوا التلاح من الله  
فانه لا يحب مرتجه . واتقوا في عماكم لتغفلوا  
اجراً وتحبوا وطنكم . واعتصموا بحبل الله جميعاً  
ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم واحفظوا  
بامركم فما احسن احتفال لولي العزم والياس .  
ووسعوا دوائر الخير فما اعظم هم غاربه بعد  
التقوى والياس . الذين يفتنون في السراء  
والضراء والكافرون العبط والمعاوين عن الناس  
وتعاقدوا وتآلوا . وتعاقدوا وتحالفوا . والحمد  
له لقد ذهب الشقاق وفاق الصفاء . فاسعوا  
في المنافع وان ليس للانسان الا ما سعى وان  
سعى سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاولي . واجتهدوا  
على ما ينفع به الانسان . وتعاونوا على البر  
والنهي ولا تعاونوا على الاثم والعدوان . فان  
المنفعة العمومية معراج الكرم . وقابلها بالثناء  
من الخلق والاجر من الكرم . وما يلقاها الا  
الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم .  
واحدروا اعداكم البغاة . وان جنحوا للسلم فاحض  
لها وتوكل على الله . وان انا لكم معضدون . والارواح  
والاسوال بافلون . ابد الله كلمكم . وابد دولتكم  
واعز انصاركم . وضاعف اقتداركم . وادام انوار  
عزكم مشرقة في سماء الوجود . وكواكب السعد  
مبهلة في منارل السعود . اللهم امدم بامدادك  
الذي لا ينفذ انقطاع ولا يدرك دفاع . اللهم  
اشرح صدورهم . اللهم اجمع اشرم . اللهم لا تسلط

برتبة القائم نام وعلى ثمانين صاغنول اغاسي  
برتبة اليكباشي وعلى نحو مائة يوزباشي برتبة  
الصاغ وعلى نحو مائة وخمسين ملازماً اول  
برتبة اليوزباشي وعلى مثل هذا العدد من  
الملازمين الثانويين برتبة ملازم اول وعلى  
نحو مائتين من الباشجاويشية برتبة الملازم  
الثاني . وقد حصلت هذه الترفيات بواسطة  
لجنة الامتحان

وكان قد صدر الامر قبل هذه الترفيات  
بشكيل الاي جديد ليرسل نخبة الى السودان  
بعد ان قويت فيها شوكة المهدي وعين له ضباط  
اغلبهم من المجرأسة ثم صدر امرٌ بالغاء الاي  
المذكور واحالة ضباطه على نظارة السودان  
ليذهبوا الى مقر الثورة وصادف ذلك حدوث  
الترفيات فكان ذلك من اقوى بواعث حادثة  
المجرأسة

وهذا بيان الترتيبات والترفيات التي حصلت  
بعد ترقى عراي

ترتيبات جهادية

( حكمدارية )

علي فمي حكمدار برنجي لوا المؤلف من  
برنجي وايتنجي بياده

طلبة عصمت حكمدار ايتنجي لوا المؤلف  
من اوجنجي ودرنجي بياده

عبد العال حلي حكمدار درنجي لوا  
المؤلف من يدنجي وسكرنجي بياده

حسين مظهر حكمدار الطوبجية البرية  
والسواحل

عيد محمد حكمدار درنجي بياده

سليمان نجاني حكمدار اوجنجي بياده

خليل كامل حكمدار ايتنجي بياده

حامد امين حكمدار يدنجي بياده

حسن رأفت حكمدار ايتنجي طوبجية

محمد امين حكمدار ايتنجي سواحل

احمد فرج حكمدار برنجي بياده

خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده

سليمان ساعي حكمدار التنجي بياده

بدوي منسى حكمدار برنجي طوبجية

( وكلاء قائممقامات )

محمد عبيد وكيل قائممقام درنجي بياده

عبد القادر عبد الصمد وكيل قائممقام

اوجنجي بياده

محمد الزمر وكيل قائممقام يدنجي بياده

عبد الرحمن حسن وكيل قائممقام ايتنجي

سواربي

محمد نجاني وكيل قائممقام ايتنجي طوبجية

عباس وعبي وكيل قائممقام ايتنجي سواحل

محمد الثميت وكيل قائممقام اوجنجي سواحل

( معاونون في ديوان الجهادية )

ابراهيم فوزي باشمعاون ومعه :

حسن فمي

احمد علام

راشد انور

شريف عمار

ابراهيم صبري

سليمان محمد

محمد امين

عبد الوهاب حلي

خليل انيس

بكر صدقي

علي الغباري

الترقيات

(لوائت)

يعقوب سامي وكيل الجهادية

علي فهمي لواء برنجي والكجبي بياده

طلبة عصمت لواء اوجني ودرنجي بياده

عبد العال حلي لواء بدني وسكرنجي بياده

حسن مظهر لواء الطوبجية السواحل والبرية

ميرالايات

خليل كامل ميرالاي الكجبي بياده

عبد محمد ميرالاي درنجي بياده

حامد امين ميرالاي بدني بياده

سليمان نجاتي ميرالاي اوجني بياده

حسن رافت ميرالاي الكجبي طوبجية

محمد امين ميرالاي الكجبي سواحل

قائمقامات

عمر رحيم مدير اقسام الادارة والمعاشات

والاوامات

احمد فرج حكمدار برنجي بياده

محمد عبيد قائمقام برنجي بياده

علي عيسى قائمقام التقي بياده

محمد حلي قائمقام سكرنجي بياده

عبد القادر عبد الصمد قائمقام اوجني بياده

فوده حسن قائمقام درنجي بياده

سليمان سامي حكمدار التقي بياده

محمد الزمر قائمقام بدني بياده

خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده

عبد الرحمن حسن قائمقام الكجبي - سواحل

بدوي منسي حكمدار برنجي طوبجية

عباس وحي قائمقام الكجبي سواحل

محمد نجاتي قائمقام الكجبي طوبجية بريه

محمد بنجيت قائمقام اوجني سواحل

علي انور مأمور ادارة المدارس الحربية

(حكام)

محمد سالم حكيمباشي الكجبي بياده

محمد عامر حكيمباشي بدني بياده

(موظفون)

السيد محمد محافظ العريش

علي داود قائمقام مستعظمي الاسكندرية

يعقوب صبري ناظر قلم ترجمة (رتبة ثانية)

محمد عبد القادر ناظر قلم محاسبة (رتبة ثانية)

حسن حسني ناظر قلم غريبات الجهادية

(رتبة ثالثة)

(توجيهات)

(اسماء من احسن اليهم بما هو من رتبة)

(البكباشي الى الادنى)

(بكباشية)

من الااليات الليادة

علي رمزي

رمضان صدقي

السيد لطفي

ابراهيم ابراهيم

ابراهيم هيبه

محمد عاكف

محمد البهواشي

محمد درويش

رزق حجازي

حسن عزام

يوسف السيد

محمد فوده



( من الايات السواري )

علي شرمي ( حكيم بشري )

علي رشاد

عبد الله احمد

جاد حسين

محمد مكي

يوسف حبيب

( فروع جهادية )

محمود صبري ( من اركان حرب )

محمد سعيد ( رئيس ادارة بقلم عسكرية )

محمد علي ( رئيس قسم ثان بقلم عسكرية )

علي فني ( ناظر مخازن تعيينات جهادية )

ابراهيم حرب ( ناظر مخازن مصر )

( ضباط من اورطة المستنظفين )

( مصر واسكندرية وبور سعيد )

اللبي الغشاوي

احمد حني

محمد السيد

( صاغول اغاسية )

( من الايات البياده وديوان الجهادية )

( والمصالح التابعة له )

محمود احمد

عباس فني

محمد الصياد

محمد عزمي

احمد صادق

احمد كامل

محمد الرملاوي

محمد السيد

يوسف علي

احمد نجيب

محمد عمار

فرج يوسف

احمد البيار

عبد الرحمن سليم

موسى دياب

احمد عبد القادر

محمود سري

( ضباط بمصالح فروع الجهادية )

محمد رفعت

محمود توفيق

قاسم اسعد

محمود حلي

عبد المنعم خالد

محمد طاهر

محمد صادق

عبد الرحمن فني

( من الايات الطوبجية البرية والسواحل )

محمد انور

محمد حشمت

مصطفى عبد الحليم

محمد فريد

محمد لبيب

سليمان زغيب

سيف النصر

محمد شرمي

عبد العال ابو العال

احمد ضيائي

محمد سليمان

عمر طان

احمد عبد السلام

رسول فيضي

عبد الهادي ضرار

محمد علاء

عبد العظيم علي

ابو كنز قاسم

سليم الزبيدي

عبد محمد

محمد يوسف

محمود فهمي ( من بلوكات النور يدو )

سليم نظيف ( ناظر الياروخانة )

ابراهيم وصلي ( ناظر الدكة خاله )

احمد توفيق ( من البوليجون )

محمد قدري ( من المدارس الحربية )

راضي احمد  
عجبي اباظه } من المستنظفين بصر

يوسف سليم ( بقلم معاشات الجهادية )

محمد حنفي ( من المستنظفين بالسكسرية )

احمد زياد

عبد الرحيم  
سليم محمود عماد } من بوليس السكسرية

محمود رحتي ( من اركان حرب )

احمد منسي ( بأورطة التاكة بالسودان )

عبد النبي ابراهيم ( حكمدار بلوكات سواكن )

( من الايات الطوبخية البرية والسواحل )

علي رضا

محمد نسيم

حسن حسني

احمد عمر ( حكيم )

امين سامي

محمد وصفي

محمد الشرفاوي

مصطفى مختار

محمد قدري

محمد الموحى

عيسوي عطالله

احمد سليم

حامد حمدي

محمد زكي

حسن وصفي

( من الايات السواري )

محمد نوحى

عبد الرحمن نصر

السيد شاهين

محمد راتب ( حكيم )

علي ندا

عواد ابراهيم

وقد وفد جميع الضباط على قصر النيل  
لاداء الشكر لاجد عرابي وكثر منهم الفاء الخطيب  
في شأن ذلك فكان ما يستحق الذكر منها خطبة  
لمحمد افندي منيب بكباشي برنخي الاي سواري  
( هو منيب بك مير باخور خديوي الان ) وهي  
بنصها .

سادتي - بعد حمد الله مولى البر والاحسان  
والصلاة والسلام على من انزل عليه القرآن  
وعلى آله وصحبه المرصوفين بقول القائل  
كانهم في ظهور الخيل نبت ربا

من شدة الحزم لا من شدة الحزم  
اثني على اميرنا المعظم وخديويتنا المنعم توفيق  
الاول الذي منحنا من الحرية ما تمتعت به الامة

في كل وقت وإبان مجيئة مولانا الخديوي المعظم  
قائلاً ( أفندمز جوق يشا )

### فصل

( عريضة )

ولما صدر امر نظارة الجهادية بائتمان  
الضباط لاستكمال النقض من ذوي الرتب  
وأعلن ذلك اليهم قدمت الآلايات العريضة  
الآتية :

قد تشرفنا بصدر الامر من سعادة ناظر  
الجهادية القاضي بائتمان الضباط لاستكمال النقض  
من الآلايات ولا يخفى عزكم اننا جميعاً متقنون  
للتنون العسكرية حافظون لسائر قوانين الجهادية  
الواجب على كل ضابط درسها وانقائها وبهذا  
نعلم امرنا اننا مستعدون للائتمان في اي وقت  
شاؤنا غير اننا لاعتقادنا اننا روح واحدة سارية  
في عدة اجسام وان شرف الواحد منا شرف  
لجميع اخوانه قدمنا هذه العريضة ملتسبين من  
امرائنا انتخاب من يشاؤون منا وينزلون عليهم بما  
نحن عليه من الاستعداد منزلة الائمات فاننا  
راضون بمن يقدمونهم رضاً تاماً بلا مناقسة ولا  
غيلة فان شرف الواحد شرف للعموم والرجاء  
قبول القاسنا هذه الدفعة وصرف النظر عن  
الائمات وانتخاب من يقع عليه اختيار امرائنا  
فكل رجل واحد يقدم وطنه على اي حالة كان  
وكننا جند وان اختلفت الالئاب أفندم

وجعلنا بعنايته اسود الشرى وطوقنا معشر  
الجهادية المنن وخصنا بما يعجز الالسن شكراً  
وثناءً - واني بالنيابة عن اخواني السواري  
والاصالة عن نفسي لا نخفي ثناءً على هذا العزيز  
البر الرؤف وعلى صاحب الدولة ذي الوزارتين  
محمود الثعال سامي المقام وبقية اخوانه ساداتنا  
النظار الكرام اخص من بينهم طويل الفجاد  
رب الرشاد الذي عرفنا بدعوته وهدينا بارشاده  
فارسانا الوحيد صاحب السعادة ناظر جهاديتنا  
هذا المشار اليه اذ اتقدم بين يديه بقولي

اهني سعادتك بفرسان وطنك نحن معاشر  
الجهادية الذين يجمعنا وياك اصل واحد وهي  
العرب ووطن واحد وهو مصر ودين واحد  
وهو الاسلام اعزه الله واخوة واحدة وهي الجهادية  
واسمحنا رفيق صادق وهو السيف المجرى لحماية  
الاطمان ندافع به عن اهلنا واخواننا الوطنيين  
على اختلاف معتقداتهم حباً في البلاد وقياماً  
بما تدعو اليه الاوامر التوفيقية العالية

ثم اننا نثني عليك الثناء الجليل لما لزمنا  
من العدل اذ لم ترفع واحداً منا الا بالائمات  
تنفيذاً للقانون وحفظاً لنظام العدالة مع اهلك  
بما نحن عليه من الاستعداد وهذه اعمال تزيد  
في اتحادنا وتقوي رابطة الالفة بيننا يعلمها كل  
واحد من وقوفه عند حد القانون بعد ان  
كانت الرخصة بالخطا والاعراض وهذا الذي  
راينا منك هو مصداق اعتقادنا في امانتك  
وعدلك ونحن سيوف الحكومة المصرية وحصونها  
لا قوة لنا الا بما يؤيدنا به الله تعالى فلتعني  
امة صار رئيسها منها ورئيس جندها ابن مجديتها  
ورجال نظاراتها بدور طلعتها ولحي جند بنيادي



نقل

## (بعض احوال)

(تكذيب سلطان باشا لما نشر)

(جريدة التمس متعلقاً)

(عراقي)

وذكرت جريدة التمس يوماً أن عراقي  
توعد النواب ورئيسهم بالسوا أن خالفوا رأي  
الحزب الجهادي وذلك أثناء وقوع الخلاف بين  
وزارة شريف باشا والنواب في شأن الإصلاح  
الإنشائي فكتب مستر باشا ذلك في الوقائع  
المصرية من خلال

ورد في جريدته (تمس) أما معناه أن لما  
كان الخلاف واقعاً بين الوزارة السابقة ومجلس  
النواب وقد سعادة عراقي بك على سعادة سلطان  
باشا وأوسعه تهديداً وبعث على قبضة السيف  
إشارة إلى ما يحل بالنواب أن خالفوا رأي  
الحزب الجهادي انتهى

ولقد استنت لحول هذا الخبر الكاذب  
محل الثبول بحريته خطيب في محبة عذبة  
الشأن وما كان يستحق عندي غير الاستنكاف  
جواباً لولا الخلاف من توهم شيء من الصحة فيه  
أو روده في تلك الصحيفة المشهورة ولذلك ثاني  
أرده واكذبه باستنكار وإقيم الحق على محققه فهو  
خير بعيد من الصدق برأي من الحق لا يفتق  
أن يخسر بخاطر أحد من العارفين بمكان سعادة  
عراقي بك من رعاية الحقوق والاعتدال وبمكان  
الأفكار في مجلس النواب من الحرية والاستقلال  
وأما هو قرية عدد يروم هذا الوحشة وإيجاد  
القدرة من عيشنا الوطنية في المالك العثمانية

الثغرية بتقريبات تبعد عن حد الخيال والوهم  
غرامة وإسناداً ولقد كذب دليل الواقع وحجة  
العيان إلى الآن وسيزيد المستقبل تزيئاً ويزيد  
عياشاً تظهر أرباباً بتقريده أن شاء الله

(الأمضاء) (رئيس مجلس النواب)

(تكذيب في جريدة الدائف لما نشر)

(في صحيفة التمس نقلاً عن مكانها)

(في الاسكندرية متعلقاً بسعد الله)

(بك حلايه وثاني الاسكندرية)

(ويعرض ساطع حماد)

قال سعد الله بك : عثرت في جريدة  
التمس على حجة من مكانها بالاسكندرية خرج  
فيها عن الاعتدال

ومنادها أن حضرتي ثاني الاسكندرية بعد  
وصوف إلى مصر أرجعوا إلى الثغر تحت ملاحظة  
أحد ضباط العساكر لحالتهما في المشرب لسعادة  
عراقي بك وأن الضابط بعد وصوله بها سعى  
في عقد جلسة من الضباط بمحل الجمعية الخيرية  
بالاسكندرية حرر فيها محضر يطلب فيه جعل  
الحكومة شوروية وطالب الضباط إلى التوقيع  
عليه وجوه الثغر فأجابوا أنفسهم مهلة يوم فلم يجابوا  
وأحاط الضباط بمكان الاجتماع فاضطربوا  
للتوقيع إلا سعد الله حلايه فإنه تخلص وأختفى  
في بيته نحو أربعة أيام لكن الجأء التهديد بعد  
ذلك إلى موافقة من وقعوا على المحضر وبالغ  
هذا المكاتب في حكاية (أن أهل الثغر في غاية  
الكد من حالة العساكر الضباط وأنهم لولا  
الخوف لظاهر وأعلمهم) هذا محصل ما قاله  
المكاتب ونقلت جريدة التمس عنه وإلى أقول

اليامع كوني من يوم حضرت الى العاصية ودخلنا  
في اعمال المجلس لم نرجع الى اسكندرية لحد يوم  
تحريره فضلاً عن ان يصدر ذلك اليانا فتحن  
نقيم الحجة على هذا المكاتب الذي لم يراع فيما  
كتب حتى الذمة التي تلزمه ان يتحرى فيما يقول  
كي لا يكون سبباً في نشوب افكار واثارة المخاطر  
واني ارجب اليكم نشر هذا في جريدتكم ليعلم  
القراء حقيقة الامر فلا يلتبس عليهم الحق بالباطل  
تحريراً في ٢٧ ربيع اول سنة ٩٩ الموافق ١٦  
فبراير سنة ٨٢

( صورة ما كتب من سلطان باشا رئيس )

( مجلس النواب الى نظارة الداخلية )

( بتخصيص جريدة الطائف )

( لنشر محاضر المجلس )

( والتكلم بافكار اعضائه )

( والدفاع عنهم )

داخلية ناظري عطوفتوا افندم حضرتلري  
حيث ان حضرة محرر الطائف اظهر ارتياحه  
الى نشر محاضر المجلس وافكار نوابه وما يتبع  
ذلك مما يستدعي القيام بخدمة الحقوق الوطنية  
للمجلس روي انه لا مانع من مكاتبة الداخلية  
لتصدر امرها الى ادارة المطبوعات بمعرفة هذه  
الصحيفة ممتازة بهذا الاختصاص ونسبها للمجلس  
على الوجه الذي قدمه حضرة محررها الموما اليه  
افندم في ١٥ ربيع الثاني سنة ٩٩

محمد سلطان

رئيس مجلس النواب

( يبرق انكليزي الاي بياده )

كان هذا اليرق تحت امرة طلبة عصمت

ثم وجهت حكمدارية هذا الاي الى خليل كامل

ليان الحقيقة ان هذا الخبر مما لا صحة له ولم يوجد  
شيء يقاربه بوجه من الوجوه فان حضرتي النائين  
لم يعودوا الى اسكندرية بعد سفرهما ولم يلقنا ان  
احداً منها عتف او كدر لابداء رأيه في شيء ولم  
يجتمع اهل الثغر لتحرير محضر كهذا في محل من  
المحلات اصلاً ولم يقع لي تهديد ولم الجأ من  
احد في شيء البته ولم يجتمع ضابط على ضابط  
داخل المدينة بقصد مثل هذا ولذلك فاني اقيم  
الحجة على هذا المكاتب فيما افتراه علي والى حضرتي  
النائين ان يكذبا به وبقيما عليه الحجة في ذلك  
واني اعلن على لسان جريدتكم جميع القراء  
ومحرري الصحف باي لسان ان ما اتاه هذا  
المكاتب لا صحة لشيء منه وارجو من كافة ارباب  
الجرائد ان يتقنوا هذا الخبر في جرائدهم ليتحقق  
لقراءها براعتنا ما زمانا به وبعدنا من جميع ما  
افتراه علينا

ونشر ايضاً السيد سعيد الغرياني في الجريدة

المذكورة الرسالة الآتي نصها

عذرت في جريدة التمس على جملة نقلاً  
عن مكاتبتها بسكندرية من مقتضاها ان نائبي  
اسكندرية بعد وصولها الى الخروسة ارجعوا الى  
الثغر بقوة قاهرة لخالفتهما لرأي سعادة احمد  
بك عرابي وان الضباط في اسكندرية الزموا  
وجوه الثغر بختم محضر واستعملوا لذلك التهديدات  
الشديدة وغير ذلك من الاقوال المرجفة واني  
بوصف كوني احد النائين اعلن كل قارئ وكل  
سامع ان ما افتراه هذا المكاتب علينا مما لا صحة  
له فاني ورفيقي النائب ما سمعنا ان احداً من  
النواب سئل عن رأيه الخاص في شيء او اكره  
على مخالفة ضميره فضلاً عن ان يصدر ذلك

فتوجه اليه علي فهمي برنجي لواء تسليم اليرق  
حسب العادة فوقف الآلاي في ساحة قصر  
البل على شكل ميدان تعليم فقبض اللواء على  
اليرق وحاطب الميرالاي بقوله

لكل امة عنوان يو تعرف وشرف يو  
نوصف وعنوان الامم رجال جيادينها وشرفها  
معتود بلوانها فهذا الذي اسلم لعزكم علم من  
الاحلام الاسلامية المصرية التي يتوقف شرف  
الامة على حفظها فيا لياية عن الحضرة الخديوية  
الجليلة وسعادة ناظر الجهادية والبحرية استخلفك  
يا الله ثلاثا لك تحفظ هذا العلم وغوط رجاله  
بافكارك الصائبة ولا تسله لعدو معاذ الله وفي  
جسمك نفس قيامة بحى الوطنية وشرف الخدمة  
العسكرية

فاقسم الميرالاي بهذه الايمان واسلم اليرق  
واوصله الى مركزه من الصف وطله الى اليرق قد ار  
وبعد اجراء التعظيم لهذا اليرق وقف فيهم  
اللواء خطيبا فقال

ايها الشبان والاخوان المصريون

تعلمون ان كلمة الاتحاد ما توجهت لامر  
الا ذلت ما فيه من المصاعب وسهات طرق  
الوصول الى الاصلاح وكل امة تحتاج لهذا  
الاتحاد لتكون الوطنية محفوظة برجالها وعلى  
الخصوص رجال الجهادية في كل مملكة فانهم  
حامية البلاد وحافضة الحدود وقد مضى زمن  
كانت القلوب متفرقة والنفس متنافرة فرائم  
من ضرر الاختلاف ما لا يحصاهم والحمد لله قد  
مضى ذلك الزمن ونعمت بزم توحدت فيه  
الكلمة وانفتحت القلوب فاصبح الوطن ممتدا برجال  
متعددة فيها روح واحدة تنادي باسم الوطن

العزيم - ومحمد الذي ادر كسوه بالاتحاد وشغل  
الافكار وجه اليكم الانظار فاصبحتم في فكر كل  
انسان ونعم المجد مجد رفع العساكر المصرية الى  
ذروة الشرف الدائم - فاوصيكم بالطاعة لاميركم  
وضباطكم الكرام والخضوع للقانون العسكري  
الحافظ لهذا النظام كما اوصيكم بحسن معاملة  
اخوانكم الملكية والسير معهم بما لا يفضي واحدا  
ولا يضر انسانا وبين اعينكم كثير من الاجانب  
الذين سكنوا ديارنا لتجارة او زيارة فعاملوهم  
معاملة اخوانكم ولا طنوهم بما علم فيكم من مكارم  
الاخلاق ولا تحفروا احدا من خلق الله واتم  
تعلمون ان الكل انسان كما الي اوصي حضرات  
الضباط بنظرهم الى اخوانهم العساكر نظر الولد  
لوله والايح لايح وان يجعلوا القانون حدا يقف  
بينهم وبين العساكر فلا يتعداء انسان وان  
يدأوموا على تهذيب اخوانهم وتدريبهم على  
الكالات الانسانية والتعليات الجهادية وقد اقام  
فيكم البطل المأم سعادة طلبه بشا مئة وترقى الله  
ربية اللواء وهو عنكم راضى واتم عنه راضون  
وخلفه هذا الهام وهو اخوك في الوطنية وما عهد  
اليه هذا الآلاي الشريف الا للوقوف بهتم  
وحسن اخلاقه ونظام استعداداته والله المسئول في  
دوام هذا الائتلاف وهو الحفيظ علينا وعليكم  
جل شأنه . ثم نادى اقندمز جوق بشا ثلاثا

( ييرق برنجي الاي يواده )

كان هذا الآلاي تحت امره علي فهمي فلما  
ترقى الى رتبة اللواء صار تحت حاكمية احمد  
بك فرج فتوجه اليه علي فهمي وبعد اجراء  
التعليات اللازمة خطب فيهم بقوله



أخواني

أقدم لكم الشكر والثناء على توجه أفكاركم معنا في طرق الإصلاح وما لزمكم من حسن السير والاستقامة وما عقدتم عليه المختصر من حفظ كلمة الاتحاد وارتباط النفوس حتى تم لكم تحرير البلاد بمساعدة أبائكم نواب الأمة المصرية إذ أنتم حامية البلاد الذين جعلوا أرواحهم موقوفة على حفظها ودماهم مباحة في صيانة أهلها وأعراضهم وأموالهم شأن الجنود الغيورين على أوطانهم

وحفظ أكم التاريخ محمدكم الذي أثبتوه في غرة فبراير سنة ٨١ من انقاذ أبائكم من سجن المستبدين وهذا أعظم ما يبره به الولد أباه إذ كنا بكم رحماء نعاملكم معاملة الوالد لولده فنعم المجد محمد عرفه لكم كل موجود

نعلمون أن هذا الإلاي دخل تحت امره اثني عشر أمير الإي قبلي ولم يرق واحد منهم إلى رتبة توصله إليها خدمة وطنية وإني باتحاد كلتكم وإخلاص نيائكم وطهارة بواطنكم قد حظيت برتبة اللواء من جانب المحضر الخديوية وما وصلت إليها إلا بالمحافظة على الأصول العسكرية وسيري بكم تحت أحكام القانون وصدقنا جميعاً في خدمة وطننا خدمة صادقة فارجو أن بدوم لنا هذا الاتحاد وإن تلقوا أوامر أبائكم الضباط بالقبول وإشاراتهم بالامتثال وإن تجعلوا القانون بين أعينكم في حركاتكم وسكناتكم وأعمالكم وإذا توجه أحدكم إلى بلد فليعامل أخواته منها بالرفق والحسن وليجتهد في إرضاء جميع من عاشر من بعد عنه خصوصاً إذا كان في بلد أحد من الأجانب فإن حفظ

البلاد يلزمنا بمخالقة الغرباء والتلاء بالاخلاق الجميلة ومعاملة كل إنسان بما يقتضيه مقام المدونة وإني في هذه الساعة أسلم هذا الميراث أحد اعلام الأمة المصرية بل أحد اعلام الاسلام المنصورة إلى أخي صاحب العزة أحمد بك فرج الذي صار حَكَدَارًا لهذا الإلاي الجليل بدلاً عني ومعه الأخ صاحب العزة محمد بك عبيد قائممقام الإلاي فأعرفوها بهاتين الصفتين ونذروا ما يأمرانكم به من الأوامر الثانوية وإطيعوا أبائكم الضباط على اختلاف درجاتهم وكونوا أخواناً تسلمهم الوطنية وتجمعهم كلمة الاتحاد

( حادثة عبد العال حلي )

كان من عادة عبد العال حلي أن يتناول شيئاً من اللبن والشاي قبل النوم في كل يوم فني أحد الأيام أحدث له جارية في البيت كأس اللبن جرياً على ما ألوفها ثم اغفلت لتنظر في شيء آخر وعادت إليه فرأت لونه أصفر فاقع وعلى وجهه شيء يشبه التراب ولم يجد بالقرب منها سوى الصبي الذي رياه عبد العال فسأله التجارية عما وضع في اللبن فأجابها : لا شيء . وإنما وضع قليلاً من البهار والقرقة فتعصر لون اللبن فأخذت التجارية اللبن ووضعت فيو كبة كبيرة من الزرنج ولكنها لم تعرفه أنه زرنج فحملته إلى سيدتها فحفظته عندها إلى أن كان المساء وعاد عبد العال إلى المنزل وطلب اللبن حسب عادته فأجيب أن ليس في البيت لبن فشرب الشاي وحده ونام وبقيت أفكار أهل البيت مضطربة ما حدث فسألوا الغلام وأضع الزرنج عن الخبر وهو فتى يبلغ من العمر ١٧ سنة فتاعلم في الجواب فزاد اضطراب الفكر

الأصله كونه تابعاً لدولته

أما الموسوي دي بلينيار فقد اختلفت في شأن انفصاله الأقوال فمن قائل أنه وضع من شأن فرنسا في القطر المصري وأضعف نفوذها ومن قائل أن استدعاءه إلى باريس عدّ فوزاً لفرنسا لأنه قد ثبت حجة أصحاب القول الثاني بما اجمعت الآراء على أن وجوده في مصر كان موقفاً لمصالح فرنسا السياسية وغيرها لما علمه الجميع من ميله إلى السلطة والامرحى وقد أن يجعل وكيل فرنسا بمصر خاضعاً لامره وكاد أن لا يحسمه إلا كتاباً أو ترجماناً له فأدى ذلك إلى الثور بينه وبين عدة من وكلاء الدول السياسيين لدى الحكومة المصرية

وما يذكر في شأنه ونزويده في عرض كلامنا التاريخي بحقيقته التاريخية مسألة البارون دي رنك التي شغلت بها جرائد فرنسا منذ طوبله وكان أكثرها معارفاً للموسوي دي بلينيار حتى أن بعض الجرائد دعت إلى آكال التنازل (ميجور دي كصول) وقد نددت الصحف الفرنسية بسياسته وبضعف رأيه المالي تنديداً عنيماً فمن ذلك ما قالته جريدة لي ناسيونال وهو :

شكا اخواننا الفرنسيون نزلاء القطر المصري من سياسة الموسوي دي بلينيار مرات كثيرة وبعثوا إلى وزارة خارجيتنا عرائض عديدة ولكن جميع ذلك لم يؤثر في الحكومة شيئاً لأن السياسة الانجليزية غرتنا في هذه المرح ولا غرن فقد رأيناها في أكثر الاوقات غيرة لنا فارخت سياستها على اعمال الموسوي دي بلينيار المستور وصرفت نظر حكومتنا عنه فتأبدت سلطته

فارسى الزريخ إلى أحد الكناوين في الجهادية لخلته وبعث فيه حتى تأكد أنه زريخ وهو سم قاتل فرقت القضية إلى المجلس الأعلى للقطر فيها وكانت نتيجة التفتي أن حكم على مصطفى محمد العطار بالإقامة في سجن الضبطية ستة شهور لسوء كونه مشتركاً في هذه القضية بأن باع محمد حسن الخادم كنية الزريخ وحكم على محمد حسن والثليلد محمد ماهر الذي اغراه على هذا العمل بالإقامة في فيزو ١١ سنة

### فصل

( انفصال الموسوي دي بلينيار )

( أحد المراقبين العموميين )

وفي أواسط شهر مارس سنة ١٨٨٢ استعفى الموسوي دي بلينيار أحد المراقبين العموميين فعين بدلاً منه الموسوي بريديف ثم انبأ بعض المراسلات أن الخلف ( بريديف ) سيجري أمور وظيفته بتلاخك فصل جنرال فرنسا في الديار المصرية فكان لهذا الخبر وقع مؤثر في نفوس الموظفين بل كان فيه ما بعث على استغراب أن موظفاً مصرياً مستقراً في مجلس النظارة أخذاً معهم في البحث عن المسائل الادارية والمالية يكون خاضعاً لارادة وإدارة دولة اجنبية يأخذ منها التعاليم المتعلقة بوظيفته فلا يبت أسراً إلا برأياً ثم انتهى هذا الاثر الذي ترتب على ذلك البناء بما اصبحت به وكالة عافاس خطأ ما حيث قالت أن المراقب موظف مصري لا صلة له مع فصله فإن المراقب انكليزياً كان أو فرنسياً أو ألمانيا متى فبد اسمه في سجل الموظفين المصريين انقطع صلاته مع فصله من جهة الاعمال التي يجرىها في وظيفته ولا يبقى منه وبين التمثيل

القانون اقدمه لديكم والله المسئول في توفيقنا  
جميعاً

## امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١  
ذي القعدة سنة ١٢٩٨ وعلى الامرين العليين  
الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩  
وبناء على ما رفعه اليانا ناظر داخلية حكومتنا  
بموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

المادة الاولى

قد صار انقضاء مجلس النواب هذا اليوم  
الذي هو آخر مدة انعقاده في هذه السنة

المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا  
صدر بسراي عابدين في ٧ جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ مارس سنة ٨٢  
الامضا محمد توفيق

بامر الحضرة اللجنة الخديوية

رئيس مجلس النظار الامضا

وناظر الداخلية محمود سامي

ولما فرغ اجابه رئيس مجلس النواب  
بمعناه :

تشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم  
في ختم اعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله ان  
يوفقنا في العام القابل لانمام المقاصد الخيرية  
والمنافع العمومية التي منع قصر الوقت في هذا  
الاجتماع من اخراجها الى عالم الفعل وان يلهمنا  
ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون

المستبدة وقد طالما سعى الموسر دي ريك ايام  
وكالته الى اظهار الحق ومعارضة اعمال مراقبنا  
لما رأى فيها من الاختلال وسوء المآب ولكنه  
لم ينجح في عمله فدارت عليه الذائعة وهو الرجل  
الصادق في الخدمة المؤيد لكلية الجمهورية  
الفرنسية

وعندنا ان فوز مراقبنا في مصر كان خافضاً  
لشأن حكومتنا ولذلك نهيتها باستدعاء الموسر  
دي بلنيار ولو جاء متأخراً بعد ان بلغت  
العظم المدى فانها بذلك تصلح القاسد ونعيد  
الملتود

## فصل

( انقضاء مجلس النواب )

وفي ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ انقض مجلس  
النواب فجماعة بعض النظار مودعين اثنين على  
النواب ووقف عليه رئيس مجلس النظار حاملاً  
للامر الخديوي المؤذن بانقضاء طبقاً لما تقرر  
في اللائحة الاساسية فالتى على الهيئة النيابية  
خطاباً قال فيه :

ان المدة النصيفة التي اقتسموها والاعمال  
الكثيرة التي باشرتموها تدل على شدة ميلكم الى  
النجاح ورغبتكم في تقدم البلاد وحيث ان هذا  
اليوم هو اليوم المعين لانقضاء المجلس ينتضى  
لائحته الاساسية قد اتيت بالاصالة عن نفسي  
والنيابة عن اخواني لاقدم لحكم الشكر على  
مساعيكم المحمودة وارغب اليكم ان تشغلوا افكاركم  
في مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات  
التي ستوضع في العام القابل موضع النظر ليسهل  
تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الامر العالي  
الكريم الناطق بانقضاء المجلس على منتضى



بأ واحدة وقتاً واحداً على خدمة هذا الوطن  
العريض بما يحتاج اليه من انواع الاصلاح  
( خلاصة اعمال مجلس النواب )  
ا في سنة اجتماعه )

اما الاعمال التي قررها مجلس النواب في  
اجتماع ذلك العام وهو اجتماعه الاول فقد جاءت  
مختصرة في تقرير قانونه الاساسي ولائحته الداخلية  
ولائحة الانتخاب وما اجراه في عدة امور مهمة  
مثل المقابلة وتوزيع الضرائب وربط التفاسيط  
على احوال ملائمة للاحوال ووضع اصول للبرقي  
تسد ابواب الخلل والنظام واظهار فساد ادارة  
المساحة .

وقد قرر في لائحة الانتخاب بعد التعديل  
ثبوت حق الانتخاب والنيابة معاً لكل من كان  
من رعايا الحكومة سواء كان مولوداً في القطر  
او مغيباً يومه عشر سنين  
( قانون الانتخاب )

وهذه صورة الامر الخديوي الشامل لقانون الانتخاب

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨  
ربيع الاول سنة ٩١ الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٢٢  
وبناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأي  
مجلس الشورى

نأمر بما هو آت

( الفصل الاول )

المادة الاولى يحق الانتخاب لكل مصري  
من رعايا الحكومة الخلية سواء كان مولوداً في  
مصر او منوطاً اقام فيها مدة لا تقل عن عشر  
سنوات على شرط ان يكون بالغاً من العمر

احدى وعشرين سنة كاملة وان يدفع للحكومة  
من مال الضرائب او الروم المقررة اياً كانت  
ما يبلغ خمسمائة قرش اميري في السنة ولا يكون  
في حال من الاحوال المعينة في البند الرابع  
والخامس من هذه اللائحة

المادة الثانية من كان عليه من ارباب  
العائلات هذا المنذر من المال الاميري عن  
اطيان او عقارات يملكها وان كانت مكلفة باسم  
غيره فله حق الانتخاب

المادة الثالثة يثبت حق الانتخاب لمن  
بأني ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر وهم  
اولاً العلماء الحائزون رتبة التدريس او  
المشهورون بصفة العالمية

ثانياً القسس وسائر الرساء الروحانيين  
من المسيحيين

ثالثاً حاخامات الاسرائيليين  
رابعاً المدرسون في المدارس المصرية  
والمكاتب الاهلية والحائزون الشهادات من  
المدارس العالية

خامساً ارباب الوظائف الملكية سواء كانوا  
في الوظائف او متقاعدين  
سادساً ضباط العسكرية سواء كانوا في  
الخدمة او مستودعين او متقاعدين

سابعاً وكلاء المرافعات ( الافوكاتية )  
المقبولين في المجالس النظامية

ثامناً الاجزائية والاطباء والمهندسون  
المادة الرابعة المنحون لدولة اجنبية لاحق  
ثم بالانتخاب

المادة الخامسة يحرم من الانتخاب من بأني  
ذكرهم وهم

أولاً الناقدون الحقوقي المدني والسياسية  
 وهم الذين صدرت عليهم احكام نهائية من  
 المجالس النظامية بالاشغال الشاقة او الدنيئة  
 او بالنفي او الإقامة في الليمان او بالسجن ستة  
 شهور لجناية او حكم عليهم بارتكاب سرقة او خيانة  
 او احتيال او اضرار مال الميري او انتهاك  
 حرمة الاداب والادبان وطرده من الخدمة  
 الميرية بحكم او قرار من احد المجالس النظامية  
 ثانياً المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة اشهر او  
 بغرامة تقوم مقام هذه المدة او فروع مخالفة منهم فيما  
 يتعلق بالانتخاب على منتضى احكام هذا القانون  
 ثالثاً الذين حكم عليهم بالافلاس ولم  
 يعيدوا شرف اسمائهم

رابعاً الذين كانت لهم بيوت للعب القمار  
 او الفحشاء او خدموا في تلك البيوت  
 الفصل الثاني

في دوائر الانتخاب

المادة السادسة يكون لمصر مائة وخمسة  
 وعشرون نائباً على مقتضى هذا القسم وهو  
 للقاهرة عشرة نواب وللاسكندرية اربعة  
 ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على  
 حدة وبورسعيد تتبع دمياط والاسماعيلية الشرقية  
 والعريش السويس ومديرية الفيلوية اربعة  
 اثنان عن مركز قليب وواحد عن كل من  
 مركزي شبرا وطوخ وللشرقية ثمانية واحد عن  
 بندر الزقازيق واثنان عن مركز بلبيس والبقية  
 عن باقي المراكز ومديرية الدقهلية ثمانية واحد  
 عن المنصورة واثنان عن مركز ميت غمر والبقية  
 عن باقي المراكز ومديرية المنوفية تسعة اثنان  
 عن شين ومركز سبك واثنان عن مركز منوف

واثنان عن مركز ملج وواحد عن اشمون واثنان  
 عن مركز تلا ومديرية الغربية احد عشر واحد  
 عن طنطا وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود  
 والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل  
 مركز يتبعه بندر والبرلس سبع شربين ومديرية  
 البحيرة خمسة واحد عن مركز دمنهور واحد  
 والبندر دمنهور والبقية لباقي المراكز لكل مركز  
 نائب ومديرية البحيرة اربعة واحد عن بندر  
 البحيرة وقسم البدرشين والبقية عن باقي الاقسام  
 لكل قسم نائب ومديرية بني سويف اربعة اثنان  
 عن قسم بني سويف وبندر واحد عن قسم  
 بيا وواحد عن قسم الزاوية ومديرية الفيوم  
 ثلاثة واحد عن البندر والاثنان الباقيان عن  
 القسيتين ومديرية المنيا سبعة واحد للبندر  
 واثنان لقسم المنيا واثنان لقسم قارصا وواحد  
 للشين وواحد لقسم بني مزار ومديرية اسيوط  
 تسعة واحد للبندر واثنان لقسم ملوى والبقية  
 عن باقي الاقسام لكل قسم نائب ومديرية  
 جرجا سبعة واحد عن بندر سوهاج واثنان عن  
 قسم طهطا والبقية عن باقي الاقسام ومديرية  
 قنا خمسة واحد عن البندر والبقية عن الاقسام  
 ومديرية اسنا اربعة واحد عن البندر وقسم  
 وواحد عن قسم السلية وواحد عن ادفو  
 ومعاونة اصوان وواحد عن حلفه ويكون لقبائل  
 العربان ثمانية نواب اثنان من عرب المنيا واثنان  
 من عرب البحيرة واثنان من عرب الشرقية وواحد  
 من عرب الفيوم وواحد من عرب الفيوم  
 ولحافظات السودان ومديرياتها اثنا عشر نائباً  
 ولا يجوز في جميع الاحوال انتخاب نائب من  
 مركزي عن مركز اخر في مديرية واحدة ولا

انتخاب نائب من مديرية عن مديرية اخرى  
عدا القاهرة والمدن والمحافظة

المادة السابعة . تحدد دوائر الانتخاب على  
متنص المادة السابقة وينشأ في كل دائرة جدول  
يتضمن اسماء الذين يحق لهم الانتخاب في حدود  
تلك الدائرة

المادة الثامنة . في بلاد المديريات كل بلد  
يبلغ عدد الذكور من اهل خمسة مائة نفس فما فوق  
يكون له دائرة انتخاب تحصر والبلاد والعرب  
والكنفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى  
بعض بحيث لا يكون عدد الذكور من سكان الجماعة  
اكثر من الف نفس في دائرة واحدة وفي مصر  
والاسكندرية يكون لكل قمر من القمار المدينة  
دائرة مخصوصة

المادة التاسعة . يشكل في كل دائرة لجنة  
بناط بها عظيم جداول الانتخاب وترتيبها المحصر  
اسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون  
في المديريات مؤلفة من خمسة من اكرم المشايخ  
حصة واكثرهم اعتمادا يتخرون رئيسا منهم فان لم  
يكن في البلد خمسة مشايخ فيستكمل هذا العدد  
من كبار المزارعين فيكون وان كانت دائرة الانتخاب  
لعدة بلاد تتجاوزة فتألف لجنها من خمسة من  
كبراء مشايخ البلاد المختصة بمراعاة تعدادها  
وما دون الناحية التي فيها مركز اللجنة يجسر  
بها وصرفها يؤدي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب  
وفي مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة في  
كل قمر من مندوب عن الحكومة والذين من  
الوجهاء والذين من التجار وفي باقي المحافظات  
والنادر التي ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف  
اللجنة من مندوب عن الحكومة والذين من

الوجهاء والذين من التجار

وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية  
في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل  
من المحليين ينتخب رئيس اللجنة كاتباً لها  
المادة العاشرة . كل لجنة تلتزم في جدولها  
اسماء الحائزين لصفات الانتخاب في جهتها والذين  
يكنون في جدول اللجنة هم

اولاً المولدون في الدائرة المشكل  
فيها اللجنة

ثانياً الذين هم مكتوبون في دفاتر الرسوم  
المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل

ثالثاً الذين يتزوجون في حدود الدائرة  
ويثبت انهم مقيمون بها منذ سنة على الاقل

رابعاً الذين لم يكونوا في حالة من تلك  
الاحوال ولكم يطلبون الاكتساب في جدول

اللجنة ويثبتون اقامتهم في دائرتها عامين

خامساً المقيمون بتلك اللجنة لخدمة الحكومة  
وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم

له احد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب  
وان لم يكن ثم له عند ابتداء مدة الاكتساب

المادة ١١ اللجنة تعلن لارباب الانتخاب  
في دائرتها ان يحضروا اليها في مسافة عشرة ايام

لقيد اسمهم في الجدول وهذا الاعلان يعلق في  
المدن والبلاد على ابواب المعابد وديار الحكومة

واشهر الاماكن التي يجتمع فيها الناس ثم يعلن  
عنه في الجرائد العربية المحلية

المادة ١٢ يجب على كل لجنة ان تحرر  
جدولها تسعين في كل خلال عشرة ايام تنضي

من انقضاء الميعاد المذكور في البند السابق ثم  
تعلن احدى التختين في اشهر نقطة بالدائرة



وتحفظ الاخرى في مكتبها وتحرر بذلك محضراً  
يختم رئيس اللجنة عليه

المادة ١٢ ينشر خبر تعليق الجدول  
بإعلانات تدرج في الجرائد وتلصق بالاماكن  
المينة بالمادة ١٠ مذكوراً فيها في مدة عشرة  
الايام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل شخص  
لم يتقدم اسمه في الجدول ان يطلب قيد من  
اللجنة ويحق لكل منتخب ايضاً ان يطلب محو  
اي اسم اغفل بلا موجب

المادة ١٤ ترسل صورة من جدول الانتخاب  
والمحضر الدال على حصول الاعلان والتعليق  
والحفظ حسب المذكور في المادة ١٠ و ١١ و ١٢  
الى مدير الاقليم بواسطة المراكز والافسام او  
محافظ الجهة وفي مصر الى ناظر الداخلية فان  
لم تكن مستوفاة الشروط فلكل منهم الغاء العملية  
السابقة والامر باعادتها على وفق النظام بعد  
وصولها اليه بخمسة ايام لا أكثر

المادة ١٥ يحق لكل منتخب ان يطالع على  
الجدول المحفوظة ويستنسخها

المادة ١٦ الطلبات التي تقدم للقومسيون  
تكون مكتوبة فان كانت متعلقة بمحو اسم مفيد  
فينبغي ان تكون مشتملة على الاسباب التي يستند  
الطالب اليها

المادة ١٧ يكون لكل لجنة سجل لتيد  
الطلبات التي تقدم اليها بحسب تواريخها وكاتب  
اللجنة يعطي وصولاً باستلام كل طلب منها

المادة ١٨ تنظر اللجنة في الطلبات عند  
ورودها اليها وتصدر فيها حكمها في مدة خمسة  
ايام وكل قرار منها ينبغي ان يعلن مكتوباً في  
خلال ثلثة ايام لذوي الشأن المتكوم عليهم فيه

بأماكنهم

المادة ١٩ اذا اعترض على قيد اسم  
منتخب او محلة اللجنة مباشرة فيلزم اخبار صاحب  
الاسم بذلك وله حيلولة ان يقدم للجنة رقعة  
للاعتراض واعتراضه على محور الاسم

المادة ٢٠ اللجنة تحكم في الطلبات حكماً  
نافذاً الا ان هذا الحكم يمكن استئنافه الى المجلس  
المحلي التابعة له جهة اللجنة

المادة ٢١ متى صحح جدول الانتخاب  
برسلة رئيس اللجنة الى مديرية الجهة او محافظتها  
بواسطة ناظر القسم او مأمور المركز وفي محروسة  
مصر الى ناظر الداخلية

المادة ٢٢ الذين يدخلون اسماءهم في  
جداول الانتخاب ويحاولون ذلك بتصريحات  
كاذبة او شهادات مزورة والذين يستعملون  
هذه الوسائط لاثبات اسم اخر او محو ومن  
طلب الاكتتاب وناله في جدولين او عدة  
جداول جميع هؤلاء وشركاؤهم في هذه الاحوال  
يعاقبون بالغرامة من مائة قرش الى مائتي قرش  
او بالسجن من خمسة عشر يوماً الى شهرين

المادة ٢٣ من تمكن من اعطاء رأيه  
بالوسائل المنهي عنها في البند السابق او بالتحال  
اسم غيره من المنتخبين يعاقب بالغرامة من مائتي  
قرش الى ستائة قرش وبالسجن من شهر الى  
ثلاثة اشهر وبمثل ذلك يعاقب من ينتخب في  
عدة دوائر لورود اسمه في أكثر من جدول  
واحد بسبب من الاسباب السابقة

المادة ٢٤ المكلف باخذ اوراق الانتخاب  
او تعدادها او فتحها اذا اخفى شيئاً منها او  
اضاف اليها او بدل فيها او قرأ غير المكتوب

المادة ٢١ الحكم الصادر بحماية او جنحة  
ما ذكر لا يوجب بحال ما ابطال الانتخاب بعد  
ثبوت صحته لدى المعينين لذلك على منقضى  
الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون  
المادة ٢٢ ورقة الآراء التي وقعت فيها  
احدى الشبهات المنوم بها في البند السابقة  
لا تعد والصدوق الذي تمس اوراقه على ما  
في المادة ٢٦ يعاد الانتخاب في دائرته  
التصل الثالث

### في الانتخاب الابتدائي

المادة ٢٣ ينتخب الذين لهم حق الانتخاب  
في كل دائرة واحداً من كل مائة منهم على شرط  
ان يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة  
بالاقل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه  
الصورة هم الذين ينتخبون النواب  
المادة ٢٤ الكسور في عقد المئات لا تكون  
معتبرة في هذا الانتخاب اذا تجاوزت الخمسين  
المادة ٢٥ لا ينتخب من له حق الانتخاب  
الا في دائرة واحدة ولو تقيده اسمه في عدة  
جداول

المادة ٢٦ متى اعطى المنتخب رأيه في  
انتخاب احد فلا يجوز له ان يعدل الى غيره  
المادة ٢٧ ناظر الداخلية بصرو والمندوبون  
والحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتظامهم  
في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي ويعينون اليوم  
الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ويشعرون  
بذلك رؤساء اللجان بواسطة مأموري المراكز  
والاقسام وفي مصر بواسطة الضبطية ليعلموا ان  
لم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بخمسة ايام  
لا اقل

يعاقب بالغرامة من الف وخمسمائة قرش الى  
الفين وخمسمائة او بالسجن من ستة اشهر الى  
سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه احد  
المتخفين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له  
المادة ٢٥ من يأخذ او يعد بانه يأخذ  
رشوة او هدية ليعطي رأيه او ليمتنع من اعطاء  
الرأي يعاقب بالغرامة من مائة قرش الى ستمائة  
قرش او بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ومثل  
هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة اميرية او  
خدمة خصوصية لذلك التصد

المادة ٢٦ من اضطر احداً من ارباب  
حق الانتخاب الى عدم اعطاء رأيه او الى  
اعطائه بحسب هواه بالعنف او التهويل عليه  
بالاضرار به او باحد من ذويه يعاقب بالغرامة  
من الف وخمسمائة قرش الى الفين وخمسمائة  
قرش او بالسجن من ستة اشهر الى سنة  
المادة ٢٧ من من اوراق الانتخاب  
يعنى الاخذ او الاضافة او التبديل قبل فتح  
صدوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من اعضاء  
اللجنة او من المكلفين بحراسة الصدوق يعاقب  
بالسجن من ستة اشهر الى سنة

المادة ٢٨ اذا كان المرتب لجناية او جنحة  
ما سبق بيانه تقدم له ارتكاب غيرها من نوعها  
فيعامل باكثر درجات العقاب او الغرامة  
المذكورة في البند السابقة

المادة ٢٩ ان كان المرتكب لشيء من  
هذه الجنابات او المجمع المذكورة من مستخدمي  
الحكومة فيكون عقابه مضاعفاً في كل حال  
المادة ٣٠ الجنابات والمجمع المنصوص عليها  
في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية

التذكرة نفوم مقام ورقة التنبه عليه بالحضور

### الفصل الرابع

#### في الانتخاب الانتهائي

المادة ٤٢ يكون في كل مديرية وكل مركز

محافظه وفي مأمورية الضبطية بمصر دائرة للانتخاب الانتهائي

المادة ٤٤ يصدر الامر العالي باجتماع

الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الانتهائي بعشرة ايام لا اقل

المادة ٤٥ لا يجتمع في دوائر الانتخاب

الانتهائي غير اربابه ولا يسوغ لهؤلاء ان يشتغلوا وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب

المادة ٤٦ يكون اجراء الانتخاب بحضور

مدير الجهة او محافظها او مأمور الضبطية بمصر او من تعينه الحكومة سواء بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة ايضاً ولا يكون له رأي بحسب ويشكل له في كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين بعضهم مندوب الحكومة واربعة اخرين بعضهم باقي المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها كاتب من اعضائها

المادة ٤٧ يشرع في عملية الانتخاب في

اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه المعين في البند السابق على شرط ان يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم فان لم يزد العدد على النصف اجلت الجلسة الى يوم اخر

المادة ٤٨ يندى رئيس اللجنة عملية

الانتخاب بتلاوة نص مادة ٦٢ من هذا القانون

المادة ٢٨ نعتد لجان الجداول في اليوم

الذي يعينه المدير او المحافظ او ناظر الداخلية كما في البند السابق وتشرح في اجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور

المادة ٢٩ الانتخاب الابتدائي يحصل في

يوم المعين على شرط ان يكون الحاضرون في كل دائرة ممن لهم حق الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم وكل احد منهم يختار من ارباب الانتخاب البالغين من العمر خمساً وعشرين سنة بالاقل اشخاصاً بقدر العدد اللازم وفي هذا الانتخاب تكفي الاكثريه النسبية واذا تساوت الاراء يقرع بين المتساوين

المادة ٤٠ على المحافظين في الثغور ومأموري

الضبطية في مصر ومأموري المراكز والاقسام في الاقاليم ان يصدق كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته فان كان غير كامل الشروط فعليه ان يرسم باعاده مع بيان اوجه عدم الصحة فيه وان كان صحيحاً يقيد الذي صار انتخايم به في جدول عمومي بجهته يتضمن اسماء الذين وقع الانتخاب الابتدائي عليهم بنهر متسلسلة على تلك الاسماء .

المادة ٤١ جداول الانتخاب الابتدائي

العمومية تحفظ في مصر بالضبطية وفي الثغور بالمحافظات ويرسلها مأمورو المراكز والاقسام الى المديرية لتحفظ فيها

المادة ٤٢ مأمور الضبطية بمصر والمحافظون

بالثغور والمديرون بالاقاليم يرسلون الى كل من كتب اسمه في الجدول العمومي تذكرة بنهرته المتقدمة فيه معيّناً بها اليوم والمكان الذي يحصل فيه الانتخاب الانتهائي اي انتخاب النواب وهذه



على المنتخبين وتبين الطريقة الواجبة الاتباع في هذا الانتخاب

المادة ٤٩ يكون في دائرة الانتخاب الانتخابي بالمديرية صناديق لجميع الآراء بقدر عدد المراكز والبيادر التي لها نواب معينون وأعلى كل مركز أو بندر يضعون أوراق انتخابهم في الصندوق المعين لهم

المادة ٥٠ إذا أعترض أحد المنتخبين على حق غيره في الانتخاب قبل إبداءه فاللجنة تتذكر بالتحال في ذلك الاعتراض وتصدر فيه قراراً يكون نافذاً إلا إذا لم يصدق مجلس النواب عليه المادة ٥١ على رئيس اللجنة أن يقيم فيها أمر النظام فإن خالف الحاضرون حكم المادة ٤٤ من هذا القانون ولم يعدلوا عن ذلك بعد التنبه فله أن يفسخ الجمعية ويعين يوماً آخر للانتخاب بأن تعذر نفوذ حكمه في ذلك فله أن يستعين على إنفاذ قومه من المديرية أو المحافظة أو مأمورية الضمائية

المادة ٥٢ ينبغي أن يكون في اللجنة حال الانتخاب خمسة من أعضائها على الأقل والرئيس والكتاب بحسبان من هؤلاء الخمسة فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين الحاضرين وإن غاب الرئيس فأحد الأعضاء يقوم مقامه بالانتخاب للجنة وإن غاب الكتاب فالرئيس يعين مكانه أحد المنتخبين الحاضرين

المادة ٥٣ يجب على اللجنة أن عين أسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب ويكون حكمها نافذاً على ما في المادة ٤٩ من هذا القانون وتحصل مذكراتها سرّاً ولكن رئيسها يعلو القرار علانية

المادة ٥٤ قرارات اللجنة تكون باغلبية الآراء فإذا تساوت قرأه الرئيس يكون مرجحاً ويشار إلى ذلك بالحضر

المادة ٥٥ يحضر اللجنة يكون مشتملاً على جميع الطلبات والآراء وتضم اليد الأوراق المتعلقة بذلك بعد أن يختم الرئيس عليها

المادة ٥٦ تؤخذ آراء المنتخبين في خلال سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب

المادة ٥٧ يتبدئ أعضاء اللجنة باعطاء ارائهم ثم يتلى جدول الاسماء وكل منتخب من الحاضرين يعطي ورقة رأيه عند تلاوة اسمه فيشار إلى جانب الاسم بما يفيد اعطاء الرأي فإن ذكر اسم ولم يعط صاحبه رأيه أعيدت تلاوة اسمه ثانية ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية فلا يجمع من تقديمه إلى آخر الوقت المعين لاخذ الآراء فإن مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه في الانتخاب وكيفية اعطاء الرأي أن يكتب أسماء اشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة بقدر العدد المطلوب انتخابه في تلك الدائرة

المادة ٥٨ يجب على كل منتخب أن يقدم للجنة التذكرة التي دعي بها إلى الانتخاب على ما في المادة ٤١ من هذا القانون ومن أضع تذكرته فعرفه أعضاء اللجنة أنه تغيب عن التذكرة المادة ٥٩ كل منتخب يقدم رأيه مكتوباً

في ورقة مطوية وهذه الورقة توضع في صندوق الانتخاب بيد كاتب اللجنة على رأى من سائر أعضائه وهذا الصندوق يكون مختماً بختم اللجنة ومنحاه بيد الرئيس

المادة ٦٠ الرأي الموقوف على شرط باطل

المادة ٦١ متى تم اخذ الآراء من الحاضرين

## الفصل الخامس

من يكون صالحاً للانتخاب

المادة ٦٧ يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة فما فوق أيا كان محل توطئه في مصر على شرط ان تجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون ساريا عليه احكام قوانين البلاد بما فيها الفرقة العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية

المادة ٦٨ لا تجتمع وظيفة ملكية او جهادية واذا وقع الانتخاب على احد المستخدمين فلا يقبل نائباً الا بعد استعفائه

المادة ٦٩ من تم له الانتخاب في عدة دوائر فعليه ان يختار واحدة منها ويعلن ذلك لمجلس النواب في خلال ثمانية ايام تخفي من تحقيق الانتخاب فان تأخر عن ذلك فالجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر

المادة ٧٠ اذا خلى محل احد النواب في الحال يصدر الامر بانتخاب غيره لمكانه علي الشروط المقررة في هذا القانون وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين او بعضهم

المادة ٧١ لمجلس النواب دون سواء حق قبول الاستعفاء من اعضائه ولكن اذا رام احد النواب الاستعفاء في غير مدة الانقضاء فلنظارة الداخلية ان تقبله منه بواسطة رئيس المجلس

المادة ٧٢ احكام هذا القانون تجري على الذين ينتخبون بعد صدوره فقط

المادة ٧٣ لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النظارة

يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيق عدد الذين اعطوا آراءهم وبعد ذلك يفتح الصندوق وتعد اوراق الآراء وتقرر بعد تطبيقها على عدد المشار الى جوانب اسمائهم بما يفيد اعطاء الرأي

المادة ٦٢ لا يكون الانتخاب صحيحاً ما لم تجتمع عليه اكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين واذا تساوت الآراء لشخصين فريث اللجنة يقرع بينهما

المادة ٦٣ رئيس اللجنة يعين للحاضرين اسماء الذين تم لهم الانتخاب

المادة ٦٤ يجتمع اعضاء اللجنة قبل انقضاءها على محضر الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الاوراق الى نظارة الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ جلسة الانتخاب وتحفظ نسخة منه ومن الاوراق المذكورة مصدقا عليها من الاعضاء في المديرية او المحافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر

المادة ٦٥ بعد ورود محاضر الانتخاب الى ناظر الداخلية فهو يرسل الى كل من النواب اشعاراً بحصول انتخابه لمحضر بذلك واشعاراً الى مجلس النواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الاشعار اكثر من سبعة ايام

المادة ٦٦ على ناظر الداخلية ان يرسل جميع الاوراق المتعلقة بالانتخاب الى رئيس مجلس النواب اثر اجتماعهم ولهذا المجلس دون سواء ان يحكم حكماً نهائياً بصحة انتخاب اعضائه او عدم صحته وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب امر عال بكونه منتخباً للولاية خمس سنين



المادة ٢٤ على ناظر داخلية أعاد أمرنا  
هذا صدر برائي عابدين في ٦ جمادى الأولى  
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢  
الامضاء

( محمد توفيق )

بأمر الحكومة الشخصية الخديوية رئيس مجلس  
النظار وناظر الداخلية

الامضاء محمود سامي

( مدة النيابة )

وبعد انقضاء المجلس النيابي وشمل  
الغواب لدى الخديو سلم كلاً منهم الأمر المؤذن  
بتعيين عضواً في المجلس المشار إليه إلى خمس  
سنين وذلك صورته

فدفع الوجوه المعتمدين في الأعيان المختارين

حضرة زيت أماله وهام كاله

ان من الأمور التي استلها التجارب من  
سوائف الأزمان حتى صارت جلية عند ذوي  
البصائر والأذهان ووصلت إلى درجة الاستغناء  
عن إقامة دليل وبرهان ان السبب الأقوى في  
تقدم الأمم والوسيلة العظمى لانظام الأحوال  
على الوجه الأنتم هي التشاور في الأمور وتبادل  
الأفكار والمجادلة في الآراء والانظار ولاشك ان  
هذه الوسيلة في احسن المسالك والشرع الشريف  
بأمرنا بذلك فهذا نحرنا طريق الصواب  
واختارنا ان يكون لمصر مجلس نواب نبعث  
الاعالي اعضاءه بالاقتخاب وتبادل فيه آراء  
الاعضاء المعهون في مذاكره ما يلزم من الأمور  
والقوانين والان قد تم الاقتخاب وانتم من  
اتخذوا لهذا المجلس بالعضوية وصدق عليكم قرار  
لجنة الاقتخاب بالاقلية وعرض ذلك علينا فقبل

بالقول والاسحسان لدينا فأصدرنا اليك هذا  
الرقم اعلاناً بانك ممن حاز شرف العضوية  
مدة خمس سنين في ذلك المجلس الكريم فنرجو  
الله تعالى ان يجعل هذا المجلس باعثاً لحصول  
مقاصدنا وأوطارنا بتقديم أوطاننا واقطارنا ووسيلة  
لانظام احوال بلادنا وامصارنا وان يكون  
سبباً لنوال الافلاح وكال الاصلاح انه ولي  
التوفيق

فصل

( صورة ما بعث به المستر بلنت )

( إلى جريدة النجم متعلقاً )

( برقيتين قال ان عرابي )

( ارسلها إليه )

قال : بعث إليّ عرابي باشا برقيتين هم  
الوقوف عليهما كل من رام الوقوف على حقائق  
الأحوال قائمها يؤكدان الثقة بالحالة الحاضرة  
فان أردتم نشرها فعهذه ذلك عليّ وهذا نص  
الرقم الاول ( تعريفاً وتلخيصاً )

من القاهرة في غرة افريل

حضرة صديقنا الصادق المستر ولنريد

بلنت النجم الله مسعاه

بعد حمد الله نعلمكم ان قد وصلني كتابكم  
المؤرخ في ١٠ مارس فانتبجت بوروده وانشر  
صدري بوقوده ولاشك ان كل حرّ بشرح  
صدراً عندما يرى رجالاً من الاحرار مثلكم  
صادقين في اقوالهم مخلصين في افعالهم عازمين  
على تنفيذ نيائهم السليمة لفائدة النوع الانساني  
عموماً واهل وطنهم خصوصاً

ولما فضضت كتابكم استدلت منه على شغفكم

ببيت الحرية وتثبيدكم عن ساعد الجحد والاجتهاد



بمسما ما دامت اوروبا متمسكة بعبودها محافظة  
على وعودها

اما وعيد كبار صياغة اوربا فقد تلقينا  
بالحزم والنيات اذ اننا نرى انه لا يضر الا بانفسهم  
وبالدول التي تنقاد لضلالهم فان نظرتنا طامع  
الى انقاذ بلادنا من الرق والظلم ورفع شأنها  
الى اعلى ذرى الاسعاد ليتيسر لها منع اعادة  
الاستبداد الذي كان سببا في دمار مصر واؤمل  
ان تعتبر هذه الاقوال صادرة عن افكار كل  
مصري حر محب لوطنه

وهذه صورة الرقيم الثاني (معربة بتخفيض)

القاهرة في ٦ افريل سنة ٨٢

حضرة المحل الوفي والشهم الابي

بعد حمد الله الذي من علينا بالحرية  
والاصلاح افيدكم بوصول كتابكم الثاني بعد ان  
ازسنا اليكم جواب كتابكم السابق وانتم هذه  
الفرصة لاستأنف لكم فيها خلاص ثنائي عليكم  
فاني ارى من الواجب علي وعلى كل ذي سريرة  
خالصة ان يشكر صنعكم الجميل ومساعدكم الجليل  
وكما ان عرى الود تتمكن بين الافراد بحصول  
المنافع والنوائد كذلك ينشأ عن تبادلها بين  
الامم احكام المودة

وانما غابتنا تأيد المصالح المشتركة بيننا وبين  
الدول التي نرى انفسنا مرتبطين معها بالعبود  
والمواثيق وهي الغاية التي يتيسر بها لارباب  
الحقوق في ارضنا ان يقتنعوا بثمرة تلك العهود  
التي نرى مراعاتها امرا واجبا والذب عنها فرضا  
محمولا اما اذا انحلت عرى الوفاق وتمكن التشو  
والشفاق فلا يضر ذلك بنا فقط بل يضر بجميع  
الدول ولا سيما دولة بريطانيا العظمى

في تأيد مصالح امتكم الانكليزية وعلمكم بان لا يمكن  
تأيد هذه المصالح في الشرق ولا سيما في مصر  
الا بمد يد المساعدة للصريين لينالوا الحرية  
وينفوزوا بالمقصود ولا غرو في ذلك فان الواجب  
على الانكليز الاحرار ان يساعدوا القوم الباذلين  
معظم الجهد والجهد في سبل استقلال بلادهم  
وتجارتهم وانشاء حكومة مؤسسة على العدل  
والانصاف ولا ريب ان مساعدكم الجديرة بالثناء  
ستجعل لكم ذكرا حسنا وصيحا عاطرا عند اهل  
وطنكم ولا سيما عندما تتضح لهم الهمم التي بذلتوها  
في ازهاق الباطل واماطة اللثام عن الكاذب  
التي نشرها اصحاب الغايات اما نحن فننذكر  
الشاكرين لكم حسن الخدمة لمصر وانكثرة آلا  
وهي الخدمة التي نأمل ان تكون لنا من اعظم  
وسائل المساعدة في توطيد النظام النام على  
دعائم الحرية اقتداء بالامم الحرة المتقدمة . وانا  
لا آملون ان نرى ان شاء الله مساعدكم مكمل  
بالنجاح وقد عددنا وصولكم الى وطنكم سالمين  
غائبين فالآ حسنا مبشرا بالنور

ثم اننا نشكر لكم نصيحتكم لنا وننتقم اننا  
باذلون ما في الوسع والطاقة في سبيل المحافظة  
على الراحة والسكينة والنظام فاننا نرى ان القيام  
بذلك من اهم واجباتنا وهو ما قضى علينا بالسعي  
في ادراك هذا الغرض

وانا نوكد لكم ان الامور سائرة سائرة في  
الطريق المؤدي ان شاء الله الى خطف الكمال  
نالراحة سائدة والامن مستول على البلاد والجهد  
مبدول في مراعاة حقوق الفاطنين في ارضنا  
بصرف النظر عن جنسيتهم مع مراعاة واعتبار  
جميع العهود والمواثيق الدولية فلا نسبح لاحد

التي نشرها هذه الأكاذيب فطلب منه  
تعالى ان يرشد ارباب السياسة في اوربا الى  
الحق لينقلوا على حقيقة حال بلادنا ويخدموا  
بلادهم وقطربنا بتقوية عرى الوفاق والمصافاة

### فصل

( في حادثة الضباط المجرأسة والحكم عليهم )

( بالنفي من التطر المصري )

بلغ سراي ان بعض ضباط المجرأسة  
المنأهين للسفر الى السودان تكلموا في شأنه بما  
لا يليق وان في عزمهم رفع الشكوى عليه او  
نصب مكيدة له بمواقع يعقدونها فأمر بالفاء  
القبض على هؤلاء الضباط وعلى كل من وقعت  
عليه شبهة هذا الاثم فصار الشرط يقبضون  
على من يجدونه في الطرق والشوارع ويحبسون  
على بعضهم في منازلهم ليلاً ونهاراً ببينة مستفيضة  
حتى قبضوا على ٤٠ ضابطاً منهم وفي جملتهم  
عثمان باشا رفيق ناظر الجهادية الاسبق قاوود عوم  
البحر في قصر النيل وعاملهم بالغلظة موقعين  
هم الامانات الناحية

ثم تشكل مجلس حربي لمحاكمتهم برئاسة راشد  
باشا حسي المجرمي فكانوا يلثون اثناء استنطاقهم  
انواع النكابة والمضايقات واخيراً صدر الحكم  
عليهم بالنفي الى اقاصي السودان وقضي على راتب  
باشا الكائن بمعية الخديو السابق بعدم دخوله  
الى مصر . ولكن المراحم الخديوية اقتضت  
ان يخفف هذا الحكم ويستبدل بابعاد الضباط  
من التطر المصري

اما تفاصيل الحادثة بتمامها فلا يجدر بالمسلك  
التاريخي الذي سلكناه الا ان نوردتها بتمامها  
معتمدين في ايرادها اصح الروايات وابعداها من

ولا يحن على كل سياسي نائب الفكر ما  
فصل الشكره عليه من القوائد التي نجم عن  
مسائلها لنا واعلمنا على تنفيذ مشروعاتنا اما من  
جهة قلم المراقبة فكان على يقين من اننا لا نتصدى  
له في تأدية وظائفه بالخقوق المتوجة له بمقتضى  
المعاهدات الدولية وليس في نيتنا ولا نية اي  
انسان من اهل هذه البلاد من حقوق المراقبين  
او الاحتجاج بانه معاهدة دولية كانت فاذ كان  
نواب الدول في هذه البلاد ائمة في ما مورسهم  
متنظي لمصالح دولهم نعين عليهم ان يساعدونا  
سواء تنفذ مشروعاتنا الا في الوطني وان يظهرنا  
بالافعال ما وعدونا به من الافعال وقد عزمنا  
على بذل ما في امكاننا لتعمل لائمتنا مقاماً بين  
الامم المتحضرة يست المعارف والاستقلال في ظاهرها  
والعارف وتأييد الاتحاد والنظام وانصاف كل  
انسان من المظالم واراحتته من افعال المعارم ولا  
شيء يضيق عن هذا العزم فلا تؤخرنا التهديدات  
ولا تروغنا التهويلات ولا نقاد الا للامبال  
الرديئة اما راحة البلاد فلم يتكدر صافيتها وقد  
بدلتنا الجهد في تطهيرها من الانار الذميمة التي  
تخللت عن الحكومات السابقة واما الامور التي  
سالتونا عنها فقد ارسلنا اليكم بها جواباً تاريخياً  
على يد الشيخ صديقكم . ومن تزد نفسه عن  
الغرض رأى بطلان كل ما شاع في اوربا عن  
زيادة مصاريف العسكرية فان ميزانية العسكرية  
لم تزد باراً واحدة ولم تنقص قرناً واحداً عما  
نشر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد دولته  
شريف باشا وخاء على ذلك كن على يقين من  
ان الاشاعات التي ذكرتها لنا لم يشعها الا من  
لم يحرر الخائف ويسونا ان نرى جرائد اوربا



شوائب الاغراض والغايات وفي

في اوائل افريل ( نيسان ) عام ١٨٨٢  
تناقلت الالسة ان قد اكتشف على مواضع  
سرية كان القصد منها اغتيال بعض كبراء  
الجهادية وان المسألة وضعت تحت البحث والتحقيق  
وانه من المرجح ان تعال بعد ذلك الى مجلس  
حربي يصدر حكمة في شأنها

ثم ورد على الاسكندرية انه في الساعة  
الخامسة من مساء الاثنين الواقع في عاشر الشهر  
المذكور جاء احد الضباط من الجراكسة واخبر  
ناظر الجهادية ( عراي ) ان بعض الضباط من  
الذين تعينوا معاونين للسودان نواصبوا على  
قتله غيلة ومناجاة وانهم كتبوا له ومعهم الاسلحة  
النارية في مفارق الطرق ليقبلوه حين مروره  
ثم بين له الاستدلالات التي يمكن معها الوصول  
الى تحقيق هذه الرواية فاخذ عراي في تحقيق  
الامر وبث العيون والارصاد في جميع أنحاء  
العاصمة فقبض في الليل نفسه على خمسة من  
الضباط الجراكسة وحجز عليهم في قشلاق عابدين  
وفي يوم الثلاثاء شاع الخبر في العاصمة  
وذاع فاضطرب الناس كثيراً وخافوا سوء  
العاقبة ثم شرعت نظارة الجهادية في التحقيق  
وعينت مجلساً عسكرياً مؤلفاً من عشرين عضواً  
منهم علي الروي وعبد العال حلي وغيرها وقد  
وضع كل من المتهمين في معزل عن رفيقه  
واخذ المجلس في البحث والتنقش متقسماً الى فرعين  
فرع يشتغل في النهار والاخر في الليل

وبلغ عدد المقبوض عليهم في تلك الاثناء  
١٨ ضابطاً وشاع ان لم شركاء آخرين وان  
وجد معهم - خلال القبض عليهم - الات نارية

غير الاسلحة الاميرية ثم سرث الاشاعة ان عدد  
المشتومين يبلغ نحواً من ثلاثين ضابطاً بين  
ملازم وصاغفول اعالي وانّه وجد مع بعض  
الذين قبض عليهم عدة اوراق وعرائض تبين  
منها حقهم من قادة الجند الوطنيين

ثم علم ان بعضهم اعترف بما كان وقالوا  
ان سوء صنيع الهيئة العربية بهم هو الذي اضطرهم  
الى شدة الحق اذ لم ينلم شيء من الترتيبات التي  
منعت لبعض رجال الجهادية وقضلاء عن ذلك  
ان نظارة الجهادية خصتهم بالاكراه على السفر  
الى السودان

اما الامر الاول فقد جاء يومئذ في شأنه  
على لسان من قال ان لا وجه لهم فيه الا اذا  
كان كل واحد من الضباط الوطنيين قد  
اصابه الترتيبي اما اذا كانت الترتيبي قاصراً على  
المستحقين يقتضي القانون فان الذين ترقوا من  
رتبة الصاغفول اساسي الى رتبة اللواء لم يتجاوز  
عدد اربعة فلاقا ل لذلك بعدم التسوية  
بينهم وبين الوطنيين حيث ان ضباط الجيش  
على العموم لا ينقص عددهم عن الف ضابط  
والذين استعملوا اخذوا الرتب المذكورة اربعون  
واما الامر الثاني وهو اكراه الجهادية لم على  
السفر الى السودان فقد ورد ايضاً في صدره  
ان جملة من خصوا بالسفر الى السودان مائة  
ضابطاً وواحد - منهم تسعة من الجراكسة وستة  
من الاتراك والتسعة والثمانون الباقون من  
الوطنيين

وطوى المجلس الحربي اياماً انكب فيها على  
استكشاف امر الموازنة والبحث عن المشتركين  
فيها ثم قبض على يوسف بك نجاتي وكيل مديرية



القبوم واني في الى العاصمة فاودع السجن بتهمة كونه مشتركاً مع الذين وجهت عليهم تهمة الاثثار والى نحو اليوم العشرين من الشهر السابق الذكر بلغ عدد الذين قبض عليهم نيافاً وأربعين رجلاً وقيل ان راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤسسة

ونستخلص ما تجميع لدينا من التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة ان المجلس الحربي استجوب المتهمين في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء غاية شهر جاسس ٩٩ فكان ملخص جوابهم ان هذه الجمعية اسمها راتب باشا في بيت احمد افندي راشد الملازم الاول بجارة الرزنامة القديمة بحضور كل من محمود افندي طلعت الملازم ويوسف بك نجاتي الای سوارى ومحمد افندي نيازي وإبراهيم افندي شكري وسالم افندي شوقي اليوزباشي وعمر افندي رحى المعاون بضطاط مصر ومحمد افندي شفيق الملازم ومحمد افندي فؤاد الملازم بالمخالفات واحمد افندي فهم الملازم وخليل افندي حسني الملازم ورشوان افندي نجيب الملازم وابراهيم افندي المقيم مع شفيق افندي الملازم واحمد افندي وصفي الملازم بالمخالفات وانهم تحالفوا على التحصيف وجعلوا مقصد الجمعية سرّاً لا يطلعون عليه الا صاغر في اول الامر

ثم اجتمع معهم محمود افندي طلعت البكباشي شفيق راتب باشا وافهموا الا صاغر من الضباط المجرسين انهم سيقدمون تقريراً الى الخديو يطلبون به بعض حقوق ليس الا واختلوا عنهم المنقصد الاعداي وعلى هذا تناقلوا الكلام فيما بينهم حتى بلغت الجمعية مائة وخمسين رجلاً

جمعت اجاؤهم بقائمة سلمت لاحد افندي راشد صاحب المنزل الذي تجتمع فيه الجمعية وهو الذي كان يختم عليها غير ان السر الحقيقي كان خفياً حتى توجه خليل افندي حسني من الاسكندرية الى العاصمة فجمع جملة من الضباط وقال لم افى كنت عند علي باشا شريف وقال لي اقموا ونحن نساعدكم (كذا) ثم صاروا يجتمعون بمنزل عبدالله افندي الكردي البكباشي وقد انضم اليهم حسن افندي حلي الكردي البكباشي ورجب افندي ناشد البكباشي وتكلموا في تأسيس الجمعية واشعارها ثم انتقلوا على اجتماعهم ليلة جمعة يعينون فيها رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي وعبدالله افندي الكردي البكباشي رؤساء منوطون برأس كل واحد منهم خمسين رجلاً يجتمعون على انهم يكونون روحاً واحدة وجسداً واحداً اذا مات احدهم قاتل الجميع على دمه حتى يموتوا فاذا اتسع نطاق الجمعية ونجحت اغاها عينت الرؤساء من ذوي الرتب السامية مثل محمود بك طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقي وهكذا كلما عظمت فوضت الرئاسة الى الاعظم من الذوات ثم قالوا ان علي باشا شريف معضد لهذا الحزب ومؤيد له

اما الذين كانوا يتداولون في مسألة السفر الى السودان بعد تأسيس الجمعية فهم علي افندي ناصف الصاغتول اغاسي ومحمد افندي لاسع البكباشي ومحمد افندي شفيق اليوزباشي وسليم افندي صائب اليوزباشي ومحمد افندي شاكر الملازم فانهم كانوا يجتمعون في منازلهم ويتحالفون على عدم التوجه الى السودان

مطلقاً وتكلموا مع كثير من الضباط بهذا السر  
ثم انفقوا جميعاً على الاجتماع في مقام السيد زينب  
ليتحالفوا هناك على اجراء اعمالهم واظهار السر  
الخفي وهو اعدام من يعارضهم او يوقف حركتهم  
خصوصاً ناظر الجهادية (عراقي) اذا عارضهم  
في مقصدهم

ثم قالوا ان عبد الله افندي الكردي عرضت  
عليه رئاسة الجمعية فقال ان قلبه يرتجف من  
هذا الاجتماع ويخشى ان يكون كاجتماع التسعة  
عشر ضابطاً اذا كان واحداً منهم فابي لذلك  
قبول الرئاسة الا اذا تمكنت الجمعية من ائناذ  
اغراضها وعظم شأنها فانه يمكن اذ ذاك ان  
يستحضر لم قدر اربعمائة او خمسمائة من  
الباشوزق بواسطة حسين بك ابن الفراهجولي  
وبعد ذلك تداولوا في اخبار بعض الذوات  
بمقصدهم ليكونوا معهم فتوجه عبد الله افندي  
الكردي وبعد ان زار كثيرين في بيوتهم حضر  
وقال ان الذوات لم يستحسنوا هذا العمل ثم  
انفصل عن الجمعية وكادت تغل عرونها لولا  
حضور رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي  
البكباشي وجميعها اعضاء الجمعية الذين عندوا  
الجلسة في منزل احمد افندي فهم الكائن بالقطيعة  
حيث اتفق الجميع على انهم يأخذون من تكلموا  
معه الى مقام السيد زينب ليطلعوهم على السر  
الاعدامي ويتحالفوا على ابرازه وبأخبار البعض  
من الاصاغر فنا السر وانصل بعراقي وتم ما تم  
من لقاء القبض والسجن

هذا ملخص ما روي عن اعتراف الجميع  
بالجلسة العلنية التي عقدت بحضورهم جميعاً بعد  
ان شل كل منهم على انفراده

ثم صدر حكم المجلس الحربي في مساء ٢٠  
افريل على الضباط وعددهم ٤٠ ( في جملتهم  
عثمان باشا رفقي ) بالنفي المؤبد الى اقاصي  
السودان مع التجريد من الرتب العسكرية  
والامتيازات ونياشين الافتخار على شرط ان  
يكونوا متفرقين في الجهات التي بنفون اليها ولا  
يجوز ان يكونوا في مراكز الحكمادارية ولا المديرية  
ولا السواحل وصدر الحكم كذلك على اثنين  
من الملكية بالنفي على الصورة التي تقدم بيانها  
مع التجريد من الحقوق المدنية واحيلت محاكمة  
خمس من الملكية على المحاكم الوطنية وحكم على  
راتب باشا الذي عد محرراً لهذه العصبة بالتجريد  
من الرتب العسكرية والامتياز والنياشين وعدم  
العود الى مصر واذا عاد فينبى على مقتضى الصورة  
السائلة الذكر

وقد اعتبر ان الخديو السابق هو الباعث  
على هذه الحركة مستعيناً في بثها بالمرتبات التي  
تصرف له من خزينة الحكومة فنقرر لذلك في  
شأنه ان يكون للخديو وللمجلس النظار النظر في  
قطع مرتباته ثم رفع هذا الحكم الى الخديو للتصديق  
عليه وعلى نحو ما اوجزنا في مقدمة هذا الفصل  
صدر الامر بان ينفي المحكوم عليهم لا الى السودان  
بل من القطر المصري مع الترخيص لهم بالتوجه  
الى يشأون اما رتبهم ونياشينهم فتبقى لهم ولم يكن  
في هذا الامر ذكر لراتب الخديو السابق

وهذه اسماء المجرأكسة الذين حكم عليهم  
بالابعاد من القطر المصري

عثمان باشا رفقي فريقي  
يوسف بك فنجاني مبرالاي  
محمود بك قواد قائم مقام

صادق افندي فوزي ملازم ثان  
 محمد افندي فؤاد ملازم ثان  
 محمد افندي شفيق ملازم ثان  
 احمد افندي وصفي ملازم ثان  
 مصطفى افندي مهري يوزباشي  
 سليم افندي شوقي يوزباشي  
 محمد افندي علي ملازم ثان  
 وعدد مولا . ۴ ومن الملكية عمر افندي  
 رحيم و ابراهيم افندي خليل

محمود افندي طلعت بگباشي  
 رجب افندي ناشد بگباشي  
 حسن افندي حلي بگباشي  
 عبدالله افندي لطيف بگباشي  
 محمد افندي لامع بگباشي  
 عثمان افندي فاضل صاغ  
 علي افندي ناصف صاغ  
 محمد افندي لمي يوزباشي  
 محمود افندي همت يوزباشي  
 محمد افندي شفيق يوزباشي  
 سليم افندي صائب يوزباشي  
 حسن افندي محمد يوزباشي  
 موسى افندي كلیم يوزباشي  
 مصطفى افندي رامي ملازم اول  
 عمر افندي فخري ملازم اول  
 احمد افندي عزي ملازم اول  
 امان افندي بشير ملازم اول  
 احمد افندي راشد ملازم اول  
 محمد امين افندي شكري ملازم اول  
 رشوان افندي نجيب ملازم اول  
 يوسف افندي حديق ملازم ثان  
 خليل افندي حسي ملازم ثان  
 مصطفى افندي عابد ملازم ثان  
 محمد افندي شاكر ملازم ثان  
 محمد افندي نيازي ملازم ثان  
 عورشيد افندي لبيب ملازم ثان  
 احمد افندي فيم ملازم ثان  
 يوسف افندي شريف ملازم ثان  
 حافظ افندي فمي ملازم ثان  
 محمد افندي رشدي ملازم ثان



# الخاتمة

( وفيها الكلام على سير الحوادث التي )  
 ( تقدمت وفود الاسطولين الانكليزي )  
 ( والفرنسي وقدم درويش باشا )  
 ( ثم ذكر مجي الاسطولين )  
 ( والمندوب العثماني )  
 ( ونجم الفتنة )

## فصل

نادى لسان البرق في الرابع والعشرين من شهر مارس عام ١٨٨٢ أن الدولتين فرنسا وإنكلترا أرسلتا إلى الدول لائحة تتضمن ما اتفقا عليه من تمسين قانون المالية الذي اقترح عليه مجلس نواب مصر بحيث تكون الواردات المخصصة لوفاء الدين خارجة عن اقتراع المجلس وأن الدول تلقت تلك اللائحة بالقبول ثم كثر تحدث الناس في أمر هذه اللائحة التي باتت الحكومة المصرية تنتظر وصولها إليها وقالوا أن الدولتين المشار إليهما تطلبان وحدهما فيها أن يقتصر مجلس النواب في ما تقرره من حق النظر في الميزانية على الفروع التي لا تدخل في الواردات المخصصة للدين وإنما تريدان بذلك أن يستثنى من الميزانية التي تعرض على مجلس النواب دخل المديريات الأربع المخصص للدين الموحد ودخل السكك الحديدية وغيرها المخصص للمنازل وبرنامج الدائرة السنية والدومين وغيرها

ومضت على ذلك أيام كان فيها تحدث الاستة في شأن هذه اللائحة شغلها الشاغل ثم شاع أن الدول اضطرت عن تقديمها اعتقاد أنه لا موجب لها ولا حاجة إليها فسرت الخواطر بذلك وقال المتحدثون أننا لا نرى فيها فائدة بل لا نرى لها لزوماً بل دليل سير أمورنا في سبيل أمين وانتظام تام ولكنهم لم يلبثوا أن عادوا إلى الخوض في مسائلها فقالوا أن الدول الأوروبية غير راضية بأن ينظر مجلس النواب في ميزانية المديريات الأربع المخصصة لصندوق الدين وترى أنه لا يحق للحكومة المصرية أن تزيد في عدد جيشها إلى ما فوق عشرة الآلاف وأنهم يسعين لدى الباب العالي في التصديق على هذين الأمرين حتى إذا تم لهم هذا الوفاق أرسلوا إلى الحكومة الخديوية لائحة يضمنون ذلك بواسطة الدولة العثمانية

وتوجهت الأفكار إلى هذا الشأن المهم واحدفتم به الأناظر من كل جانب وكان اشتغال القوم به منصرفاً إلى أن نظر الميزانية بمجلس النواب سواء كان منها ما يتعلق بالمديريات الأربع

أولاً يتعلق بغيره قد قرر امره في لائحة المجلس  
بتصديق الخديو وجميع رجال النظارة فعلى  
فرض أن يكون لبعض الدول رغبة في المعارضة  
فإن الحكومة لا بد وأن تسلك مسلك الدفاع  
عن أمر صار من أكبر القواعد الأساسية وكان  
اللياقى على تقريره طلب الأمة بإجماعها  
وتعلق الأمل إذ ذاك بأن الدولة العثمانية  
لا توافق على طلب الدولتين وأنه لا يعمل أن  
تطلب عدم زيادة الجيش المصري حاله كونها  
في التي قررت أن يكون عدده أيام السلم غاية  
عشر ألفاً

وفي أواسط أبريل نيسان أبلغت اللائحة  
إلى قناصل الدول تعرضوها على الحكومة وروى  
يومئذ أن تقديمها للحكومة لم يكن إلا على حيل  
المسورة والصيغة لا على وجه الأثرام  
فصل

وبعد صدور الأمر المتعلق باني الحركة  
الذين حكم عليهم بالإبعاد من القطر المصري  
وقع خلاف بين الخديو والنظار في هذا الشأن  
فاجتمع النظار في ١١ مايو ١٨٨٢ عام ٨٢  
على إثر ذلك الخلاف واستمرت جلستهم ثلثي  
ساعات فجاء في خلال الجلسة وكلاء الدول  
وسألوا النظار عن حال الأوروبيين في القطر  
المصري وما إذا كان يوعدهم خطراً ما فأكدهم  
لم أن لا شيء في المسألة من مثل ذلك ثم جرى  
باستدعاء النواب إلى الاجتماع فصدرت الأوامر  
إلى جميع المديرات في شأن ذلك وأرسل  
تعارف إلى سلطان باشا ليرجع من سفره فانه  
كان متعباً إذ ذاك عن القادر

أما بيان الأسباب التي أوجبت ذلك فهو

إن الخديو إذ لم يصدق على حضم المجلس  
الصادر على الحركة وقعت بينه وبين النظار  
من أجل ذلك نفرة استحكمت واستغل أمرها  
فقبل بل نقول الخائفون أن الخديو لم يصب  
في إجراءاته في عدة مسائل منها مسألة الحركة  
ومسألة الحرية عائشة التي صدر الأمر بنفيها  
متهمة بتضليل بعض المحصنات وأغوائهن على  
ارتكاب المنكر ومسألة الغلام الذي سرق  
المجوهرات من عابدين وسفر إبراهيم إلى التونسي  
بغية إلى سورية ومسألة وجود ثابت باشا في  
الاستانة من قبل الخديو ومسألة الانحياز الذي  
لحق بحق مصر من جهة امتيازاتها المنوحة لها  
من لدن الدولة العثمانية وغير ذلك من المسائل  
التي استفسكت بها وزارة محمود سامي فانكرها  
وقالت إنها تعود على البلاد بالخسران ففقدت  
لذلك مجلساً للنظر فيها فقر فيه الرأي على  
جمع النواب لما اتهم أولى من الجميع بالنظر فيها  
وكان ما كان من إصدار الأوامر إلى المديرات  
بجمعهم

وعلى أثر ذلك شاع أن سيأتي إلى  
الاسكندرية أسطول مؤلف من سفن إنكليزية  
وفرنسوية فحمل ذلك على الاعتقاد بأنه يحمل  
أن الدولتين فرنسا وإنكلترا سنبعث بهما لوقاية  
رعاياهما وشاع أيضاً أن خمس دوارع خرجت  
من الاستانة قاصدة مصر بمجنود عثماني

وفي خلال هذه الأحوال ورد من باريس  
أن الموسيودي رئيسه (رئيس الوزارة الفرنسية  
إذ ذاك) صرح في جواب الفاه على سؤال  
أن فرنسا تود حفظ استقلال القطر المصري  
على الصورة المؤيدة بالفرمانات العديدة بحيث

لا يطرأ عليه أقل تقييد وإن اتحاد فرنسا وإنكثره  
يويد هذا الاستقلال . ثم قال ان الحوادث  
ربما تستلزم اتفاق جميع الدول الاوربية لتسوية  
المسائل المصرية ولكن بما ان الدول تعترف  
لفرنسا وإنكثره افضلية المصالح في ذلك فسيكون  
من الواجب عليهما ان نديرا سياستها بحزم وثبات  
فصل

وفي ١٢ مايو ( ايار ) وقد أكثر النواب  
على العاصمة واجتمعوا مراراً في أماكن متعددة  
وكان النظار يعتقدون مجلسهم في ذلك اليوم  
وما قبله تارة في الداخلية وحيناً في منزل رئيسهم  
الى ان كان ظهر ١٢ مايو المذكور فاجتمعوا في  
منزل الرئيس ومعهم بعض رؤساء الجهادية ثم  
وقد عليهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب  
ومعه عبد السلام بك الموبلي أحد النواب  
واخذوا يتحدثون في شأن الخلاف الواقع بين  
الخديو ومجلس النظار ثم حضر بعض النواب  
ايضاً وانضموا الى المجلس ودار بينهم الكلام على  
المسائل التجارية اذ ذاك وكانوا تارة يجتمعون  
جميعاً وطوراً يختلي عدد منهم على انفراد الى ان  
بدا من جانب مذاكرتهم ان في الامر امكاناً  
لحل المشكلة

وبما هم كذلك وقد النظار عليهم وليشوا  
بغابرون نحواً من ثلاث ساعات وكان هذا  
الاجتماع غير رسمي ثم توجه سلطان باشا وسليمان  
باشا اباظه ومحمد بك الصيرفي وشواري بك  
وموبلي بك واحمد افندي عبد الغفار الى سراي  
الاسمعية ومثلوا بين يدي الخديو وليشوا عند  
نحو ساعتين فعرضوا عليه الامر ورجوه اجابة  
سؤلهم فاني معذراً اليهم آسفاً على عدم تمكنهم

من موافقتهم فانصرفوا من لدنه وعادوا الى  
زملائهم وكانوا بانتظارهم اما سلطان باشا فانه  
توجه الى قصري فرنسا وإنكثره الجترالين واعلمها  
بما حصل ثم عاد الى منزله وبعد ذلك سار  
هو واباطه باشا الى منزل رئيس النظار حيث  
كانوا جميعاً مجتمعين فخابراهم في الامر فاجابوا  
اننا نستعفي كلنا ولكن اذا استعفينا فمن يكون  
مشتولاً عن حدوث ما ربما يحدث وبعد مخابر  
طويلة رجع المومأ اليها واخبرنا سائر النواب  
المجتمعين بما كان ثم تخابروا جميعاً في المسألة  
فقرأهم على تعيين لجنة منهم توجه الى مقام  
الخديو ثانية وترجوه ملحة عليه باجابة الطلب  
وفض المشكلة وبعد ذلك ينظر النواب في  
ما يرونه ملائماً للمصلحة الوطنية

وفي صباح ١٤ مايو اجتمع النواب في منزل  
رئيسهم وتداولوا في الامر ثم ذهبت لجنة منهم  
برئاسة سلطان باشا بصفة غير رسمية وعرضوا  
على الخديو صرف المشكل باستعفاء رئيس النظار  
وبقاء سائر الوزراء في مناصبهم وان يعهد برئاسة  
الوزارة الى مصطفى باشا فهي فتردد الخديو في  
القبول ولكن بعد المذاكرة كلهم بالرجوع اليه  
عند العصر فعادوا الى مجتمعهم يتذكرون  
ويتشاورون

ولما كان اوان العصر عاد اعضاء اللجنة  
السائلة الذكر الى الخديو في سراي الاسمعية  
وطلبوا اليه ان يجيبهم الى ما عرضوه عليه فاجابهم  
بالقبول فخرجوا من لدنه وعلى وجوههم شاربات  
السرور وعادوا الى اخوانهم فاخبروهم بما كان  
فسروا بذلك وانما بقي عليهم ان يقبل مصطفى  
باشا الرئاسة وان يرضى سائر النظار بالبقاء في



نتيجة ثم دارت المخاضات حيناً مع النظار وحيناً مع الفناصل ولكن على غير فائدة وكان جل سعي النواب منصوباً على ازالة الخلاف مع استبقاء الوزارة على هيئتها من غير ما تغير فيها ولما استنكم امر الخلاف وتمكن الخوف من الاقعدة عزم النواب على استدعاء اكابر العلماء والوجهاء لعقد اجتماع عمومي يتخاطرون فيه ويتشاورون في كيفية حل المشكلة

واخذ الناس يتربصون بعقد هذه الجمعية وذهب اكثرهم الى ان صرف المشكل ضرب من المستحيلات

وفي ذلك اليوم وما قبله ورد على الاسكندرية ما ينبيء بقرب وصول اسطول اليها مؤلف من دوارع انكليزية وفرنسية وان الباب العالي سيرسل الى مصر وقدماً مؤلفاً من بعض رجال الدولة وان الدول وفي مقدمتها الدولة العلية ستدخل بالفعل في احوال مصر فاجس الناس من هذه الاخبار خيفة وايقنوا يقرب تعاضد المشاكل ودخول مصر في طور جديد

### فصل

ثم ورد بعد ذلك ان قد زال المشكل وانصرف الخلاف بان قبل الخديو ان تسير الوزارة على هيئتها وورد من رئيس النظار الى عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية اذ ذاك تلغراف يقول فيه :

زالت بحمد الله جميع الاسباب التي كانت منشأ للاشاعات والاراجيف ولم يبق الا الالتفات لاجراء المصالح والمنافع الحقيقية وان كان يحفظ الله لم يحصل في هذه الفترة ما يكدر صفو الراحة لكن مع ذلك توصيكم بان تترقبوا

مركزهم فقال بعض ان مصطفى باشا عازم على الالباهة وحالهم اخرون ثم تأييد رأي الكرمي الاول بما كان من اعتذاره الا لا يستطيع القول فعادت المسألة الى مركزها الاول بين مخاضات ومداولات فوقفت حركه الاعمال ونجم الاضطراب واستت العيون شاخصة الى ما سيكون

وعند الغروب وقد ناظر المعارف وناظر الاوقاف على منزل رئيس النواب ولما برهة في الملة كره ثم انصرفا وفي نحو الساعة الثالثة بعد الغروب توجه سلطان باشا الى سراي الاسميئية لمقابلة الخديو على قصد اقتناعه ببقاء الرئاسة في عهدة محمود سامي او مخاضته في طريقه نحو هذه ازالة للمشكل

وسعى النواب ان يجعلوا انعقاد مجلسهم على صورة رسمية ثم ينظرون في امر الخلاف الواقع بين الخديو والنظار بصفة رسمية ويقررون ما يرونه ملائماً لمصلحة البلاد واعلموا خيفة ان تطول المدة الزمنية بالمخاضات والمداولات على غير جدوى وبينما كانت المسألة سائرة في هذا الطريق اذ ورد تلغراف من لوندرة يفيد ان قد صدر الامر الى الاسطول الانكليزي الراسي ببحر المانش ان يستعد لبعثه في ٢٨ مايو الى البحر المتوسط

### فصل

وفي صباح الاثنين اجتمع النواب عند رئيسهم وطالبت الملة كره منهم الى الساعة السادسة ثم ذهب الرئيس ومعه لجنة من النواب مؤلفة من ١٦ نائبا وفصلوا سراي الاسميئية فقابلوا الخديو وخاطروه نحو ساعة ولكن لم يحصل لهذا السعي

ثم ورد تلغراف من الاستانة يعلن ان  
الباب العالي ارسل الى الدول منشوراً يعترض  
فيه على ارسال الدوائر الاجنبية الى القطر  
المصري استناداً الى ان الاحوال التجارية اذ  
ذلك فيه لا تدعو الى مثل هذا التدخل فضلاً  
عن انه يجب ان يعهد به الى الدولة العثمانية  
اذا كان ثمة في الامر ما يبعث عليه

### فصل

اما زوال الخلاف الذي نشأ التوم بالسرور  
والاكتفاء فقد تم بان اجتمع النواب في منزل  
رئيسهم وبعد التداول في الامر توجه كثير منهم  
الى الاسكندرية لمقابلة الخديو وكان قد اجتمع به  
قنصلا الدولتين ( فرنسا وانكلترا ) ومكثا عنده  
برهة غير قصيرة ولما وصل النواب اخذوا  
يستعطفون خاطره ويستميلونه الى صرف المشكاة  
واستشفاء الوزارة من غير تغيير فيها فاجابهم الى  
ذلك وخرجوا من لدنه فرحين فانطلقوا الى  
منزل رئيس النظار حيث كان النظار جميعاً  
مجمعين فاخبرهم بما كان من رضى الخديو  
عنهم فتوجهوا اليه ملتزمين رضاه فتلقاهم بالقبول  
وبذلك انصرف المشكل ثم جاء النظار منزل  
رئيس النواب وايدوا شكرهم له على مسعاه الذي  
ادى الى زوال الخلاف

وكان ذلك بعد غروب الاثنين ( ١٥ )

مايو ( في صباح الثلاثاء توجه النظار الى دوائره  
واخذوا في اشغالهم كجاري عاداتهم وارسل رئيس  
النظار الى جميع المحافظين والمديرين تلغرافات  
يشيرون فيها بزوال الخلاف ويوصيهم بمثل ما ورد  
في التلغراف الذي بعث به الى محافظ  
الاسكندرية

ما كان موضوعاً في الاذهان وتوجهوا المهمة لتمكين  
الراحة والطأينة لعموم سكان البلاد وإدارة  
المصالح على محور السداد وتبجيز الاشغال بكل  
دقة وإملأ في حسن ادارتهم الاستمرار على تأييد  
الامن والراحة لتستوجبوا رضا الحكومة السنية . اه  
فسر الناس بذلك سروراً لم يكن مديد الاجل  
وكانت تلك الاحوال قد بعثت على انتقال  
كثيرين من اماكنهم الى ثغر الاسكندرية حتى  
ملئ بجواهر المقاطرين اليه افواجا من القاهرة  
والارياق بحيث سكادت المنازل والفنادق  
تضيق دونهم

### فصل

واسفرت الخواطر والانتظار موجهة الى  
العاصمة للاطلاع على حقائق تلك الاحوال  
ودخائلها وكان التوم قد داخلهم الاضطراب  
والريب في رجوع الخديو والطأينة ووجفت  
قلوبهم مما كانت تتناقله الالسة وتخرج به فتوجه  
بعض التجار والذوات من الاجانب الى دار  
الحفاظة وطلبوا من المحافظ ان يوقفهم على حقيقة  
تلك الاشاعات وقالوا له انهم عازمون على  
ارسال عيالهم واموالهم الى اوربا فسكن خواطرهم  
وهذا روعهم وكفل لهم الطأينة والراحة واصحابهم  
بالأ يعبروا ما بشيعة البعض سمعاً فخرجوا ساكني  
الجأش مطمئني البال

وفيما هم على تلك الحال ورد تلغراف من  
باريس ينهي ان الاسطول الفرنسي الذي  
سافر من يبره على مقربة من جزيرة كريت  
سيجتمع بالاسطول الانكليزي الاتي من كورفو  
ثم يصير الاثنان الى القطر المصري فكان ذلك  
مثبتاً للانباء السابقة موجياً لزيادة التلق



وكان السير ادوارد مالت والموسيو سنكوفش  
فمضوا فرنسا وانكثرت قد وقد مساء الاثنين  
على القديس واخيرا بصفة رسمية عن قدوم  
الاسطول وانه يصل الاسكندرية صباح الاربعاء  
ثم نشر السير ادوارد مالت منشورا بعث به  
الى قناصل حكومت في القطر المصري يخبرهم فيه  
بما كان وبين لم السياسة التي يجب ان يتبعوها  
واملمهم ان وصول السفن ليس فيه ما يوجب  
تكثير العلاقات فان قدومها انما هو بطريق  
المسالة وبصفة ردية وقد نحا هذا النحو فحصل  
فرنسا ايضا

وعلى اثر ذلك ارسلت نظارة الداخلية الى  
محافظ الاسكندرية تلغرافا يقول فيه ما نصه :  
يجوز ان البحر الايض مراكب حرية  
اجبية وحضورها هو بطريقة سليمة فلا يحصل  
مجهتكم ادنى نوم ولا تشوش فكر ان المودة  
والألفة بين حكومت السيرة وبين الدول المحالمة  
التي

#### ١ الاضواء / ناظر داخلية

ثم ورد تلغراف من جريدة كريت يخبر  
ان الاسطول الفرنسي خرج منها فاصدا  
نهر الاسكندرية اما الانكليزي فباقي فيها ينظر  
الاسطول العثماني فباقي الاثان في وقت واحد  
ويضمان الى الاسطول الفرنسي

#### فصل

وفي عصر الجمعة الواقع في ١٦ مايو وقد  
على ميناء الاسكندرية دارعة انكليزية وفي صباح  
الجمعة ٢٠ من ا دخلها دارعان انكليزيان  
وثلاث دوارع فرسوية فاطلقت المدافع من  
البحر والبحر السلام المألوف وبعد رهة من

وصول الدوارع نزل كابل انما الى البحر ثم  
نزل قناصل الدول للسلام على الاميرالين  
الفرنسي والانكليزي

وبعد ظهر السبت خرج الاميرالان الفرنسي  
والانكليزي بالالبسة الرسمية الى البر وزارا  
المحافظ فرد لما الزيارة بعد ذلك جريا على  
الاصول المتبعة

وكانت الالسة قد اجهت بالخلاف الذي  
وقع بين روساء الاسطول الفرنسي والانكليزي  
على كيفية القدوم الى الاسكندرية فوضعت بعض  
الجرائد وقالت ان الاسطول الانكليزي لحق  
بالفرنسي في قنبا فابلق اميراله الاميرال  
الفرنسي ان في نية انتظار الاسطول العثماني  
ولما كان الاميرال الفرنسي ليس عند تعاليم  
بهذا الشأن عزم على السفر الى الاسكندرية  
بدون تأخير فهذا هو وجه الخلاف الذي حصل  
فصل

وانصرفت خواطر التواب بعد قدوم السفن  
الحرية الى عقد جلسة رسمية للنظر في الامر  
وكان قد شاع ان قائدي الاسطولين عازمان  
على الذهاب الى القاهرة للمخاطبة فيما جاءه لاجله  
ثم امل الناس بقرب زوال المزعجات فتعود  
دوارع الدولتين من حيث انت

وفي ٢١ مايو دخل ميناء الاسكندرية سفينتان  
حريتان يونانيتان وداعة انكليزية قدمت من  
من مالطة فخرجت في صباح اليوم التالي الى  
حيث لم تعلم وجهتها وفي صباحه ايضا قدمت  
سفينة اخرى انكليزية من نوع «الكورفيت»  
وعلم في ذلك اليوم ان كلا من الدول الاوربية  
( ما عدا انكثرت وفرنسا ) ستسل سفينة او



سفينتين الى المياه المصرية على غير اشتراك مع الاسطولين الفرنسي والانكليزي وإنما وجودها يكون مماثلاً لوجود الدارعين اليونانيين

وسبق ذلك ان ورد تلغراف بنى ان المنشور الذي عرضه سفراء الدولة العثمانية على الدول الاوربية لم يكن فيه اعتراض على ارسال السفن المدرعة وإنما جاء فيه ان جلالة السلطان يأمل رجوعها من القطر المصري بعد بلوغ القصد الذي ذهبت لاجله وان جميع الدول اظهرت ارتياحها الى هذا التظاهر الجري .

وبعد قدوم الاسطولين جاء قنصل فرنسا الجنرال منزل رئيس النظار واعلن انه طلب الدولتين فاستدعى الرئيس زملاءه النظار وتداولوا في الامر وبعد المداولة انخط رأيه على اخذ رأي الخديو فتوجهوا اليه وسألوه الامر فاجاب انه ينتظر في هذا الشأن تعليقات ترد اليه بعد يوم او يومين فانصرفوا واخذت المخابرات بعد ذلك تجري بين المتصلين والوزارة بطريقة غير رسمية

### فصل

وشغل هذا الانقلاب الطارئ على احوال مصر افكار السياسيين وخاضت الجرائد الاوربية فيه على اختلاف مذاهبها وكانت كلها متفقة على تخطئة المصريين وتوجيه اللوم اليهم وكان من اهم اقوالها ما ورد في جريدة التيمس على لسان مكاتبها الباريزي اذ قال ان ارسال الدوارع الى مياه مصر لم يقصد به الا تعزيز الخديو وتأييد سلطته فاول شيء يجب اجرائه هو حمل عراي على التخلي عن الادارة والسياسة

فاذا بلغت الدولتان هذا الاربع تعين عليهما ان تساعدوا الخديو على اعادة السكينة والنظام الى البلاد واذا لم يكف ارسال الدوارع لبلوغ الغاية بطلب الوزارة ترتب عليهما ان تستخدم القوة لاكره عراي واعوانه على تنفيذ مطالب الدولتين ويتم لها ذلك بارسال بعض الجنود الى القطر المصري ومجانية لمس استقلال مصر يجب ان تكون تلك الجنود جنوداً عثمانية واذا نمرد المصريون عليها عدت مصر عاصية على الدولة فيترتب اذ ذاك على الدول ان تنظر في هذا الامر وضوء الى اي حد يقضي بقاء استقلال السلطنة العثمانية على الدول الاوربية بعدم التداخل في المسألة المصرية بالنفوذ والقوة . وقد تناقلت الجرائد هذا المقال وعلمت عليه الدروح والملاحظات فكان لملكه ولها وقع شديد التأثير في النفوس وفي خلال ذلك طلب الباب العالي من فرنسا وانكلترة ان تستردا اسطوليهما فاجاباه انهما لا تسترجعانه الا بعد ان تعود الى مصر راحتهما ويستقر الانتظام فيها

### فصل

وتوقفت المخابرات بين المتناصل والوزراء في القاهرة وقطع المراقبان علاقتها مع النظار وصرح قنصل فرنسا باسئد عدم نجاح مساعيه السلبية فانه كان آخذاً على نفسه ان يصرف المشككة من غير ان تحتاج الدولتان الى التداخل وكان قنصل انكلترة مخالفاً له في هذا الرأس فحاول قنصل فرنسا الامر بصفة غير رسمية ولكنه لم ينجح فكاتب هو وقنصل انكلترة الى دولتيهما يعلمانهما بذلك وانتظرا ورود الاوامر منهما فوردت يوم الخميس الواقع في ٢٥ مايو وماأها

ان قدما البلاغ الاخير للوزارة المصرية بغير  
رسمية وخذا منها جواباً نهائياً

فبعد ظهر اليوم المذكور قدما البلاغ للقطار  
متضمناً طلب سقوط الوزارة بتمامها وخروج  
عراي من القطار المصري فتضمن له الدولتان  
حفظ رتبة ومراتبه ونياشينه وإقامة عبد العال  
حلي وعلي فهي في الارياف بجهات لا يخرجان  
منها فتضمنان إلهامتهما ونياشينهما ورواتبهما وتضمن  
ايضاً عزم الدولتين على انفاذه بتمامه وتكليفهما  
للخديو ان يصدر عنواً عاماً عن جميع الذين لم  
تدخل في المسألة

فلما تلقى النظار هذا البلاغ ابوا ان يحسوا  
عليه فرفضوه وقالوا ان لا علاقة للدول الاوربية  
معنا بذلك فان شئنا فليخبرن الاساقفة اما  
نحن فاننا مستعدون للمقاومة

ورأى سلطان باشا رئيس مجلس النواب  
في هذا الاية وذلك الاصرار ما تحصى عاقبته  
فحملة ذلك على تخفيف البلاغ الى حد يمكن ان  
يرضى به الوزراء قاصداً بذلك تذليل الصعاب  
وتسوية المسألة بين اقل ما ترضى الدولتان  
بطلية واعظام ما يمكن ان يرضى به الوزراء فاجابة  
القنصلان الى ذلك ووعدهما انه يخبر رئيس  
النظار فيه

ثم مضى على ذلك نحو من يومين كانت المخبرات  
فيها عديمة الجدوى ففي ٢٦ مايو استعفت الوزارة  
مستجبةً على لائحة الدولتين فكلف شريف باشا  
تشكيل وزارة جديدة فدخل غير باشا الثاني  
محافظ الاسكندرية اذ ذاك الى العاصمة فسار  
اليها على قطار مخصوص

وبعد استعفاء الوزارة اصدر الخديو الى جميع

الجهات المشدور الاتية صورته

بما ان هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار  
قبول استعانتها قليلاً معلوماً ذلك لديكم  
اتصرفوا جهنكم واتقاركم في المحافظة التامة منكم  
ومن مأموري المديرية الموكلة لادارتهم والدقة  
والانتباه لحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة  
بكم كما انه من حيث ان المراكب الحربية الاجنبية  
التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها  
الاً بوجه سلي فقط ولم يكن هناك شيء اخر  
خلاف ذلك فليس هناك لزوم لارسال احد  
من عساكر الامدادية الذين صار ظلمهم اخيراً  
بمعرفة الجهادية بل ان الموجود منهم تحت الحضور  
لهذا الطرف يصير اعادته لبلده والذي تحت  
الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن  
حضوره وإعلان المراكز والاقسام بالنبيه على  
مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم  
الاقضاء لجميع عساكر واستباده كل لاشغاله وزراعه  
بدون اشتغال في غير ذلك هذا وان الامور  
المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لنظارة  
الداخلية يجب ان يعرض عنها من الان لمعينا  
الى ان تشكل هيئة نظارة جديدة كما هي  
مطلوبنا . اهـ .

التوقيع ( محمد توفيق )

فصل

وفي صباح السبت سابع وعشرين ماين  
عقد عند الخديو احتفال كبير حضره النواب  
والاعيان والعلماء واصحاب الوظائف والرتب  
وغيرهم وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة  
جديدة فاني واصر على الاياة ثم جاءه فصل  
فرنسا الجنرال واطلعه على تلغراف ورد اليه من

رئيس وزارة فرنسا يقول له فيه

الامل ان يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة  
واكدوا له اننا نعصده ونؤيده بكل جهدها .

فاستمر على الاباءة ثم الحج عليه بعض ذوي  
النفوذ بالقول الحاحاً شديداً فقال اقبل ان  
قبل عمر باشا لطفي ان يتولى نظارة الجهادية  
فستل عمر باشا عن ذلك فاني معتذراً فعرضت  
عليه رئاسة الوزارة فامتنع وفي مساء اليوم المذكور  
( السبت ) عاد الى الاسكندرية

وفيه عقدت عند الخديو جمعية ثانية حافلة  
حضر فيها بعض رؤساء العسكرية وفي مقدمتهم  
طلبة عصمت فقال شريف باشا انه يقبل ان  
يشكل الوزارة على شرط ان تنفذ الجهادية  
مآل لائحة الدولتين وقد خاطب الخديو رؤساء  
المجد مينا لم ان السياسة اقتضت استعفاء  
الوزارة وقبول لائحة الدولتين فقام طلحه وقال  
« اننا مطيعون جميعاً للجناب السلطاني الشاهاني  
وللجناب الخديوي ولكن هذه اللائحة يستحيل  
علينا تنفيذها ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها  
فهي تتعلق بمائل من اختصاصات الباب العالي  
ان ينظر فيها .

ولما اتم كلامه خرج من الحفلة ولم ينظر  
جواباً فتبعه الضابطان جميعاً وفي اثناء ذلك  
وفد على المعية التلغراف الذي بعث به ضابطان  
آلي رأس النين في الاسكندرية وفيه انهم لا  
يرضون البتة غير عرابي ناظرًا للجهادية وانه ان  
مضت ١٢ ساعة ولم يرجع الى منصبه كانوا غير  
مسئولين عما يحدث مما لا يستحب وقوعه فزاد  
الاشكال والاضطراب وبعد ذلك صرح شريف  
باشا وغيره من الدولات انهم لا يقبلون البتة ان

يتولوا الرئاسة وتشكيل الوزارة

وعند الغروب اجتمع النواب عند رئيسهم  
ووفد عليهم اكابر العلماء فعقدوا مجلساً حافلاً  
ثم جاءهم عرابي فاخذ بخطب فيهم وتبعه عبد  
العال حلي وعلي فهمي ومحمد عبيد وغيرهم من  
الضابطان ومعهم نفر غير قليل من الضباط والجنود  
فدخلوا منزل الرئيس وهم يطلبون تنازل الخديين  
فحصل هناك قلقي واضطراب وتضاربت الاراء  
واختلفت وكان الخديو قد ارسل بالتلغراف  
الى الحضرة السلطانية ينهاها باستعفاء الوزارة  
فورد له من لديها جواب بالتلغراف ايضاً تهتة  
به على صرف المشكلة الا انه ارسل اليها في اليوم  
الثاني ( اي السبت ) يخبرها ان المجد غير  
راض بما حصل وان الوزراء استغفوا لكم  
اقاموا المحجة على قبول لائحة الدولتين فورد  
تلغراف من الباب العالي مآله ان الحضرة  
السلطانية امرت بتشكيل لجنة عثمانية تأني مصر  
بعد ثلاثة ايام للنظر في المسألة

ثم ايت المجد في ذبلك اليومين متظاهرين  
بعدم الرضى بما ورد في لائحة الدولتين مصريين  
على طلب ارجاع عرابي الى نظارة الجهادية  
ووافقهم كثير من على احالة امر اللائحة الى  
الاستانة

وكان القناصل يطلبون التأمين على رعاياهم  
ولا يمكن هذا التأمين الا بحصول المجد على ما  
يطلبون فرأى الخديو ان يرضى بذلك مؤقتاً  
الى ان يصل الوفد العثماني فصدر الامر برجوع  
عرابي الى نظارة الجهادية ورئاسة الجيش فصرح  
الضباط والجنود وسروراً بذلك سروراً عظيماً  
وهذه صورة الامر الخديوي الذي صدر



لعراي بالرجوع الى نظارة الجهادية :

« ولو انكم استعظمتم ضمن هيئة النظارة التي  
استعنت لكن مراعاة لحفظ الامن والراحة  
استصوبنا بقاءكم في نظارة الجهادية والحربية  
واصدرنا امرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء  
ما فيه انتظام احوال العسكرية بالطريقة الكافية  
لحفظ الامن العمومي على الوجه المطلوب كما هي  
مقتضى ارادتنا »

وانزلت الحالة بعد ذلك مركزاً واحداً  
بانت التورم فيها منتظرين وصول الوفد العثماني  
لحل المشكلة وفي خلافتها تقدم عراي الى الخديو  
في طلب انقاذ الايام الصادرة على عهد وزارة  
ساحي بجميع العساكر الامدادية « فقرة ٢ و ٣ »  
فاجابة الخديو الى ذلك بحيث يبلغ عدد الجند  
القادر المعين في الارمان السلطاني

### فصل

وبعدت الى سفري فرنسا وانكلترة في الاستانة  
ايام من حكومتها بان يعرضاً على الباب العالي  
ان يتدخل باسم اوربا في القطر المصري تداخلاً  
غير مطلق بل معين الحدود وان يكون اجداً هذا  
التدخل بارسال مأمور على سبيل واحدة  
حرية بحض الضباط المصريين على المثال  
امر الخديو والخضوع لارادته ويصدق على  
تصرفه في افعاله السالفة فاجتمع الوزراء في  
الاستانة وتذكروا في تدخل الباب العالي في  
القطر المصري وقرروا انه اذا دعت الحاجة  
الى ذلك فلا يكون التدخل الا بقتضى سيادة  
الحضرة الشاهانية على القطر المصري التي تعترفها  
اوربا وليس على الوجه المقتضى كما عرض  
السفيران

وأعلن رجباً في عاصمة الروس ان ألمانيا  
واوستراليا وإيطاليا والروسية اجتمع رأيهم بعد  
المداولة والنشاور على تأييد سياسة فرنسا وانكلترة  
في المسألة المصرية وبعض بتعليمات الى سفرائهم  
في الاستانة مفادها ان الدول الموصى اليها تريد  
تأييد الخديو توفيق باشا في منصب الخديوية  
وحفظ الحالة المقررة لمصر على ما هي عليه

وثبت ان فرنسا وانكلترة ارسلنا الى الباب  
العالي لائحة تطلبان بها ان يأمر عراي وسائر  
زعما الحزب العسكري امراً قطعياً بالذهاب  
الى الاستانة وعرضت فرنسا ان يعقد مؤتمر في  
الاستانة يكون اساس افعاله تأييد الحالة المقررة  
للقطر المصري فوافقتها انكلترة على ذلك وطلبت  
ألمانيا واوستراليا والروسية وإيطاليا من الباب  
العالي ان يوافق على لائحة فرنسا وانكلترة وبلغت  
حكومة انكلترة الباب العالي ان ما تريده هو  
نشر العلم العثماني في القطر المصري وارسال  
العميد السلطاني على مدرعة حربية عثمانية وأست  
الموسيو دي فريسنيه في مجلس النواب ان لا  
شيء يدعو الى تدخل الجنود الفرنسية في  
القطر المصري لان اتفاق الدول الاوربية  
وحده يتكفل بحل المشاكل المصرية على وجه  
سلي بدون ان تنشأ المصاعب في النظر  
المصري واوضح المستر غلادستون في مجلس العموم  
ان انكلترة ترى من الواجب عليها ان تؤيد  
الخديو توفيق باشا في منصبه

### فصل

وفي ثاني شهر يونيو ( حزيران ) عام ٨٢  
عين درويش باشا معيداً عثمانياً ليأتي القطر  
المصري بتعليمات حكومتهم فسافر من الاستانة

مسلمين على انه ظهر في تلك الاثناء ان عزم  
الجهادية انصرف الى اقتراح ثلاثة امور اولها ان  
يرد الخديو لائحة الدولتين ويكلفها اخراج  
اسطوليهما من المياه المصرية في الحال وثانيها  
وضع قانون اساسي تيين فيه حدود الخديين  
والوزراء وثالثها قطع العلائق والخبايرات توتاً  
مع الدولتين بل مع سائر الدول الا بواسطة  
الدولة العثمانية

### فصل

وعمل العراييون على السعي في خلع الخديو  
وتولية البرنس حلیم باشا مكانه وكثيراً ما  
صرّحوا بذلك في مجالسهم ثم صرفوا الهمة الى  
التأهب والتحصين كأنهم يتوقعون قتالاً او  
برومون كضاحاً فتنادى المسترغلا دستون على اثر  
ذلك ان انكلترة تريد ان تؤيد كلمة الخديو  
توفيق باشا لما اظهر من ادلة الصداقة والاخلاص  
الجامعة اليها مظاهر الامانة

ووصل ثغر الاسكندرية في سابع الشهر على  
اليخت الشاهاني ( عز الدين ) ومنها توجه الى  
العاصمة للنظر في الخلاف الواقع بين الخديين  
وجند وكان قد اكتمل في مياه الاسكندرية الى  
ذلك التاريخ عدد السفن الحربية التي ارسلتها  
الدولتان فرنسا وانكلترة اليها وقدمت اليها ايضاً  
سفن اخر مختلطة من سفن الدول

وكثر في اواخر شهر مايو عدد المهاجرين  
من القطر المصري الى اوربا وسورية وعدد  
الوافدين على الاسكندرية من جالية الريف  
واخذ الخوف يزداد والقلق يتضاعف في النفوس  
بما يحل عن الحصر

### فصل

وتوالى قبل وفود درويش باشا اجتماع  
قنصلي الدولتين بالخديو ومخبراتهم جميعاً واصدر  
عراي منشوراً بعث به الى قناصل الدول وفيه  
ضمن لهم تأييد الامن والراحة لجميع سكان  
القطر المصري وطيبين واجانب مسلمين وغير

## تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس

## تنبيه

يرى القارئ أننا اعتمدنا في سياق كلامنا التاريخي ذكر أسماء العظام  
 من رجال الحكومة المصرية مجردةً من لقب الرتبة كصاحب  
 السمو وصاحب الدولة أو السعادة مثلاً وما مائل ذلك  
 فهذا السير حدونا به حدوا المؤرخين الأفرنجي الآ  
 في بعض مواضع دعا إلى ذكره فيها متنضى الحال  
 وفي الأقوال والمحركات الرسمية المأثورة  
 مراعاة للأصل كما لا يخفى على الحاذق  
 اللبيب أما تجريد أسماء الرؤساء  
 العراقيين من ذكر الرتبة واللقب  
 معاً فلأنهم جردوا منها قبل  
 الشروع في كتابة هذا  
 التاريخ فبناءً عليه رأينا  
 أن نشير بهذا الإيضاح  
 إلى ما تقدم دفعاً  
 لمظان الانتقاد



## اصلاح خطاء

سطر	عمود	صفحة	خطاء	صواب
٨	١	٥	وكان اثم	وكان من اثم
١٠	١	١٢	وولد	وُلِدَ
٥	١	٢١	تفديها	تفديها
١٨	١	٢٤	انهقاد	عقد
٢٨	٢	١٢	ينضي	يقضي
١٦	١	١٧٤	لائحة من مجلس	لائحة مجلس
١٦	١	١٧٤	الخلاف	الخلاف في شأنها
٢٦	٢	١٧٩	للاصلاح	الاصلاح
٧	١	١٨١	علي	على
٦	٢	٢٠٧	يحدث	يحدث
٨	٢	٢٠٨	التعبير	التعبير
١٩	٢	٢٤٨	يتبع	يتبع
١٧	٢	٢٥٧	اذا	الا اذا
٤	١	٢٦٨	انتقنا	انتقنا

ونرجو القراء عفوًا عما بعثوه من هنوات الطبع والسهو مما ليس في هذا الاصلاح

اشارة اليه

# الفهرس

صفحة	صفحة
ولاية محمد توفيق باشا	٥
شعارات الباب العالي بتولية توفيق باشا	٦
خطاب آكر القناصل في مجة الخديو على	٧
أرثاقه الى منصب الخديوية	
جواب الخديو على شعارات الباب العالي	٧
رفود الوفد الماسوفى على الخديو	٨
سفر الخديو اسمعيل باشا	٩
مرثيات البيت الخديوي	٩
وزارة شريف باشا	١٠
رفيم الخديو الى شريف باشا بتشكيل	١٠
الوزارة	
صورة المنشور الذي أصدره الخديو الى	١١
النظار ميثا في اراءه ومستقبل سياسته	
القرمان	١٢
فرمان سنة ٧٢	١٢
أراء وفلكون سنة شان تأخر ورود	١٥
القرمان السطواني	
بعض حوادث تطلعت تلك الاحوال	١٥
ملخص ما جرى من المذاكره بين مكاتب	١٦
التمس والخديو	
ورود فرمان التثبيت وقدم حاشه	١٧
فناد بك	
الاحتفال بالقرمان وتلاوته	١٨
استعفاء وزارة شريف باشا	٢٠
كيفية تشكيل الوزارة الجديد بعد استعفاء	٢٠
وزارة شريف باشا	
وزارة رياض باشا	٢١
صورة امر الخديو الى رياض باشا	٢١
بتشكيل الوزارة	
جواب رياض باشا	٢٢
سياحة الخديو	٢٢
(فصل في تدوين مسائله الدين المصري والمالية)	
وفيه :	
ديوان تفتيش المالية	٢٤
صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين	٢٦
الموسو بارخ والموسو ديه بيليناس	
بصفة مستعين	
صورة اللائحة التي رفعها وزارة رياض	٢٧
باشا متعوبة على بيان تدبير جديد	
لتسوية مشكلة الدين السائر	
صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين	٢٨
حدود المنتشين العموميين	
تعريب ما كتبه السير ادوارد ماليت	٢٩
والموسو مونج الى ناظر الخارجية فيما	
يتعلق بمعنى البند الثالث من الامر	
الصادر بشأن حدود المنتشين	
بيان الدين السائر الى غاية سنة ١٨٧٩	٣٠
منشور ناظر الخارجية الى قناصل الدول	٣١
تعريب الامر المتعلق ببيع النخيل على	٣١
الاملاك المرمونة	

## صفحة

على ذلك	
٦٠ تعيين المستر كولث في قلم المراقبة	
بدلاً من المستر بارنج	
٥٨ حلیم باشا ولجنة التصفية	
٦٠ الاحتفال بنجاح اعمال لجنة التصفية	
٦١ مقالة اريفرس ولسون عندما قدمت	
لجنة التصفية لائحة اعمالها	
٦١ جواب الخديو على ذلك	
٦٢ قانون التصفية	
٧٨ الكشفان المذكوران في احد بنود هذا	
القانون	
( فصل في بعض احوال )	
وفيه :	
٧٩ ظهور عدة منشورات وقدم نوبار باشا	
واستعفاء غوردون باشا من حكمدارية	
السودان وتعيين رأوف باشا بدلاً منه	
وشكر القوم للخديو على الغاء الضرائب	
وفيه :	
٧٩ صورة الامر الخديوي الصادر على اثر	
تقرير رفعة رياض باشا الى الخدين	
متضمناً بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف	
٨٠ صورة كتاب بعث به المستر مالت الى	
اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترة	
٨١ صورة الامر الصادر بتجريد شاهين باشا	
من رتبته والقايم	
٨٢ توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا	
( فصل عام في الحوادث الاخيرة ومقدماتها )	
وفيه :	
٨٢ نشأة عراي الاولى	

## صفحة

٢٢ ملخص لائحة المنتشين	
٢٦ جواب الخديو عليها	
٢٧ الضرائب	
( لوائحها الثلاث )	
٤٠ اللائحة الاولى	
٤٠ اللائحة الثانية	
٤١ اللائحة الثالثة	
٤٣ البرنامج	
٤٤ لائحته الاولى في الدخل	
٤٦ لائحته الثانية في المخرج	
٤٩ يون حلیم باشا	
٥٠ دين السنديكاتو	
٥١ كتاب رياض باشا الى وكلاء صندوق	
الدين	
٥٤ صورة الامر الخديوي الصادر بتشكيل	
لجنة التصفية	
٥٥ صورة الاشعار الموقع عليه من قناصل	
جنرالية المانيا واوستريا وفرنسا وانكلترة	
وابطاليا متعلقاً بهذه اللجنة	
٥٦ اعلان لجنة التصفية الى ارباب دين	
الحكومة المصرية والدوائر السنية	
والدوائر الخاصة	
٥٧ اعلان اخر منها لهم	
٥٧ مخاطبة المنتشين مع لجنة التصفية فيما	
يجب تقريره من مقادير الفائدة عن الدين	
الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠	
٥٧ امر خديوي على اثر ذلك	
٥٧ اعلان رياض باشا ما جاء في هذا الامر	
لو كلاء صندوق الدين وجواب الوكلاء	



صفحة	صفحة
٨٣	نشأة عرابي الثانية وواقعة قصر النيل
٨٦	اقتراحات الحزب العسكري بعد واقعة
٨٨	قصر النيل
٨٩	النضابا التي حدثت خلال المئة التي
٩٠	مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١ الى
٩٩	صدور الامر بزيادة المرتبات في
١٠١	ابريل سنة ٨١
١٠١	بث نشرات عرابي السرية المنجحة للاهالي
١٠٢	حادثة عابدين
١٠٣	تذيل
١٠٤	عرابي بعد ارتفاعه الى وكالة الجهادية
١٠٥	جريدة الشكيت والتكيت
١٠٧	استدراك بذكر مرتبات الضباط والعساكر
١٠٨	ايام وزارة رياض باشا
١٠٩	احتفال محمود سامي بذلك
١١٠	عناني بك
١١١	مسألة الجدي الذي مات تحت عجلات
١١٢	عربة لاجد تجار الاسكندرية
١١٣	فصل في وزارة شريف باشا
١١٤	وفيه :
١١٥	تقرير شريف باشا
١١٦	نطق الخديوي
١١٧	جواب شريف باشا عليه
١١٨	صورة الناس مقدم من الضباط عموما
١١٩	الى رئيس مجلس النظار
١٢٠	تقريران
١٢١	صورة تعريب الكتاب الذي بعث به
١٢٢	شريف باشا الى وكلاء الدول
١٢٣	صورة الكتاب الذي بعث به شريف
١٢٤	باشا الى المحافظين والمدبرين في القطر
١٢٥	المصري
١٢٦	صورة التقرير الذي قدمه الخديوي لشريف
١٢٧	باشا للتصديق على القوانين العسكرية
١٢٨	( القوانين العسكرية )
١٢٩	قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية
١٣٠	قانون المستودعين
١٣١	قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية
١٣٢	قانون القواعد الاساسية في النظامات
١٣٣	العسكرية وبليه قانون الترقى
١٣٤	قانون الضام والاميازات والاعانة
١٣٥	العسكرية
١٣٦	الوفد العثماني
١٣٧	( فصل في مجلس النواب )
١٣٨	وفيه :
١٣٩	تقرير شريف باشا بشأن انشاء المجلس
١٤٠	واختاب اعضائه
١٤١	صورة الامر الخديوي
١٤٢	اللائحة الاساسية ونظام مجلس النواب
١٤٣	الصادران عام ١٢٨٢
١٤٤	اسماء النواب
١٤٥	افتتاح مجلس النواب
١٤٦	خطاب الخديوي
١٤٧	الجواب عليه
١٤٨	خطاب شريف باشا في مجلس النواب
١٤٩	اللائحة الاساسية الجديدة
١٥٠	ذكر الخلاف الذي وقع بين مجلس النظار
١٥١	ومجلس النواب
١٥٢	لائحة الدولتين فرنسا وانكلترا

صفحة	صفحة
٢٢٢ جواب الخديو عليه	١٧٣ جواب الباب العالي عليها
٢٢٤ منشور محمود سامي الى جميع المديرين والمحافظين	( مدونات شتى )
٢٢٥ جمعية النعلة الايطالية والوزارة	وفيها :
٢٢٥ تقرير اللائحة الاساسية	١٧٤ ترجمة كتاب من اللورد غرنيل الى السير ادوارد مالتين مقاصد الانكليز
٢٢٧ لائحة مجلس النواب بعد التعديل	في مصر
٢٢٢ وفود شبان الاسكندرية على المحروسة	١٧٦ محاوره مهمه بين احد رجال مصر واحد رجال الانكليز
لاداء الشكر للخديو على تشكيل وزارة محمود سامي	١٨٠ الخدمة والموظفون
٢٢٢ مشول امراء الجهادية بين الخديو ورئيس	١٨٢ المحاكم الاهلية ولائحتها
النظار لاطهار الخضوع والطاعة	١٩٤ المطبوعات وقانونها
٢٢٤ احتفالات في مصر والاسكندرية فرحاً بالتصديق على لائحة مجلس النواب	١٩٧ التعداد العمومي لاهالي القطر المصري
٢٢٥ منشور عراي الى جميع الالايات وفروعها	٢٠٧ اخطار رسمي عمومي
٢٢٥ قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية	٢٠٧ المعارف
٢٢٦ ضباط الالاي الرابع في رشيد	٢٠٨ الغاء جريدة المحجائر
٢٤١ الترقية العسكرية بعد ترقى عراي	٢٠٨ الغاء جريدة « لجيت »
٢٤٦ عريضة الالايات	٢٠٨ مشيخة الجامع الازهر
( فصل في بعض احوال )	٢١١ انشاء صندوق للاذخار في ديوان الجهادية
٢٤٧ تكذيب سلطان باشا لما نشرته جريدة التمس متعلقاً بعراي	٢١١ انشاء صندوق اذخار لمستغذي الدائرة السنية
٢٤٧ تكذيب سعد الله بك حلايه والسيد سعيد الغرباني لما جاء في التمس متعلقاً بها	٢١٦ الورق الموحد
٢٤٨ تخصيص جريدة الطائف لنشر محاضر مجلس النواب	٢١٦ المجالس المختلطة
٢٤٨ يرق ايكنجي الاي ياده	٢١٦ ميزانية سني ٨٠ و ٨١ والمقابلة بينهما
٢٤٩ يرق برنجي الاي ياده	٢١٧ كتاب احمد عراي الى التمس ومن خاتمة المدونات
٢٥٠ حادثة عبد العال حلي	٢٢٠ سقوط وزارة شريف باشا وتشكيل وزارة محمود سامي
	٢٢١ تقرير محمود سامي



صفحة		صفحة
	ارسلها اليه	٢٥١ انفصال الموسوي بلينياراحد المراقبين
٢٦٣	حادثة الضباط المجرأكة	العموميين وهو خاتمة الفصل
٢٦٨	الخاتمة وفيها الكلام على سير الحوادث	٢٥٢ انقضاء مجلس النواب
	التي تقدمت وفود الاسطولين الانكليزي	٢٥٣ قانون الانتخاب
	والفرنسوي وقدم درويش باشا ثم ذكر	٢٦١ مدة النيابة
	مجيء الاسطولين والمندوب العثماني ونجس	٢٦١ صورة ما بعث به المستر بلنت الى جريدة
	الفتنة	الشمس متعلقاً برقيمين قال ان عراي

